

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مَوْلَاكُمْ نِعَمَ الْمَوْلَى وَنِعَمَ النَّصِيرِ

الحاشية لمولانا محمد يعقوب النباني

١٣٠٨

المشهور بمولوى الحسامى

مكتبة رشيدية

مسرى وروڈ کمپنی، جون ۱۹۲۶ء

يقول الله عز وجل يا أيها الذين آمنوا اذكروا نعم الله التي أنعم عليكم بانه لما وكنتم في الغمر فأنزلنا السماء على هذه الكفاة فلما فرغنا من هذا الموسم

المشهور المبولوي الحسي

العالم المفضل المستوفى والتائب الامير المؤمنين ابو عبد الله محمد بن علي
عليه السلام مولانا محمود جردا من سادات اهل البيت الطيبين صلوات الله على
الجميع

مکتبہ رشیدیہ

سیرکی روڈ کوٹہ ۸۴۳۲۶۴ فون

الاول في بيان ان الشارح لا يشرع في الاصل بل في التفسير
فان الشارح لا يشرع في الاصل بل في التفسير
فان الشارح لا يشرع في الاصل بل في التفسير
فان الشارح لا يشرع في الاصل بل في التفسير

الاول في بيان ان الشارح لا يشرع في الاصل بل في التفسير
فان الشارح لا يشرع في الاصل بل في التفسير
فان الشارح لا يشرع في الاصل بل في التفسير
فان الشارح لا يشرع في الاصل بل في التفسير

الاول في بيان ان الشارح لا يشرع في الاصل بل في التفسير
فان الشارح لا يشرع في الاصل بل في التفسير
فان الشارح لا يشرع في الاصل بل في التفسير
فان الشارح لا يشرع في الاصل بل في التفسير

عليه الشيء ثم ينفذ في العرف الى اللاحق والقاعدة
الكسبة والادراك هو المبدأ ويمكن ان يحل
الاول ويراد الاخير بقسمة المقام والشيء والا
بمعنى الظاهر وهو ما بمعنى الشارع فيكون المعنى الاول
لتي تضمنها الشارع والاضافة لتعظيم المتصاكت
ومعنى الم شروع اي الدلالة التي تستلزمها الم شروع
فيلون المقصود من الاضافة تعظيم المتصا اليه ويمكن
ان تجعل لتعظيم المتصا ايضاً فانها تفيد كونه اوصو
بعض الشرعيات وفيه من الغاية ما لا يخفى وقد
هذا الوجه الشارح المحقق واللام في الشرح بدلا

الاول في بيان ان الشارح لا يشرع في الاصل بل في التفسير
فان الشارح لا يشرع في الاصل بل في التفسير
فان الشارح لا يشرع في الاصل بل في التفسير
فان الشارح لا يشرع في الاصل بل في التفسير

الاول في بيان ان الشارح لا يشرع في الاصل بل في التفسير
فان الشارح لا يشرع في الاصل بل في التفسير
فان الشارح لا يشرع في الاصل بل في التفسير
فان الشارح لا يشرع في الاصل بل في التفسير

الاول في بيان ان الشارح لا يشرع في الاصل بل في التفسير
فان الشارح لا يشرع في الاصل بل في التفسير
فان الشارح لا يشرع في الاصل بل في التفسير
فان الشارح لا يشرع في الاصل بل في التفسير

الاول في بيان ان الشارح لا يشرع في الاصل بل في التفسير
فان الشارح لا يشرع في الاصل بل في التفسير
فان الشارح لا يشرع في الاصل بل في التفسير
فان الشارح لا يشرع في الاصل بل في التفسير

الاول في بيان ان الشارح لا يشرع في الاصل بل في التفسير
فان الشارح لا يشرع في الاصل بل في التفسير
فان الشارح لا يشرع في الاصل بل في التفسير
فان الشارح لا يشرع في الاصل بل في التفسير

الاول في بيان ان الشارح لا يشرع في الاصل بل في التفسير
فان الشارح لا يشرع في الاصل بل في التفسير
فان الشارح لا يشرع في الاصل بل في التفسير
فان الشارح لا يشرع في الاصل بل في التفسير

من المضاف اليه ويكون الشرع بمجمله الاظهار اى دلة الظاهر الاحكام
وكما يعلم من الدليل حكمه كذلك يعلم منه شرعيته او هو اسلم
لهذا الدين المنسوب الى النبي صلى الله عليه وسلم وهو علم الاصول
والفروع وحينئذ تكون الاضافة كاضافة الراس الى الزيد الكتاب
والسنة واجماع الامة والاصل الرابع القياس المستنبط من
هذه الاصول حكم اولان الاصول ثلثة ثم ذكر ان القياس
رابع تنبيهها على انه اصل وليس باصل كامل فان الاصل الكامل هو
المستقل في معنى الاصالة وابتناء الفرع كالكتاب بخلاف الاصل
الذي يبتنى في ذلك المعنى على شيء آخر بحيث يكون فرعاً في الحقيقة
مبيناً عليه فانه اصل ليس بكامل الاجماع انما يحتاج الى السند في تحققه لا
فصل الدلالة على الحكم فان السند به لا يغتفر اطلاقاً السند بخلاف القياس فان الاصل
به لا يمكن ان يعتد بالاصول الثلاثة والعللة المستنبط منها او خوف الغفلة من التنبيه

من المضاف اليه ويكون الشرع بمجمله الاظهار اى دلة الظاهر الاحكام
وكما يعلم من الدليل حكمه كذلك يعلم منه شرعيته او هو اسلم
لهذا الدين المنسوب الى النبي صلى الله عليه وسلم وهو علم الاصول
والفروع وحينئذ تكون الاضافة كاضافة الراس الى الزيد الكتاب
والسنة واجماع الامة والاصل الرابع القياس المستنبط من
هذه الاصول حكم اولان الاصول ثلثة ثم ذكر ان القياس

رابع تنبيهها على انه اصل وليس باصل كامل فان الاصل الكامل هو
المستقل في معنى الاصالة وابتناء الفرع كالكتاب بخلاف الاصل
الذي يبتنى في ذلك المعنى على شيء آخر بحيث يكون فرعاً في الحقيقة
مبيناً عليه فانه اصل ليس بكامل الاجماع انما يحتاج الى السند في تحققه لا
فصل الدلالة على الحكم فان السند به لا يغتفر اطلاقاً السند بخلاف القياس فان الاصل
به لا يمكن ان يعتد بالاصول الثلاثة والعللة المستنبط منها او خوف الغفلة من التنبيه

به لا يمكن ان يعتد بالاصول الثلاثة والعللة المستنبط منها او خوف الغفلة من التنبيه
فصل الدلالة على الحكم فان السند به لا يغتفر اطلاقاً السند بخلاف القياس فان الاصل
به لا يمكن ان يعتد بالاصول الثلاثة والعللة المستنبط منها او خوف الغفلة من التنبيه

فصل الدلالة على الحكم فان السند به لا يغتفر اطلاقاً السند بخلاف القياس فان الاصل
به لا يمكن ان يعتد بالاصول الثلاثة والعللة المستنبط منها او خوف الغفلة من التنبيه

من المضاف اليه ويكون الشرع بمجمله الاظهار اى دلة الظاهر الاحكام
وكما يعلم من الدليل حكمه كذلك يعلم منه شرعيته او هو اسلم
لهذا الدين المنسوب الى النبي صلى الله عليه وسلم وهو علم الاصول
والفروع وحينئذ تكون الاضافة كاضافة الراس الى الزيد الكتاب
والسنة واجماع الامة والاصل الرابع القياس المستنبط من
هذه الاصول حكم اولان الاصول ثلثة ثم ذكر ان القياس
رابع تنبيهها على انه اصل وليس باصل كامل فان الاصل الكامل هو
المستقل في معنى الاصالة وابتناء الفرع كالكتاب بخلاف الاصل
الذي يبتنى في ذلك المعنى على شيء آخر بحيث يكون فرعاً في الحقيقة
مبيناً عليه فانه اصل ليس بكامل الاجماع انما يحتاج الى السند في تحققه لا
فصل الدلالة على الحكم فان السند به لا يغتفر اطلاقاً السند بخلاف القياس فان الاصل
به لا يمكن ان يعتد بالاصول الثلاثة والعللة المستنبط منها او خوف الغفلة من التنبيه

صحيح بانه مستنبط من هذه الاصول الثلاثة ويمكن ان يقال حصر اصول
الشرع في الثلاثة وتخرج القياس منها لان الشرح اعم من القفه لتناول
العلل والاسباب والشروط والاحكام والقياس لا يدخل فيه ما سوي
الاحكام فقوله والاصل الرابع ليس اصلية بالنسبة الى مجموع الشرع
بل بالنسبة الى ما هو فرع وكونه في القياس لا ينافي مع كونه في القفه
اصلاً رابعاً لا يقتضى ان يكون اصل للشرع كالاصول الثلاثة وقوله
المستنبط اشارة الى عدم صلاحيته لذلك لعدم صلاحية الدلائل
التي هو مبني الاستنباط له ثم المراد بالاجماع الامة اجماع المجتهدين
فانهم المرادون بمطلق الامة وانما لم يقل والاجماع للثبوت على الاجماع
انما يقتضيه اذا كان من هذه الامة بعد وفات النبي صلى الله عليه
اذ لا فائدة في اعتباره في زمانه ووجه الضبط ان الدليل الشرعي
اما وحى او غيره والوحى ان كان متلو او يتعلق بنظمه الاجاز وهو
الصلاة وخبر متعلق بالقرأة على الجنب والكتاب والافاسنة والظاهر
ان شرطه عصمة من صدر عنه عن الخطأ فهو الاجماع والا
فالقياص اما الكتاب في اللغة بمعنى المكتوب مطلقاً في الشرع
على كتاب الله تعالى المنزل على رسولنا فالقرآن مصدر بمعنى القرأة ثم

[illegible]

الكتاب من غير ان يكون له مصنف غاية التحقيق

قوله في له مصنف غاية التحقيق

قوله في له مصنف غاية التحقيق

قوله في له مصنف غاية التحقيق

قوله في له مصنف غاية التحقيق

قوله في له مصنف غاية التحقيق

قوله في له مصنف غاية التحقيق

قوله في له مصنف غاية التحقيق

قوله في له مصنف غاية التحقيق

قوله في له مصنف غاية التحقيق

عليك العرف على المجموع العين من كتاب الله وهو
اشهر من لفظ الكتاب في هذا المعنى جعله تفسيرا
وتعريفا لفظه وبقي الكلام تعريفا للقرآن والاشارة
الحق جعله دخلا في الحد فيرد عليه ذكر الحد
في الحد ولا يرد على ما ذكرنا لان التعريف للفظ قد
تم به وحمل القرآن على معنى المقصود بعد عن الفهم ثم
انهم ذكروا تعريفه مع كونه ظاهرا تبيين ما عان المراد
بالقرآن كما يصح ان يكون هو مجموع ما يصح ان يكون
ما يطلق عليه هذا الاسم من الكل والخبر لا الكل
نقط فان الكتاب في القرآن يطلق على المجموع وعلى كل جزء

منه عند الأصوليين ويمكن ان يقال ان غرضهم من التعريف دفع
 توهم ان يراد بالقرآن الكلام النفسي كما قيل في قوله صلى الله عليه
 القرآن يخلق ثم اعلم ان الاوصاف المشتركة بين الكل والجزء
 الاعجاز والنزول والكتابة والنقل بالتواتر بلا شبهة
 واما التسمية فليست عند المتأخرين شبهة في كونها
 جزء منها انما الشبهة في كونها اية او جزء اية فهذا لا ينافي
 بها القراءة المفروضة لا لعدم كونها قرآنا ولا لتصنيف ترك
 الوصف الاول وقال المنزل على الرسول المكتوب والمصحف
 المنقول عنه اى عن الرسول عليه السلام نقل المتواتر بلا
 شبهة لان فائدة الاعجاز هو الاعلام بانه منزل من الله
 تعالى فليعلم ذلك بقوله المنزل على الرسول لم يحتج الى ذكره
 واختار بالقيد الاول عما ينزل وتقيده بالرسول عما ينزل
 على من مع ان ذكر الانزال بيان لجهة شرافته وبالقيد
 الثانى عما انزلت تلاوته وبالثالث عما اخضع بمصنفه

قوله عند الأصوليين...
 قوله يمكن ان يقال...
 قوله غرضهم...
 قوله دفع...
 قوله توهم...
 قوله ان يراد...
 قوله بالقرآن...
 قوله الكلام...
 قوله النفسي...
 قوله كما قيل...
 قوله في قوله...
 قوله صلى الله...
 قوله عليه...
 قوله القرآن...
 قوله يخلق...
 قوله ثم اعلم...
 قوله ان الاوصاف...
 قوله المشتركة...
 قوله بين الكل...
 قوله والجزء...
 قوله الاعجاز...
 قوله والنزول...
 قوله والكتابة...
 قوله والنقل...
 قوله بالتواتر...
 قوله بلا شبهة...
 قوله واما التسمية...
 قوله فليست...
 قوله عند المتأخرين...
 قوله شبهة...
 قوله في كونها...
 قوله جزء منها...
 قوله انما الشبهة...
 قوله في كونها...
 قوله اية او جزء...
 قوله اية فهذا...
 قوله لا ينافي...
 قوله بها القراءة...
 قوله المفروضة...
 قوله لا لعدم...
 قوله كونها قرآنا...
 قوله ولا لتصنيف...
 قوله ترك الوصف...
 قوله الاول وقال...
 قوله المنزل على...
 قوله الرسول المكتوب...
 قوله والمصحف المنقول...
 قوله عنه اى عن...
 قوله الرسول عليه...
 قوله السلام نقل...
 قوله المتواتر بلا...
 قوله شبهة لان...
 قوله فائدة الاعجاز...
 قوله هو الاعلام...
 قوله بانه منزل...
 قوله من الله تعالى...
 قوله فليعلم ذلك...
 قوله بقوله المنزل...
 قوله على الرسول...
 قوله لم يحتج الى...
 قوله ذكره واختار...
 قوله بالقيد الاول...
 قوله عما ينزل...
 قوله وتقيده بالرسول...
 قوله عما ينزل على...
 قوله من مع ان ذكر...
 قوله الانزال بيان...
 قوله لجهة شرافته...
 قوله وبالقيد الثانى...
 قوله عما انزلت...
 قوله تلاوته وبالثالث...
 قوله عما اخضع...
 قوله بمصنفه

قوله عند الأصوليين...
 قوله يمكن ان يقال...
 قوله غرضهم...
 قوله دفع...
 قوله توهم...
 قوله ان يراد...
 قوله بالقرآن...
 قوله الكلام...
 قوله النفسي...
 قوله كما قيل...
 قوله في قوله...
 قوله صلى الله...
 قوله عليه...
 قوله القرآن...
 قوله يخلق...
 قوله ثم اعلم...
 قوله ان الاوصاف...
 قوله المشتركة...
 قوله بين الكل...
 قوله والجزء...
 قوله الاعجاز...
 قوله والنزول...
 قوله والكتابة...
 قوله والنقل...
 قوله بالتواتر...
 قوله بلا شبهة...
 قوله واما التسمية...
 قوله فليست...
 قوله عند المتأخرين...
 قوله شبهة...
 قوله في كونها...
 قوله جزء منها...
 قوله انما الشبهة...
 قوله في كونها...
 قوله اية او جزء...
 قوله اية فهذا...
 قوله لا ينافي...
 قوله بها القراءة...
 قوله المفروضة...
 قوله لا لعدم...
 قوله كونها قرآنا...
 قوله ولا لتصنيف...
 قوله ترك الوصف...
 قوله الاول وقال...
 قوله المنزل على...
 قوله الرسول المكتوب...
 قوله والمصحف المنقول...
 قوله عنه اى عن...
 قوله الرسول عليه...
 قوله السلام نقل...
 قوله المتواتر بلا...
 قوله شبهة لان...
 قوله فائدة الاعجاز...
 قوله هو الاعلام...
 قوله بانه منزل...
 قوله من الله تعالى...
 قوله فليعلم ذلك...
 قوله بقوله المنزل...
 قوله على الرسول...
 قوله لم يحتج الى...
 قوله ذكره واختار...
 قوله بالقيد الاول...
 قوله عما ينزل...
 قوله وتقيده بالرسول...
 قوله عما ينزل على...
 قوله من مع ان ذكر...
 قوله الانزال بيان...
 قوله لجهة شرافته...
 قوله وبالقيد الثانى...
 قوله عما انزلت...
 قوله تلاوته وبالثالث...
 قوله عما اخضع...
 قوله بمصنفه

[illegible]

مما نقل عنه بطريق الأحاد وقوله بلا شبهة عما اختص مصحف
ابن مسعود مما نقل عنه بطريق الشهرة وهذا مبني على أن
المشهور أحد قسمي المتواتر على ما هو رأي الجصاص والمجرد دفع
وهم ذهبوا إلى ذلك إلى خلاف المقصود من حمل المتواتر على الشهرة
وقال الشارح المحقق إنما يتعرض للأعجاز لأن أصالة الأحكام
لا تتوقف عليه وإنما تتوقف على ما ذكر من الأوصاف وفيه
نظر لأن ثبوت الأصالة بدون الكتابة أيضا وهو أي القراء

^

اسم للنظم والمعنى جميعا في قول عامة العلماء اراد بالنظم
اللفظ مطلقا حيث شتم الى العام والخاص وغيرها وكثيرا يطبق
على ترتيب الالفاظ مرتبة المعاني متناسقة الدلالات على وفق
ما يقتضيه الطبع لا نقولها في النطق وضم بعضها الى بعض كيف
ما اتفق وعلى الالفاظ المترتبة بهذا الاعتبار ووجه اختيار النظم
لعمل اللفظ رعاية للادب فيه حقيقة في جمع اللؤلؤ في السلك بخلاف
فانه حقيقة في الرمي اشارة الى ان كلماته كالذرر وانما قال في قول

[illegible][illegible]

[illegible][illegible][illegible]

[illegible]

و ان كان البصير اراكه
 من الاشياء ذكره في قوله تعالى
 لا يعلم الغيب الا الله
 و ان كان البصير اراكه
 من الاشياء ذكره في قوله تعالى
 لا يعلم الغيب الا الله

[illegible]

[illegible][illegible]

الثاني والا فهو الرابع وأن كان باعتبار استعماله فيه فهو الثالث

فهذه الأقسام يجوز أن تجعل اللفظ الدال على المعنى كما فعله صاحب

المؤيد ويجوز أن تجعل اللفظ والمعنى بأن يكون النظم والمعنى جميعا

داخلين في كل قسم أو يجعل الثلاثة الأولى موصوفة للفظ والرباع

ما هو صفة المعنى كالثابت بالنظم مقصودا او غير مقصودا والثالث

بمعنى النظم لغة او بزيادة على النص ثبت شرط الصحة الاول وهو

النظم صيغة ولغة اى وضعا لان الصيغة هي الهيئة العارضة

اللفظ باعتبار الحركات والسكنات وتقديم بعض الحروف على البعض

واللغة هي اللفظ الموضوع والمراد من مادة الحروف وجوهرها

بقربة انضمام الصيغة اليها وكما ان الواضع عين حروف ضرب

بازاء معن مخصوص عین هیئتہ بازاء المعنی فاللفظ لا ید علی

معناه الإيضاح للمادة والمهية فغير يذكرهما عن وضع اللفظ وهي

أى وجوه النظم صيغة واحدة أربعة لأننا ندل على معنى واحد

فالمصلحة العامة وهو الخاص وعلى الاشتراك بين الافراد وهو العام

[illegible]

[illegible]

[illegible]

فقد وقع الخلاف في
تعريفه من حيث هو
والجواب ان تعريفه
من حيث هو هو
والجواب ان تعريفه
من حيث هو هو

وتفسيره الشامل للقسمين ماد كره ابو سيرج الخاص ما يتناول
فردا كالرجل والمرء والغرض من تحديد القسمين كل قسم على
هو الاشارة الى ان الخصوص يجري في المعاني والمسميات بخلاف
العموم فانه لا يجري الا في المسميات ولهذا ذكر في تعريف المشترك
هو ما اشترك فيه معان او اسام لا على سبيل الانتظام ليكون
اشارة الى ان الاشتراك يجري في القسمين كالخصوص واعتبر
عليه بانه لا شك ان قولنا كل علم كذا عام وانما في العموم عن
المعنى الذي هو باء اللفظ لانه من صفات الالفاظ كالخصوص
اشار اليه المصنف لانه قال المحقق في شرح المختصر ان العموم
من عوارض الالفاظ فاذا قيل هذا اللفظ عام صدق على سبيل
الحقيقة واما في المعنى فاذا قيل انه عام هل هو حقيقة ام لا

والجواب ان تعريفه
من حيث هو هو
والجواب ان تعريفه
من حيث هو هو

والجواب ان تعريفه
من حيث هو هو
والجواب ان تعريفه
من حيث هو هو

فقد وقع الخلاف في
تعريفه من حيث هو
والجواب ان تعريفه
من حيث هو هو
والجواب ان تعريفه
من حيث هو هو

قوله في العموم لا يجري في المعاني كما قال الشارح المحقق والمراحم
قوله جمعاً من المسميات ما فوق الاثنين فان التثنية كاسم العدد
داخله في الخاص ثم انه لم يفتقر الاستغراق في تعريف العاتبة لما عليه
اكثر علماً ما وراء النهر وجيء في كونه في كونه المنكر فاحصر الاقسام
في الاربعة وصاحب التوضيح ذكر الجمع المنكر مقام الماويل واسقطه
عن البيان وفائدة الخلاف على ما ذكره الشارح فظهر في هذا الفصل
البعض فعندهم لا يجوز التمسك بعمومه لانه لم يبق عاماً وعند غيرهم
يجوز لبقاء معنى العموم باعتبار بقاء معنى الجمعية ثم ان الجمع المنكر عند
البعض مستغرق كثره خير من جوده وعند البعض غير مستغرق
كما هو الظاهر مع كونه عاماً وعند من اشترط الاستغراق في العلم
كما هو مختار المحققين يكون الجمع الغير المستغرق واسطه بين
الخاص والعام وقوله لفظاً او معنى تفسير للانتظام فالاول ما يدل
بصيغته على الشمول كصيغة الجمع والثاني ما يكون الشمول فيه
باعتبار المعنى دون الصيغة كمن وما والقوم والرهط فالحاعا

قوله في العموم لا يجري في المعاني كما قال الشارح المحقق والمراحم
قوله جمعاً من المسميات ما فوق الاثنين فان التثنية كاسم العدد
داخله في الخاص ثم انه لم يفتقر الاستغراق في تعريف العاتبة لما عليه
اكثر علماً ما وراء النهر وجيء في كونه في كونه المنكر فاحصر الاقسام
في الاربعة وصاحب التوضيح ذكر الجمع المنكر مقام الماويل واسقطه
عن البيان وفائدة الخلاف على ما ذكره الشارح فظهر في هذا الفصل
البعض فعندهم لا يجوز التمسك بعمومه لانه لم يبق عاماً وعند غيرهم
يجوز لبقاء معنى العموم باعتبار بقاء معنى الجمعية ثم ان الجمع المنكر عند
البعض مستغرق كثره خير من جوده وعند البعض غير مستغرق
كما هو الظاهر مع كونه عاماً وعند من اشترط الاستغراق في العلم
كما هو مختار المحققين يكون الجمع الغير المستغرق واسطه بين
الخاص والعام وقوله لفظاً او معنى تفسير للانتظام فالاول ما يدل
بصيغته على الشمول كصيغة الجمع والثاني ما يكون الشمول فيه
باعتبار المعنى دون الصيغة كمن وما والقوم والرهط فالحاعا

قوله في العموم لا يجري في المعاني كما قال الشارح المحقق والمراحم
قوله جمعاً من المسميات ما فوق الاثنين فان التثنية كاسم العدد
داخله في الخاص ثم انه لم يفتقر الاستغراق في تعريف العاتبة لما عليه
اكثر علماً ما وراء النهر وجيء في كونه في كونه المنكر فاحصر الاقسام
في الاربعة وصاحب التوضيح ذكر الجمع المنكر مقام الماويل واسقطه
عن البيان وفائدة الخلاف على ما ذكره الشارح فظهر في هذا الفصل
البعض فعندهم لا يجوز التمسك بعمومه لانه لم يبق عاماً وعند غيرهم
يجوز لبقاء معنى العموم باعتبار بقاء معنى الجمعية ثم ان الجمع المنكر عند
البعض مستغرق كثره خير من جوده وعند البعض غير مستغرق
كما هو الظاهر مع كونه عاماً وعند من اشترط الاستغراق في العلم
كما هو مختار المحققين يكون الجمع الغير المستغرق واسطه بين
الخاص والعام وقوله لفظاً او معنى تفسير للانتظام فالاول ما يدل
بصيغته على الشمول كصيغة الجمع والثاني ما يكون الشمول فيه
باعتبار المعنى دون الصيغة كمن وما والقوم والرهط فالحاعا

قوله في العموم لا يجري في المعاني كما قال الشارح المحقق والمراحم
قوله جمعاً من المسميات ما فوق الاثنين فان التثنية كاسم العدد
داخله في الخاص ثم انه لم يفتقر الاستغراق في تعريف العاتبة لما عليه
اكثر علماً ما وراء النهر وجيء في كونه في كونه المنكر فاحصر الاقسام
في الاربعة وصاحب التوضيح ذكر الجمع المنكر مقام الماويل واسقطه
عن البيان وفائدة الخلاف على ما ذكره الشارح فظهر في هذا الفصل
البعض فعندهم لا يجوز التمسك بعمومه لانه لم يبق عاماً وعند غيرهم
يجوز لبقاء معنى العموم باعتبار بقاء معنى الجمعية ثم ان الجمع المنكر عند
البعض مستغرق كثره خير من جوده وعند البعض غير مستغرق
كما هو الظاهر مع كونه عاماً وعند من اشترط الاستغراق في العلم
كما هو مختار المحققين يكون الجمع الغير المستغرق واسطه بين
الخاص والعام وقوله لفظاً او معنى تفسير للانتظام فالاول ما يدل
بصيغته على الشمول كصيغة الجمع والثاني ما يكون الشمول فيه
باعتبار المعنى دون الصيغة كمن وما والقوم والرهط فالحاعا

وعندنا يبقى حجة بعد سواء كان المخصص معلوماً أو مجهولاً إلا أنه
لا يبقى قطعياً بل يصير ظاهرياً كآية الربو في البيع أي تخصيص الربو الذي
هو مجهول المراد لكونه مجازاً من البيع في آية الربو وآية الربو اتصالاً مثلاً
للخصوص المعلوم بعد البيان كما نص في مثلاً للخصوص المجهول قبله
فلذا لم يذكر الشئ مثلاً للخصوص المعلوم كذا في الشرح فحينئذ أي حين
لحق للخصوص يوجب أي يثبت لها المخصوص منه الحكم أي البقية
أو في الكل على نحو زاي على احتمال أن يظهر المخصوص فيه أي في العا يستب
أي تعليل المجتهد للخصوص أي الدليل المخصص أن كان معلوم المراد أو
بسبب تفسيره أي تفسير الشارع للخصوص أي الدليل المخصص أن كان
مجهول المراد قالوا أن المخصص يشبه الناس بصيغته لأنه كلام مبتدئ
مفهوم بنفسه مفيد للحكم وأنهم يتقدم له عا ويشبه الاستثناء بحكمه
لأن حكمه بيان إثبات الحكم فيما وراء المخصوص وعدم دخول المخصوص
تحت إعمال لرفع الحكم عن محل المخصوص بعد ثبوته هو مستقل من وجه
دون وجهه والاصل فيما يتروى بين الشبهين أن يعتبر لهما وثوقاً

جواب سوال بود که اگر چه بعد از آنکه المخصص معلوم است و مجهول است
لا يبقى قطعياً بل يصير ظاهرياً كآية الربو في البيع أي تخصيص الربو الذي
هو مجهول المراد لكونه مجازاً من البيع في آية الربو وآية الربو اتصالاً مثلاً
للخصوص المعلوم بعد البيان كما نص في مثلاً للخصوص المجهول قبله
فلذا لم يذكر الشئ مثلاً للخصوص المعلوم كذا في الشرح فحينئذ أي حين
لحق للخصوص يوجب أي يثبت لها المخصوص منه الحكم أي البقية
أو في الكل على نحو زاي على احتمال أن يظهر المخصوص فيه أي في العا يستب
أي تعليل المجتهد للخصوص أي الدليل المخصص أن كان معلوم المراد أو
بسبب تفسيره أي تفسير الشارع للخصوص أي الدليل المخصص أن كان
مجهول المراد قالوا أن المخصص يشبه الناس بصيغته لأنه كلام مبتدئ
مفهوم بنفسه مفيد للحكم وأنهم يتقدم له عا ويشبه الاستثناء بحكمه
لأن حكمه بيان إثبات الحكم فيما وراء المخصوص وعدم دخول المخصوص
تحت إعمال لرفع الحكم عن محل المخصوص بعد ثبوته هو مستقل من وجه
دون وجهه والاصل فيما يتروى بين الشبهين أن يعتبر لهما وثوقاً

جواب سوال بود که اگر چه بعد از آنکه المخصص معلوم است و مجهول است
لا يبقى قطعياً بل يصير ظاهرياً كآية الربو في البيع أي تخصيص الربو الذي
هو مجهول المراد لكونه مجازاً من البيع في آية الربو وآية الربو اتصالاً مثلاً
للخصوص المعلوم بعد البيان كما نص في مثلاً للخصوص المجهول قبله
فلذا لم يذكر الشئ مثلاً للخصوص المعلوم كذا في الشرح فحينئذ أي حين
لحق للخصوص يوجب أي يثبت لها المخصوص منه الحكم أي البقية
أو في الكل على نحو زاي على احتمال أن يظهر المخصوص فيه أي في العا يستب
أي تعليل المجتهد للخصوص أي الدليل المخصص أن كان معلوم المراد أو
بسبب تفسيره أي تفسير الشارع للخصوص أي الدليل المخصص أن كان
مجهول المراد قالوا أن المخصص يشبه الناس بصيغته لأنه كلام مبتدئ
مفهوم بنفسه مفيد للحكم وأنهم يتقدم له عا ويشبه الاستثناء بحكمه
لأن حكمه بيان إثبات الحكم فيما وراء المخصوص وعدم دخول المخصوص
تحت إعمال لرفع الحكم عن محل المخصوص بعد ثبوته هو مستقل من وجه
دون وجهه والاصل فيما يتروى بين الشبهين أن يعتبر لهما وثوقاً

من كل من هو لا يبطل أحد لها بالكلية فالمخصص ان كان مجهولاً
متناولاً لما هو مجهول عند السامع فمن جهة استقلاله يسقط هو
بنفسه ولا يتعد جهالة الى العام كالناسخ المجهول ومن جهة عدم
استقلاله يوجب جهالة العام وسقوط الاحتجاج به لتعدي جهالة
اليه كما في استثناء المجهول فوق الشك في سقوط العام وقد كان ثابتاً
ببقين فلا يزول بالشك بل يتمكن فيه شبهة جهالة تورث زوال البقير
فيوجب العمل والعلم وان كان معلوماً اي متناولاً لما هو معلوم
عند السامع فمن جهة استقلاله يصح تعليله كما هو الاصل في النص
المستقلة فيوجب جهالة فيما بقي تحت العام لا يكفرانه كخرج بالقبض
فينبغي ان يسقط العام ومن جهة عدم استقلاله لا يصح تعليله كما هو
مذهب الجبكا كما لا يصح تعليل الاستثناء لانه ليس نصاً مستقلاً بل
بمنزلة وصف قائم بصدر الكلام دال على عدم دخول المستثنى في حكم المستثنى
منه والعدم لا يعطل فيكون ما وراء المخصوص معلوماً فيجب ان يبقى حاله
فوق الشك في عدم حجية العام فلا تبطل الحجة الثابتة ببقين بل

من كل من هو لا يبطل أحد لها بالكلية فالمخصص ان كان مجهولاً
متناولاً لما هو مجهول عند السامع فمن جهة استقلاله يسقط هو
بنفسه ولا يتعد جهالة الى العام كالناسخ المجهول ومن جهة عدم
استقلاله يوجب جهالة العام وسقوط الاحتجاج به لتعدي جهالة
اليه كما في استثناء المجهول فوق الشك في سقوط العام وقد كان ثابتاً
ببقين فلا يزول بالشك بل يتمكن فيه شبهة جهالة تورث زوال البقير
فيوجب العمل والعلم وان كان معلوماً اي متناولاً لما هو معلوم
عند السامع فمن جهة استقلاله يصح تعليله كما هو الاصل في النص
المستقلة فيوجب جهالة فيما بقي تحت العام لا يكفرانه كخرج بالقبض
فينبغي ان يسقط العام ومن جهة عدم استقلاله لا يصح تعليله كما هو
مذهب الجبكا كما لا يصح تعليل الاستثناء لانه ليس نصاً مستقلاً بل
بمنزلة وصف قائم بصدر الكلام دال على عدم دخول المستثنى في حكم المستثنى
منه والعدم لا يعطل فيكون ما وراء المخصوص معلوماً فيجب ان يبقى حاله
فوق الشك في عدم حجية العام فلا تبطل الحجة الثابتة ببقين بل

من كل من هو لا يبطل أحد لها بالكلية فالمخصص ان كان مجهولاً
متناولاً لما هو مجهول عند السامع فمن جهة استقلاله يسقط هو
بنفسه ولا يتعد جهالة الى العام كالناسخ المجهول ومن جهة عدم
استقلاله يوجب جهالة العام وسقوط الاحتجاج به لتعدي جهالة
اليه كما في استثناء المجهول فوق الشك في سقوط العام وقد كان ثابتاً
ببقين فلا يزول بالشك بل يتمكن فيه شبهة جهالة تورث زوال البقير
فيوجب العمل والعلم وان كان معلوماً اي متناولاً لما هو معلوم
عند السامع فمن جهة استقلاله يصح تعليله كما هو الاصل في النص
المستقلة فيوجب جهالة فيما بقي تحت العام لا يكفرانه كخرج بالقبض
فينبغي ان يسقط العام ومن جهة عدم استقلاله لا يصح تعليله كما هو
مذهب الجبكا كما لا يصح تعليل الاستثناء لانه ليس نصاً مستقلاً بل
بمنزلة وصف قائم بصدر الكلام دال على عدم دخول المستثنى في حكم المستثنى
منه والعدم لا يعطل فيكون ما وراء المخصوص معلوماً فيجب ان يبقى حاله
فوق الشك في عدم حجية العام فلا تبطل الحجة الثابتة ببقين بل

من كل من هو لا يبطل أحد لها بالكلية فالمخصص ان كان مجهولاً
متناولاً لما هو مجهول عند السامع فمن جهة استقلاله يسقط هو
بنفسه ولا يتعد جهالة الى العام كالناسخ المجهول ومن جهة عدم
استقلاله يوجب جهالة العام وسقوط الاحتجاج به لتعدي جهالة
اليه كما في استثناء المجهول فوق الشك في سقوط العام وقد كان ثابتاً
ببقين فلا يزول بالشك بل يتمكن فيه شبهة جهالة تورث زوال البقير
فيوجب العمل والعلم وان كان معلوماً اي متناولاً لما هو معلوم
عند السامع فمن جهة استقلاله يصح تعليله كما هو الاصل في النص
المستقلة فيوجب جهالة فيما بقي تحت العام لا يكفرانه كخرج بالقبض
فينبغي ان يسقط العام ومن جهة عدم استقلاله لا يصح تعليله كما هو
مذهب الجبكا كما لا يصح تعليل الاستثناء لانه ليس نصاً مستقلاً بل
بمنزلة وصف قائم بصدر الكلام دال على عدم دخول المستثنى في حكم المستثنى
منه والعدم لا يعطل فيكون ما وراء المخصوص معلوماً فيجب ان يبقى حاله
فوق الشك في عدم حجية العام فلا تبطل الحجة الثابتة ببقين بل

[illegible]

والشركة والمشارك والمراد بالمعاني والأسماء ما فوق الواحد واختار لفظ
لجميع ليناسب في تعريف العام جمعا من المسميات وبهذا العناية اندفع
ما ورد عليه من أن اشتراك المعاني ليس بشرط في تحقق المشاركة حكمه
أي المشاركة التوقف فيه بشرط التامل يعني يتوقف فيه من غير اعتقاد
حكمه معلوم سوان المراد به حق حتى يقوم الدليل وإنما اشترط التامل لترجيح
بعض وجوهه أي المشتركة وسيأتي أن المشتركة يجوز أن يواد به كل واحد
من المعاني السواء وبعض وجوهه مراد قطعاً لا كله لعدم عمومها فلا
يقعد عن طلب المراد لأن نيته ممكن محتمل والمؤل مأخوذ من أن يقول
إذا رجح وأولته إذا رجعته وصرفته لأنك متى تأملت اللفظ وحسن
عما يحتمله من الوجوه التي وجه فقد رجعته إليه والمراد بالمؤل ههنا
المؤل من المشترك لا المؤل مطلقاً فإنه ذكر في الوزن أن الخفي والمشكل
والشترك والمجمل إذا لحقها البيان بدليل قطع يسمى مفسراً وإذا زاد الخفاء
بدليل غير قطع الدلالة شبهة كخبر الواحد والقياس يسمى مؤلاً فينبغي
يظهر معنى قوله وهو أي لما قول المراد ههنا ما ترجح من المشترك بعض وجه

فليس تروا ان
ان كان المراد من التوقف
على التوقف فمعناه ينظر الى التوقف
او كل المراد وان كان المراد ان التوقف
اللازم فمعناه ينظر الى التوقف
بما هو ظاهر ان التوقف مقدم على التوقف
ففيه إشارة الى ان التوقف لا ينبغي التوقف
ان ينظر الى التوقف في القرآن
في بيان الاحكام سدي حري
الذي يدل عليه قوله بعد
مطلع الاشارة
والتوقف في التوقف
جواب سوال هوان ذكر التوقف

[illegible][illegible]

بغالب الراى اى بغالب الظن سواء حصل بخبر الواحد والقياس
التامل في نفس الصيغة كما في ثلثة قرويه ومعنى كونه من اقسام النظم
صيغة ولغة ان الحكم بعد لتاويل ايضا الى الصيغة لان الحكم الى الله
الاقوى ولى ولهذا كان الحكم في المنصوص عليه مضافا الى النص لا الى
العلة لانه اقوى منها وان كان في غير محل النص مضافا الى العلة
بجلا في المفسر لان التفسير اللاحق به مثله في القوة فيجوز اضافته الى
المفسر واعترض عليه الشارح بانه لا يلزم من كون الحكم مضافا الى
الصيغة بعد لتامل ان يكون من اقسام النظم صيغة ولغة لظهور انه
لم يصرف قسمها بمجرد النظم كما في باقي الاقسام بل مع ما عرض له من
الترجيح الحاصل بالقياس وخبر الواحد وهو غير الوضع فلا يكون من
اقسام النظم الحاصل بمجرد الوضع بل مع ملاحظة امر آخر وجوابه انه
اذا علم الحكم بالقياس وخبر الواحد يسند الحكم الى النص لانه اقوى
والقياس خبر الواحد يدفع مزاحمة الغير فاذا رفع تلك المزاحمة افا
الحكم بمجرد الصيغة فيكون من اقسام النظم صيغة ولغة واعلم

بغالب الراى اى بغالب الظن سواء حصل بخبر الواحد والقياس
التامل في نفس الصيغة كما في ثلثة قرويه ومعنى كونه من اقسام النظم
صيغة ولغة ان الحكم بعد لتاويل ايضا الى الصيغة لان الحكم الى الله
الاقوى ولى ولهذا كان الحكم في المنصوص عليه مضافا الى النص لا الى
العلة لانه اقوى منها وان كان في غير محل النص مضافا الى العلة
بجلا في المفسر لان التفسير اللاحق به مثله في القوة فيجوز اضافته الى
المفسر واعترض عليه الشارح بانه لا يلزم من كون الحكم مضافا الى
الصيغة بعد لتامل ان يكون من اقسام النظم صيغة ولغة لظهور انه
لم يصرف قسمها بمجرد النظم كما في باقي الاقسام بل مع ما عرض له من
الترجيح الحاصل بالقياس وخبر الواحد وهو غير الوضع فلا يكون من
اقسام النظم الحاصل بمجرد الوضع بل مع ملاحظة امر آخر وجوابه انه
اذا علم الحكم بالقياس وخبر الواحد يسند الحكم الى النص لانه اقوى
والقياس خبر الواحد يدفع مزاحمة الغير فاذا رفع تلك المزاحمة افا
الحكم بمجرد الصيغة فيكون من اقسام النظم صيغة ولغة واعلم

بغالب الراى اى بغالب الظن سواء حصل بخبر الواحد والقياس
التامل في نفس الصيغة كما في ثلثة قرويه ومعنى كونه من اقسام النظم
صيغة ولغة ان الحكم بعد لتاويل ايضا الى الصيغة لان الحكم الى الله
الاقوى ولى ولهذا كان الحكم في المنصوص عليه مضافا الى النص لا الى
العلة لانه اقوى منها وان كان في غير محل النص مضافا الى العلة
بجلا في المفسر لان التفسير اللاحق به مثله في القوة فيجوز اضافته الى
المفسر واعترض عليه الشارح بانه لا يلزم من كون الحكم مضافا الى
الصيغة بعد لتامل ان يكون من اقسام النظم صيغة ولغة لظهور انه
لم يصرف قسمها بمجرد النظم كما في باقي الاقسام بل مع ما عرض له من
الترجيح الحاصل بالقياس وخبر الواحد وهو غير الوضع فلا يكون من
اقسام النظم الحاصل بمجرد الوضع بل مع ملاحظة امر آخر وجوابه انه
اذا علم الحكم بالقياس وخبر الواحد يسند الحكم الى النص لانه اقوى
والقياس خبر الواحد يدفع مزاحمة الغير فاذا رفع تلك المزاحمة افا
الحكم بمجرد الصيغة فيكون من اقسام النظم صيغة ولغة واعلم

فلاختلف العلماء فيما هو المراد من ثلثة قروء فحملها الشافعي ومن
معه على الطهر وحمله ابو حنيفة ومن تبعه على الحيض وجؤ الترجيح
بين الفريقين مذكورة في المطول والله اعلم الى ان الحمل على الحيض يستلزم
العمل بالعدة اذا كانت بلا طهار بخلاف ما اذا حملت القروء على الاطهار فانه
لا يستلزم العمل بالعدة بالحيض فالعمل بالعدة بالحيض عمل بما هو المقطوع
به بخلاف العمل بالعدة بالحيض فانه مشكوك فيه وحكمه اى حكم الماويل
وجوب العمل به اى بالماويل على احتمال الغلط لان التاويل لا يكون الا بما رخص
وهو يستلزم احتمال الغلط والقسم الثاني من الاقسام المذكورة في وجه البيا
اى في طرق اظهار المعنى ومراتبه بذلك النظم والقسم الاول كان في تقسيم النظم
بنفسه بحسب خذ المعنى وتكرره وهذا القسم في تقسيمه بعد التركيب بحسب
ظهور المعنى للسامع ودرجاته لان المراد بالبيان ههنا اظهار المتكلم المعنى
للسامع وذلك ان يكون بعد التركيب وانما قدم هذا القسم على القسم الذى
جعله ثالثا لانه ان ظهور المعنى وحفائه فرع الاستعمال الذى باعتبار القسم
الثالث ان ملحوظ المتكلم الذى هو في مقام الافادة اظهار المعنى للسامع او لا
ويتربط عليه الاستعمال فلذا قدم هذا القسم على ما ياتي وبعض العلماء اقدموا
جعله ثالثا على الثاني نظر الى ان الظهور والحفاء للسامع فرع الاستعمال

[illegible][illegible]

احتمل التخصيص فيقوله كلهم انقطع هذا الاحتمال وصار نصا لا زديا
وضوحه على الظاهر لكنه يحتمل التناول والحمل على التفرق فيقوله اجمعون
انقطع هذا الاحتمال ايضا فصار مفسرا واعترض عليه القافي تفسيره
بقوله وفيه نظرا لو كان الامر كذلك لكان الثاني حالا لا تأكيدا و
ان الدلالة عليه باعتبار اصل الاشتقاق الدال على الاجتماع لا باعتبار
الاعراب على هذا يكون اجمعون تأكيدا مع تأسيس باعتبار كل واحد
منهما يحصل الوضوح وانما ايدج قوله تعالى في المثال ان المفسر يحتمل
النسخ والنسخ لا يتصور الا في كلامه على المعنى مفيدا للحكم وحكمه اى حكم
المفسر الاحجاب اى اثبات الحكم قطعا بلا احتمال تخصيص لا تناول كما
علمت الا انه يحتمل النسخ اى نسخ المعنى في نفس الامر وان كان هذا المثال
لا يحتمله بعارض كونه خبرا فان الاختصاص لا يحتمله فاذا ازاد اى المفسر
قوة انما قال ههنا قوة ولم يقل وضوحا اشارة الى ان المفسر يبلغ من الوضوح
الى الاحتمال ان لا يفرق فلا معنى لزيادة الوضوح عليه وانما يزيد القوة بوا
تاكيدا وتأييد يدفع عنه احتمال النسخ وحكم الرد به اى بالمفسر ما مواعن
احتمال التبديل يسمى محكما وهذا من قبيل عطف التفسير وهو ما يؤخذ من
احكمت الشيء اتقنته وبناء محكم مامون عن الانتقاض وقيل من احكمت فلانا

الاحتمال في قوله كلهم انقطع هذا الاحتمال وصار نصا لا زديا
وضوحه على الظاهر لكنه يحتمل التناول والحمل على التفرق فيقوله اجمعون
انقطع هذا الاحتمال ايضا فصار مفسرا واعترض عليه القافي تفسيره
بقوله وفيه نظرا لو كان الامر كذلك لكان الثاني حالا لا تأكيدا و
ان الدلالة عليه باعتبار اصل الاشتقاق الدال على الاجتماع لا باعتبار
الاعراب على هذا يكون اجمعون تأكيدا مع تأسيس باعتبار كل واحد
منهما يحصل الوضوح وانما ايدج قوله تعالى في المثال ان المفسر يحتمل
النسخ والنسخ لا يتصور الا في كلامه على المعنى مفيدا للحكم وحكمه اى حكم
المفسر الاحجاب اى اثبات الحكم قطعا بلا احتمال تخصيص لا تناول كما
علمت الا انه يحتمل النسخ اى نسخ المعنى في نفس الامر وان كان هذا المثال
لا يحتمله بعارض كونه خبرا فان الاختصاص لا يحتمله فاذا ازاد اى المفسر
قوة انما قال ههنا قوة ولم يقل وضوحا اشارة الى ان المفسر يبلغ من الوضوح
الى الاحتمال ان لا يفرق فلا معنى لزيادة الوضوح عليه وانما يزيد القوة بوا
تاكيدا وتأييد يدفع عنه احتمال النسخ وحكم الرد به اى بالمفسر ما مواعن
احتمال التبديل يسمى محكما وهذا من قبيل عطف التفسير وهو ما يؤخذ من
احكمت الشيء اتقنته وبناء محكم مامون عن الانتقاض وقيل من احكمت فلانا

ووجه لان اجمعون مشتق من اجتماع فاجمعون لا يجمعون

الاحتمال في قوله كلهم انقطع هذا الاحتمال وصار نصا لا زديا
وضوحه على الظاهر لكنه يحتمل التناول والحمل على التفرق فيقوله اجمعون
انقطع هذا الاحتمال ايضا فصار مفسرا واعترض عليه القافي تفسيره
بقوله وفيه نظرا لو كان الامر كذلك لكان الثاني حالا لا تأكيدا و
ان الدلالة عليه باعتبار اصل الاشتقاق الدال على الاجتماع لا باعتبار
الاعراب على هذا يكون اجمعون تأكيدا مع تأسيس باعتبار كل واحد
منهما يحصل الوضوح وانما ايدج قوله تعالى في المثال ان المفسر يحتمل
النسخ والنسخ لا يتصور الا في كلامه على المعنى مفيدا للحكم وحكمه اى حكم
المفسر الاحجاب اى اثبات الحكم قطعا بلا احتمال تخصيص لا تناول كما
علمت الا انه يحتمل النسخ اى نسخ المعنى في نفس الامر وان كان هذا المثال
لا يحتمله بعارض كونه خبرا فان الاختصاص لا يحتمله فاذا ازاد اى المفسر
قوة انما قال ههنا قوة ولم يقل وضوحا اشارة الى ان المفسر يبلغ من الوضوح
الى الاحتمال ان لا يفرق فلا معنى لزيادة الوضوح عليه وانما يزيد القوة بوا
تاكيدا وتأييد يدفع عنه احتمال النسخ وحكم الرد به اى بالمفسر ما مواعن
احتمال التبديل يسمى محكما وهذا من قبيل عطف التفسير وهو ما يؤخذ من
احكمت الشيء اتقنته وبناء محكم مامون عن الانتقاض وقيل من احكمت فلانا

باب في بيان

اذا امتنع فالحكم منع عن التخصيص والتأويل والتبديل والتشاي نسخ
المعنى والافتنس اللفظي محتمل فيه ايضا في زمان الشيء وانما يظهر التفاوة
في موجب على صيغة المجهول هذه الاسامي عند التعارض حتى يتوجه
النص على الظاهر والمفسر على النص والحكم على الكل لان العمل بالافضل الاقوى
اولى واخرى اما الكل اي كل واحد من هذه الاقسام فيوجب ثبوت انتظمه
يقينا هذا في المفسر والحكم بلا خلا واما في الظاهر والنص ففيه خلا بعض
المشايخ ما يرى المفسر كالشيخ ابو منصور ونابيه وبالجمله فمختار المصنف
ثبوت ما انتظمه يقينا وعدم اعتبار احتمال يدل عليه قسمة وانما
كان ثمة احتمال فمن هذا الوجه لا تفاوت في هذه الاقسام وانما يظهر
التفاوت عند التعارض كما قال ومثاله قوله تعالى وَلِجَلِّكُمْ مَا وَرَاءَكُمْ طاهر
في حل ما فوق الاربع من غير المحرمات وقوله تعالى وَلِجَلِّكُمْ مَا وَرَاءَكُمْ طاهر
وجوب الاقتصار في الاربع فيعمل به وقوله المستحاضة تنوضا لكل صلوة
في مدلوله محتمل التأويل محل اللام على انها للتوقيت وقوله المستحاضة
تنوضا لوقت كل صلوة مفسر فيعمل به وهذه الاسامي اضداد تقابلها
انما الاقسام المذكورة متفاوتة في مراتب ظهور بعد تحقق اصل الظهور كذلك هذا
متفاوت في مراتب الخفاء بعد ثبوت اصل الخفاء في الكل وخص القسم
الثاني ببيان التقابل لان الاقسام الاخر متباينة بعضها ببعض

هذا اذا امتنع عن التخصيص والتأويل والتبديل والتشاي نسخ
المعنى والافتنس اللفظي محتمل فيه ايضا في زمان الشيء وانما يظهر التفاوة
في موجب على صيغة المجهول هذه الاسامي عند التعارض حتى يتوجه
النص على الظاهر والمفسر على النص والحكم على الكل لان العمل بالافضل الاقوى
اولى واخرى اما الكل اي كل واحد من هذه الاقسام فيوجب ثبوت انتظمه
يقينا هذا في المفسر والحكم بلا خلا واما في الظاهر والنص ففيه خلا بعض
المشايخ ما يرى المفسر كالشيخ ابو منصور ونابيه وبالجمله فمختار المصنف
ثبوت ما انتظمه يقينا وعدم اعتبار احتمال يدل عليه قسمة وانما
كان ثمة احتمال فمن هذا الوجه لا تفاوت في هذه الاقسام وانما يظهر
التفاوت عند التعارض كما قال ومثاله قوله تعالى وَلِجَلِّكُمْ مَا وَرَاءَكُمْ طاهر
في حل ما فوق الاربع من غير المحرمات وقوله تعالى وَلِجَلِّكُمْ مَا وَرَاءَكُمْ طاهر
وجوب الاقتصار في الاربع فيعمل به وقوله المستحاضة تنوضا لكل صلوة
في مدلوله محتمل التأويل محل اللام على انها للتوقيت وقوله المستحاضة
تنوضا لوقت كل صلوة مفسر فيعمل به وهذه الاسامي اضداد تقابلها
انما الاقسام المذكورة متفاوتة في مراتب ظهور بعد تحقق اصل الظهور كذلك هذا
متفاوت في مراتب الخفاء بعد ثبوت اصل الخفاء في الكل وخص القسم
الثاني ببيان التقابل لان الاقسام الاخر متباينة بعضها ببعض

بعض كالحاص والعام والحقيقة والمجاز بخلاف هذا القسم فان اقسامه
مستكة في الظهور قال الشارح ثم هذا القسم داخل في القسم الثاني لان بيان
المتكلم قد يكون ظاهر المراد للسامع وقد لا يكون فكان هذا تقسيما للنظم
باعتبار ظهور المراد للسامع وعدمه فما يتعلق بالظهور اربعة وما يتعلق
بالخفاء اربعة فعلم هذا الاولي ان يقال ان القسم الثاني وجوه البيان بل
النظم وهي ثمانية والاولى ان يكون القسم المقابل قسما اخر يخرج يلزم ان
يكون اقسام النظم والمخمسة وجوبا ان المصنف قيد التقسيم باللام
الاربعة برجوعها الى معرفة الاحكام لاجل ان غرض الاصح يتعلق بها من
هذه الحيتية وتلك المعرفة انما يتحقق من حيث ظهورها لا من حيث خفاء
جعل الاقسام اربعة ثم بين ان ههنا قسما اخر مقابلا للقسم الثاني يخرج به
بعد البيان ليستوفى الاقسام كلها ويستبين ما يقابلها وعلى هذا الاوجه
ما اورد عليه فصدق الظاهر الخفاء الفاء لبيان تفصيل الاضداد وتعيين
مقابلاتها والمراد بالضد ما يقابل الشيء ولا يجتمع معه في محل واحد
زمان واحد بجملة واحدة وهو اي الخفاء ما خفي المراد منه معنى الخفاء لغة
ظاهر ولذا اخذه في تعريف الخفاء ثم ان الخفاء ما لنفس اللفظ او لعرضه فالتا
يسمى خفيا والاولى ان يدبر المراد بالعقل والا الاول اسمه مشكلا والآخر

المراد بالظهور المراد للسامع وقد لا يكون فكان هذا تقسيما للنظم باعتبار ظهور المراد للسامع وعدمه فما يتعلق بالظهور اربعة وما يتعلق بالخفاء اربعة فعلم هذا الاولي ان يقال ان القسم الثاني وجوه البيان بل النظم وهي ثمانية والاولى ان يكون القسم المقابل قسما اخر يخرج يلزم ان يكون اقسام النظم والمخمسة وجوبا ان المصنف قيد التقسيم باللام الاربعة برجوعها الى معرفة الاحكام لاجل ان غرض الاصح يتعلق بها من هذه الحيتية وتلك المعرفة انما يتحقق من حيث ظهورها لا من حيث خفاء جعل الاقسام اربعة ثم بين ان ههنا قسما اخر مقابلا للقسم الثاني يخرج به بعد البيان ليستوفى الاقسام كلها ويستبين ما يقابلها وعلى هذا الاوجه ما اورد عليه فصدق الظاهر الخفاء الفاء لبيان تفصيل الاضداد وتعيين مقابلاتها والمراد بالضد ما يقابل الشيء ولا يجتمع معه في محل واحد زمان واحد بجملة واحدة وهو اي الخفاء ما خفي المراد منه معنى الخفاء لغة ظاهر ولذا اخذه في تعريف الخفاء ثم ان الخفاء ما لنفس اللفظ او لعرضه فالتا يسمى خفيا والاولى ان يدبر المراد بالعقل والا الاول اسمه مشكلا والآخر

بعض كالحاص والعام والحقيقة والمجاز بخلاف هذا القسم فان اقسامه مستكة في الظهور قال الشارح ثم هذا القسم داخل في القسم الثاني لان بيان المتكلم قد يكون ظاهر المراد للسامع وقد لا يكون فكان هذا تقسيما للنظم باعتبار ظهور المراد للسامع وعدمه فما يتعلق بالظهور اربعة وما يتعلق بالخفاء اربعة فعلم هذا الاولي ان يقال ان القسم الثاني وجوه البيان بل النظم وهي ثمانية والاولى ان يكون القسم المقابل قسما اخر يخرج يلزم ان يكون اقسام النظم والمخمسة وجوبا ان المصنف قيد التقسيم باللام الاربعة برجوعها الى معرفة الاحكام لاجل ان غرض الاصح يتعلق بها من هذه الحيتية وتلك المعرفة انما يتحقق من حيث ظهورها لا من حيث خفاء جعل الاقسام اربعة ثم بين ان ههنا قسما اخر مقابلا للقسم الثاني يخرج به بعد البيان ليستوفى الاقسام كلها ويستبين ما يقابلها وعلى هذا الاوجه ما اورد عليه فصدق الظاهر الخفاء الفاء لبيان تفصيل الاضداد وتعيين مقابلاتها والمراد بالضد ما يقابل الشيء ولا يجتمع معه في محل واحد زمان واحد بجملة واحدة وهو اي الخفاء ما خفي المراد منه معنى الخفاء لغة ظاهر ولذا اخذه في تعريف الخفاء ثم ان الخفاء ما لنفس اللفظ او لعرضه فالتا يسمى خفيا والاولى ان يدبر المراد بالعقل والا الاول اسمه مشكلا والآخر

4

اما ان يدرك المراد بالفعل ولا الاول يسمى مجلا والثاني متشابها فهذه
 الاقسام مبينة وانما جعل الخفية ضد الظاهر نظر الى انه كما ان ظهور الظاهر
 قليل بالنسبة الى اخواته كذلك خفاء الخفية لان خفاءه يعارض وهو
 الخفاء بالنسبة الى الخفاء في نفس الصيغة وكذلك الاقسام الباقية فالمعبر
 في الخفية خفاء المراد بعارض غير الصيغة يعني صيغة الكلام ظاهر المراد بالنسبة
 الى موضوعها اللغو لكن الكلام خفي مراده بالنسبة الى محل الخفية عارض
 فيه لاينال المراد منه الا بطلب هذا بيان لقوله ما خفي المراد منه بعارض
 كاية السرقة وهي قوله تعالى السارق والسارقة فاقطعوا ايديهما فاذا
 وان كانت ظاهرة في ايجاب القطع على كل سارق لم يختص باسم اخوانها
 خفية في حق الطرار الطير القطيع والنباش النباش ابراز المستور وكشف
 عن الشيء ومنه النباش كذا في القاموس المراد ههنا نبش التراب سلب
 الاكفان من الاموات لاختصاصهما اي كل واحد من الطرار والنباش باسم
 اخرى سوا السرقة يعرفان اي كل منهما به اي بذلك الاسم اذا تغاثر
 الاسماء يدل على تغاثر المسميات على ما هو الاصل لان الاسماء وضعت
 ليكون دلائل على المسميات فالاصل ان يكون كل اسم له مسمى عليه
 فصار ابيد من عن اسم السرقة بهذه الوساطة وخفيت الآية في حقها

صاحبزادہ

ان کلام کا مطلب

الرجوع الى الطرود والاختصاص

وہو ان التاویس

فکر

الحق في ولائهم

عائشہ

موانع

الجواب بقوله

م. س. ر.

بسم الله الرحمن الرحيم

...

من الذي يطلب من غير ان يكون له
منها عباد من الظن فانه لا بد ان
كل ما كان له ان يكون له من ان
لا بد ان يكون له من ان يكون له
الطلب فانه لا بد ان يكون له
الطلب فانه لا بد ان يكون له
الطلب فانه لا بد ان يكون له
الطلب فانه لا بد ان يكون له

من الذي يطلب من غير ان يكون له
منها عباد من الظن فانه لا بد ان
كل ما كان له ان يكون له من ان
لا بد ان يكون له من ان يكون له
الطلب فانه لا بد ان يكون له
الطلب فانه لا بد ان يكون له
الطلب فانه لا بد ان يكون له
الطلب فانه لا بد ان يكون له

فما ملكتنا في السيرة فوجدناها في الشرح عباد عن اخذ مال الغير على
الحفية من عوز لا شبهة فيه وهذا المعنى موجود في الطار مع الزيادة في
السارق يسرق من عين الحافظ الذي قصد الحفظ لكن انقطع حفظه بغير
نوم او غيبة والطار يسرق من العين التي ترصدت للحفظ مع الانتباه
الحضور لكن فات بعارض غفلة فكان فعله اتم سرقة واكمل جنابة فعلم
اختلاف الاسم لزيادة في فعله فثبت القطع في حقه بالطريق الاو واما
النباش فسارق عن عين من عسان لم يحجم عليه ممن ليس بحافظ للكفر ولا
قاصدا الى حفظه من المارة كيلا يطلعوا على جنابته فدل على ان تبدل الاسم
باعتبار نقصان الحفظ والحوز فلا يمكن الحاقه بالسارق لان تعدية الحكم بالمعنى
هو في الفرع وانه في الاصل باطل لاسيما في الحد الذي تندر بالشبهة وهذا معنى
وحكمه اي الخفي النظر فيه اي وجوب التامل فيه ليعلم ان اختفاء لمزية على ما
الظاهر فيه اي في المعنى الذي يتعلق بالحكم كما في الطرار ونقصان اي لا يلحق
عنه فيه كما في النباش فاذا علم ذلك يظهر المراد منه اي من الحفاته دخل في
الحكم او خارج عنه وضد النص المشكل وهو الداخل في الاشكال يقال اشكاله
اذا دخل في اشكاله وامثاله كما يقال احرم اي حذر في الحرم واشتق اي دخل في المشا
وهو اي المشكل في الاصطلاح ما اي لفظ لا ينال المراد منه اي من ذلك اللفظ

من الذي يطلب من غير ان يكون له
منها عباد من الظن فانه لا بد ان
كل ما كان له ان يكون له من ان
لا بد ان يكون له من ان يكون له
الطلب فانه لا بد ان يكون له
الطلب فانه لا بد ان يكون له
الطلب فانه لا بد ان يكون له
الطلب فانه لا بد ان يكون له

من الذي يطلب من غير ان يكون له
منها عباد من الظن فانه لا بد ان
كل ما كان له ان يكون له من ان
لا بد ان يكون له من ان يكون له
الطلب فانه لا بد ان يكون له
الطلب فانه لا بد ان يكون له
الطلب فانه لا بد ان يكون له
الطلب فانه لا بد ان يكون له

من الذي يطلب من غير ان يكون له
منها عباد من الظن فانه لا بد ان
كل ما كان له ان يكون له من ان
لا بد ان يكون له من ان يكون له
الطلب فانه لا بد ان يكون له
الطلب فانه لا بد ان يكون له
الطلب فانه لا بد ان يكون له
الطلب فانه لا بد ان يكون له

٣٣

الابالتامل فيه اى في ذلك اللفظ بعد الطلب وانما لا ينال المراد منه
الابا مرون الطلب ثم التامل لدخوله في اشكاله وفيه مزية خفاء
على خفاء الخفي لآزال الداخل في الاشكال اكثر خفاء من غيره ففي غير الداخل والاشكال
يكفي مجرد الطلب بخلاف الداخل فيها فانه لا يكفي فيه فان الخفي بمنزلة
رجل اختفى من غيره في بيت فيوقف عليه بمجرد الطلب المشكل بمنزلة
من اختفى في بيت بين الامثال ونظائره فلا يوقف عليه الابالتامل
بعد الطلب ليميز هو عن غيره وفي هذا القول اشارة ايضا الى خفاء
كما علمت وحكمه اى المشكل التامل فيه اى في المشكل بعد الطلب
ومعناه ان ينظر السامع اولا في مفهوم اللفظ فيضبطها وهذا هو الطلب
ثم يتامل في استخراج المراد منها وهذا هو التامل كما في قوله تعالى فاقوا
حزبكم اتي شئتم اشتبه معنى كلمة اتي على السامع فطلب مفهومها
فوجدها مستعملة في معنى كيف ومعنى أين بلا ثالث وهذا هو المراد
بالطلب ثم يعرف بالتامل انها هي بمعنى كيف بقرينة قوله تعالى فاقوا
وهذا هو التامل ويعلم مما ذكرنا كونه ضد للنص لان خفاءه زائد على
خفاء الخفي كما ان ظهور النص ائد على ظهور الظاهر وضد المفسر المجل
وهو ما خوذ من قوله اهل عليهم الامراى انهم وانما جعل ضدا له لان

الابالتامل فيه اى في ذلك اللفظ بعد الطلب وانما لا ينال المراد منه
الابا مرون الطلب ثم التامل لدخوله في اشكاله وفيه مزية خفاء
على خفاء الخفي لآزال الداخل في الاشكال اكثر خفاء من غيره ففي غير الداخل والاشكال
يكفي مجرد الطلب بخلاف الداخل فيها فانه لا يكفي فيه فان الخفي بمنزلة
رجل اختفى من غيره في بيت فيوقف عليه بمجرد الطلب المشكل بمنزلة
من اختفى في بيت بين الامثال ونظائره فلا يوقف عليه الابالتامل
بعد الطلب ليميز هو عن غيره وفي هذا القول اشارة ايضا الى خفاء
كما علمت وحكمه اى المشكل التامل فيه اى في المشكل بعد الطلب
ومعناه ان ينظر السامع اولا في مفهوم اللفظ فيضبطها وهذا هو الطلب
ثم يتامل في استخراج المراد منها وهذا هو التامل كما في قوله تعالى فاقوا
حزبكم اتي شئتم اشتبه معنى كلمة اتي على السامع فطلب مفهومها
فوجدها مستعملة في معنى كيف ومعنى أين بلا ثالث وهذا هو المراد
بالطلب ثم يعرف بالتامل انها هي بمعنى كيف بقرينة قوله تعالى فاقوا
وهذا هو التامل ويعلم مما ذكرنا كونه ضد للنص لان خفاءه زائد على
خفاء الخفي كما ان ظهور النص ائد على ظهور الظاهر وضد المفسر المجل
وهو ما خوذ من قوله اهل عليهم الامراى انهم وانما جعل ضدا له لان

في اشكاله

الابالتامل فيه اى في ذلك اللفظ بعد الطلب وانما لا ينال المراد منه
الابا مرون الطلب ثم التامل لدخوله في اشكاله وفيه مزية خفاء
على خفاء الخفي لآزال الداخل في الاشكال اكثر خفاء من غيره ففي غير الداخل والاشكال
يكفي مجرد الطلب بخلاف الداخل فيها فانه لا يكفي فيه فان الخفي بمنزلة
رجل اختفى من غيره في بيت فيوقف عليه بمجرد الطلب المشكل بمنزلة
من اختفى في بيت بين الامثال ونظائره فلا يوقف عليه الابالتامل
بعد الطلب ليميز هو عن غيره وفي هذا القول اشارة ايضا الى خفاء
كما علمت وحكمه اى المشكل التامل فيه اى في المشكل بعد الطلب
ومعناه ان ينظر السامع اولا في مفهوم اللفظ فيضبطها وهذا هو الطلب
ثم يتامل في استخراج المراد منها وهذا هو التامل كما في قوله تعالى فاقوا
حزبكم اتي شئتم اشتبه معنى كلمة اتي على السامع فطلب مفهومها
فوجدها مستعملة في معنى كيف ومعنى أين بلا ثالث وهذا هو المراد
بالطلب ثم يعرف بالتامل انها هي بمعنى كيف بقرينة قوله تعالى فاقوا
وهذا هو التامل ويعلم مما ذكرنا كونه ضد للنص لان خفاءه زائد على
خفاء الخفي كما ان ظهور النص ائد على ظهور الظاهر وضد المفسر المجل
وهو ما خوذ من قوله اهل عليهم الامراى انهم وانما جعل ضدا له لان

22

[illegible][illegible][illegible]

الاعراض في جميع
 اذا انس فنيان تاويل المسئلة
 كما ترس في
 قولوا في ذلك وقت انما تلو في الخارج
 لان القائل قولوا في ذلك وقت انما تلو في الخارج
 الجمل في الخارج
 فاشترط في الخارج

لم يبق فيه إلا احتمال البيان في جانب الخفاء كما لم يبق في المفسر إلا احتمال
النسبة في جانب الظهور وهو أي لفظ ازدجت فيه البعوضة والجمادى
بأزدحامها تواردها على اللفظ من غير محذور واحد لها سواء كانت الجماعية
للسامع إلا أنها التعداد لا يعلم تعيين واحد منها كما في المشترك ولا تكون
معلومة له إلا أنه لما علم أنه قد زيد من هذا اللفظ معنى وهو معلوم
على طريق الاحتمال كالمطلع أو يكون المعنى معلوماً إلا أنه يعلم أن المعروف غير مراد
فحينئذ يقع المراد بمختلفا قوارب المعاني لا يعلم معناه توارد المعاني
فيما لا يعلم معناه أصلاً أو علم أنه غير مراد والمبراد بالمعاني
جنسها بالبطلان الجمعية باللام وتحقق الجنس الواحد والكثير
لكذا الأزدحام يمنع تحققه في الواحد فيتناول للمعاني الاثنين وما فوقه
فأنفذ ما أوردته الشارح المحقق من أن المعاني ليس شرط الصيرورة مجملات
لان المشترك بين المعنيين قد يصير مجملات إذا السند فيه باب الترجيح والمراد
بالمعاني مفهوم اللفظ وإذا ازدجت المعاني فاشتبه المراد به أي بذلك
أو بسبب ذلك الأزدحام اشتباهها لا يدرك المراد من اللفظ إلا ببيان
من جهة المجمل على صيغة الفاعل كآية الربوا في البيع فإن في قوله تعالى
وَحَرَّمَ الرِّبَاَ الْجَمْلُ لأن الربوا في اللغة هو الفضل وليس كل فضل حراماً

[illegible]

يعلم ان ائى فضل مراد فيكون محلا وحكمة اى المحل التوقف فيه اى في
المحل في حق العمل على كلمة على معنى مع اى مع اعتقاد حقيقة المراد به اى
بالمحل الى ان ياتيه البيان متعلق بالتوقف والبيان المحل والبيان قد
شافيا يصير به المحل مفسر الكيماز الصلوة والزكوة وقد لا يكون شافيا كيا
الربوا بالحديث الواردة في الاشياء الستة فان الربوا مع لجا له اسم جنس
محله بلام الاستغراق فيستغرق جميع انواعه والبنى هم بين الحكم في الاشياء
الستة من غير قصر عليها فصار مؤلا فيهما وبقي الحكم فيما وراءها غير معطو
كما كان قبل البيان ولهذا قال عمر بن الخطاب خرج النبي صلى الله عليه وسلم من الدنيا ولم
يبين لنا ابواب الربوا الا انه لما احتمل ان يتوقف على ما وراءها بالتأمل في
هذا البيان ليس مشكلا لا محلا وبعد الادراك بالتأمل فيه صار مؤلا فيه
ايضا فبحال العمل به بغالب الظن وصدد الحكم التشابه لما كان الحكم في غالب الظن
بحيث احكم المراد به عن التبدل لكن التشابه لك هو في غاية الحفا بحيث انقطع رجا
البيان مقابلا له وهو اى التشابه مما لا طريق للدركه اصلا لان موجب العقاب
مخالف لموجب السمع ولا يمكن رد واحد منهما بالآخر فاشتبه المراد تشابه الا
الوقوف عليه اصلا حتى سقط طلبه اى طلب ما يدل على المراد به وحكمه اى حكم
التشابه التوقف فيه اى في التشابه ابدا اى في الدنيا والاخرى التوقف على

على المراد منه على ما قيل لان الدنيا هي دار الابتلاء على اي معنى اعتقاد حقيقة المراد به
وهذا مذهبنا ومذهب عامة الصحابة والتابعين رضي الله عنهم ومذهب اكثر
المتأخرين وعليه عامة المعتزلة الى ان الرازي في العلم يعلم تاويله قال بعض
العلماء لا اختلا في هذه المسئلة حقيقة لان من قال ان الرازي يعلم تاويله
اراد به انه يعلمه ظاهر الحقيقة ومن قال انه لا يعلم اراد به انه لا يعلمه
حقيقة والحكمة في انزالها ابتلاء العلماء فكما ان ابتلاء الجاهل بالمباغة
في طلب العلم ابتلاء العالم بنفسه عن طلب العلم في ذلك فان رياضة
البلد بالعدو ورياضة الجواد بكس العنان والمنع عن السير والقسم الثالث
من الاقسام الاربعة المذكورة في وجوه استعمال ذلك النظم معنى استعمال اللفظ
في المعنى طلب لاثله عليه واراد ترمينه وجريانه في باب البيان في القسم
الثالث في طرق استعماله وانه اما في الموضوع له فيكون حقيقة او في غيره فيكون
مجازا او في جريان النظم في طرق بيان المعنى واظهاره من حيث انه بطريق
الوضوح فيكون صريحا او بطريق الاستعار فيكون كناية وهي اى الوجود ملك
اربعه الحقيقة والمجاز والصريح والكناية لانه ان استعمال اللفظ في موضوع
فحقيقة والافجاز وكلا واحد منهما ان ظهر المراد منه فصرح والافكناية
فالحقيقة اما فاعيلة بمعنى المفاعل من حق الشيء يحق اذا ثبت واما معنى الفاعل

المراد منه على ما قيل لان الدنيا هي دار الابتلاء على اي معنى اعتقاد حقيقة المراد به
وهذا مذهبنا ومذهب عامة الصحابة والتابعين رضي الله عنهم ومذهب اكثر
المتأخرين وعليه عامة المعتزلة الى ان الرازي في العلم يعلم تاويله قال بعض
العلماء لا اختلا في هذه المسئلة حقيقة لان من قال ان الرازي يعلم تاويله
اراد به انه يعلمه ظاهر الحقيقة ومن قال انه لا يعلم اراد به انه لا يعلمه
حقيقة والحكمة في انزالها ابتلاء العلماء فكما ان ابتلاء الجاهل بالمباغة
في طلب العلم ابتلاء العالم بنفسه عن طلب العلم في ذلك فان رياضة
البلد بالعدو ورياضة الجواد بكس العنان والمنع عن السير والقسم الثالث
من الاقسام الاربعة المذكورة في وجوه استعمال ذلك النظم معنى استعمال اللفظ
في المعنى طلب لاثله عليه واراد ترمينه وجريانه في باب البيان في القسم
الثالث في طرق استعماله وانه اما في الموضوع له فيكون حقيقة او في غيره فيكون
مجازا او في جريان النظم في طرق بيان المعنى واظهاره من حيث انه بطريق
الوضوح فيكون صريحا او بطريق الاستعار فيكون كناية وهي اى الوجود ملك
اربعه الحقيقة والمجاز والصريح والكناية لانه ان استعمال اللفظ في موضوع
فحقيقة والافجاز وكلا واحد منهما ان ظهر المراد منه فصرح والافكناية
فالحقيقة اما فاعيلة بمعنى المفاعل من حق الشيء يحق اذا ثبت واما معنى الفاعل

المراد منه على ما قيل لان الدنيا هي دار الابتلاء على اي معنى اعتقاد حقيقة المراد به
وهذا مذهبنا ومذهب عامة الصحابة والتابعين رضي الله عنهم ومذهب اكثر
المتأخرين وعليه عامة المعتزلة الى ان الرازي في العلم يعلم تاويله قال بعض
العلماء لا اختلا في هذه المسئلة حقيقة لان من قال ان الرازي يعلم تاويله
اراد به انه يعلمه ظاهر الحقيقة ومن قال انه لا يعلم اراد به انه لا يعلمه
حقيقة والحكمة في انزالها ابتلاء العلماء فكما ان ابتلاء الجاهل بالمباغة
في طلب العلم ابتلاء العالم بنفسه عن طلب العلم في ذلك فان رياضة
البلد بالعدو ورياضة الجواد بكس العنان والمنع عن السير والقسم الثالث
من الاقسام الاربعة المذكورة في وجوه استعمال ذلك النظم معنى استعمال اللفظ
في المعنى طلب لاثله عليه واراد ترمينه وجريانه في باب البيان في القسم
الثالث في طرق استعماله وانه اما في الموضوع له فيكون حقيقة او في غيره فيكون
مجازا او في جريان النظم في طرق بيان المعنى واظهاره من حيث انه بطريق
الوضوح فيكون صريحا او بطريق الاستعار فيكون كناية وهي اى الوجود ملك
اربعه الحقيقة والمجاز والصريح والكناية لانه ان استعمال اللفظ في موضوع
فحقيقة والافجاز وكلا واحد منهما ان ظهر المراد منه فصرح والافكناية
فالحقيقة اما فاعيلة بمعنى المفاعل من حق الشيء يحق اذا ثبت واما معنى الفاعل

فقد انثبت نقل اللفظ الثاني
 اول ثبت في معناه الاصل والاعتقاد والاعتقاد
 نقل اللفظ الثاني لان اللفظ الثاني هو اللفظ
 الاول بالاعتقاد والاعتقاد والاعتقاد
 نقل اللفظ الثاني لان اللفظ الثاني هو اللفظ
 الاول بالاعتقاد والاعتقاد والاعتقاد

من حقت الشيء احقه اذا ثبتت فيكون معناها الثابتة او المثبتة ٢
 موضوعها الاصل والثاء للثاني على الاول ولشبهه وهو نقل اللفظ من اللفظ
 الاسمية لان النقل ثان كما ان الثاني ثان على الثاني ولكون لفظ الحقيقة
 والمجاز في الاصل وصفين مع تحقق علامة الوصفية اعني الثاء في الحقيقة وهو
 يوهم كون لفظ الحقيقة ههنا صفة فكذا المجاز او يلفظ الاسم في تعريفها انما
 الى انها فيما نحن فيه اسمان فقال اسم لكل لفظ اريد به ما وضع له من حيث
 انه موضوع له وذكر اللفظ للاشارة الى ان الحقيقة والمجاز من عوارض اللفظ
 دون المعنى حقيقة وان كان قد يطلق على المعنى وعلى استعمال اللفظ في المعنى
 ووضع اللفظ تعيينه للمعنى بحيث يدل عليه بلا قرينة وهذا المعنى موجود
 في المشترك ايضا فان كان ذلك التعيين من جهة واضع اللفظ فوضع لغو ولا
 فان كان من الشارع فغير على الافان كان من قوم خاص كاهل الصلوات من العلماء
 وغيرهم فعرف خاص وليس اصطلاحا والافان عام وقد غلبت العرف عند العامة
 على العرف العام فالعبرة في الحقيقة هو الوضع بشئ من الاوضاع المذكورة و
 المجاز عدم الوضع في الجملة ولا يشترط في الحقيقة ان يكون موضوعا لذلك المعنى
 في جميع الاوضاع الاربعة ولا في المجاز ان لا يكون موضوعا للمعنى في شئ من الاوضاع
 فان اتفق في الحقيقة ان تكون موضوعا لجميع الاوضاع الاربعة فهي الحقيقة

فقد انثبت نقل اللفظ الثاني
 اول ثبت في معناه الاصل والاعتقاد والاعتقاد
 نقل اللفظ الثاني لان اللفظ الثاني هو اللفظ
 الاول بالاعتقاد والاعتقاد والاعتقاد
 نقل اللفظ الثاني لان اللفظ الثاني هو اللفظ
 الاول بالاعتقاد والاعتقاد والاعتقاد

فقد انثبت نقل اللفظ الثاني
 اول ثبت في معناه الاصل والاعتقاد والاعتقاد
 نقل اللفظ الثاني لان اللفظ الثاني هو اللفظ
 الاول بالاعتقاد والاعتقاد والاعتقاد
 نقل اللفظ الثاني لان اللفظ الثاني هو اللفظ
 الاول بالاعتقاد والاعتقاد والاعتقاد

في اللغة العربية... على اللفظ... في اللغة العربية... على اللفظ... في اللغة العربية... على اللفظ...

في اللغة العربية... على اللفظ... في اللغة العربية... على اللفظ... في اللغة العربية... على اللفظ...

على الاطلاق والافهم الحقيقة مقيدة بالجهة التي لها كان اللفظ وان كان مجازا... بجهة اخرى وكذا المجاز قد يكون مطلقا بان كان مستعملا فيها هو غير الموضوع له...

في اللغة العربية... على اللفظ... في اللغة العربية... على اللفظ... في اللغة العربية... على اللفظ...

اذ استعمل في غير موضوعه فقد تعدى عن موضعه وهو هنا اسم لما... اي للفظ اريد به غير ما وضع له من حيث هو غير الموضوع له ولا حاشا... الى ذكر هذا القيد لان قيد الحشية مراد في التعريفات واعلم انه لا يجوز... استعمال اللفظ في المعنى الابغلافة وهي ما الوضع له واما الاتصال بينه... وبين الموضوع له والاول قدم والثاني قد اشار اليه بقوله لاتصال بينهما... اي بين الموضوع له وبين غيره والقوم حصرا وانواع العلاقة في خمسة... وعشرين اطلاق اسم السبب على السبب والكل على الجزء والملزوم على اللازم... والمطلق على المقيد والعام على الخاص والحمل على الحال وحذف الإضاف... واقامة المضاهية مقامه وعكوس هذه السبعة واطلاق احد المتشابهين... على الآخر واسم الشيء على يد له كاطلاق الدم على الدية واسم الله الشيء عليه...

في اللغة العربية... على اللفظ... في اللغة العربية... على اللفظ... في اللغة العربية... على اللفظ...

في اللغة العربية... على اللفظ... في اللغة العربية... على اللفظ... في اللغة العربية... على اللفظ...

الشيء هو الموضوع لان الاستعارة قد لا تكون
لانها لا تشترط ان يكون الموضوع في الاستعارة
والافتقار الى الاستعارة قد لا يشترط ان يكون
الشيء هو الموضوع لان الاستعارة قد لا تكون
لانها لا تشترط ان يكون الموضوع في الاستعارة
والافتقار الى الاستعارة قد لا يشترط ان يكون

كما في تسمية الشجاع اسداً والبليد حماراً فانه قد وجد بين كل واحد من الشجاع
والاسد والبليد والحمار معنى خاص مشهور بالاسد والحمار اتصال بسببه الشجاع
بالاسد والبليد بالحمار وضح استعارة اسمهما لهما ولا اتصال بين ذات الاسد والشجاع
والبليد والحمار او ذاتا اعطيت على قول معنى والمراد به المجاورة المطلقة بين الشئيين كما
في تسمية الطرس ماء فان السماء اسم للسحاب والمطر نزل من السحاب فكان بينهما
اتصال صورة لامعنى اذ لامناسبة بينهما بوجه والاتصال اى اتصال احدهما بالآخر
واللام بدل من الاتصال به ولهذا الاعتبار نصب على التميز قوله سبباً من هذا القيد
اى من قيل اتصال للثاني لانه لامناسبة بين السبب والسبب بمعنى السبب
الانفصال الى الشئ ومعنى السبب ليس كذلك ومعنى العلة لا يجاب معنى الحكم
ليس كذلك فلا يمكن اثبات المناسبة بينهما معنى بوجه ولكن السبب السبب والعلة
والحكم يتجاوزان وحس هذا القسم بالاراد دون الاول لا يحتاجه الى بيان الفرق
بين اتصال العلة بالحكم وبين اتصال السبب بالسبب يبنى عليه المسئلة
الخلافية وهي استعارة الفاظ الطلاق للعنف كما ستعرف بخلاف القسم الاول
فانه مطرد لا حاجة الى بيان الفرق والسبب في اللغة ما يتوصل به الى الشئ فيقتضى
العلة لوجود معنى الانفصال فيها كما يتناول السبب المصطلح فلذا قالوا هو
الاتصال من حيث السببية فوعان احدهما اتصال الحكم بالعلة كاتصال اللات

الشيء هو الموضوع لان الاستعارة قد لا تكون
لانها لا تشترط ان يكون الموضوع في الاستعارة
والافتقار الى الاستعارة قد لا يشترط ان يكون
الشيء هو الموضوع لان الاستعارة قد لا تكون
لانها لا تشترط ان يكون الموضوع في الاستعارة
والافتقار الى الاستعارة قد لا يشترط ان يكون
الشيء هو الموضوع لان الاستعارة قد لا تكون
لانها لا تشترط ان يكون الموضوع في الاستعارة
والافتقار الى الاستعارة قد لا يشترط ان يكون
الشيء هو الموضوع لان الاستعارة قد لا تكون
لانها لا تشترط ان يكون الموضوع في الاستعارة
والافتقار الى الاستعارة قد لا يشترط ان يكون

الذي هو الحكم بالشراء الذي هو العلة وأنه أي اتصال الحكم بالعلة
 يوجب الاستعارة من الطرفين يريدان بعض أنواع العلاقة بين الشيئين
 مما يصح المجاز من الجانبين وبعضها من جانب واحد لان الشطر في صحة
 الاستعارة ان يكون المستعارة متصلا بالمستعار منه ليس فيه منزلة لا من
 من لوازمه فيصح ذكر الملزوم وإرادة اللزوم لان من المجاز على ما عرفت
 على الانتقال فالملزوم اصل ومتبوع من جهة ان منه الانتقال والبلد
 فرع وتبع تابع من جهة ان اليه الانتقال فان كان الاتصال لشيئين بحيث
 يكون كل واحد منهما اصلا وفرعا من وجه جاز الاستعارة من الجانبين
 والاجاز استعمال اسم الاصل في الفرع دون العكس اتصال الحكم بالعلة
 من القبيل الاول لان العلة تشتمل على الاجل حكمها والحكم لا يثبت له
 بالعلة فاصالة العلة من جهة احتياج الحكم اليها والحكم لكونه مقصودا
 بالذات لان الاحتياج بالذات إنما هو الى الاحكام فكان علته غائبة
 متقدمة ذهنا على علمتها ولهذا قالوا الاحكام على مالية والاسباب
 على آلياته واذا كان حال العلة والحكم كذلك فاستوى الاتصال بين العلة
 والحكم فثبت الاستعارة من الجانبين ولم يختص بجانب واحد الاستعارة
 يستعمل في الاصول ايراد الفاعل المطلق ولهذا اي لعموم الاستعارة من الجانبين

الذي هو الحكم بالشراء الذي هو العلة وأنه أي اتصال الحكم بالعلة
 يوجب الاستعارة من الطرفين يريدان بعض أنواع العلاقة بين الشيئين
 مما يصح المجاز من الجانبين وبعضها من جانب واحد لان الشطر في صحة
 الاستعارة ان يكون المستعارة متصلا بالمستعار منه ليس فيه منزلة لا من
 من لوازمه فيصح ذكر الملزوم وإرادة اللزوم لان من المجاز على ما عرفت
 على الانتقال فالملزوم اصل ومتبوع من جهة ان منه الانتقال والبلد
 فرع وتبع تابع من جهة ان اليه الانتقال فان كان الاتصال لشيئين بحيث
 يكون كل واحد منهما اصلا وفرعا من وجه جاز الاستعارة من الجانبين
 والاجاز استعمال اسم الاصل في الفرع دون العكس اتصال الحكم بالعلة
 من القبيل الاول لان العلة تشتمل على الاجل حكمها والحكم لا يثبت له
 بالعلة فاصالة العلة من جهة احتياج الحكم اليها والحكم لكونه مقصودا
 بالذات لان الاحتياج بالذات إنما هو الى الاحكام فكان علته غائبة
 متقدمة ذهنا على علمتها ولهذا قالوا الاحكام على مالية والاسباب
 على آلياته واذا كان حال العلة والحكم كذلك فاستوى الاتصال بين العلة
 والحكم فثبت الاستعارة من الجانبين ولم يختص بجانب واحد الاستعارة
 يستعمل في الاصول ايراد الفاعل المطلق ولهذا اي لعموم الاستعارة من الجانبين

الذي هو الحكم بالشراء الذي هو العلة وأنه أي اتصال الحكم بالعلة
 يوجب الاستعارة من الطرفين يريدان بعض أنواع العلاقة بين الشيئين
 مما يصح المجاز من الجانبين وبعضها من جانب واحد لان الشطر في صحة
 الاستعارة ان يكون المستعارة متصلا بالمستعار منه ليس فيه منزلة لا من
 من لوازمه فيصح ذكر الملزوم وإرادة اللزوم لان من المجاز على ما عرفت
 على الانتقال فالملزوم اصل ومتبوع من جهة ان منه الانتقال والبلد
 فرع وتبع تابع من جهة ان اليه الانتقال فان كان الاتصال لشيئين بحيث
 يكون كل واحد منهما اصلا وفرعا من وجه جاز الاستعارة من الجانبين
 والاجاز استعمال اسم الاصل في الفرع دون العكس اتصال الحكم بالعلة
 من القبيل الاول لان العلة تشتمل على الاجل حكمها والحكم لا يثبت له
 بالعلة فاصالة العلة من جهة احتياج الحكم اليها والحكم لكونه مقصودا
 بالذات لان الاحتياج بالذات إنما هو الى الاحكام فكان علته غائبة
 متقدمة ذهنا على علمتها ولهذا قالوا الاحكام على مالية والاسباب
 على آلياته واذا كان حال العلة والحكم كذلك فاستوى الاتصال بين العلة
 والحكم فثبت الاستعارة من الجانبين ولم يختص بجانب واحد الاستعارة
 يستعمل في الاصول ايراد الفاعل المطلق ولهذا اي لعموم الاستعارة من الجانبين

قوله من قال ان اشترى عبدا فهو حر فاشترى نصف عبد فباعه اي
ذلك النصف ثم اشترى نصف الآخر يتيق هذا النصف الاخير لوجود الشرط
وهو شراء عبد ويقيم منه انه لو اشترى لك النصف لك باع مرة اخرى
اشترى من لك باعه منه لا يتيق وانما وضع المسئلة في عبد منكر لانه لو قال
ان ملكك هذا العبد واشترته يتيق نصف الآخر في فضل الملك ايضا
لان الاجتماع صفة مرغوبة فيعتبر في غير المعين ويلغو في المعين لانه يعرف
بالاشارة ولو قال ان ملكك عبدا فهو حر المسئلة لا يتيق النصف الآخر ما لم
يجمع الكل اي كل العبد في ملكه فان الملك المطلق محمول على الكمال وذلك
بصفة الاجتماع الا ترى انه يقال في العرف ما ملك ما تبي درهم ولو ملكك
متفرقة اكثر منها واما الشراء فيتحقق بعد ذلك الملك البعض الا ترى انه لو
حلف على شراء عبد فاشتراه بوكالة الغنمحت فان عني باحدهما اي الملك
والشراء الاخر تعمل نيته في الموضعين فيجوز ارادة الشراء من الملك في القول
الثاني واردة للملك من الشراء في الاول لكن فيما فيه تخفيف عليه اي على القا
فان ارادة الملك من الشراء في الاول تخفيف حيث لا يتيق النصف الاخر لا يصدق
القائل في القضاء خاصة للثمة ويصدق ديانته اي لو استقر المفتحيه على
وفق ما تولى لورفع الى القايكم عليه بموجب مه ولا يلتفت الى ما تولى لكان

قوله من قال ان اشترى عبدا فهو حر فاشترى نصف عبد فباعه اي
ذلك النصف ثم اشترى نصف الآخر يتيق هذا النصف الاخير لوجود الشرط
وهو شراء عبد ويقيم منه انه لو اشترى لك النصف لك باع مرة اخرى
اشترى من لك باعه منه لا يتيق وانما وضع المسئلة في عبد منكر لانه لو قال
ان ملكك هذا العبد واشترته يتيق نصف الآخر في فضل الملك ايضا
لان الاجتماع صفة مرغوبة فيعتبر في غير المعين ويلغو في المعين لانه يعرف
بالاشارة ولو قال ان ملكك عبدا فهو حر المسئلة لا يتيق النصف الآخر ما لم
يجمع الكل اي كل العبد في ملكه فان الملك المطلق محمول على الكمال وذلك
بصفة الاجتماع الا ترى انه يقال في العرف ما ملك ما تبي درهم ولو ملكك
متفرقة اكثر منها واما الشراء فيتحقق بعد ذلك الملك البعض الا ترى انه لو
حلف على شراء عبد فاشتراه بوكالة الغنمحت فان عني باحدهما اي الملك
والشراء الاخر تعمل نيته في الموضعين فيجوز ارادة الشراء من الملك في القول
الثاني واردة للملك من الشراء في الاول لكن فيما فيه تخفيف عليه اي على القا
فان ارادة الملك من الشراء في الاول تخفيف حيث لا يتيق النصف الاخر لا يصدق
القائل في القضاء خاصة للثمة ويصدق ديانته اي لو استقر المفتحيه على
وفق ما تولى لورفع الى القايكم عليه بموجب مه ولا يلتفت الى ما تولى لكان

قوله من قال ان اشترى عبدا فهو حر فاشترى نصف عبد فباعه اي
ذلك النصف ثم اشترى نصف الآخر يتيق هذا النصف الاخير لوجود الشرط
وهو شراء عبد ويقيم منه انه لو اشترى لك النصف لك باع مرة اخرى
اشترى من لك باعه منه لا يتيق وانما وضع المسئلة في عبد منكر لانه لو قال
ان ملكك هذا العبد واشترته يتيق نصف الآخر في فضل الملك ايضا
لان الاجتماع صفة مرغوبة فيعتبر في غير المعين ويلغو في المعين لانه يعرف
بالاشارة ولو قال ان ملكك عبدا فهو حر المسئلة لا يتيق النصف الآخر ما لم
يجمع الكل اي كل العبد في ملكه فان الملك المطلق محمول على الكمال وذلك
بصفة الاجتماع الا ترى انه يقال في العرف ما ملك ما تبي درهم ولو ملكك
متفرقة اكثر منها واما الشراء فيتحقق بعد ذلك الملك البعض الا ترى انه لو
حلف على شراء عبد فاشتراه بوكالة الغنمحت فان عني باحدهما اي الملك
والشراء الاخر تعمل نيته في الموضعين فيجوز ارادة الشراء من الملك في القول
الثاني واردة للملك من الشراء في الاول لكن فيما فيه تخفيف عليه اي على القا
فان ارادة الملك من الشراء في الاول تخفيف حيث لا يتيق النصف الاخر لا يصدق
القائل في القضاء خاصة للثمة ويصدق ديانته اي لو استقر المفتحيه على
وفق ما تولى لورفع الى القايكم عليه بموجب مه ولا يلتفت الى ما تولى لكان

التهمة لعدم الجواز واعلم ان قوله قلنا الى قوله فان عني تمهيد للتفريع و
 التفريع هي قوله فان عني الخ والنوع الثاني اتصال الفرع بما ي
 هو سبب محض المراد بالسبب المحض ان يفيض الى الفرع ولا يكون شرعية لاجله
 كملك الرقبة اذ ليس شرعية لاجل حصول ملك المتعة لان ملك الرقبة
 مع امتناع ملك المتعة كما في العبد والاخت من الرضاع فهذا ليس متصل
 بسببه وليس بل لازم ولا بد من الاتصال فلا يجوز استعارة السبب للسبب
 كان لفظ السبب قد يطلق على العلة ايضا قيد بالمحض بینه بانه ليس بعلته
 وضعت له اي الفرع فالعلة موضوعة للحكم كالبيع للملك والسبب ليس كذلك
 كاتصال ملك المتعة بزوال ملك الرقبة فيجوز استعارة الفاظ العلق
 لزوال ملك المتعة فلو قال الامراته اعتقته اراد به الطلاق فان الاعتنا
 وان كان موضوعا للثبات القوة الا ان الغرض منه ازالة ملك الرقبة وقد
 يقام الغرض من المعنى الحقيقة مقادير يجعل كانه نفس الموضوع له فيستعمل
 الموضوع لاجل الغرض في سببه كالبيع والهبة الموضوعين لغرض ثابت ملك
 الرقبة في ملك المتعة بالفاظ العلق متعلق بالاتصال او بالزوال الى اتصال
 زوال ملك المتعة بالفاظ العلق من حيث كونه تبعاً اي تابعاً لزوال ملك الرقبة
 وانه اي اتصال الفرع بالسبب المحض بوجوب استعارة الاصل للفرع لاحتياج

التمهيد لعدم الجواز واعلم ان قوله قلنا الى قوله فان عني تمهيد للتفريع و
 التفريع هي قوله فان عني الخ والنوع الثاني اتصال الفرع بما ي
 هو سبب محض المراد بالسبب المحض ان يفيض الى الفرع ولا يكون شرعية لاجله
 كملك الرقبة اذ ليس شرعية لاجل حصول ملك المتعة لان ملك الرقبة
 مع امتناع ملك المتعة كما في العبد والاخت من الرضاع فهذا ليس متصل
 بسببه وليس بل لازم ولا بد من الاتصال فلا يجوز استعارة السبب للسبب
 كان لفظ السبب قد يطلق على العلة ايضا قيد بالمحض بینه بانه ليس بعلته
 وضعت له اي الفرع فالعلة موضوعة للحكم كالبيع للملك والسبب ليس كذلك
 كاتصال ملك المتعة بزوال ملك الرقبة فيجوز استعارة الفاظ العلق
 لزوال ملك المتعة فلو قال الامراته اعتقته اراد به الطلاق فان الاعتنا
 وان كان موضوعا للثبات القوة الا ان الغرض منه ازالة ملك الرقبة وقد
 يقام الغرض من المعنى الحقيقة مقادير يجعل كانه نفس الموضوع له فيستعمل
 الموضوع لاجل الغرض في سببه كالبيع والهبة الموضوعين لغرض ثابت ملك
 الرقبة في ملك المتعة بالفاظ العلق متعلق بالاتصال او بالزوال الى اتصال
 زوال ملك المتعة بالفاظ العلق من حيث كونه تبعاً اي تابعاً لزوال ملك الرقبة
 وانه اي اتصال الفرع بالسبب المحض بوجوب استعارة الاصل للفرع لاحتياج

التمهيد لعدم الجواز واعلم ان قوله قلنا الى قوله فان عني تمهيد للتفريع و
 التفريع هي قوله فان عني الخ والنوع الثاني اتصال الفرع بما ي
 هو سبب محض المراد بالسبب المحض ان يفيض الى الفرع ولا يكون شرعية لاجله
 كملك الرقبة اذ ليس شرعية لاجل حصول ملك المتعة لان ملك الرقبة
 مع امتناع ملك المتعة كما في العبد والاخت من الرضاع فهذا ليس متصل
 بسببه وليس بل لازم ولا بد من الاتصال فلا يجوز استعارة السبب للسبب
 كان لفظ السبب قد يطلق على العلة ايضا قيد بالمحض بینه بانه ليس بعلته
 وضعت له اي الفرع فالعلة موضوعة للحكم كالبيع للملك والسبب ليس كذلك
 كاتصال ملك المتعة بزوال ملك الرقبة فيجوز استعارة الفاظ العلق
 لزوال ملك المتعة فلو قال الامراته اعتقته اراد به الطلاق فان الاعتنا
 وان كان موضوعا للثبات القوة الا ان الغرض منه ازالة ملك الرقبة وقد
 يقام الغرض من المعنى الحقيقة مقادير يجعل كانه نفس الموضوع له فيستعمل
 الموضوع لاجل الغرض في سببه كالبيع والهبة الموضوعين لغرض ثابت ملك
 الرقبة في ملك المتعة بالفاظ العلق متعلق بالاتصال او بالزوال الى اتصال
 زوال ملك المتعة بالفاظ العلق من حيث كونه تبعاً اي تابعاً لزوال ملك الرقبة
 وانه اي اتصال الفرع بالسبب المحض بوجوب استعارة الاصل للفرع لاحتياج

٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

محال اذا المجاز مشروط بقربة مانعة عن ارادة الموضوع له ولولم يشترط ذلك فهو ايضا يكون مجازا اذا استعماله في المعنيين استعمال في غير ما وضع له بل اللفظ عند ارادة المعنى الحقيقي والمجاز يكون مجازا البتة مراد من بلفظ تفسير لقوله فهو ايضا يكون مجازا

واحد احتريزه عما اذا كانا داخلين في المراد بان يستعمل اللفظ الموضوع للمجاز فيما يعه وغيره كاستعمال لفظ الدابة فيما يدب على وجه الارض عرفا كما استعمل ان يكون الثوب الواحد بكما له على اللابس اي على اللبس يلبسه سواء كان اللابس واحدا او متعددا والاخير هو المراد ملكا وعارية في زمان واحد فان المعنى المجازي بمنزلة لابسين واللفظ بمنزلة الثوب الحقيقة بمنزلة الملك والمجاز بمنزلة العارية فكما لا يجوز هذا لا يجوز ذلك الاولي ان يقال اللفظ بمنزلة الثوب الخ من حيث هو بمنزلة اللابس استعمال اللفظ فيه بمنزلة لبسة اللابس واتصاف استعمال اللفظ بالحقيقة والمجاز بمنزلة اتصاف لبس الثوب بالملك والعارية فكما لا يجوز هذا لا يجوز ذلك وكما يقتضيه وجود الملك العارية تعدد اللبوس كذلك يقتضيه وجود الحقيقة والمجاز تعدد اللفظ الذي هو بمنزلة اللبوس فاذا كان اللفظ متحدا ينبغي ان يكون المعنى كذلك اذا اتحد الثوب ينبغي ان يكون اللابس كذلك الا يلزم اجتماع وصفين متنافيين يعني ان الوحدة في أحدهما نوعية وفي الآخر شخصية وهو شمل بالجملة هذا

[illegible]

بلا واسطة كوضع الدرهم والكيس فاذا دخل الدار حافيا صح ان يقال ان
وضع القدم والدار مجازا اذا دخل ركبا او متعلا وهذا اذا لم يكن له مية
فلو نوحين حلف لا يضع القدم فيها ما شيا فدخل ركبا لم يحث ويصدق
ديانة وقضا لانه نوى حقيقة كلامه وهذه حقيقة مستعملة غير
مهموجة كذا في البسط مجازا وضع القدم بدون الدخول في وضع قد يبره
الجسد خارج الدار فانه حقيقة مهموجة حتى لو وضع القدم بلا دخول
لم يحث وكذلك قال ابو حنيفة ومحمد اي قالوا مثل قول المذكور
في حق الجمع بين الحقيقة والمجاز فانهما قالوا في حق من قال الله على ان اصوم
وقعي في جارية فخر الاسلام غير ممنون للعلمية والعبد عن الرجل ان لا يرد
بعبه اي التي ياتي عقيب اليمين واما اذا ذكر منونا فالواجب صورته
غير معين ولا يظهر اثر وجوب القضاء والكفارة الا في الوصية لان القولا يتحقق
فيه الابلوت فيلزم الوصية عند التوكيد والكفا ونوى به اي هذا
اليمين انه اي لقول المذكور كان نذرا وعبية هذا مقولة قولها وفيه اي
ذكر من المسائل جمع بين الحقيقة والمجاز واعلم ان هذه المسئلة على ستة
اوجه لان القايل اما ان لا ينوي شيئا او ينوي النذر مع نفي اليمين او يبدنه
او ينوي اليمين مع نفي النذر او يبدنه او ينوي النذر واليمين جميعا فالثلاثة

والحقيقة المستعملة في قوله لا يضع القدم فيها ما شيا فدخل ركبا لم يحث ويصدق
ديانة وقضا لانه نوى حقيقة كلامه وهذه حقيقة مستعملة غير
مهموجة كذا في البسط مجازا وضع القدم بدون الدخول في وضع قد يبره
الجسد خارج الدار فانه حقيقة مهموجة حتى لو وضع القدم بلا دخول
لم يحث وكذلك قال ابو حنيفة ومحمد اي قالوا مثل قول المذكور
في حق الجمع بين الحقيقة والمجاز فانهما قالوا في حق من قال الله على ان اصوم
وقعي في جارية فخر الاسلام غير ممنون للعلمية والعبد عن الرجل ان لا يرد
بعبه اي التي ياتي عقيب اليمين واما اذا ذكر منونا فالواجب صورته
غير معين ولا يظهر اثر وجوب القضاء والكفارة الا في الوصية لان القولا يتحقق
فيه الابلوت فيلزم الوصية عند التوكيد والكفا ونوى به اي هذا
اليمين انه اي لقول المذكور كان نذرا وعبية هذا مقولة قولها وفيه اي
ذكر من المسائل جمع بين الحقيقة والمجاز واعلم ان هذه المسئلة على ستة
اوجه لان القايل اما ان لا ينوي شيئا او ينوي النذر مع نفي اليمين او يبدنه
او ينوي اليمين مع نفي النذر او يبدنه او ينوي النذر واليمين جميعا فالثلاثة

والحقيقة المستعملة في قوله لا يضع القدم فيها ما شيا فدخل ركبا لم يحث ويصدق
ديانة وقضا لانه نوى حقيقة كلامه وهذه حقيقة مستعملة غير
مهموجة كذا في البسط مجازا وضع القدم بدون الدخول في وضع قد يبره
الجسد خارج الدار فانه حقيقة مهموجة حتى لو وضع القدم بلا دخول
لم يحث وكذلك قال ابو حنيفة ومحمد اي قالوا مثل قول المذكور
في حق الجمع بين الحقيقة والمجاز فانهما قالوا في حق من قال الله على ان اصوم
وقعي في جارية فخر الاسلام غير ممنون للعلمية والعبد عن الرجل ان لا يرد
بعبه اي التي ياتي عقيب اليمين واما اذا ذكر منونا فالواجب صورته
غير معين ولا يظهر اثر وجوب القضاء والكفارة الا في الوصية لان القولا يتحقق
فيه الابلوت فيلزم الوصية عند التوكيد والكفا ونوى به اي هذا
اليمين انه اي لقول المذكور كان نذرا وعبية هذا مقولة قولها وفيه اي
ذكر من المسائل جمع بين الحقيقة والمجاز واعلم ان هذه المسئلة على ستة
اوجه لان القايل اما ان لا ينوي شيئا او ينوي النذر مع نفي اليمين او يبدنه
او ينوي اليمين مع نفي النذر او يبدنه او ينوي النذر واليمين جميعا فالثلاثة

ووضع له بيان الفروع
فقد كان من اولاد من اولاد
السلطنة ولا يمكن ان يكون
دفع ذلك خذت وفيه من
حقيق في الدلائل فخطم
في الدلائل فخطم
السلطنة ولا يمكن ان يكون
دفع ذلك خذت وفيه من
حقيق في الدلائل فخطم
في الدلائل فخطم

21

والشيء المحفوف في عموم السكنى الملك الاعارة والاجارة وهو اي اعتبار

العموم، مناظرة اعتبارهم فيما لو قال عباده حرم يوم يقدم فلان ولم ينو شيئا

فقد م ليلا اولها راعتق عبده لان هذا مستلزم للجمع بين الحقيقة والبيان
 فلان سوار كان قد وده ان تاتي

ظاهر الان حقيقة اليوم اللهم واطلاقه على الليل مجازا لان الليلين مجمع بينهما

حقيقة بل هو من قيل عوم المجاز لان اليوم متى قرن بفعل لا يمتد حمل على

مطلق الوقت ثم مطلق الوقت يدخل فيه الليل والنهار والمعبر في الامتداد

وَعَدَهُ الْفَعْلُ الَّذِي تَعْلَقُ بِهِ الْيَوْمَ كَحَرْفِ تَكْرِيمٍ يَقْدُمُ فَلَا لَا الْفَعْلُ الَّذِي

اضيف اليه اليوم كقدم فلا لان اليوم حقيقة في انها فلا يبعد عنها الا

عند تعذره وذلك فيما اذا كان الفعل ^{المتعذر} المتعلق به اليوم غير متجدد ^{لا الفعل}

المنسوب الى ظرف الزمان بواسطة تقدير في دون ذكره يقتضى كون الظرف

معياره غیر نایک علیہ مثل صمت الشہر فانه یک علیٰ صو جمیع ایامہ

بجلاف صمت في الشهر فادامت الفعل امتد النظر ليكون معجلا

لَمْ يَصِحْ حُلُّ الْيَوْمِ عَلَى حَقِّقَتِهِ وَهُوَ بِإِضَائِهَا وَإِذَا لَمْ يَمْتَدِ الْفِعْلُ لَمْ يَمْتَدِ

لا المتمدن لا يكون معيارا للغير المتمدن فحينئذ يجب ان يكون مجازا عن جزء

الزمان لذلك لا يعتبر في العرف ممتدا سواء كان الليل والنهار أو ما سئل

الذئب غيبت مسئلة الذئب عما فهم مما سبق من ان من قال لله على ازا صوم

[illegible]

عبد الرحمن بن عبد الله بن محمد

عن ابي حنيفة قال ان قوماً كانوا يفتنون النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقالوا يا محمد انك قد جئتكم بشئ عظيم فلو كنتم تعلمون ما هذا لكانت اولادكم تمشي في الدار والدار تمشي في الدار

[illegible]

وهما ان يكونا في الإثبات فيكون تقدير الكلام ان اكلت من هذه التمرة
والها متعذرة لا يتيسر الالبسقة او معجزة اي يتيسر الوصول اليها ولكن

تراء ارادتها كما اذا حلف لا يضع قدمه في دار فلان فوضع القدم يمكن
لوصول اليها بلا مشقة لكن هي ارادتها من هذا اللفظ صير الى الحجاز

بأنا حكومة مع فلان ينصرف أي التوكيل إلى مطلق الجواز هذا المستحسن

قوله ابى يوسف والا وزق والشافعي عنه وكل المنازعة والاقرار موافقة

فان تركنا هذه الحقيقة وجعلنا التوكيل بالحق توكيلا بالباطل مطلقا مجازا

اطلاقاً للاسم السبكي المختص سبب جواب اطلاق الاسم المختص على
لان انكالك ينشأ منه المختص بعض الجواب فيدخل في عموم الاقرار والاعتراف

هذا ما ذكره الشايع الحقوقيه نظرا ان الجواب ليس عننا من مجموع الامور
ناهم عناء المغز الا ان الضاق على كل واحد مناهم تحث الا ان نقلوا الكلام

الجزء والمقيد في المطلق لان الخصوان كما عاين من جواب المقيد بقيد لا كما

[illegible]

الملك الناصر الملك الناصر الملك الناصر
الملك الناصر الملك الناصر الملك الناصر
الملك الناصر الملك الناصر الملك الناصر

فالعلاقة هي الثاني وان كانت عبارة عن مجموع الجواب الانكار فالعلاقة هي الاولى
 ان التوكيد بالخصوص يعرف المطلق الجواب

وإنما قلنا ذلك لأن الحقيقة أي حقيقة الحق أو حقيقة كلام المولى الدال عليها

مجبورة شرعا لان التوكيد شرعا انما يصح بايمانه الموكل بنفسه وبما ملكه هو

الجواب المطلق لا الإنكار بخصوصه فإنه اذا عرف ان الدعوى حق لا يمكن الإنكار شرعا و

توكيله بالاياملكه لايحوز شرعا والحقيقة ^{٥٤} المهرية شرعا بمنزلة الحقيقة المجردة

عادة لان الظاهر من حال المسلم الامتناع منه ليدنيه ثم ان محجة الانكار ههنا

من جهة دخوله في عموم المجا والمجوع شرعا هو الانكار على التعيين فلا يردانه

يُنْبَغِي أَنْ لَا يَفْهَمَ الْإِنْكَارُ صِلَا الْإِتْرَى أَنْ مَنْ حَلَفَ بِالْكَلِمَةِ هَذَا الصِّدْقَ يُقْبَلُ

الاذن ^{الذنين} ^{صعده} بزمان صباه حتى لو كلمته بعد ما كره حنت والاصا فيه ان اليهن متى عقده

عاشي بوصف فان صل دعا الى الميول تنقذه منك اكان او معدا اخت ازا

مـ: الإلغاء كما إذا حلف لا يأكل طعاماً وهذا الطبق يتقرب إليه صفته ولو أكله

اي من القادر الوصف لان الوصف الداعي الى اليقين مقصود

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
الذي كنا لنهتدي لاه
الذي كنا لنهتدي لاه

وان لم يجر دعيا في يمين فان كان نحو عليه مثل ان يعيد به ايمانه
 اي يمين التوبة

جیسند یضیر مقصود بالیمن لانه یعرف محکوم علیه ولورل اعتبارہ بطلت

فوجب اعتبار ضرره الخلف لا ياكل لحم جمل فاكل لحم البشر لم يجت وان

الحق عليه معرنا بالإشارة لا بتقيد اليمين بالوصف كما إذا حلف يا كذا محمد

[illegible]

و اما از آن دایره ای که از حلقه های ایل برادران طریقه تفتیشیه یمن بهر اوصاف و وصف اعیان

قوله فكل ما صار كالبشايحت لان الوصف للتقييد او للتعريف ولا يصح
لانه لا يصلح داعيا الى اليمين فان من امتنع عن اكل لحم الحمل لضرر بلحمه كاشدا
من اكل لحم الكباش للتعريف ايضا لخصوصه لم يعرف اقوى وهو الاشفاصل على المجاز
وهو ان يجعل عبا عن الذات كانه قال لا ياكل لحم هذا الحيوان واذا ثبت هذا
ينبغي ان يقيد اليمين في قوله الاكل هذا الصبي بوصف الصبا لانه قد يصلح داعيا
الى الحلف بتوكيد الكلام مع الصبيان لسفاهتهم لان هجران الصبي بترك كلامه
حرام مهورا كما جاز في الحديث وهذا معنى قوله لان هجران الصبي مهورا شرعا
فان كان اللفظ له حقيقة مستعملة ومجاز متعارف اثنى على التعاملا عند
بعض مشايخ بلخ وفي التفاهم عند مشايخ العراق حتى لو حلف لا ياكل لحما فاكل
ادى وخذ يرحل لان اللحم في التفاهم يقع عليهما فان لم يسمي لحما ولا يحنث
عند بعض مشايخ بلخ لان لحمهما لا ياكل وفي المتن اشارة الى ان الحقيقة اذا كانت
مستعملة والمجاز في مستعملة او كانتا مستعملين لكن استعمال الحقيقة اكثر
او مساويا لاعتبار الحقيقة بالاتفاق كما اذا حلف لا ياكل من هذا
ولا يشرب من هذا الفرات ولا ينية له فعند ابي حنيفة العمل بالحقيقة
اولى فعند الامويين باكل الخبز بل باكل عين الخنطة وكذا الامويين بالشراب
من الاواني المملوءة من ماء الفرات بل بالكلع منها فان كلمة من كابتدأ لفظا

قوله فكل ما صار كالبشايحت لان الوصف للتقييد او للتعريف ولا يصح
لانه لا يصلح داعيا الى اليمين فان من امتنع عن اكل لحم الحمل لضرر بلحمه كاشدا
من اكل لحم الكباش للتعريف ايضا لخصوصه لم يعرف اقوى وهو الاشفاصل على المجاز
وهو ان يجعل عبا عن الذات كانه قال لا ياكل لحم هذا الحيوان واذا ثبت هذا
ينبغي ان يقيد اليمين في قوله الاكل هذا الصبي بوصف الصبا لانه قد يصلح داعيا
الى الحلف بتوكيد الكلام مع الصبيان لسفاهتهم لان هجران الصبي بترك كلامه
حرام مهورا كما جاز في الحديث وهذا معنى قوله لان هجران الصبي مهورا شرعا
فان كان اللفظ له حقيقة مستعملة ومجاز متعارف اثنى على التعاملا عند
بعض مشايخ بلخ وفي التفاهم عند مشايخ العراق حتى لو حلف لا ياكل لحما فاكل
ادى وخذ يرحل لان اللحم في التفاهم يقع عليهما فان لم يسمي لحما ولا يحنث
عند بعض مشايخ بلخ لان لحمهما لا ياكل وفي المتن اشارة الى ان الحقيقة اذا كانت
مستعملة والمجاز في مستعملة او كانتا مستعملين لكن استعمال الحقيقة اكثر
او مساويا لاعتبار الحقيقة بالاتفاق كما اذا حلف لا ياكل من هذا
ولا يشرب من هذا الفرات ولا ينية له فعند ابي حنيفة العمل بالحقيقة
اولى فعند الامويين باكل الخبز بل باكل عين الخنطة وكذا الامويين بالشراب
من الاواني المملوءة من ماء الفرات بل بالكلع منها فان كلمة من كابتدأ لفظا

قوله فكل ما صار كالبشايحت لان الوصف للتقييد او للتعريف ولا يصح
لانه لا يصلح داعيا الى اليمين فان من امتنع عن اكل لحم الحمل لضرر بلحمه كاشدا
من اكل لحم الكباش للتعريف ايضا لخصوصه لم يعرف اقوى وهو الاشفاصل على المجاز
وهو ان يجعل عبا عن الذات كانه قال لا ياكل لحم هذا الحيوان واذا ثبت هذا
ينبغي ان يقيد اليمين في قوله الاكل هذا الصبي بوصف الصبا لانه قد يصلح داعيا
الى الحلف بتوكيد الكلام مع الصبيان لسفاهتهم لان هجران الصبي بترك كلامه
حرام مهورا كما جاز في الحديث وهذا معنى قوله لان هجران الصبي مهورا شرعا
فان كان اللفظ له حقيقة مستعملة ومجاز متعارف اثنى على التعاملا عند
بعض مشايخ بلخ وفي التفاهم عند مشايخ العراق حتى لو حلف لا ياكل لحما فاكل
ادى وخذ يرحل لان اللحم في التفاهم يقع عليهما فان لم يسمي لحما ولا يحنث
عند بعض مشايخ بلخ لان لحمهما لا ياكل وفي المتن اشارة الى ان الحقيقة اذا كانت
مستعملة والمجاز في مستعملة او كانتا مستعملين لكن استعمال الحقيقة اكثر
او مساويا لاعتبار الحقيقة بالاتفاق كما اذا حلف لا ياكل من هذا
ولا يشرب من هذا الفرات ولا ينية له فعند ابي حنيفة العمل بالحقيقة
اولى فعند الامويين باكل الخبز بل باكل عين الخنطة وكذا الامويين بالشراب
من الاواني المملوءة من ماء الفرات بل بالكلع منها فان كلمة من كابتدأ لفظا

[illegible]

فليقتضى ان يكون ابتداء شربه من الفرات لان الحقيقة مستعجلة فيها
اذ الخطة عينها ما كولة عادة فانها تغلي وتقع وقد توكل بناجيا حاما وكذا
الكعج واذا كان كذلك كان اللفظ محمولا على الحقيقة وعندها العمل بعموم
المجاز اولى فيبحث باكل ما يتخذ من الخطة كالخبز كما يبحث باكل عينها و
بالاعتراف من الفرات كما يبحث بالكعج وهذا وما سياتي صريح في ان المجاز
انما يترجم عندهما العموم وشموله الحقيقة وهو الموافق للحكم في الاسلام
ويوافقه ايضا كلام المنار وشرحه وكذا كلام غيره وكلام كثير من المتأخرين
يل على ان المجاز المتعارى اولى سواء كان عاما متاولا للحقيقة او لا وساتك مزيد
لهذا وهذا لا اختلاف المذكور يرجع الى اصل آخر مختلف فيه وهو ان المجاز
خلف عن الحقيقة اى فرع لها في التكلم عند الحقيقة لا خلاف في ان المجاز
فرع للحقيقة بمعنى انها الاصل الراجح المقدم في الاعتبار وانما الخلاف في جهة الفرع
فعند من في التكلم حتى يلقى صحة اللفظ من حيث العربية سواء جمع معناه او اورد
الى التكلم بلفظ الحقيقة اذ اريد به الموضوع له اصل التكلم لهذا اللفظ
اذا اريد به المجاز خلف لانها من اوصاف اللفظ فاعتبار الخلفية والاصول
في التكلم اولى ليشير خلفا فيما هو وصفه لا في غيره وعند ما هي الحكم
اى حكم الحقيقة اصل وحكم المجاز خلف عنه فان تعدد حكم الحقيقة بعبارة

[illegible]

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠

وجه البناء ان خفية الجازما كان في التكلم عنده من حيث انه يجعل عبارته
مبتدأ الاول فاعلم ان قوله في جملته حيث ينبغي ان يكون
قائمة مقام عبارته لا يثبت المزاحمة بين الاصل والفرع فجعل التكلم بالحقيقة
الفرع والاصل في جملته
عند امكن العمل به اولى من التكلم بالجاز فصار الحقيقة المستعملة اولى
من الجاز وان كان متعارفا وعندهما كانت الخفية باعتبار الحكم لانه
هو المقصود والعناوين التي ترجح باعتبار الحكم وحكم الجاز راجع لقوة
فكان الجاز اولى لكونه اكثر فائدة حتى صحت الاستعارة به اى بالكلام عنده
وان لم ينعد الكلام اى وان لم يصح انعقاده لا يحجب الحقيقة كما في قوله
لعبد وهو اكبر سنا منه اى من القائل هذا ابني مقوله القول فاعتبر ابو حنيفة
الرجحان في التكلم فان التكلم بالحقيقة اصل اذ التكلم بقوله هذا اسد للجماع
عن التكلم بقوله هذا اسد للمصطلك المعلوم من غير نظر في ثبوت الخفية الى الحكم
ثم يثبت الحكم به وهو الشجاعة بناء على صحة التكلم لاختلاف الشيء كما يثبت حكم
الحقيقة بناء على صحة التكلم وكذا قوله هذا ابني لعبد فان نفس التكلم به
خلف عن التكلم بقوله هذا ابني في محل الحقيقة ثم يثبت العنق بناء على صحة
التكلم فصار الحقيقة اولى من الجاز وعما ذكرنا ظهر لك ان لفظ هذا
اذا اريد به الحرية خلف عن لفظ هذا ابني اذا اريد به البنوة وقد قيل ان لفظ هذا
ابني اذا اريد به الحرية خلف عن لفظ هذا هو فيكون التكلم باللفظ الذي يفيد المعنى
بطريق الجاز خلافا عن التكلم باللفظ الذي يفيد عن ذلك المعنى بطريق الحقيقة

استغنى عن الناس
في المأوى
في المأوى
في المأوى
في المأوى
في المأوى
في المأوى
في المأوى

الامور
في المأوى
في المأوى
في المأوى
في المأوى
في المأوى
في المأوى
في المأوى

مهمومة حتى لا يحنث بها فانه لو اضطلع ووضع القدمين في الدار بحيث يكون
بأقرب الجوارح
بأقرب الجوارح
بأقرب الجوارح
بأقرب الجوارح
بأقرب الجوارح
بأقرب الجوارح
بأقرب الجوارح
بأقرب الجوارح

الحقيقة بدلالة محل الكلام فان المحل المم يقبل حكم الحقيقة تعيين المجاز للتعذر كما
قوله لا ياكل من هذه الخلة فان اليمين وقعت على التماحي لولا كل عين الخلة لا
وقد تترك الحقيقة بدلالة معنى يرجع الى المتكلم كما اي كالمعنى الذي هو في يمين
الفور والاصل مصدر من فارتو القدر اذا غلبت واشتدت ثم استعمل في الشدة
ثم سميت به الحالة التي لا يثبت فيها فقبل رجح فلان من فوره اي من ساعة ومن
قبل ان يسكن ويسمى هذا اليمين به لان فيها سرعة البرتحقق الاجتناب عن
الامر المخصوص الذي تقيت به اليمين كما اذا قال امراته القاصد والخروج
ان خرجت فانت طالق فانه يتقيد بتلك الخرجة حتى لو رجعت ثم خرجت
بعد ذلك تطلق فحقيقة الكلام هو مطلق الخروج مهمومة بدلالة
المتكلم فان تعليقه في هذه الحالة يد عرفا على انه اراد بالخروج تلك الخبر
فتقيد بها وهذا النوع من اليمين سبق به ابو حنيفة وكانوا يقولون
قبله اليمين مؤبد او موقته فخرج ابو حنيفة قسما ثالثا وهو المؤبد
لفظا والموقت معنى واخذ هذا من حديث جابر بن عبد الله حيث دعينا
الى نصرة ابننا فحلف ان لا يصراه ثم نصراه بعد ذلك لم يحنثا وقد تترك

من اليمين
في المأوى
في المأوى
في المأوى
في المأوى
في المأوى
في المأوى
في المأوى

في المأوى
في المأوى
في المأوى
في المأوى
في المأوى
في المأوى
في المأوى
في المأوى

[illegible]

25

٤٢
 قوله وقال المشرك في حال الكفاية
 لو كانت حاله ميتا مات الزمان كله
 المجرى من حاله ان لم يدر في حاله
 ان كان في حاله ان لم يدر في حاله

انما يملك الخلق فانما يملك
 فليس في ذلك ولا في ما يقع
 العدة او في ما في الخلق
 العوض لان ما في الخلق
 في ما في الخلق

[illegible]

عن الصريح جعلناها في هذه الألفاظ بوائن غير معقبة للرجعة كما يدعي عليه
معانيها لأن العمل بموجبها على بحقائقها والحقيقة الأولى بالإرادة ما لم يشر
صار وهذا مذهب علي وزيد بن ثابت وقال الشافعي والواقعي لها طائفتان
وهو مذهب عمر وعبد الله بن مسعود الأقوي قول الرجل اعتك استثناء
من قوله جعلناها بوائن أي تطلق بصفة البيئونة في الكنيان إلا واعتك
وكذا في استبري وانت واحدة لأن الواقع بهما جعي لأن حقيقة أي هذا
القول للحساب يقال اعتك مالك أي حسب عدي مالك ولا اثر لذلك
أي الحساب في النكاح أي في قطعه فلا يمكن أن يجعل عاملا بنفسه فلا
الألفاظ المذكورة فالحق عاملة بنفسها ولهذا جعلت بوائن كما عرفت
والاعتدال يحتمل أن يراد به ما يعد من غير الإقراء كالنعم والدم وهم والذنا
كما يحتمل أن يراد به الإقراء فإذا نوى الإقراء و زال الإهام بالنية وجب
أي ثبت به أي بهذا اللفظ الطلاق بعد الدخول بطريق الاقتضاء ضرورة
أن وجوب عد الإقراء يقتضي سابقة الطلاق تصحيح الأمر والضرورة دفع
بأثبات واحدة بدون صفة البيئونة فلا حاجة إلى الزيد وصفا وأصلا
فلذلك كان الواقع به واحدا رجيا ولا يقع به الأكثر وإن تكرر قبل الدخول
يجعل هذا اللفظ مستعاراً محضاً عن الطلاق إذ لإجمة للاقتضاء وأراد

[illegible][illegible]

بنت زينة اعتدى ثم راجعها وذلك حين دخل عليها وهي تلبس على من قتل
أقاربها يوم بدر ترثهم بأشعار أهل مكة فكره النبي ثم منها فقال لها اعتدي
فندعت على ذلك فاستشفعت إلى النبي ثم ووهبت نوبتها إلى عائشة وقالت
أكتفي بأن ابنت من أزواجكم القيمة وكذلك أي مثل قولها عندك أنت
واحدة مرفوعة أو منصوبة أو موقوفة وهو الصحيح وعليه عام مشائخنا
وعن بعضهم أنه إذا دفع الواحدة لا تطلق وإن نوى لأنها لا تصلح نعتا
للطقة فيكون خبر مبتدأ وإن نصبها تطلق من غير نية لأنها لا تصلح
نعتا للطقة فإن أسكن لها في يحتاج إلى النية والمحتاج حكم الكل واحد في
الاحتياج إلى النية لأن العولم لا يميزون بين وجود الأعراف إن ذلك القول
على تقدير الرفع يحتمل أن يكون نعتا للطقة بطريق حذف الموضوع وإقامة الصفة
مقامه أي أنت طليقة واحدة وبه يقع الطلاق لأنها بنفسها لا يكون طليقة
ولكن تكون طالقا فيصير طليقة قائمة مقام طالق فنعتت به كما نعتت بطالق
أو بطريق حذف المضاف والمضاف إليه وإقامة صفة المضاف إليه مقام المضاف أنت
طليقة واحدة ويحتمل أن يكون صفة للمرة فأنت امرأة واحدة عند قومك أو
منفردة عندك أو واحدة نساء البلد في الحال وقس عليه حالة الوقف والنصب
فإذا زال الإجماع بالنية كان قولك أنت واحدة دلالة على نية واحدة

وقوله في قوله فاستشفعت إلى النبي ثم ووهبت نوبتها إلى عائشة وقالت أكتفي بأن ابنت من أزواجكم القيمة وكذلك أي مثل قولها عندك أنت واحدة مرفوعة أو منصوبة أو موقوفة وهو الصحيح وعليه عام مشائخنا وعن بعضهم أنه إذا دفع الواحدة لا تطلق وإن نوى لأنها لا تصلح نعتا للطقة فيكون خبر مبتدأ وإن نصبها تطلق من غير نية لأنها لا تصلح نعتا للطقة فإن أسكن لها في يحتاج إلى النية والمحتاج حكم الكل واحد في الاحتياج إلى النية لأن العولم لا يميزون بين وجود الأعراف إن ذلك القول على تقدير الرفع يحتمل أن يكون نعتا للطقة بطريق حذف الموضوع وإقامة الصفة مقامه أي أنت طليقة واحدة وبه يقع الطلاق لأنها بنفسها لا يكون طليقة ولكن تكون طالقا فيصير طليقة قائمة مقام طالق فنعتت به كما نعتت بطالق أو بطريق حذف المضاف والمضاف إليه وإقامة صفة المضاف إليه مقام المضاف أنت طليقة واحدة ويحتمل أن يكون صفة للمرة فأنت امرأة واحدة عند قومك أو منفردة عندك أو واحدة نساء البلد في الحال وقس عليه حالة الوقف والنصب فإذا زال الإجماع بالنية كان قولك أنت واحدة دلالة على نية واحدة

عز و دکن لکھا ہو چکا ہے

[illegible][illegible][illegible]

على صيغة اسم الفاعل والمزيد هو المتقضى على صيغة اسم المفعول ودلالة الشرع

على ان هذا الكلام لا يصح الا بالزيادة او طلب هذا الكلام للزيادة هو الاقتضاء

فزيادة أي مزيد على النص أي الذي مر معناه ثبت الزيادة شرعا لا لغة شرطا

لعمدة النصص عليه وجه الشارح المحقق تذكير الصم بتأويل الزيادة بالزبد ووجه

فصل ششم در بیان احوال و مشیقه

بسم الله الرحمن الرحيم

وَجِبَ عَلَيْهِ أَنْ يَرْجِعَ إِلَى أَبِيهِ
يَسْأَلُ عَنْ مَوْتِ أَبِيهِ

بنام یسوع علیه و هو مع جواب مسأله تفهید تضاده ای که در بعضی
 المقامات یقیناً جواب سوال تقدیر و جوابه ثابت المقامات و یقیناً المقامات علیها

فكان من شروطه والشروط مقدم على الشروط فاعلم ان هذا لتعجيل الحجة السابقة

والفاء كما تدخل على المعلوم تدخل على العلة لأنها للترتيب فقد يعتبر الترتيب في

الملاحظة وقد يعتبر في الوجود والمعامل وان كان مرتباً على العلة في الوجود

يجوز أن يكون مقدما في الاعتبار وعلم من هذا التعليل وجه تسميته بالمقدّم

فصار تفریع علی ما قبله المقتضی علی لفظ اسم المفعول بحکمہ ای باعتبار حکم حکما

لِلنَّصِّ وَأَمَّا قَالُ بِحُكْمِهِ حَكْمُ النَّصِّ وَلَمْ يَكْتَفِ عَلَى قَوْلِهِ حَكْمُ النَّصِّ لِأَنَّهُ نَفْسُ الْمُقْتَضِ

ليس يحكم له وقال شارح المحققنا المقتض بحكمة اى مع حكمه حكيم للنظر

ومضافين اليه لان حكمه المقضى تالدها في القوتين وهما القوتين المقضيتان

فَكَفَّرَ الْقَدَمَةَ مِنْ أَذَلٍّ

يكون السبي من ثمانية بالذبح وحمله بواسطة السراة القوية من مؤ

[illegible][illegible]

فحينئذ يكون لهذا الاستدلال وجه ومنها قولنا ان من احب الله وادبركم ولقد اناس غافوا الكفرة والمؤمنين فاعلموا ما مورود بالعبادة من العلوم لمحمد

١٢

فانه موجب للملك والمالك في القريب يوجب العتق فكان للملك مع حكمه هو
العتق مضافين الى الشراء لا يقال هذا يقتضي ان يكون المقتضى على صيغة
اسم الفاعل هو الاصل في توقفه على المقتضى على صيغة اسم المفعول يوجب
ان يكون تبعاً والشئ الواحد لا يجوز ان يكون اصلاً وتبعاً لا نقول ان
من كون المقتضى على صيغة اسم الفاعل اصله لا يثبت في ضمن المقتضى على
صيغة اسم المفعول انما يثبت قصد ابتداء ومن تبعية المقتضى على صيغة
اسم المفعول لانه يثبت ضمناً ولا يلزم من توقفه عليه تبعيته له
كالصلوة توقفت على الوضوء وهي اصل له وليست تبع له وقد علم مما
ذكره جميع شرائط المقتضى فان ثبوته لما كان بطريق التبعية يلزم ان
يكون صالحاً للتبعية المقتضى فاذا قال لعبد اعترق هذا العبد عن كفارة
يمسك لا يصح التكفير ولا يثبت عتق لما مورده هذا الامر اقتضاء لصحة اي
الامر كما يثبت البيع اقتضاء لصحة قوله اعترق عبدك عنى بالفن لان اهليته
الاعتاق اصل لسائر التصرفات فلا يصلح تبعاً لبعضها وكذا لو قال العبد
تزوج اربعاً لا يثبت العتق اقتضاء لما بينا وكذا لا يجوز ان يجعل الكفاح
بالشرع عند بان يجعل الايمان ثابتاً اقتضاء وكذا لا يثبت الفعل الحسنة
بطريق الاقتضاء في ضمن القول كالقبض في قوله اعترق عبدك عنى بغير شئ حتى لو

الملك والمالك في القريب يوجب العتق فكان للملك مع حكمه هو
العتق مضافين الى الشراء لا يقال هذا يقتضي ان يكون المقتضى على صيغة
اسم الفاعل هو الاصل في توقفه على المقتضى على صيغة اسم المفعول يوجب
ان يكون تبعاً والشئ الواحد لا يجوز ان يكون اصلاً وتبعاً لا نقول ان
من كون المقتضى على صيغة اسم الفاعل اصله لا يثبت في ضمن المقتضى على
صيغة اسم المفعول انما يثبت قصد ابتداء ومن تبعية المقتضى على صيغة
اسم المفعول لانه يثبت ضمناً ولا يلزم من توقفه عليه تبعيته له
كالصلوة توقفت على الوضوء وهي اصل له وليست تبع له وقد علم مما
ذكره جميع شرائط المقتضى فان ثبوته لما كان بطريق التبعية يلزم ان
يكون صالحاً للتبعية المقتضى فاذا قال لعبد اعترق هذا العبد عن كفارة
يمسك لا يصح التكفير ولا يثبت عتق لما مورده هذا الامر اقتضاء لصحة اي
الامر كما يثبت البيع اقتضاء لصحة قوله اعترق عبدك عنى بالفن لان اهليته
الاعتاق اصل لسائر التصرفات فلا يصلح تبعاً لبعضها وكذا لو قال العبد
تزوج اربعاً لا يثبت العتق اقتضاء لما بينا وكذا لا يجوز ان يجعل الكفاح
بالشرع عند بان يجعل الايمان ثابتاً اقتضاء وكذا لا يثبت الفعل الحسنة
بطريق الاقتضاء في ضمن القول كالقبض في قوله اعترق عبدك عنى بغير شئ حتى لو

١٢

لو اعتقه يقع عن المأمور لأمر عند الطرفين لأن الفعل الحيس لا يصلح
تبعاً للقول وقال أبو يوسف أنه يصح عن الأمر وثبوت المالك بطريق التبعية
من غير قبض مع كونه شرطاً لأنه ثابت اقتضاء فيستغنى عن التسليم كما يستغنى
البيع عن القبول مع كونه ركناً فيه وكذا يلزم أن يكون ثابتاً بشرط مقتضى على
صيغة اسم الفاعل لا بشرط نفسه أظهر للتبعية ولو اعتبر بشرط نفسه
لصاح مقصوداً بنفسه فلم اعتبر شرط المتبوع كالعبد يصير مقبلاً وان كان في غيره موضع
الاقامة غنية الاقامة من المولى وكذا الجند بنية السلطان والمرأة بنية الزوج
وكذا يلزم أن لا يتغير المدكور عند التصريح به إذ لو تغير لصاح التبع مطلقاً لا
ويلزم أن لا يصح به إذ لو صح به لما احتج إلى ثباته اقتضاءً وجنثاً يكون
ثابتاً بشرط نفسه لا بشرط مقتضى شرط مقتضى أن كان مما يحتمل السقوط
في الجملة فلا يثبت وأن كان مما لا يحتمل السقوط أصلاً فيثبت هذا خلاصة
بما في كتب هذا الفن والثابت به أي بالمقتضى على صيغة اسم المفعول ليعدل
أي تساوي الثابت بدلالة النص لا عند التعارض أي معارضة ما ثبت بالأقضية
به أي بما ثبت بدلالة النص فإن الثابت لها أقوى لأنها ثابت بالمعنى اللغوي
فكان ثابتاً من كل وجه بخلاف مقتضى فانه من موجد الكلام شرعاً لا لغة فكان
مؤيداً ثابتاً من وجه دون وجه لعدم ثبوته فيما سوى الضرورية مثلاً إذا

لو اعتقه يقع عن المأمور لأمر عند الطرفين لأن الفعل الحيس لا يصلح
تبعاً للقول وقال أبو يوسف أنه يصح عن الأمر وثبوت المالك بطريق التبعية
من غير قبض مع كونه شرطاً لأنه ثابت اقتضاء فيستغنى عن التسليم كما يستغنى
البيع عن القبول مع كونه ركناً فيه وكذا يلزم أن يكون ثابتاً بشرط مقتضى على
صيغة اسم الفاعل لا بشرط نفسه أظهر للتبعية ولو اعتبر بشرط نفسه
لصاح مقصوداً بنفسه فلم اعتبر شرط المتبوع كالعبد يصير مقبلاً وان كان في غيره موضع
الاقامة غنية الاقامة من المولى وكذا الجند بنية السلطان والمرأة بنية الزوج
وكذا يلزم أن لا يتغير المدكور عند التصريح به إذ لو تغير لصاح التبع مطلقاً لا
ويلزم أن لا يصح به إذ لو صح به لما احتج إلى ثباته اقتضاءً وجنثاً يكون
ثابتاً بشرط نفسه لا بشرط مقتضى شرط مقتضى أن كان مما يحتمل السقوط
في الجملة فلا يثبت وأن كان مما لا يحتمل السقوط أصلاً فيثبت هذا خلاصة
بما في كتب هذا الفن والثابت به أي بالمقتضى على صيغة اسم المفعول ليعدل
أي تساوي الثابت بدلالة النص لا عند التعارض أي معارضة ما ثبت بالأقضية
به أي بما ثبت بدلالة النص فإن الثابت لها أقوى لأنها ثابت بالمعنى اللغوي
فكان ثابتاً من كل وجه بخلاف مقتضى فانه من موجد الكلام شرعاً لا لغة فكان
مؤيداً ثابتاً من وجه دون وجه لعدم ثبوته فيما سوى الضرورية مثلاً إذا

لو اعتقه يقع عن المأمور لأمر عند الطرفين لأن الفعل الحيس لا يصلح
تبعاً للقول وقال أبو يوسف أنه يصح عن الأمر وثبوت المالك بطريق التبعية
من غير قبض مع كونه شرطاً لأنه ثابت اقتضاء فيستغنى عن التسليم كما يستغنى
البيع عن القبول مع كونه ركناً فيه وكذا يلزم أن يكون ثابتاً بشرط مقتضى على
صيغة اسم الفاعل لا بشرط نفسه أظهر للتبعية ولو اعتبر بشرط نفسه
لصاح مقصوداً بنفسه فلم اعتبر شرط المتبوع كالعبد يصير مقبلاً وان كان في غيره موضع
الاقامة غنية الاقامة من المولى وكذا الجند بنية السلطان والمرأة بنية الزوج
وكذا يلزم أن لا يتغير المدكور عند التصريح به إذ لو تغير لصاح التبع مطلقاً لا
ويلزم أن لا يصح به إذ لو صح به لما احتج إلى ثباته اقتضاءً وجنثاً يكون
ثابتاً بشرط نفسه لا بشرط مقتضى شرط مقتضى أن كان مما يحتمل السقوط
في الجملة فلا يثبت وأن كان مما لا يحتمل السقوط أصلاً فيثبت هذا خلاصة
بما في كتب هذا الفن والثابت به أي بالمقتضى على صيغة اسم المفعول ليعدل
أي تساوي الثابت بدلالة النص لا عند التعارض أي معارضة ما ثبت بالأقضية
به أي بما ثبت بدلالة النص فإن الثابت لها أقوى لأنها ثابت بالمعنى اللغوي
فكان ثابتاً من كل وجه بخلاف مقتضى فانه من موجد الكلام شرعاً لا لغة فكان
مؤيداً ثابتاً من وجه دون وجه لعدم ثبوته فيما سوى الضرورية مثلاً إذا

سحر جوس حسره و خاور علم بر کسبهاران زرد بکوبد بستان مرسته بار ب در اميد واران زرد بکوبد غلام بخونگوسوي

٢٢

ان المقضي والحدوف من كلامهما انهما متساويان في الحكم والقياس...
ان المقضي والحدوف من كلامهما انهما متساويان في الحكم والقياس...
ان المقضي والحدوف من كلامهما انهما متساويان في الحكم والقياس...

اوصل رجل من رجل الى رجل انه قال لك قولان احدهما اعتقني بالفرقه
وثانيهما انت خائن فلا تشتري شرًا كفل ينبغي ان يصير معزولاً ولو اعتق
العبد يقع عن المامول عن الامر لان القول الثاني يدل على عزله عن شراء القليل
الكثير بقريه انت خائن ومذلول لمكان في شراء شرًا النعل كن يفهم منه
لغة انه عزله عن شراء الكثير بطريق الاولى وقد يشك على السامع الفصل بين
المقتضى والحدوف لان كلامهما غير متساوي في الحكم والقياس وهو
اي الحدوف ثابت لغه لانه عبارة عن شيء اسقط عن الكلام اختصارا
لدلالة الباعليه فكان ثابتا لغه والمقتضى ثابت شرعا للغه وهذا من
المتاخرين فانهم لما راوا ان العموم متحقق في بعض ما ترى انه من قبيل
الاقتضاء وهو الحدوف مع عدم العموم في المقترض جعلوه قسما آخر وذهب
المقدمون الى ان الحدوف من قبيل المقترض مع حكمهم بانتفاء العموم
في المقترض وعرفوه انه جعل غير المنطوق منطوقا لتضمين المنطوق شرعا او
عقلا اولغة فانه يشمل الجميع وتابعهم الامام ابو زيد من المتاخرين
وما ليه الشارح المحقق وآية ذلك اي علامه الفصل بين المقترض
والحدوف ان ما اقتضه غيره اي غير المقترض على صيغة اسم الفاعل ثبت
وتقرر عند صحة الاقتضاء اي عند جود المقترض على لفظ المفعول

ان المقضي والحدوف من كلامهما انهما متساويان في الحكم والقياس...
ان المقضي والحدوف من كلامهما انهما متساويان في الحكم والقياس...
ان المقضي والحدوف من كلامهما انهما متساويان في الحكم والقياس...

ان المقضي والحدوف من كلامهما انهما متساويان في الحكم والقياس...
ان المقضي والحدوف من كلامهما انهما متساويان في الحكم والقياس...
ان المقضي والحدوف من كلامهما انهما متساويان في الحكم والقياس...

واذا كان ما يحتاج اليه المنطوق محذوفاً فقد مر كذا اي فاعتر
المحذوف من كذا انقطع ما تعلق بالمدكور عن المدكور كما في قوله
واسئل القرية فان السؤال فيه وان كان واقعاً على القرية لكن عند
التصريح بالمحذوف يتحول السؤال عن القرية الى المحذوف وهو الاله
فلم ان قوله عند التصريح به اي بالاهل يعلق بقوله يتحول ثم ان
الاشتباه في بعض المواد بعد ثبوت الامتياز بين مفهوم المحذوف
المقتضى وبين ما يصدران عليه في بعض المواد لا يضر في المطلوب هو ان
المحذوف يغائر المقتضى ان له حكم العبارة فكما كان الزيادة لاجل حكم
شئى لا لغوى كان قبيل الاقتضاء وكما كان الامر بالعكس كان من قبيل
المحذوف وكما نصح ارادة العموم كان من قبيل المحذوف وكما لا يصح كان
من قبيل المقتضى فهذه الاعتبارات انما تحقق بعد تحقق التغاثر
بينها ولولم يكن بينهما تغاثر لما حصلت تلك الاعتبارات فعلم ان التفرقة
بينها ارجح ثمان الثابت بمقتضى النص لا يحتمل التخصيص لان التخصيص
يعقب التعميم فحيث لا يوجد التعميم لا يوجد التخصيص حتى ان من حلف
لا يشرب ونوى شرباً دون شراب لا يعمل نيته لان المقتضى على صيغة
المفعول لا عموم له عندنا فلا تخصيص له ايضاً وصحة اعتبار شراب و

قوله انما كان ما يحتاج اليه المنطوق محذوفاً فقد مر كذا اي فاعتر
المحذوف من كذا انقطع ما تعلق بالمدكور عن المدكور كما في قوله
واسئل القرية فان السؤال فيه وان كان واقعاً على القرية لكن عند
التصريح بالمحذوف يتحول السؤال عن القرية الى المحذوف وهو الاله
فلم ان قوله عند التصريح به اي بالاهل يعلق بقوله يتحول ثم ان
الاشتباه في بعض المواد بعد ثبوت الامتياز بين مفهوم المحذوف
المقتضى وبين ما يصدران عليه في بعض المواد لا يضر في المطلوب هو ان
المحذوف يغائر المقتضى ان له حكم العبارة فكما كان الزيادة لاجل حكم
شئى لا لغوى كان قبيل الاقتضاء وكما كان الامر بالعكس كان من قبيل
المحذوف وكما نصح ارادة العموم كان من قبيل المحذوف وكما لا يصح كان
من قبيل المقتضى فهذه الاعتبارات انما تحقق بعد تحقق التغاثر
بينها ولولم يكن بينهما تغاثر لما حصلت تلك الاعتبارات فعلم ان التفرقة
بينها ارجح ثمان الثابت بمقتضى النص لا يحتمل التخصيص لان التخصيص
يعقب التعميم فحيث لا يوجد التعميم لا يوجد التخصيص حتى ان من حلف
لا يشرب ونوى شرباً دون شراب لا يعمل نيته لان المقتضى على صيغة
المفعول لا عموم له عندنا فلا تخصيص له ايضاً وصحة اعتبار شراب و

في قوله لا يكون لو كان عاما فمخصص بالنسبة واما كون هذه العبارة من قبل
 الاقتصاء باعتبار ان لشرب يقتضي المشرب فيكون المشرب مراد بالاقضاء
 فلا يجوزنية المخصص فيه بان يراد مشربا دون مشروب لعدم العموم
 عندنا فيكون حاشا لشرب كل مشروب المخصص له عليه خلافا للشافعي فان
 المقتضى عنده بمنزلة النص يقبل العموم والتخصيص انما يكون فيما يحتمل العموم

هذا مقدمة اخرى للدليل المذكور انما هو ما سبق للربط وكذلك اي مثل
 الثابت بمقتضى النص الثابت بدلالة النص لا يحتمل التخصيص هذه الجملة
 لبيان وجه التشبيه لان معنى النص ثابت كونه علة لغة كما مر بما ثبت به
 تناوله لغة وحيث ثبت به تناوله لغة لا يحتمل ان يكون معنى النص غير
 متناول وغير علة لان المعنى شيء واحد فلو قلنا بالتخصيص لا يكون علة
 لهذا الحكم في بعض المواد فيلزم كونه علة للحكم وغير علة له وهو محال واما الثاني
 باشارة النص فيحتمل ان يكون عاما يحض منه لانه اي الثابت باشارة النص
 ثابت بصيغة الكلام مثل الثابت بالعبارة والعموم باعتبار الصيغة فكما ان
 صيغة العبارة تفيد العموم ثم يجوز تخصيصه كذلك الاشارة تفيد العموم
 يجوز تخصيصها هذه الجملة ما ذكره شمس الاعرج اشرفي غيره وقال الامام
 ابو زيد ومن يحد فخذ انه لا يحتمل التخصيص واعلم ان اصحابنا

في قوله لا يكون لو كان عاما فمخصص بالنسبة واما كون هذه العبارة من قبل
 الاقتصاء باعتبار ان لشرب يقتضي المشرب فيكون المشرب مراد بالاقضاء
 فلا يجوزنية المخصص فيه بان يراد مشربا دون مشروب لعدم العموم
 عندنا فيكون حاشا لشرب كل مشروب المخصص له عليه خلافا للشافعي فان
 المقتضى عنده بمنزلة النص يقبل العموم والتخصيص انما يكون فيما يحتمل العموم
 هذا مقدمة اخرى للدليل المذكور انما هو ما سبق للربط وكذلك اي مثل
 الثابت بمقتضى النص الثابت بدلالة النص لا يحتمل التخصيص هذه الجملة
 لبيان وجه التشبيه لان معنى النص ثابت كونه علة لغة كما مر بما ثبت به
 تناوله لغة وحيث ثبت به تناوله لغة لا يحتمل ان يكون معنى النص غير
 متناول وغير علة لان المعنى شيء واحد فلو قلنا بالتخصيص لا يكون علة
 لهذا الحكم في بعض المواد فيلزم كونه علة للحكم وغير علة له وهو محال واما الثاني
 باشارة النص فيحتمل ان يكون عاما يحض منه لانه اي الثابت باشارة النص
 ثابت بصيغة الكلام مثل الثابت بالعبارة والعموم باعتبار الصيغة فكما ان
 صيغة العبارة تفيد العموم ثم يجوز تخصيصه كذلك الاشارة تفيد العموم
 يجوز تخصيصها هذه الجملة ما ذكره شمس الاعرج اشرفي غيره وقال الامام
 ابو زيد ومن يحد فخذ انه لا يحتمل التخصيص واعلم ان اصحابنا

في قوله لا يكون لو كان عاما فمخصص بالنسبة واما كون هذه العبارة من قبل
 الاقتصاء باعتبار ان لشرب يقتضي المشرب فيكون المشرب مراد بالاقضاء
 فلا يجوزنية المخصص فيه بان يراد مشربا دون مشروب لعدم العموم
 عندنا فيكون حاشا لشرب كل مشروب المخصص له عليه خلافا للشافعي فان
 المقتضى عنده بمنزلة النص يقبل العموم والتخصيص انما يكون فيما يحتمل العموم

9

[illegible]

عدم الطول ولا نجاح الأمة الكتابية وان لم يوجد الطول لغوات الوصف
على الخرج... اي ذلك ان يكون طوله...
قيد به الحكم وهو الايمان في قوله تعالى من فتياكم المؤمنين فيصير
له
هذه الآية مخصصة عند لقوله تعالى واحل لكم ما وراء ذلكم وعندنا لما
لم يدل على نفي الجواز لا يصلح مخصصا على ما هو من هبة من ان المخصص لا
يجب ان يكون موصولا بالعام ولا ناسخا له على ما هو من هبة انه نسخ لا
تخصيص لان النسخ يجب ايضاً ان يكون حكماً شرعياً لا عدماً اصلياً والفتي
والفتات الشاب والشابة وسُمي العبد والأمة لهما وان كانا كبيرين لهما
لا يوقران توفيرا للكبائر لهما وحاصله اي حاصل ما قال الشافعي انه اي
الشافعي الحق الوصف اي الذي قيد به الاسم بالشرط فيكون موجبا لعدم
الحكم عند عدمه لانه لو لم يكن الوصف ثبت الحكم بمطلق الاسم كما انه لو لا
الشرط ثبت الحكم في الحال واعتبر التعليق بالشرط عاملا في منع انعقاد الحكم
الى زمان وجود الشرط دون انعقاد السبب فكان السبب وجودا موجبا للحكم
في الحال لكن التعليق منع وجوده الى زمان تحقق الشرط فكان عدمه مضافا
الى عدمه فكان حكماً شرعياً يصح تعديته وعندنا التعليق يمنع السبب
الانعقاد فلا يكون السبب موجودا موجبا للحكم في الحال ولذلك لا جران
التعليق يؤثر في منع الحكم دون السبب ابطل اي الشافعي تعليق الطلاق و

[illegible][illegible]

بالمالك بان قال لا جنبيه ان تزوجت فانت طالق لان السبب لما كان
موجودا عند التعليق لا بد لا نقاده من وجود الملك في المحل لانه ينقذ
بدون الملك فيشترط الملك في المحل لقوله بالسبب ثم يتاخر الحكم الزمان
وجود الشرط بالتعلق فاذا اخل المحل عن الملك لغي وكذلك يجوز الشافعي
التكفير بالمال قبل الحنث لان الوجوب اي وجوب الكفارة حاصل بالسبب
اصله اي اصل الشافعي وجوب الاداء متراخ عنه اي عن السبب بالشرط
اي بسبب التعليق بالشرط وهذا كتعجيل الدين الموعول ثم انه لما قيد جوازا
بالمال اراد ان يبين وجهه فقال والمالي اي الواجب المالي يحتمل الفصل اي
الفرق بين وجوبه وجوب الاداء فان من اشترى شيئا الى شهر ثبت الوجوب
بنفس العقد ولا يثبت وجوب الاداء الى حلول الاجل فعدم وجوب الاداء لا يدل
على عدم نفس الوجوب واما الواجب البدني فلا يحتمل الفصل اي لفرق بين وجوب
الاداء ونفس الوجوب بل ليس الوجوب الا بوجوب ادائه لان الصلوة مثلا ليست
افعالا معلومة فوجوبها ليس الا بوجوب ادائها وهكذا حكم الصوم فعدم وجوب
الاداء فيه يوجب عدم اصل الوجوب ضرورة فلما تاخر وجوب الاداء الى وجوب الشرط
بالاجماع لم يبق اصل الوجوب واذا انتفى اصل الوجوب قبله لا يجوز الاداء قبل
الوجوب ولهذا لا يجوز التكفير بالصوم قبل الحنث والسري ذلك ان المال يغاثر

بالمالك بان قال لا جنبيه ان تزوجت فانت طالق لان السبب لما كان موجودا عند التعليق لا بد لا نقاده من وجود الملك في المحل لانه ينقذ بدون الملك فيشترط الملك في المحل لقوله بالسبب ثم يتاخر الحكم الزمان وجود الشرط بالتعلق فاذا اخل المحل عن الملك لغي وكذلك يجوز الشافعي التكفير بالمال قبل الحنث لان الوجوب اي وجوب الكفارة حاصل بالسبب اصله اي اصل الشافعي وجوب الاداء متراخ عنه اي عن السبب بالشرط اي بسبب التعليق بالشرط وهذا كتعجيل الدين الموعول ثم انه لما قيد جوازا بالمال اراد ان يبين وجهه فقال والمالي اي الواجب المالي يحتمل الفصل اي الفرق بين وجوبه وجوب الاداء فان من اشترى شيئا الى شهر ثبت الوجوب بنفس العقد ولا يثبت وجوب الاداء الى حلول الاجل فعدم وجوب الاداء لا يدل على عدم نفس الوجوب واما الواجب البدني فلا يحتمل الفصل اي لفرق بين وجوب الاداء ونفس الوجوب بل ليس الوجوب الا بوجوب ادائه لان الصلوة مثلا ليست افعالا معلومة فوجوبها ليس الا بوجوب ادائها وهكذا حكم الصوم فعدم وجوب الاداء فيه يوجب عدم اصل الوجوب ضرورة فلما تاخر وجوب الاداء الى وجوب الشرط بالاجماع لم يبق اصل الوجوب واذا انتفى اصل الوجوب قبله لا يجوز الاداء قبل الوجوب ولهذا لا يجوز التكفير بالصوم قبل الحنث والسري ذلك ان المال يغاثر

بالمالك بان قال لا جنبيه ان تزوجت فانت طالق لان السبب لما كان موجودا عند التعليق لا بد لا نقاده من وجود الملك في المحل لانه ينقذ بدون الملك فيشترط الملك في المحل لقوله بالسبب ثم يتاخر الحكم الزمان وجود الشرط بالتعلق فاذا اخل المحل عن الملك لغي وكذلك يجوز الشافعي التكفير بالمال قبل الحنث لان الوجوب اي وجوب الكفارة حاصل بالسبب اصله اي اصل الشافعي وجوب الاداء متراخ عنه اي عن السبب بالشرط اي بسبب التعليق بالشرط وهذا كتعجيل الدين الموعول ثم انه لما قيد جوازا بالمال اراد ان يبين وجهه فقال والمالي اي الواجب المالي يحتمل الفصل اي الفرق بين وجوبه وجوب الاداء فان من اشترى شيئا الى شهر ثبت الوجوب بنفس العقد ولا يثبت وجوب الاداء الى حلول الاجل فعدم وجوب الاداء لا يدل على عدم نفس الوجوب واما الواجب البدني فلا يحتمل الفصل اي لفرق بين وجوب الاداء ونفس الوجوب بل ليس الوجوب الا بوجوب ادائه لان الصلوة مثلا ليست افعالا معلومة فوجوبها ليس الا بوجوب ادائها وهكذا حكم الصوم فعدم وجوب الاداء فيه يوجب عدم اصل الوجوب ضرورة فلما تاخر وجوب الاداء الى وجوب الشرط بالاجماع لم يبق اصل الوجوب واذا انتفى اصل الوجوب قبله لا يجوز الاداء قبل الوجوب ولهذا لا يجوز التكفير بالصوم قبل الحنث والسري ذلك ان المال يغاثر

[illegible]

الفعل فيجوز ان يتصف المال بالوجوب ولا يثبت وجوب الاداء الذي هو الفعل
 اما اليد في فليس الا الفعل فلا ينفك وجوبه عن وجوب ادائه وانا نقول
 الواجب

واما في قوله تعالى **وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ** فانه
 قوله تعالى **وَالَّذِينَ آمَنُوا** اي الذين آمنوا بالله ورسوله
 و**وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ** اي عملوا الصالحات من طاعات
 وعبادات وصالوات وصدقات وجميع ما يحب الله ورسوله
 و**يُؤْتِيهِم مِّنْ فَضْلِهِ كَثِيرًا** اي يهب لهم من فضله
 كثيرا من ثوابه ورحمته وكرمه و**مِنْ فَضْلِهِ** اي من
 ثوابه ورحمته وكرمه و**كَثِيرًا** اي كثيرا من ثوابه ورحمته
 وكرمه و**وَالَّذِينَ آمَنُوا** اي الذين آمنوا بالله ورسوله
 و**وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ** اي عملوا الصالحات من طاعات
 وعبادات وصالوات وصدقات وجميع ما يحب الله ورسوله
 و**يُؤْتِيهِم مِّنْ فَضْلِهِ كَثِيرًا** اي يهب لهم من فضله
 كثيرا من ثوابه ورحمته وكرمه و**مِنْ فَضْلِهِ** اي من
 ثوابه ورحمته وكرمه و**كَثِيرًا** اي كثيرا من ثوابه ورحمته
 وكرمه

[illegible]

منها طریقی فی حق
 و تو را هیچ لان بجان محمول علی السیر
 بالشر الخوی و باوصاف الموق و منها سانیة و من
 المتباین علی الاثر الیکون و ان شاء فان فی
 فاجاب بقولای فی قضاء
 انظر لیکون الا
 من غیر

الى محلها وكان ينبغي ان يرفع لان وصوله لما كان مرجوا بوجود الشرط جعلنا
 كذا صحتها وهذا اي لان المعلق بالشرط لا ينعقد سببا لو حلف لا يطلق
 فعلق الطلاق بالشرط لا يثبت ما لم يوجد الشرط في الميم الاول وهذا مذهب
 الشافعي ايضا فيكون الزام عليه وهذا اي خول الشرط في الطلاق والعقار
 نحوها في اخيا الشرط في البيع لان الخيار داخل على الحكم دون السبب وهو السبب
 لانه ثبت على خلاف القياس لضرورة دفع الغبن والضرورة تدفع بدونه
 في مجرد الحكم بان ينعقد السبب ويتأخر الحكم بحصول المقصود بذلك حيث
 يمكن لصاحب الخيار ان يبيع بدون رضا صاحبه ولا يجوز ذلك في السبب
 دخول عليه دخول على الحكم لانه تابع للسبب وانما كان ثبوت الخيار في البيع على خلاف
 القياس لانه يصير بالشرط قمارا لانه تملك وتعلق التملك بالشرط في مخر القمار ولهذا
 في النقص عن بيع وشرط وهذا اي لان الخيار داخل على الحكم دون السبب لو حلف
 لا يبيع فباع بشرط الخيار بحيث لان البيع قد تحقق ولا يمنع شرط الخيار عن الاعتقاد
 واما الطلاق والعقار فيعتلن الشرط والاصل دخول التعليق على السبب كذا يختلف
 الحكم عن السبب فالشرط فيه ما داخل على السبب واذا ثبت ان التعليق تصرف في
 السبب باعدا مه اي السبب اي يمنع وصوله الى المحل الى زمان وجود الشرط لا في حكم
 اي السبب كما قال الشافعي في تعليق الطلاق والعقار بالملك بان قال الاجنبية

قوله الى محلها كان ينبغي ان يرفع لان وصوله لما كان مرجوا بوجود الشرط جعلنا
 كذا صحتها وهذا اي لان المعلق بالشرط لا ينعقد سببا لو حلف لا يطلق
 فعلق الطلاق بالشرط لا يثبت ما لم يوجد الشرط في الميم الاول وهذا مذهب
 الشافعي ايضا فيكون الزام عليه وهذا اي خول الشرط في الطلاق والعقار
 نحوها في اخيا الشرط في البيع لان الخيار داخل على الحكم دون السبب وهو السبب
 لانه ثبت على خلاف القياس لضرورة دفع الغبن والضرورة تدفع بدونه
 في مجرد الحكم بان ينعقد السبب ويتأخر الحكم بحصول المقصود بذلك حيث
 يمكن لصاحب الخيار ان يبيع بدون رضا صاحبه ولا يجوز ذلك في السبب
 دخول عليه دخول على الحكم لانه تابع للسبب وانما كان ثبوت الخيار في البيع على خلاف
 القياس لانه يصير بالشرط قمارا لانه تملك وتعلق التملك بالشرط في مخر القمار ولهذا
 في النقص عن بيع وشرط وهذا اي لان الخيار داخل على الحكم دون السبب لو حلف
 لا يبيع فباع بشرط الخيار بحيث لان البيع قد تحقق ولا يمنع شرط الخيار عن الاعتقاد
 واما الطلاق والعقار فيعتلن الشرط والاصل دخول التعليق على السبب كذا يختلف
 الحكم عن السبب فالشرط فيه ما داخل على السبب واذا ثبت ان التعليق تصرف في
 السبب باعدا مه اي السبب اي يمنع وصوله الى المحل الى زمان وجود الشرط لا في حكم
 اي السبب كما قال الشافعي في تعليق الطلاق والعقار بالملك بان قال الاجنبية

قوله الى محلها كان ينبغي ان يرفع لان وصوله لما كان مرجوا بوجود الشرط جعلنا
 كذا صحتها وهذا اي لان المعلق بالشرط لا ينعقد سببا لو حلف لا يطلق
 فعلق الطلاق بالشرط لا يثبت ما لم يوجد الشرط في الميم الاول وهذا مذهب
 الشافعي ايضا فيكون الزام عليه وهذا اي خول الشرط في الطلاق والعقار
 نحوها في اخيا الشرط في البيع لان الخيار داخل على الحكم دون السبب وهو السبب
 لانه ثبت على خلاف القياس لضرورة دفع الغبن والضرورة تدفع بدونه
 في مجرد الحكم بان ينعقد السبب ويتأخر الحكم بحصول المقصود بذلك حيث
 يمكن لصاحب الخيار ان يبيع بدون رضا صاحبه ولا يجوز ذلك في السبب
 دخول عليه دخول على الحكم لانه تابع للسبب وانما كان ثبوت الخيار في البيع على خلاف
 القياس لانه يصير بالشرط قمارا لانه تملك وتعلق التملك بالشرط في مخر القمار ولهذا
 في النقص عن بيع وشرط وهذا اي لان الخيار داخل على الحكم دون السبب لو حلف
 لا يبيع فباع بشرط الخيار بحيث لان البيع قد تحقق ولا يمنع شرط الخيار عن الاعتقاد
 واما الطلاق والعقار فيعتلن الشرط والاصل دخول التعليق على السبب كذا يختلف
 الحكم عن السبب فالشرط فيه ما داخل على السبب واذا ثبت ان التعليق تصرف في
 السبب باعدا مه اي السبب اي يمنع وصوله الى المحل الى زمان وجود الشرط لا في حكم
 اي السبب كما قال الشافعي في تعليق الطلاق والعقار بالملك بان قال الاجنبية

ان تزوجك فانت طالق وان اشتريت عبدا فهو حر وذلك لان التعليق قبل
وجود الشرط يمين ومحل الالتزام باليمين الذمة وهي موجودة فاما المالك
المحل فانما يشترط لايجاب الطلاق والعناق وهذا الكلام ليس بايجاب لما ذكرنا فلا
يشترط المالك في الحال بطل التكفير بالمال قبل الحنث لان اليمين سبب الوجوب
بشرط الحنث لا في نفسها لانها موجبة للبر الكف هو ضد الحنث الموجب للكفارة
والتقدير ان حنثت فعلى كفارة تلك اليمين فيمنع التعليق بالحنث اليمين عن
صيرورها سببا للكفارة في الحال لكنها بضرعية ان تضيير سببا فصحت الاضا
فها قبل ان تضيير سببا بالحنث لا يتصور الاداء كما لا يتصور قبل اليمين وقره
اي فرق الشافعي بين الواجب المالى والبدني بان ينفصل نفس الوجوب عن
وجوب الاداء في المالى فينقضي السبب وان لم يجب الاداء بخلاف البدني ساقط
اي باطل لان حق الله تعالى اى الواجب على العبد في المالى هو العيادة وهو الراد
بقوله فعل الاداء مؤخر اى لفعل لك هو الاداء ويباشر العبد هذا الفعل بخلاف
هو النفس ابتغاء لرضا الله تعالى والمال لا يكون مقصودا في ذلك بل هو المنة
التي يتبادر بها الواجب فتصير الحق والمالية كالمدينة في ان المقصود بالوجوب
هو فعل الاداء وان تعليق وجوب الاداء بالشرط يمنع تمام السببية فيها جميعا
وان وجوب الاداء يغاثر نفس الوجوب في البدني ايضا لان نفس الوجوب عبدا

[illegible][illegible]

الملك في قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل
 والقيد في قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل
 والقيد في قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل
 والقيد في قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل

الملك في قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل
 والقيد في قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل
 والقيد في قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل
 والقيد في قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل

لان قيد الايمان زيادة وصف يجري مجرى الشرط فيوجب في الحكم عندك

اي القيد في المنصوص عليه وهو كفارة القتل ههنا ويوجب نفيه في

نظائره من الكفارات بيان للنظائر لانها اي الكفارات جنس واحد لا كلها

شرعت للستر والزجر وهذا كما تعدك تقيد اليك بالمرافق في الوضوء الى

نظيره وهو التيمم لان كلا منهما طهارة وعندنا لا يحل المطلق على المقيد

وان كان في حادثة واحدة فكيف في حادثتين بعد ان يكونا اي المطلق و

المقيد واردين في حكمين مثال الحادثة الواحدة هو الظاهر والحكمها الكفا

بالصوم والكفارة بالطعام واحد الحكمين مقيد والاخر مطلق كما سيبي

والحادثة اعني الظاهر واحدة لا مكان العمل لهما اي بالمطلق والمقيد لا الاطلاق

ينبئ عن التوسعة على مخاطب المقيد ينبئ عن التشديد فعند مكان

العمل لهما لا يجوز ابطال واحد منهما في الحادثتين يمكن العمل بكل واحد منهما اذ

يجوز ان يكون التوسعة مقصود الشارع في حكم حادثة والتضييق في حكم حادثة

اخرى بخلاف الحكم الواحد في الحادثة الواحدة فانه لا يمكن الجمع بينهما لان

الاطلاق والتقييد يتنافيان فلا يتصور ان يكون الحكم الواحد في حادثة واحدة

مطلقا ومقيدا فيجب الحل وتفصيل المقام انه اذا ورد المطلق والمقيد لبيان

الحكم فاما ان يختلف الحكم او متحد فان اختلف فان لم يكن احد الحكمين

الملك في قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل
 والقيد في قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل
 والقيد في قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل
 والقيد في قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل

الملك في قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل
 والقيد في قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل
 والقيد في قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل
 والقيد في قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل

[illegible]

وجوب المقيد يوجب عدم أجزاء غيره وبالعلم الأصل والطلق يوجب أجزاءه
فيكون بينهما تاف **بقى** ان هذا انما هو بخصوصية حكم الوجوب اذ لو
الحكم هو الجواز لما تحقق المنقأ بما ذكرنا من البهتان ويكون فائدة التقييد
بيان استحبابه كما قالوا في السبب فان قلت يجوز ان يكون الواجب امرين
مطلقا ومقيدا على التحريم قلت هذا الشيخ لو وجوب المقيد من حيث هو مقيد
فان التحريم يرفع حرمة ترك المقيد قال ابو حنيفة ومحمد هذا تأييد بما
استنبطوا من فروعهما من ان المطلق لا يحمل على المقيد فاورد في حكمين

فانهما قالوا فيمن قرب المرأة التي ظاهرها في خلال الصوم ليلها عامدا
او ناسيا او نهارا ناسيا لا عامدا اذ لو جامعها في النهار عامدا فسد صومه
ووجب عليه الاستناف بالانفاق لانقطاع التتابع انه يستأنف مقولة
قال وقال ابو يوسف والشافعي لا يستأنف لان تقديم الكل وان كان فائتا
الا انه لو اتم وقع البعض قبل المسيس ولو استأنف وقع الكل بعده فكا الاثما
اقرب الى الامتثال وجوابهما ان المأمور به تقديم الكل لا البعض قد فات ولو
قربها في خلال الاطعام لم يستأنف لان شرط الاخلاء اي الشرط الذي هو اخلاء
الصوم والاعتناق عن المسيس مثبت لفرضه شرط اخر وهو التقديم على
المسيس اي القران وبما انه ان الاخلاء عن المسيس شرط للصوم بمقتضى قوله

[illegible][illegible]

المطلق والقيدين
 ١٥ قوله اى ورتبته بين المطلق والقيدين
 والمقيدين بينهم النسخ وجب له لان بين التقيدين
 مناهاة صاحب الزاوه صاحب
 ٢٥ قوله بيا يستلوا اى يخرج العلم من فروعها
 من مسائل الفقهاء والمفتين والعامة وفروعها
 في باب استنباطها والفقهاء المتكلمين اذ اوردوا
 المطلق والمقيدين في بعض النسخ بما يندرج
 المطلق على المقيدين على القلب بالتقدير
 اه وعادة اشارة الى ان المطلق لا يحل على القيد اذ
 ما يندرج السابق من المطلق لا يحل على القيد اذ
 والقيدين بما يستلوا الذي هو فروعها اى فروع
 آو انما يرد اذ الوصول

الحرفين "قولوا لله والذى" واللا اله الا الله
عوض عن المضاف اليه الاخر وهو الصوم
الاعتقادي والآخر من اية التلقين
الى الله

مطلقا ويجب ايضا عن العبد المسلم بذلك انطلق وبالنظر المعقد بالاسم ثم ايضا
 لانه الضمير للشان لا مزاحمة في الاسباب فوجب الجمع بينهما ولما كان للتوهم ان
 يتوهم انه كيف يصح ان يكون لشيء واحد اسباب وقد اشنع تواردها على السبب
 لانه يمتنع ان يتحقق الملك مثلا بالبيع والهبة جميعا اشار الى دفعه بان التزاحم
 في الاسباب انما هو عند تحقق السبب فاما قبل تحققه فيحتمل ان يتحقق بهذا
 او بذلك فقال وهو اي عدم حمل المطلق على المعقد في السبب نظير ما سبق من
 ان التعليق بالشرط لا يوجب النفي عند عدمه اي في الحكم عند عدم الشرط
 حتى لو كان عدمه بالشرط كان حكما شرعيا فلا يجوز ثبوته بشي آخر للزوم التناقض
 فانه لما كان ذلك الشيء غير الشرط وفرض وجوده بوجوده وقد اوجب الشرط
 عدمه عند عدمه لم يمتنع التناقض صريحا فاما اذا لم يكن حكما شرعيا بل عدا اصليا
 يجوز تعليقه بذلك الشرط وغيره فصار الحكم الواحد قبل وجوده بعد التعليق
 ومرسلا لان الارسال والتعليق يتناقضان وجودا اي من حيث وجود الحكم فامتنع
 ان يوجد بالارسال والتعليق جميعا كالملك يمتنع ان يثبت بالبيع والهبة فاما
 قبل وجوده اي الحكم فيجوز فيه الامران الارسال والتعليق فهو اي الحكم معلق
 بالشرط اي معدوم متعلق بوجوده بالشرط تنصيص على المراد للتوضيح ومرسل عن
 الشرط اي محتمل الوجود قبله اي قبل الشرط بسبب آخر كالطلاق الثلاث المعلق

لأنه الضمير للشان لا مزاحمة في الاسباب فوجب الجمع بينهما ولما كان للتوهم ان يتوهم انه كيف يصح ان يكون لشيء واحد اسباب وقد اشنع تواردها على السبب لانه يمتنع ان يتحقق الملك مثلا بالبيع والهبة جميعا اشار الى دفعه بان التزاحم في الاسباب انما هو عند تحقق السبب فاما قبل تحققه فيحتمل ان يتحقق بهذا او بذلك فقال وهو اي عدم حمل المطلق على المعقد في السبب نظير ما سبق من ان التعليق بالشرط لا يوجب النفي عند عدمه اي في الحكم عند عدم الشرط حتى لو كان عدمه بالشرط كان حكما شرعيا فلا يجوز ثبوته بشي آخر للزوم التناقض فانه لما كان ذلك الشيء غير الشرط وفرض وجوده بوجوده وقد اوجب الشرط عدمه عند عدمه لم يمتنع التناقض صريحا فاما اذا لم يكن حكما شرعيا بل عدا اصليا يجوز تعليقه بذلك الشرط وغيره فصار الحكم الواحد قبل وجوده بعد التعليق ومرسلا لان الارسال والتعليق يتناقضان وجودا اي من حيث وجود الحكم فامتنع ان يوجد بالارسال والتعليق جميعا كالملك يمتنع ان يثبت بالبيع والهبة فاما قبل وجوده اي الحكم فيجوز فيه الامران الارسال والتعليق فهو اي الحكم معلق بالشرط اي معدوم متعلق بوجوده بالشرط تنصيص على المراد للتوضيح ومرسل عن الشرط اي محتمل الوجود قبله اي قبل الشرط بسبب آخر كالطلاق الثلاث المعلق

الطلاق وكذا الارسال اي الملك لا يثبت بالبيع والهبة جميعا بل بالشرط تنصيص على المراد للتوضيح ومرسل عن الشرط اي محتمل الوجود قبله اي قبل الشرط بسبب آخر كالطلاق الثلاث المعلق

الطلاق وكذا الارسال اي الملك لا يثبت بالبيع والهبة جميعا بل بالشرط تنصيص على المراد للتوضيح ومرسل عن الشرط اي محتمل الوجود قبله اي قبل الشرط بسبب آخر كالطلاق الثلاث المعلق

۱۰۲

والمواد الخاصة من غير قصر عليها كاية الظاهر نزلت في خولة امرأة أوس بن
صامية وأية اللعان في هلال بن أمية ونحوهما وما قالوا من أنه لو كان عاماً
للسبب غيره لما تخرج تخصيص السبب عنه بالاجتهاد لأن نسبة العالم إلى جميع الأفراد
على السواء ولما طابق الجواب السؤال فدفعه بأنه يجوز أن يعلم دخول بعض أفراد
تحت الإرادة قطعا بحيث لا يحتمل التخصيص بدليل يدل عليه ومعنى الطائفة
هو الكشف عن السؤال وبيان حكمه وقد يحصل مع زيادة وجوب المطابقة بمعنى
المساواة عموماً وخصوصاً ممنوع ثم اعلم أن ورود اللفظ بعد السؤال والحادث
إذا كان له تعلق بهما على أربعة أقسام لأنه إما أن لا يكون مستقلاً أو يكون وإما
أن يكون مستقلاً فإما أن يخرج من مخرج الجواب قطعاً وإلا بظاهر مع احتمال كونه ابتداءً
الكلام أو بالعكس ففي الثلاثة الأولى محل على الجواب وفي الرابع على الابتداء وإلى
هذا أشار بقوله وعندنا أنما يختص بسببه إذا لم يكن مستقلاً بنفسه أي لا يكون
كلاماً مفيداً بدون اعتبار السؤال والحادثة كقوله نعم فإنه يقرر ما سبق من كلام
موجب أو منفي استفهاماً أو خبراً وقد يقع في العرف كل منهما مقام الآخر وهذا
مثال للقسم الأول وأخرج العام يخرج الجزاء فإن الكلام لما جعل جزاء لما تقدم كان
التقدم سبباً لوجوبه فيتعلق به الحكم لأن الحكم يتعلق بعللة ضرورة كقول الروي
سمي رسول الله أم فجد فإنه لما خرج من مخرج الجزاء والله هو بدلالة الغائب يتعلق

[illegible]

فقد كان مستقلا بنفسه فكان السبب وجوبه كقولنا نعم السارق و
السارقة فاقطعوا ايديهما ولولم يتعلق به لم يتولد كالمسحوق ولا الكلمة الفائلة
فكان معناه سمي فيجد للسهم وهذا مثال للقسم الثاني فان قلت ليس هم هنا
لفظ عام له سبب خاص قلت هذا مثال لما خرج من خارج الاجزاء اعم من ان يكون
عاما وغيره او خرج من خارج الجواب كالمدة والى الغداء بان يقول له الداعي تعالى تغدو
معنى يقول المدعو والله لا اتغدى فان الظاهر في الغداء مطلقا ورد كذا الداعي
جملة على الغداء المدعو اليه فهو قرينه ما نفعه من اجزاء العام على عمومها وحينئذ
لو تغدى معه بعد ذلك لا يحنث وهذا مثال للقسم الثالث فاما اذا زاد المدعو
على قدر الجواب وهو لا اتغدى بان قال والله لا اتغدى اليوم بزيادة لفظ اليوم على
قدر الجواب فهو موضع الخلاف وهذا مثال للقسم الرابع فعندنا يصير اي ذلك
زاد في الجواب مبتدأ ثافي الكلام لا يتعلق الكلام بالاول احتراز عن الغداء الزيادة
فانه لو كان غرضه مجرد الجواب لما زاد على قدره وحينئذ يحنث بالتغدى وذلك
اليوم بذلك الغداء المدعو اليه او غيره معه او يدينه ولو غنى به الجواب صدق
ديانته لانه مع الزيادة يحتمل الجواب لا يصدق قضاء لانه خلاف الظاهر وفيه
تخفيف عليه والخصم يحمله على تقيده بالغداء المدعو اليه ومنها اي من الوجوه
الفاصلة ما قال بعضهم اي بعض اهل النظر من اسلف له على ما في التحقيق

به وان كان مستقلا بنفسه فكان السبب وجوبه كقولنا نعم السارق و
السارقة فاقطعوا ايديهما ولولم يتعلق به لم يتولد كالمسحوق ولا الكلمة الفائلة
فكان معناه سمي فيجد للسهم وهذا مثال للقسم الثاني فان قلت ليس هم هنا
لفظ عام له سبب خاص قلت هذا مثال لما خرج من خارج الاجزاء اعم من ان يكون
عاما وغيره او خرج من خارج الجواب كالمدة والى الغداء بان يقول له الداعي تعالى تغدو
معنى يقول المدعو والله لا اتغدى فان الظاهر في الغداء مطلقا ورد كذا الداعي
جملة على الغداء المدعو اليه فهو قرينه ما نفعه من اجزاء العام على عمومها وحينئذ
لو تغدى معه بعد ذلك لا يحنث وهذا مثال للقسم الثالث فاما اذا زاد المدعو
على قدر الجواب وهو لا اتغدى بان قال والله لا اتغدى اليوم بزيادة لفظ اليوم على
قدر الجواب فهو موضع الخلاف وهذا مثال للقسم الرابع فعندنا يصير اي ذلك
زاد في الجواب مبتدأ ثافي الكلام لا يتعلق الكلام بالاول احتراز عن الغداء الزيادة
فانه لو كان غرضه مجرد الجواب لما زاد على قدره وحينئذ يحنث بالتغدى وذلك
اليوم بذلك الغداء المدعو اليه او غيره معه او يدينه ولو غنى به الجواب صدق
ديانته لانه مع الزيادة يحتمل الجواب لا يصدق قضاء لانه خلاف الظاهر وفيه
تخفيف عليه والخصم يحمله على تقيده بالغداء المدعو اليه ومنها اي من الوجوه
الفاصلة ما قال بعضهم اي بعض اهل النظر من اسلف له على ما في التحقيق

فقد كان مستقلا بنفسه فكان السبب وجوبه كقولنا نعم السارق و
السارقة فاقطعوا ايديهما ولولم يتعلق به لم يتولد كالمسحوق ولا الكلمة الفائلة
فكان معناه سمي فيجد للسهم وهذا مثال للقسم الثاني فان قلت ليس هم هنا
لفظ عام له سبب خاص قلت هذا مثال لما خرج من خارج الاجزاء اعم من ان يكون
عاما وغيره او خرج من خارج الجواب كالمدة والى الغداء بان يقول له الداعي تعالى تغدو
معنى يقول المدعو والله لا اتغدى فان الظاهر في الغداء مطلقا ورد كذا الداعي
جملة على الغداء المدعو اليه فهو قرينه ما نفعه من اجزاء العام على عمومها وحينئذ
لو تغدى معه بعد ذلك لا يحنث وهذا مثال للقسم الثالث فاما اذا زاد المدعو
على قدر الجواب وهو لا اتغدى بان قال والله لا اتغدى اليوم بزيادة لفظ اليوم على
قدر الجواب فهو موضع الخلاف وهذا مثال للقسم الرابع فعندنا يصير اي ذلك
زاد في الجواب مبتدأ ثافي الكلام لا يتعلق الكلام بالاول احتراز عن الغداء الزيادة
فانه لو كان غرضه مجرد الجواب لما زاد على قدره وحينئذ يحنث بالتغدى وذلك
اليوم بذلك الغداء المدعو اليه او غيره معه او يدينه ولو غنى به الجواب صدق
ديانته لانه مع الزيادة يحتمل الجواب لا يصدق قضاء لانه خلاف الظاهر وفيه
تخفيف عليه والخصم يحمله على تقيده بالغداء المدعو اليه ومنها اي من الوجوه
الفاصلة ما قال بعضهم اي بعض اهل النظر من اسلف له على ما في التحقيق

فقد كان مستقلا بنفسه فكان السبب وجوبه كقولنا نعم السارق و
السارقة فاقطعوا ايديهما ولولم يتعلق به لم يتولد كالمسحوق ولا الكلمة الفائلة
فكان معناه سمي فيجد للسهم وهذا مثال للقسم الثاني فان قلت ليس هم هنا
لفظ عام له سبب خاص قلت هذا مثال لما خرج من خارج الاجزاء اعم من ان يكون
عاما وغيره او خرج من خارج الجواب كالمدة والى الغداء بان يقول له الداعي تعالى تغدو
معنى يقول المدعو والله لا اتغدى فان الظاهر في الغداء مطلقا ورد كذا الداعي
جملة على الغداء المدعو اليه فهو قرينه ما نفعه من اجزاء العام على عمومها وحينئذ
لو تغدى معه بعد ذلك لا يحنث وهذا مثال للقسم الثالث فاما اذا زاد المدعو
على قدر الجواب وهو لا اتغدى بان قال والله لا اتغدى اليوم بزيادة لفظ اليوم على
قدر الجواب فهو موضع الخلاف وهذا مثال للقسم الرابع فعندنا يصير اي ذلك
زاد في الجواب مبتدأ ثافي الكلام لا يتعلق الكلام بالاول احتراز عن الغداء الزيادة
فانه لو كان غرضه مجرد الجواب لما زاد على قدره وحينئذ يحنث بالتغدى وذلك
اليوم بذلك الغداء المدعو اليه او غيره معه او يدينه ولو غنى به الجواب صدق
ديانته لانه مع الزيادة يحتمل الجواب لا يصدق قضاء لانه خلاف الظاهر وفيه
تخفيف عليه والخصم يحمله على تقيده بالغداء المدعو اليه ومنها اي من الوجوه
الفاصلة ما قال بعضهم اي بعض اهل النظر من اسلف له على ما في التحقيق

١٠٢

هذا هو الكلام الذي هو في القرآن في الحكم من قول بعضهم في قوله تعالى
ان القرآن يجمع في النظم بحرف الواو ويوجب القرآن في الحكم من قول بعضهم في قوله تعالى
اقبوا الصلوة واقولوا الزكوة ان القرآن في النظم يوجب ان لا يجب الزكوة على الصبي كعدمه
وجوب الصلوة عليه تحقيقا للساواة في الحكم اعلم ان هذه المسئلة اعني عدم وجوب الزكوة
على الصبي متفق عليها بيننا وبينهم لكن لا تمسك بما تمسكوا به قالوا اي ذلك البعض
لان العطف يقتضي المشاركة بين المعطوف والمعطوف عليه في الحكم سواء كان
العطف بين الجملتين التامتين او لا اما الثاني فظاهر مع عليه اما الاول فاعلمنا
قال واعتبروا اي فاسوا العطف بين الكلامين التامتين بالجملة الناقصة اذا
عطف على الكاملة وبيننا نحن ان العطف امر مشترك بين عطف جملة على اخرى
شتمها وبين عطف جملة ناقصة على تامة وهو من حيث هو يوجب شركة و
التسوية ولهذا اذا كان المعطوف منصوبا عن الخبر فانه يشارك الاول في
خبره وحكمه فيجب القول بالشركة في الحكم اذا كانا كلامين تامين وهذا اي قولهم
فاسد لان الشركة انما وجب في الجملة الناقصة لافتقارها الى ما يتم الكلام به
فاذا تم الكلام بنفسه لم تجب الشركة لاستغنائه وحاصل الرد ان اثبات الشركة
في المقيس عليه للضرورة ولا ضرورة هي الا بالاصل في كل كلام الاستقلال وعدم
تبعيته للكلام اخرج الحكم بخلاف الناقصة الا فيما اي في مرفق فقر الكلام اليه
اي الى ذلك الامر اي اتم الكلام بنفسه لا تثبت الشركة الا اذا تحقق الافتقار
الى امر وهذا اي ثبوت الشركة عند الافتقار قلنا في قول الرجل لامرته اذ دخلت

هذا هو الكلام الذي هو في القرآن في الحكم من قول بعضهم في قوله تعالى
ان القرآن يجمع في النظم بحرف الواو ويوجب القرآن في الحكم من قول بعضهم في قوله تعالى
اقبوا الصلوة واقولوا الزكوة ان القرآن في النظم يوجب ان لا يجب الزكوة على الصبي كعدمه
وجوب الصلوة عليه تحقيقا للساواة في الحكم اعلم ان هذه المسئلة اعني عدم وجوب الزكوة
على الصبي متفق عليها بيننا وبينهم لكن لا تمسك بما تمسكوا به قالوا اي ذلك البعض
لان العطف يقتضي المشاركة بين المعطوف والمعطوف عليه في الحكم سواء كان
العطف بين الجملتين التامتين او لا اما الثاني فظاهر مع عليه اما الاول فاعلمنا
قال واعتبروا اي فاسوا العطف بين الكلامين التامتين بالجملة الناقصة اذا
عطف على الكاملة وبيننا نحن ان العطف امر مشترك بين عطف جملة على اخرى
شتمها وبين عطف جملة ناقصة على تامة وهو من حيث هو يوجب شركة و
التسوية ولهذا اذا كان المعطوف منصوبا عن الخبر فانه يشارك الاول في
خبره وحكمه فيجب القول بالشركة في الحكم اذا كانا كلامين تامين وهذا اي قولهم
فاسد لان الشركة انما وجب في الجملة الناقصة لافتقارها الى ما يتم الكلام به
فاذا تم الكلام بنفسه لم تجب الشركة لاستغنائه وحاصل الرد ان اثبات الشركة
في المقيس عليه للضرورة ولا ضرورة هي الا بالاصل في كل كلام الاستقلال وعدم
تبعيته للكلام اخرج الحكم بخلاف الناقصة الا فيما اي في مرفق فقر الكلام اليه
اي الى ذلك الامر اي اتم الكلام بنفسه لا تثبت الشركة الا اذا تحقق الافتقار
الى امر وهذا اي ثبوت الشركة عند الافتقار قلنا في قول الرجل لامرته اذ دخلت

هذا هو الكلام الذي هو في القرآن في الحكم من قول بعضهم في قوله تعالى
ان القرآن يجمع في النظم بحرف الواو ويوجب القرآن في الحكم من قول بعضهم في قوله تعالى
اقبوا الصلوة واقولوا الزكوة ان القرآن في النظم يوجب ان لا يجب الزكوة على الصبي كعدمه
وجوب الصلوة عليه تحقيقا للساواة في الحكم اعلم ان هذه المسئلة اعني عدم وجوب الزكوة
على الصبي متفق عليها بيننا وبينهم لكن لا تمسك بما تمسكوا به قالوا اي ذلك البعض
لان العطف يقتضي المشاركة بين المعطوف والمعطوف عليه في الحكم سواء كان
العطف بين الجملتين التامتين او لا اما الثاني فظاهر مع عليه اما الاول فاعلمنا
قال واعتبروا اي فاسوا العطف بين الكلامين التامتين بالجملة الناقصة اذا
عطف على الكاملة وبيننا نحن ان العطف امر مشترك بين عطف جملة على اخرى
شتمها وبين عطف جملة ناقصة على تامة وهو من حيث هو يوجب شركة و
التسوية ولهذا اذا كان المعطوف منصوبا عن الخبر فانه يشارك الاول في
خبره وحكمه فيجب القول بالشركة في الحكم اذا كانا كلامين تامين وهذا اي قولهم
فاسد لان الشركة انما وجب في الجملة الناقصة لافتقارها الى ما يتم الكلام به
فاذا تم الكلام بنفسه لم تجب الشركة لاستغنائه وحاصل الرد ان اثبات الشركة
في المقيس عليه للضرورة ولا ضرورة هي الا بالاصل في كل كلام الاستقلال وعدم
تبعيته للكلام اخرج الحكم بخلاف الناقصة الا فيما اي في مرفق فقر الكلام اليه
اي الى ذلك الامر اي اتم الكلام بنفسه لا تثبت الشركة الا اذا تحقق الافتقار
الى امر وهذا اي ثبوت الشركة عند الافتقار قلنا في قول الرجل لامرته اذ دخلت

الوجه الثاني في صحة المدعى كونه صيغة الامر من قبيل الخاص المصطلح وبما ذكرنا علم ان هذا الاستدلال صحيح لان المدعى كونه صيغة الامر من قبيل الخاص المصطلح ولفظ الخاص المذكور في الدليل مجموع على المعنى اللغوي للعلوم لكل احد واما الباطل على ذكر لفظ الخاص في الموضوعين فللمتنبيه على ان الاختصاص بين لفظ الامر ومعناه من الجانبين وليس لهذا اللفظ معنى من غير الوجوب حتى لو كان له معنى آخر لم يكن مختصا بالمعنى فان المشترك غير مختص بواحد من معنييه ويكون غرضه من هذا الورد على من ذهب الى اشتراكه بين الوجوب والتدب الاباحة وغيرها وكذا لا يوجد هذا المعنى في غير هذا اللفظ كما يوجد معنى احد المرادفين في ضمن الآخر ويكون فيه رد على من زعم انه يوجد للوجوب الفعل اي يثبت الوجوب بافعال الشيء فلا يكون الوجوب الذي هو معنى الامر مخصوصا بالامر عند وموجبه اي موجب الامر عند الجمهور الالتزام وقيل مشترك بين الوجوب والتدب والاباحة والتهديد اشتراكا لفظيا وهو المنقول عن الاشعري قيل مشترك بين الثلاثة الاول بالاشتراك اللفظي وقيل بالانتماء الى حقيقة في الازن وهو ذهب المرتضى من الشيعة وقيل بين الاثنين لفظا كما هو المنقول عن الشافعي وقيل معنى بان يجعل حقيقة في الطلب قاله جماعة من العلماء معهم القائلون بالادنى والغزالي ونقل عن الاشعري انه لا حكم بدو القرينة الا التوقف قالوا لانك انما حقيقته في الوجوب فقط وفي التدب

الوجه الثالث في صحة المدعى كونه صيغة الامر من قبيل الخاص المصطلح وبما ذكرنا علم ان هذا الاستدلال صحيح لان المدعى كونه صيغة الامر من قبيل الخاص المصطلح ولفظ الخاص المذكور في الدليل مجموع على المعنى اللغوي للعلوم لكل احد واما الباطل على ذكر لفظ الخاص في الموضوعين فللمتنبيه على ان الاختصاص بين لفظ الامر ومعناه من الجانبين وليس لهذا اللفظ معنى من غير الوجوب حتى لو كان له معنى آخر لم يكن مختصا بالمعنى فان المشترك غير مختص بواحد من معنييه ويكون غرضه من هذا الورد على من ذهب الى اشتراكه بين الوجوب والتدب الاباحة وغيرها وكذا لا يوجد هذا المعنى في غير هذا اللفظ كما يوجد معنى احد المرادفين في ضمن الآخر ويكون فيه رد على من زعم انه يوجد للوجوب الفعل اي يثبت الوجوب بافعال الشيء فلا يكون الوجوب الذي هو معنى الامر مخصوصا بالامر عند وموجبه اي موجب الامر عند الجمهور الالتزام وقيل مشترك بين الوجوب والتدب والاباحة والتهديد اشتراكا لفظيا وهو المنقول عن الاشعري قيل مشترك بين الثلاثة الاول بالاشتراك اللفظي وقيل بالانتماء الى حقيقة في الازن وهو ذهب المرتضى من الشيعة وقيل بين الاثنين لفظا كما هو المنقول عن الشافعي وقيل معنى بان يجعل حقيقة في الطلب قاله جماعة من العلماء معهم القائلون بالادنى والغزالي ونقل عن الاشعري انه لا حكم بدو القرينة الا التوقف قالوا لانك انما حقيقته في الوجوب فقط وفي التدب

الوجه الرابع في صحة المدعى كونه صيغة الامر من قبيل الخاص المصطلح وبما ذكرنا علم ان هذا الاستدلال صحيح لان المدعى كونه صيغة الامر من قبيل الخاص المصطلح ولفظ الخاص المذكور في الدليل مجموع على المعنى اللغوي للعلوم لكل احد واما الباطل على ذكر لفظ الخاص في الموضوعين فللمتنبيه على ان الاختصاص بين لفظ الامر ومعناه من الجانبين وليس لهذا اللفظ معنى من غير الوجوب حتى لو كان له معنى آخر لم يكن مختصا بالمعنى فان المشترك غير مختص بواحد من معنييه ويكون غرضه من هذا الورد على من ذهب الى اشتراكه بين الوجوب والتدب الاباحة وغيرها وكذا لا يوجد هذا المعنى في غير هذا اللفظ كما يوجد معنى احد المرادفين في ضمن الآخر ويكون فيه رد على من زعم انه يوجد للوجوب الفعل اي يثبت الوجوب بافعال الشيء فلا يكون الوجوب الذي هو معنى الامر مخصوصا بالامر عند وموجبه اي موجب الامر عند الجمهور الالتزام وقيل مشترك بين الوجوب والتدب والاباحة والتهديد اشتراكا لفظيا وهو المنقول عن الاشعري قيل مشترك بين الثلاثة الاول بالاشتراك اللفظي وقيل بالانتماء الى حقيقة في الازن وهو ذهب المرتضى من الشيعة وقيل بين الاثنين لفظا كما هو المنقول عن الشافعي وقيل معنى بان يجعل حقيقة في الطلب قاله جماعة من العلماء معهم القائلون بالادنى والغزالي ونقل عن الاشعري انه لا حكم بدو القرينة الا التوقف قالوا لانك انما حقيقته في الوجوب فقط وفي التدب

فقط وفيها معا وقال عامة المعزلة انه للندب حقيقة مجاز فيما عدا
وقيل حقيقة في الاباحة واعلم ان صيغة الامر تستعمل في ستة عشر معنى
الاباحة الندب التاديب كقولهم كل مما يليك والارشاد كقولهم واستشبه
والاباحة والتهميد والامتنان نحو كلوا مما رزقكم الله ولا كرام نحو ادخلوها
يسلام امنين والتعجيز نحو فاقوا سورة من مثله والتشهير نحو كونا فريدة
والاهانة نحو ذق ذلك انت العزيز الكريم والسبوية والدعوة والتعجب نحو
الا يا ايها الليل الطويل انجلي وتكونين نحو كون فيكون والاحقار نحو القوام
انتم مملقون والفرق بين الاهانة والاحقار ان الاهانة للخاص والاحقار
لفعله ايضاً والتاديب تهذيب الاخلاق واصلاح العادات والندب ثواب
الآخرة والارشاد يتعلق بمصالح الدنيا الا بدليل اما استثناء من الاختلاف
ضمننا وعن الالزام والدليل يجهل ان يكون دليل الوجوب ودليل عدمه والامر
اي الامر المطلق بعد الخطر وقبله سواء فمن قال ان موجه الوجوب قبل الخطر
فصامتهم على انه الموجب بعده ومن قال ان موجه التوقف والندب
الاباحة قبل الخطر فكذلك بعده وذهب طائفة من اصحاب الشافعية الى
موجه قبل الخطر الوجوب بعده الاباحة ولا موجه له اي للامر المطلق عن
قرينة الخصوص في التكرار وهو عبارة عن وقوع الفعل مرة بعد اخرى ذلك

فقط وفيها معا وقال عامة المعزلة انه للندب حقيقة مجاز فيما عدا
وقيل حقيقة في الاباحة واعلم ان صيغة الامر تستعمل في ستة عشر معنى
الاباحة الندب التاديب كقولهم كل مما يليك والارشاد كقولهم واستشبه
والاباحة والتهميد والامتنان نحو كلوا مما رزقكم الله ولا كرام نحو ادخلوها
يسلام امنين والتعجيز نحو فاقوا سورة من مثله والتشهير نحو كونا فريدة
والاهانة نحو ذق ذلك انت العزيز الكريم والسبوية والدعوة والتعجب نحو
الا يا ايها الليل الطويل انجلي وتكونين نحو كون فيكون والاحقار نحو القوام
انتم مملقون والفرق بين الاهانة والاحقار ان الاهانة للخاص والاحقار
لفعله ايضاً والتاديب تهذيب الاخلاق واصلاح العادات والندب ثواب
الآخرة والارشاد يتعلق بمصالح الدنيا الا بدليل اما استثناء من الاختلاف
ضمننا وعن الالزام والدليل يجهل ان يكون دليل الوجوب ودليل عدمه والامر
اي الامر المطلق بعد الخطر وقبله سواء فمن قال ان موجه الوجوب قبل الخطر
فصامتهم على انه الموجب بعده ومن قال ان موجه التوقف والندب
الاباحة قبل الخطر فكذلك بعده وذهب طائفة من اصحاب الشافعية الى
موجه قبل الخطر الوجوب بعده الاباحة ولا موجه له اي للامر المطلق عن
قرينة الخصوص في التكرار وهو عبارة عن وقوع الفعل مرة بعد اخرى ذلك

والاصحاب منك باشلى

۱۰۹
قوله بعد قال المولى محمد بن الفضل
جاءه من شيوخ الفضل فزاده واكثر ارجاعه على قوله
بعد اخرى ذراك ايقاع فقال الفضل يعني ان
معهده من يرويها قال الفضل يعني ان
اختار العيون اختار الاذود واكثر ارجاعه على
والفرق بين العيون والعيون والعيون والعيون
الاذود اختاره من رواه واحدة واكثر ارجاعه على
الاذود المتفرقة
قوله بعد قال المولى محمد بن الفضل
جاءه من شيوخ الفضل فزاده واكثر ارجاعه على قوله
بعد اخرى ذراك ايقاع فقال الفضل يعني ان
معهده من يرويها قال الفضل يعني ان
اختار العيون اختار الاذود واكثر ارجاعه على
والفرق بين العيون والعيون والعيون والعيون
الاذود اختاره من رواه واحدة واكثر ارجاعه على
الاذود المتفرقة
قوله بعد قال المولى محمد بن الفضل
جاءه من شيوخ الفضل فزاده واكثر ارجاعه على قوله
بعد اخرى ذراك ايقاع فقال الفضل يعني ان
معهده من يرويها قال الفضل يعني ان
اختار العيون اختار الاذود واكثر ارجاعه على
والفرق بين العيون والعيون والعيون والعيون
الاذود اختاره من رواه واحدة واكثر ارجاعه على
الاذود المتفرقة

من اطلب منك الفعل فوجب القول بعمومه في الافراد والتكرار في الازمان و
العموم وان لم يستلزم التكرار كما في قوله طلق نفسك الجواز ان يقصد العموم

دون التكرار الا ان اوامر الشرع مما يستلزم فيها العيود التكرار لانها تقع في
اوقات مختلفة فلذا اقتصرت في التحرير والبحث على التكرار فكان المتوهم ان يتوهم
انه يوجب التكرار دفعه بقوله لكن لفظ الفعل المفهوم من صيغة التثنية والفرع
يقع على الواحد الحقيقي والاعتباري فلا يحتمل العدد اذ هو كثرة محضة والكثير من
حيث انه كثير ليس بواحد ولا نسلم كون الامر مختصرا من قوله اطلب منك
الفعل فان يكون الفعل مع فرايلام الاستعراق ولهذا اى لاجل ان الامر لا يوجب
التكرار ولا يحتمله قلنا في قول الرجل لامرأته طلقي نفسك انه يقع على الول

ان نفوي واحدة او اثنتين اولم ينوشيا ولا تعمل بنية اثنتين فيه اى في هذا الموضع
 اى الملقحة واحدة
 لانه اى بنية الثنتين وتذكر الضمير باعتبارها واحدا والمذكور عدد محض والنية انما
 تعمل في محتملا اللفظ واللفظ لا يحتمل العدد المحض كما علمت وهذا اذا كانت
 المرأة حرة لان ثنتين ليس بعدد حقيقة ولا اعتبارا في طلاقها الا ان تكون
 المرأة المطلقة امة لان ذلك العدد من جنس طلاقها اى الامة فصار العدد من
 طريق الجنس واحد لان المجموع من حيث هو مجموع واحد باعتبارى يقال الحيوان
 جنس واحد من الاناس الطلاق جنس واحد من التصرف لان المصدر لا يدل على

[illegible][illegible]

العدد من حيث هو عدد وهذا قلنا انه لو نوى الثالث في طلاق الحرة يقع ثلثا

لأن الثالث كل جنس جلا عنها فهذا دفع لما يكاد يتوهم انكم قلتم ان الامر يدل على

النكاح والطلاق والعدة

سوار و عدی همدان هر یک از این امر المظفر بن لوفیانی لکام میگوید

تَبَيَّنَ الْفَعْلُ فِيهِ بَوَاقُ يَبْقَى الْإِدَاءُ بِفَوَاتِهِ كَالْأَمْرِ بِالزَّكَاةِ وَصَلَّى الْفَطْرِ

والعشر والكفارات وقضاء رمضان والنذر المطلق دون النذر المقيد لا يجب

الاداء على الفور في الصحيح من مذهب اصحابنا واكثر اصحاب الشافعي وعامة المعتزلة

فَهُؤُلَاءِ يَقُولُونَ بِجَهَنَّمَ أَشَدُّ نَارًا عَلَى الْفُورِ وَهُمْ زَاغِرَةٌ أَلَمْ يَنْفَلِتْ عَلَى ظَنِّهِ مَا مَأْمُورٌ

والله اعلم بالصواب

انه لو اخذت اموالنا وذهب الدرهم وبقصنا السابعة الى له للفرجة

يجب اتيان الفعل في اول اوقات الامكان ومجتنا مفهومة مما سبق وهوان

الامر لا يدل الا على طلب الفعل من غير تقييد بشئ من زمان قريب او بعيد

لما لا يدل الباطن على زمان قريب بعيد والإمر المقيد بالوقت أي اللذ يتعلق

فمنه داء الفجا فمنه داء الفجاءة فمنه داء الفجاءة

[illegible]

يعرف فوسعه اول يعرف مساوانه اول يعرف حد ١٢١ واما تصديق الوقت

[illegible]

الوقت في كل وقت
كان ذلك ثابتا
في كل وقت
في كل وقت
في كل وقت

الوقت في كل وقت
كان ذلك ثابتا
في كل وقت
في كل وقت
في كل وقت

الوقت في كل وقت
كان ذلك ثابتا
في كل وقت
في كل وقت
في كل وقت

الوقت في كل وقت
كان ذلك ثابتا
في كل وقت
في كل وقت
في كل وقت

صفة الوقت فان الاداء في الوقت الصحيح كامل وفي الناقص ناقص هذا
علامة السببية كالمالك يتغير بتغير سببه وهو البع حتى يسري صحة
البيع ونساده فيه والاصل في اختلاف الحكم ان يكون باختلاف السبب وان
جازا ان يكون باختلاف الظرف والشرط فان قيل الكلام في كون الوقت سببا
للعجب والله انبثته هو انه سبب للمؤد اجيب عنه بان تغير المؤد
بتغير الوقت علامة لكونه سببا لوجوبه ويفسد التعجيل اي تعجيل الاداء
قبله اي قبل الوقت فكان الوقت سببا وهذا علامة اخرى لكونه سببا
وقد يقال ان احتمال الشرطية قائم الا ان الدليل السابق يرجح جانب السببية
كالمشرك يصلي دليلا على احد مدلوليه بمعونة القرينة ولما كان بين ظرفية
كل الوقت وسببته منافاة لان مقتضى الظرفية الاحاطة ومقتضى السببية
النقطة اشارة الى دفعه بقوله والاصل في هذا النوع اي في وقت الصلوة انه
الضمير للشان لما حمل الوقت ظرا للمؤد وسببا للوجوب لم يستقر ان يكون كل
الوقت سببا لان ذلك اي كون كل الوقت سببا يوجب قنات الظرفية او السببية
فانه اما ان يراد معنى السببية فلزم تاخير الاداء عن الوقت لانه لا اعتبار للسبب
قبل تمامه فلا يتحقق الوجوب الا بعد خروج الوقت فلا يصح الاداء قبله وهو
باطل لا يطله معنى الظرفية واما ان يراد معنى الظرفية واديت الصلوة في الوقت

الوقت في كل وقت
كان ذلك ثابتا
في كل وقت
في كل وقت
في كل وقت

الوقت في كل وقت
كان ذلك ثابتا
في كل وقت
في كل وقت
في كل وقت

الوقت في كل وقت
كان ذلك ثابتا
في كل وقت
في كل وقت
في كل وقت

الوقت في كل وقت
كان ذلك ثابتا
في كل وقت
في كل وقت
في كل وقت

الوقت في كل وقت
كان ذلك ثابتا
في كل وقت
في كل وقت
في كل وقت

والسبب لعدم إيجاز تقريره على ما سبق قبيل الأداء
أي على جميع الأجزاء المتقدمة على الأداء حتى لا يلزم انتقال السببية من
جزء إلى آخرى ولا اقتصا على البعض الذي اقتصر به مسببه لأن ذلك
تقريره السببية على الأجزاء المتقدمة على الأداء يؤدي إلى التخطي إلى
التجاوز عن القليل وهو الجزء المتصل إلى الكثير بلا دليل وأعلم أن النظر

وليس بعد الجملة جزء مقدراى معلوم القدر كالرابع والخميس فوجب
الاقتصار على الأدنى وهو الجزء الذي لا يخرج عما ذهبتين والزيادة
منه مشكوك وأجزاء المتصلين من غيرهما إذا أصل اقتصا المسبب

بالسبب ولم يخرج تقريره على معنى السببية على ما سبق قبيل الأداء
أي على جميع الأجزاء المتقدمة على الأداء حتى لا يلزم انتقال السببية من
جزء إلى آخرى ولا اقتصا على البعض الذي اقتصر به مسببه لأن ذلك

تقريره السببية على الأجزاء المتقدمة على الأداء يؤدي إلى التخطي إلى
التجاوز عن القليل وهو الجزء المتصل إلى الكثير بلا دليل وأعلم أن النظر

فيكون مقتضى الاحتياط في تقريره السببية على الأجزاء المتقدمة على الأداء يؤدي إلى التخطي إلى
التجاوز عن القليل وهو الجزء المتصل إلى الكثير بلا دليل وأعلم أن النظر

فيكون مقتضى الاحتياط في تقريره السببية على الأجزاء المتقدمة على الأداء يؤدي إلى التخطي إلى
التجاوز عن القليل وهو الجزء المتصل إلى الكثير بلا دليل وأعلم أن النظر

على الأصل الذي لا يخرج عما ذهبتين والزيادة منه مشكوك وأجزاء المتصلين من غيرهما إذا أصل اقتصا المسبب
بالسبب ولم يخرج تقريره على معنى السببية على ما سبق قبيل الأداء أي على جميع الأجزاء المتقدمة على الأداء حتى لا يلزم انتقال السببية من
جزء إلى آخرى ولا اقتصا على البعض الذي اقتصر به مسببه لأن ذلك تقريره السببية على الأجزاء المتقدمة على الأداء يؤدي إلى التخطي إلى
التجاوز عن القليل وهو الجزء المتصل إلى الكثير بلا دليل وأعلم أن النظر فيكون مقتضى الاحتياط في تقريره السببية على الأجزاء المتقدمة على الأداء يؤدي إلى التخطي إلى
التجاوز عن القليل وهو الجزء المتصل إلى الكثير بلا دليل وأعلم أن النظر

بخدمته ربه في جميع الاوقات لاسيما في اوقات الصلوة فجعل
الشهر ما يتصل به اى بالوقت من الفساد بيان لما بالنسبة اليه
بنائهم على العزيمة بازائه بالعبادة في كل الوقت ويستوعب بها
عفو الا الاحتراز عن اى من الفساد مع الاقبال على الصلوة على وجه
العزيمة متعديا محال والتكليف به ساقط واما اذا دخل الوقت عن

بخدمته ربه في جميع الاوقات لاسيما في اوقات الصلوة فجعل
الشهر ما يتصل به اى بالوقت من الفساد بيان لما بالنسبة اليه
بنائهم على العزيمة بازائه بالعبادة في كل الوقت ويستوعب بها
عفو الا الاحتراز عن اى من الفساد مع الاقبال على الصلوة على وجه
العزيمة متعديا محال والتكليف به ساقط واما اذا دخل الوقت عن

بخدمته ربه في جميع الاوقات لاسيما في اوقات الصلوة فجعل
الشهر ما يتصل به اى بالوقت من الفساد بيان لما بالنسبة اليه
بنائهم على العزيمة بازائه بالعبادة في كل الوقت ويستوعب بها
عفو الا الاحتراز عن اى من الفساد مع الاقبال على الصلوة على وجه
العزيمة متعديا محال والتكليف به ساقط واما اذا دخل الوقت عن

بخدمته ربه في جميع الاوقات لاسيما في اوقات الصلوة فجعل
الشهر ما يتصل به اى بالوقت من الفساد بيان لما بالنسبة اليه
بنائهم على العزيمة بازائه بالعبادة في كل الوقت ويستوعب بها
عفو الا الاحتراز عن اى من الفساد مع الاقبال على الصلوة على وجه
العزيمة متعديا محال والتكليف به ساقط واما اذا دخل الوقت عن

الاداء فالوجوب يضاف الى كل الوقت لزوال الضرورة الداعية
الى الاضافة الى الجزء وهي اجتماع الظرفية مع السببية فهذا الوقت
مع تنافي لوازمهما لا يتقال السببية عن الكل الى الجزء اي اذا زالت الضرورة
الناقلة للاضافة عن الكل الى الجزء فوجب العمل بالاصل وسببية كل
الوقت ولا فساد فيه فوجب الواجب بصفة الكمال على قوسيه
الذي هو كل الوقت فلا تادي ذلك الواجب بصفة نقصان بل
يقضية الاوقات الثلاثة المكروهة وهي وقت الطلوع والاستواء
والغروب بمثلثة سائر الفرائض فان الفجر مثلا لا يصح قضاء ما في تلك
الاوقات فاقلت السبب وهو كل الوقت ناقص بنقصان بعضه
فيسر النقصان منه الواجب به فينبغي ان يجوز القضاء في الوقت
الناقص اي قلت لما صال الواجب دينيا في الذمة ثبت بصفة الكمال
لان نقصان الوقت ليس باعتبار ذاته بل باعتبار ركوز العبادات فيه
تشبيها بالكفرة فاذا مضى خاليا عن العمل زالت محليته بقيت سببية

فانما يضاف الى كل الوقت لزوال الضرورة الداعية
الى الاضافة الى الجزء وهي اجتماع الظرفية مع السببية
مع تنافي لوازمهما لا يتقال السببية عن الكل الى الجزء
اي اذا زالت الضرورة الناقلة للاضافة عن الكل الى الجزء
فوجب العمل بالاصل وسببية كل الوقت ولا فساد فيه
فوجب الواجب بصفة الكمال على قوسيه الذي هو كل الوقت
فلا تادي ذلك الواجب بصفة نقصان بل يقضية الاوقات
الثلاثة المكروهة وهي وقت الطلوع والاستواء والغروب
بمثلثة سائر الفرائض فان الفجر مثلا لا يصح قضاء ما في
تلك الاوقات فاقلت السبب وهو كل الوقت ناقص بنقصان
بعضه فيسر النقصان منه الواجب به فينبغي ان يجوز القضاء
في الوقت الناقص اي قلت لما صال الواجب دينيا في الذمة
ثبت بصفة الكمال لان نقصان الوقت ليس باعتبار ذاته بل
باعتبار ركوز العبادات فيه تشبيها بالكفرة فاذا مضى
خاليا عن العمل زالت محليته بقيت سببية

فانما يضاف الى كل الوقت لزوال الضرورة الداعية
الى الاضافة الى الجزء وهي اجتماع الظرفية مع السببية
مع تنافي لوازمهما لا يتقال السببية عن الكل الى الجزء
اي اذا زالت الضرورة الناقلة للاضافة عن الكل الى الجزء
فوجب العمل بالاصل وسببية كل الوقت ولا فساد فيه
فوجب الواجب بصفة الكمال على قوسيه الذي هو كل الوقت
فلا تادي ذلك الواجب بصفة نقصان بل يقضية الاوقات
الثلاثة المكروهة وهي وقت الطلوع والاستواء والغروب
بمثلثة سائر الفرائض فان الفجر مثلا لا يصح قضاء ما في
تلك الاوقات فاقلت السبب وهو كل الوقت ناقص بنقصان
بعضه فيسر النقصان منه الواجب به فينبغي ان يجوز القضاء
في الوقت الناقص اي قلت لما صال الواجب دينيا في الذمة
ثبت بصفة الكمال لان نقصان الوقت ليس باعتبار ذاته بل
باعتبار ركوز العبادات فيه تشبيها بالكفرة فاذا مضى
خاليا عن العمل زالت محليته بقيت سببية

فكان الوجوب ثابتا بسبب كامل ولهذا يجب القضاء كاملا على من
صار اهلا في آخر العصر كما ذكره شمس لا تمت ويظهر من ذلك ان ما ذكر
في شرح الوقاية من انه يصح قضاء الفوات بعد اداء العصر الى داء
المغرب ليس بصحيح بل الصحيح انه انما يصح بعد اداء العصر قبل تغير
الشمس واما بعده فلا يجوز فيه القضاء وان كان قبل ان يصل العصر
صرح به الزيلعي ^{فيكون} يمكن ان يقال معنى قوله يصح قضاء الفوات بعد
اداء العصر انه يصح بعد صلاة العصر وقت قريب من اداء المغرب وهو
وقت تغير الشمس وبعد صلاة العصر اداء المغرب ويكون وقت
تغير الشمس مستثنى بقرينة ما ذكر فيه سابقا من انه لا تصح الصلوة
في الاوقات الثلاثة وقد ذكر في بعض شروحه مختصر الوقاية عند قول
الاعصر يومه هذا استثناء من عدم جواز الصلوة وقت الغروب
فان عصر اليوم في وقت الغروب يجوز من غير كراهة في ادائها

اشارة الى انما في وقت الغروب يجوز من غير كراهة في ادائها
فان عصر اليوم في وقت الغروب يجوز من غير كراهة في ادائها
فان عصر اليوم في وقت الغروب يجوز من غير كراهة في ادائها

فكان الوجوب ثابتا بسبب كامل ولهذا يجب القضاء كاملا على من
صار اهلا في آخر العصر كما ذكره شمس لا تمت ويظهر من ذلك ان ما ذكر
في شرح الوقاية من انه يصح قضاء الفوات بعد اداء العصر الى داء
المغرب ليس بصحيح بل الصحيح انه انما يصح بعد اداء العصر قبل تغير
الشمس واما بعده فلا يجوز فيه القضاء وان كان قبل ان يصل العصر
صرح به الزيلعي يمكن ان يقال معنى قوله يصح قضاء الفوات بعد
اداء العصر انه يصح بعد صلاة العصر وقت قريب من اداء المغرب وهو
وقت تغير الشمس وبعد صلاة العصر اداء المغرب ويكون وقت
تغير الشمس مستثنى بقرينة ما ذكر فيه سابقا من انه لا تصح الصلوة
في الاوقات الثلاثة وقد ذكر في بعض شروحه مختصر الوقاية عند قول
الاعصر يومه هذا استثناء من عدم جواز الصلوة وقت الغروب
فان عصر اليوم في وقت الغروب يجوز من غير كراهة في ادائها

[illegible][illegible]

[illegible][illegible][illegible]

نقطہ الصوم
اسم جنس
وَصَوْمُ الْقُرْآنِ
اسم نوح وصوم
مغفان اسم
عليه السلام
عليه السلام

لا يترك الصوم في وقت لا يكون فيه الصوم واجباً ولا في وقت لا يكون فيه الصوم مستحباً ولا في وقت لا يكون فيه الصوم مكروهاً ولا في وقت لا يكون فيه الصوم محرماً ولا في وقت لا يكون فيه الصوم واجباً ولا في وقت لا يكون فيه الصوم مستحباً ولا في وقت لا يكون فيه الصوم مكروهاً ولا في وقت لا يكون فيه الصوم محرماً

لا ظرفاً وأضيف الصوم اليه أي الوقت فكان تشبيهاً واعلم
أنه لا جزء من أجزاء كل يوم سبب لوجوب الصوم ذلك اليوم وهو
طلوع الفجر لعدم سببية كل اليوم لأنه يستحيل أداء الصوم في ذلك اليوم
لوجوب تأخير المسبب عن السبب إذ عرفت هذا فاعلم أن ما قاله ابن
الاصم من أن الوقت في الصوم معياره وسبب الوجوب فيه تسامح
صرح به ابن الطاهر في فقه القدير ولم يوجده وهو أن الوجوب وان
اعتبر في أول الجزء لكنه لا بد أن يكون باقياً الوقت الفراع من أداء
المؤدى حتى لو شرع في الأداء وفسده قبل اتمام المؤدى كان الوجوب
باقياً في ذمته وإنما يخرج عن العمد بعد إلتیان بالمؤدى بتمامه
فيكون تمام وقت الأداء وقت الوجوب باعتبار حد وثيرة وبقائه
فيه بمعنى أنه لم يفرغ ذمته إلا بعد إلتتمام وهذا الاعتبار يجوز

في وقت لا يكون فيه الصوم واجباً ولا في وقت لا يكون فيه الصوم مستحباً ولا في وقت لا يكون فيه الصوم مكروهاً ولا في وقت لا يكون فيه الصوم محرماً ولا في وقت لا يكون فيه الصوم واجباً ولا في وقت لا يكون فيه الصوم مستحباً ولا في وقت لا يكون فيه الصوم مكروهاً ولا في وقت لا يكون فيه الصوم محرماً

في وقت لا يكون فيه الصوم واجباً ولا في وقت لا يكون فيه الصوم مستحباً ولا في وقت لا يكون فيه الصوم مكروهاً ولا في وقت لا يكون فيه الصوم محرماً ولا في وقت لا يكون فيه الصوم واجباً ولا في وقت لا يكون فيه الصوم مستحباً ولا في وقت لا يكون فيه الصوم مكروهاً ولا في وقت لا يكون فيه الصوم محرماً

في وقت لا يكون فيه الصوم واجباً ولا في وقت لا يكون فيه الصوم مستحباً ولا في وقت لا يكون فيه الصوم مكروهاً ولا في وقت لا يكون فيه الصوم محرماً ولا في وقت لا يكون فيه الصوم واجباً ولا في وقت لا يكون فيه الصوم مستحباً ولا في وقت لا يكون فيه الصوم مكروهاً ولا في وقت لا يكون فيه الصوم محرماً

١٤ ولقد كان قلت الى منبره
 قال الاقل من ان وجد سبب في جعله
 ان يغيره من كل الوقت على الوجه المذكور
 من ان اذا راى ان في الخبر الاول فان كان
 السبب لما ذكره لم يوجد وجب ان يغيره
 على سبب ان كان الثاني فلا حاجة من
 الخافه من ان يلبس الاصول الاقله بالتساوي
 فلا يغيره من ان يلبس الاصول الاقله بالتساوي
 فيكون عام في كل وقت
 ١٥ ولقد لا شك ان اى ما ذكره
 في كل وقت عام في كل وقت
 ١٦ ولقد لا شك ان اى ما ذكره
 في كل وقت عام في كل وقت

ان يجعل كل سببا فان قلت ان اعتبر وجود السبب كل الوقت على الوجه المذكور يلزم منه ان يكون وقوع المؤدى متأخرا عنه لما ذكرنا فلا شك في باق بحاله وان لم يعتبر وجوده فيه فلا غلط الا بالقول بالتسامح وانقطاع الاعتبار المذكور قلت تاخير المؤدى عن السبب انما هو في السبب الحقيقي وهو الجزء الاول في السبب الاعتباري الذي هو بمنزلة السبب الحقيقي فان قلت فهذا ايضا يفيد ان الذي ذكره تسامح قلت نعم ولكن فرق بين التسامح الذي ذكر سابقا وبين هذا فان السابق باعتبار اعطاء الكل حكمه الجزء وهذا باعتبار وجود السبب في الكل كوجوده في الجزء وبينهما فرق فان قلت الجزء لا ولما اذا اتصل به الاداء لم يكن متقدما على المؤدى فيه فيلزم ان لا يكون السبب مقدما على السبب قلت اتصاله جزء من اجزاء المؤدى بالجزء الذي هو سبب يوجب تاخير باقي الاجزاء المؤدى وكذا

اخيرا اثر منه وبه يحصل المقصود

[illegible]

انتم كما كانت متعينا في هذا الوقت لم يكن الوقت محتملا لغيره
 فيتأدى بطلان الاسم وهذا كنداء زيد مثلا في المكان الخالي عن
 غيره بيا انسان فانه كنداءه بيا زيد فنية الوصف لتعيينه لانتفاء
 غيره محاصلة الا في المسافر اي حكمه الاصابته مع الخطاء في الوصف
 في حق الجميع الا في المسافر يؤول اي حال كونه فاوليا واجبا اخر
 في رمضان عند ايجافته فانه يقع عند ذلك الواجب عند الام
 لما رخص بالفطر لصاحبه بدنه فلم يصالح دينه وهو قضاء دينه

(Handwritten marginal notes in the right margin, continuing the discussion on the validity of the name 'Zaid' in an empty space and the conditions for the fast in Ramadan.)

(Extensive handwritten marginal notes on the left side of the page, providing detailed commentary on the main text's points regarding the specificity of the name and the legal implications of the fast.)

(Handwritten marginal notes at the bottom of the page, likely summarizing or further elaborating on the legal rulings discussed.)

[illegible]

٩

[illegible][illegible]

متعلقة بحقيقة العجز فيظهر بنفس الصوم فوات شرط الرخصة
 لأنه يظهر أنه غير عاجز عن الصوم فيلحق أي المريض إذا صام بالصحيح
 المقيم فكما يقع صوم الصحيح عن فرض الوقت فكذا صوم المريض
 عنه وأما المسافر هذا شروع في وجوب الفرقين المريض والمسافر
 فيستوجب أي يستحق الرخصة في الإفطار بسبب عجز مقداره
 لا محقق كما كان في المريض لقيام سببه أي سبب العجز وهو متعلق

۴
مختطفه ان کین
وذا بطل اللین الوجیب و
الرضه ساقه لان الرضه نه
الاباح لا الوعد وچچ لان ما
انوار دیکان قورنه یسویب
طی نساه مختطفه و بهایس
کوکک نه یسینه یسویب
صاخزاده ۱۲
نه قافا دکان الرضه یکبار
النه فرقه الکلمه یسیره آه
۵

شيخ الاسلام رحمه الله تعالى
 سافر من دمشق الى حلب
 طائفة من رعاياه من دمشق
 عن عثمان بن ابي طالب
 غايته
 رضا على الرضا
 سوي بين الرضا
 في حقه
 مشتبه كان
 نفس السفر
 بالبحر
 وليا
 ١٢٩
 اقتدار
 والاعمال
 بعض
 والصحيح
 اي
 مردود
 للرئيس
 چون
 زوال
 الى
 نعم
 الجاه

دعوت الیهین و دفعه للطلب علی
ما عرفت فی علم المصنف

۴

[illegible][illegible]

الفرق بين المسافر والمريض هو اتمول بالمريض الذي يطبق الصوم
ويخاف منه ازدياد المرض ومن هذا الجنس اي من جنس
صاوم جينا في الوقت كشر رمضان الصوم اي وقت الصوم المندو
فوقه بعينه لكن سبب الوجوب ههنا هو النداء والوقت ولذا
افرده بالذكر مثلال يقول لله على ان صور جبا او يوم
الخميس واحترز به عن النذر المطلق مثلال يقول نذرت ان صوم
ايوما او شهر الا نزل ما انقلب بالنذر صوم الوقت وهو النفل لانه
الاصل في رمضان واجبا لم ينق صوم الوقت نفلا الجملة الشرعية
وليل على ما قبله لا مري صوم الوقت واحد

والفرق بين المريض والمسافر هو اتمول بالمريض الذي يطبق الصوم
ويخاف منه ازدياد المرض ومن هذا الجنس اي من جنس
صاوم جينا في الوقت كشر رمضان الصوم اي وقت الصوم المندو
فوقه بعينه لكن سبب الوجوب ههنا هو النداء والوقت ولذا
افرده بالذكر مثلال يقول لله على ان صور جبا او يوم
الخميس واحترز به عن النذر المطلق مثلال يقول نذرت ان صوم
ايوما او شهر الا نزل ما انقلب بالنذر صوم الوقت وهو النفل لانه
الاصل في رمضان واجبا لم ينق صوم الوقت نفلا الجملة الشرعية
وليل على ما قبله لا مري صوم الوقت واحد

والفرق بين المريض والمسافر هو اتمول بالمريض الذي يطبق الصوم
ويخاف منه ازدياد المرض ومن هذا الجنس اي من جنس
صاوم جينا في الوقت كشر رمضان الصوم اي وقت الصوم المندو
فوقه بعينه لكن سبب الوجوب ههنا هو النداء والوقت ولذا
افرده بالذكر مثلال يقول لله على ان صور جبا او يوم
الخميس واحترز به عن النذر المطلق مثلال يقول نذرت ان صوم
ايوما او شهر الا نزل ما انقلب بالنذر صوم الوقت وهو النفل لانه
الاصل في رمضان واجبا لم ينق صوم الوقت نفلا الجملة الشرعية
وليل على ما قبله لا مري صوم الوقت واحد

والفرق بين المريض والمسافر هو اتمول بالمريض الذي يطبق الصوم
ويخاف منه ازدياد المرض ومن هذا الجنس اي من جنس
صاوم جينا في الوقت كشر رمضان الصوم اي وقت الصوم المندو
فوقه بعينه لكن سبب الوجوب ههنا هو النداء والوقت ولذا
افرده بالذكر مثلال يقول لله على ان صور جبا او يوم
الخميس واحترز به عن النذر المطلق مثلال يقول نذرت ان صوم
ايوما او شهر الا نزل ما انقلب بالنذر صوم الوقت وهو النفل لانه
الاصل في رمضان واجبا لم ينق صوم الوقت نفلا الجملة الشرعية
وليل على ما قبله لا مري صوم الوقت واحد

والفرق بين المريض والمسافر هو اتمول بالمريض الذي يطبق الصوم
ويخاف منه ازدياد المرض ومن هذا الجنس اي من جنس
صاوم جينا في الوقت كشر رمضان الصوم اي وقت الصوم المندو
فوقه بعينه لكن سبب الوجوب ههنا هو النداء والوقت ولذا
افرده بالذكر مثلال يقول لله على ان صور جبا او يوم
الخميس واحترز به عن النذر المطلق مثلال يقول نذرت ان صوم
ايوما او شهر الا نزل ما انقلب بالنذر صوم الوقت وهو النفل لانه
الاصل في رمضان واجبا لم ينق صوم الوقت نفلا الجملة الشرعية
وليل على ما قبله لا مري صوم الوقت واحد

9

حق و تصرف لیاؤر

٣٠
 يا هـ ميت اجل
 فوالله الا انتم مني ان شيئا
 لم يبق مما لم يمتحج فيكم كما لو فيه
 فخرج اسوق العبد من غير فاني قد
 حضر على الوقت فكلما اقبلت الى
 السنين ان اجد على اهل البيت
 والكنفانة من كل موضع الوقت
 الذي صار واجبا بالندم وهو واحد
 بالبيانات الظاهر للرضيعة فان
 بالاعراض وجب التصغير والاداء
 فيجب على من يتقوى فيكون
 حال النقص

[illegible][illegible]

[illegible]

9

كما سياتي وهو يوم الخميس الاحد واحد اشبه المعيار ولوعند محمد
يجوز تاخير بشرط عدم الفوات ^{بيان به يوم الخميس} العمر فصار كوقت الصلوة وان
مات تعينت الا شهر من العام الاول ^{في شهر ربيع الثاني} كالنهار للصوم وتوضيحه ان
حكمه بالتوسع نظر المظاهر الحاك في بقاء الانسا لا لانقطاع التضيؤ
بالكلية فلم هذا ياتم بالتاخير لو مات في العام الثاني ^{الذي هو سنة ١١٠٠} فظهر ان وقتا يشبه
الظرف والميعاد جميعا عندهما الا ان الاظهر الراجح ^{من جميع المذاهب} في الاعتبار هو
المعياريه عند ابويوسف والظرفية عند محمد ^{في} والمما ذكرنا اشار المصنف
فقال فانه اي الحج فرض العمر فيكون العمر وقتا وهو وقت فاضل عن
اداء الواجب لكن ليس جميع ازمة الحيوة وقتا لاداء الواجب ^{فيلزم ان يكون وقتا} فبعض اوقات
المخصوصة كما قاله وقتا اي وقت الحج اي وقت ادائه شهر الحج وكانه قال
هو فرض العمر ولكن لا يجوز ادائه الا في وقت معين منه وهو الاشهر

وہذا الوقت

۲۰

135

كَمَا سَيَأْتِي وَهُوَ بِالْمَرْسُومِ الْأَحْمَرِ وَاحِدٌ شَبَّهِ الْمَعْيَارِ لَوْ عِنْدَ مُحَمَّدٍ
 بِجُوزِ تَأْخِيرِهِ بِشَرْطِ عَدَمِ الْفَوَاتِ فِي الْعَمْرِ فَصَادِرُ كَوْنِ الصَّلَاةِ وَأَنْ
 مَاتَ تَعَيَّنَتْ لَا شَيْءَ مِنَ الْعَامِ إِلَّا وَلَهُ كَالنَّهَارِ لِلصُّومِ وَتَوْضِيحُهُ أَنْ
 حَكَمَ بِالتَّوَسُّعِ نَظَرَ الظَّاهِرِ كَمَا فِي بَقَاءِ الْإِنْسَانِ إِلَّا لِنَقْطَةِ التَّضْيِيقِ
 بِالْكَلِمَةِ فَلِهَذَا يَأْتُمُّ بِالتَّأْخِيرِ لَوَاتٍ فِي الْعَامِ الثَّانِي فَظَهَرَ أَنَّ وَقْتَهُ شَبَّهِ
 الظُّرُوفِ وَالْمَعْيَارِ جَمِيعًا عِنْدَهُمَا إِلَّا أَنَّ الظَّاهِرَ الرَّاجِحَ وَالْإِعْتِبَارَ هُوَ
 الْمَعْيَارِيَّةُ عِنْدَ ابْنِ يَوْسُفَ وَالظُّرُوفِيَّةُ عِنْدَ مُحَمَّدٍ وَالْمَآذِكُ ذَكَرْنَا أَسْأَلُ الْمَرْسُومِ
 فَقَالَ فَإِنَّ رَأْيَ الْحَجِّ فَرَضَ الْعَمْرَ فَيَكُونُ الْعَمْرُ وَقْتَهُ وَهُوَ وَقْتُ فَاضِلٍ عَنْ
 إِدَاءِ الْوَاجِبِ لَكِنْ لَيْسَ جَمِيعُ أَرْصَةِ الْحَيَاةِ وَقْتُ لَدَائِرِ بَعْضِ أَوْقَاتِ
 الْمَخْصُوصَةِ كَمَا قَالَ وَوَقْتُ أَيِّ وَقْتٍ الْحَجِّ أَيُّ وَقْتٍ دَائِرِ الشَّهْرِ الْحَجِّ وَكَانَ قَدْ
 هُوَ فَرَضَ الْعَمْرَ وَلَكِنْ لَا يَجُوزُ إِدَاؤُهُ إِلَّا فِي وَقْتٍ مُعَيَّنٍ مِنْهُ وَهُوَ الشَّهْرُ
 وَهَذَا الْوَقْتُ

[illegible]

[illegible][illegible][illegible][illegible][illegible]

لا يظن منه انه سفيه فلعنونه ولا يخفى ان اعتبار النية في حق الفرض
 لا يوجب اعتبارها في حق النفل وعده معدوماً ولو لم يكن في حق النفل
 بمطلق النية دفعه بقوله وجوزة اي الحج عند الاطلاق اي عند تصديق
 بالفرض بدلالة التعيين عن المؤدي علم صيغة اسم الفاعل اذا ظاهر
 انه اي المؤدي لا يقصد الحج النفل والحال ان عليه اداء حجة الاسلام
 فتحقق التعيين بدلالة الحال ولا مانع عنها كما كان في النفل

فصل في حكم الواجب بالامر وهو اي الواجب بالامر نوعان اداء
وقضاء ولاول ينقسم الامر محض واداء شبيه بالقضاء والمحض
ينقسم الى كامل وقاصر والقضاء ينقسم ايضا الى قضاء المحض والى

لا يظن منه انه سفيه فلعنونه ولا يخفى ان اعتبار النية في حق الفرض
 لا يوجب اعتبارها في حق النفل وعده معدوماً ولو لم يكن في حق النفل
 بمطلق النية دفعه بقوله وجوزة اي الحج عند الاطلاق اي عند تصديق
 بالفرض بدلالة التعيين عن المؤدي علم صيغة اسم الفاعل اذا ظاهر
 انه اي المؤدي لا يقصد الحج النفل والحال ان عليه اداء حجة الاسلام
 فتحقق التعيين بدلالة الحال ولا مانع عنها كما كان في النفل

لا يظن منه انه سفيه فلعنونه ولا يخفى ان اعتبار النية في حق الفرض
 لا يوجب اعتبارها في حق النفل وعده معدوماً ولو لم يكن في حق النفل
 بمطلق النية دفعه بقوله وجوزة اي الحج عند الاطلاق اي عند تصديق
 بالفرض بدلالة التعيين عن المؤدي علم صيغة اسم الفاعل اذا ظاهر
 انه اي المؤدي لا يقصد الحج النفل والحال ان عليه اداء حجة الاسلام
 فتحقق التعيين بدلالة الحال ولا مانع عنها كما كان في النفل

لا يظن منه انه سفيه فلعنونه ولا يخفى ان اعتبار النية في حق الفرض
 لا يوجب اعتبارها في حق النفل وعده معدوماً ولو لم يكن في حق النفل
 بمطلق النية دفعه بقوله وجوزة اي الحج عند الاطلاق اي عند تصديق
 بالفرض بدلالة التعيين عن المؤدي علم صيغة اسم الفاعل اذا ظاهر
 انه اي المؤدي لا يقصد الحج النفل والحال ان عليه اداء حجة الاسلام
 فتحقق التعيين بدلالة الحال ولا مانع عنها كما كان في النفل

لا يظن منه انه سفيه فلعنونه ولا يخفى ان اعتبار النية في حق الفرض
 لا يوجب اعتبارها في حق النفل وعده معدوماً ولو لم يكن في حق النفل
 بمطلق النية دفعه بقوله وجوزة اي الحج عند الاطلاق اي عند تصديق
 بالفرض بدلالة التعيين عن المؤدي علم صيغة اسم الفاعل اذا ظاهر
 انه اي المؤدي لا يقصد الحج النفل والحال ان عليه اداء حجة الاسلام
 فتحقق التعيين بدلالة الحال ولا مانع عنها كما كان في النفل

✓

القضاء الذي يشبه الاداء والاو ينقسم القضاء بمثل معقول وله
قضاء بمثل غير معقول والمثل المعقول ينقسم الى الكامل والقاصر
الاقسام سبعة ثم جميع هذه الاقسام يوجد حقوق الله تعالى وفي
حقوق العباد فكانت اربعة عشر وفي المتن يشير الى كل منها اداء وهو
تسليم غير الواجب بسبب متعلق بالوجوب والى التسليم الى
مستحقه يتعلق بالتسليم وقضاء وهو اسقاط الواجب بمثل متعلق
بالاسقاط اي اسقاط الواجب بتسليم مثل كاش من عنده اي المكلف

[illegible]

149

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

9

۱۰
 لا یفهم الا در دو باب الاول والاخر
 الاول در بیان آنکه معرفت طاعت
 طاعت کیون التعریف ما سزا آید و در
 خدمت که معرفت آن فیه الکلام
 التعریف یثبیل او و نقل الیه که لا
 یفهم ۱۱ ۱۲ ۱۳ ۱۴ ۱۵ ۱۶ ۱۷ ۱۸ ۱۹ ۲۰ ۲۱ ۲۲ ۲۳ ۲۴ ۲۵ ۲۶ ۲۷ ۲۸ ۲۹ ۳۰ ۳۱ ۳۲ ۳۳ ۳۴ ۳۵ ۳۶ ۳۷ ۳۸ ۳۹ ۴۰ ۴۱ ۴۲ ۴۳ ۴۴ ۴۵ ۴۶ ۴۷ ۴۸ ۴۹ ۵۰ ۵۱ ۵۲ ۵۳ ۵۴ ۵۵ ۵۶ ۵۷ ۵۸ ۵۹ ۶۰ ۶۱ ۶۲ ۶۳ ۶۴ ۶۵ ۶۶ ۶۷ ۶۸ ۶۹ ۷۰ ۷۱ ۷۲ ۷۳ ۷۴ ۷۵ ۷۶ ۷۷ ۷۸ ۷۹ ۸۰ ۸۱ ۸۲ ۸۳ ۸۴ ۸۵ ۸۶ ۸۷ ۸۸ ۸۹ ۹۰ ۹۱ ۹۲ ۹۳ ۹۴ ۹۵ ۹۶ ۹۷ ۹۸ ۹۹ ۱۰۰ ۱۰۱ ۱۰۲ ۱۰۳ ۱۰۴ ۱۰۵ ۱۰۶ ۱۰۷ ۱۰۸ ۱۰۹ ۱۱۰ ۱۱۱ ۱۱۲ ۱۱۳ ۱۱۴ ۱۱۵ ۱۱۶ ۱۱۷ ۱۱۸ ۱۱۹ ۱۲۰ ۱۲۱ ۱۲۲ ۱۲۳ ۱۲۴ ۱۲۵ ۱۲۶ ۱۲۷ ۱۲۸ ۱۲۹ ۱۳۰ ۱۳۱ ۱۳۲ ۱۳۳ ۱۳۴ ۱۳۵ ۱۳۶ ۱۳۷ ۱۳۸ ۱۳۹ ۱۴۰ ۱۴۱ ۱۴۲ ۱۴۳ ۱۴۴ ۱۴۵ ۱۴۶ ۱۴۷ ۱۴۸ ۱۴۹ ۱۵۰ ۱۵۱ ۱۵۲ ۱۵۳ ۱۵۴ ۱۵۵ ۱۵۶ ۱۵۷ ۱۵۸ ۱۵۹ ۱۶۰ ۱۶۱ ۱۶۲ ۱۶۳ ۱۶۴ ۱۶۵ ۱۶۶ ۱۶۷ ۱۶۸ ۱۶۹ ۱۷۰ ۱۷۱ ۱۷۲ ۱۷۳ ۱۷۴ ۱۷۵ ۱۷۶ ۱۷۷ ۱۷۸ ۱۷۹ ۱۸۰ ۱۸۱ ۱۸۲ ۱۸۳ ۱۸۴ ۱۸۵ ۱۸۶ ۱۸۷ ۱۸۸ ۱۸۹ ۱۹۰ ۱۹۱ ۱۹۲ ۱۹۳ ۱۹۴ ۱۹۵ ۱۹۶ ۱۹۷ ۱۹۸ ۱۹۹ ۲۰۰ ۲۰۱ ۲۰۲ ۲۰۳ ۲۰۴ ۲۰۵ ۲۰۶ ۲۰۷ ۲۰۸ ۲۰۹ ۲۱۰ ۲۱۱ ۲۱۲ ۲۱۳ ۲۱۴ ۲۱۵ ۲۱۶ ۲۱۷ ۲۱۸ ۲۱۹ ۲۲۰ ۲۲۱ ۲۲۲ ۲۲۳ ۲۲۴ ۲۲۵ ۲۲۶ ۲۲۷ ۲۲۸ ۲۲۹ ۲۳۰ ۲۳۱ ۲۳۲ ۲۳۳ ۲۳۴ ۲۳۵ ۲۳۶ ۲۳۷ ۲۳۸ ۲۳۹ ۲۴۰ ۲۴۱ ۲۴۲ ۲۴۳ ۲۴۴ ۲۴۵ ۲۴۶ ۲۴۷ ۲۴۸ ۲۴۹ ۲۵۰ ۲۵۱ ۲۵۲ ۲۵۳ ۲۵۴ ۲۵۵ ۲۵۶ ۲۵۷ ۲۵۸ ۲۵۹ ۲۶۰ ۲۶۱ ۲۶۲ ۲۶۳ ۲۶۴ ۲۶۵ ۲۶۶ ۲۶۷ ۲۶۸ ۲۶۹ ۲۷۰ ۲۷۱ ۲۷۲ ۲۷۳ ۲۷۴ ۲۷۵ ۲۷۶ ۲۷۷ ۲۷۸ ۲۷۹ ۲۸۰ ۲۸۱ ۲۸۲ ۲۸۳ ۲۸۴ ۲۸۵ ۲۸۶ ۲۸۷ ۲۸۸ ۲۸۹ ۲۹۰ ۲۹۱ ۲۹۲ ۲۹۳ ۲۹۴ ۲۹۵ ۲۹۶ ۲۹۷ ۲۹۸ ۲۹۹ ۳۰۰ ۳۰۱ ۳۰۲ ۳۰۳ ۳۰۴ ۳۰۵ ۳۰۶ ۳۰۷ ۳۰۸ ۳۰۹ ۳۱۰ ۳۱۱ ۳۱۲ ۳۱۳ ۳۱۴ ۳۱۵ ۳۱۶ ۳۱۷ ۳۱۸ ۳۱۹ ۳۲۰ ۳۲۱ ۳۲۲ ۳۲۳ ۳۲۴ ۳۲۵ ۳۲۶ ۳۲۷ ۳۲۸ ۳۲۹ ۳۳۰ ۳۳۱ ۳۳۲ ۳۳۳ ۳۳۴ ۳۳۵ ۳۳۶ ۳۳۷ ۳۳۸ ۳۳۹ ۳۴۰ ۳۴۱ ۳۴۲ ۳۴۳ ۳۴۴ ۳۴۵ ۳۴۶ ۳۴۷ ۳۴۸ ۳۴۹ ۳۵۰ ۳۵۱ ۳۵۲ ۳۵۳ ۳۵۴ ۳۵۵ ۳۵۶ ۳۵۷ ۳۵۸ ۳۵۹ ۳۶۰ ۳۶۱ ۳۶۲ ۳۶۳ ۳۶۴ ۳۶۵ ۳۶۶ ۳۶۷ ۳۶۸ ۳۶۹ ۳۷۰ ۳۷۱ ۳۷۲ ۳۷۳ ۳۷۴ ۳۷۵ ۳۷۶ ۳۷۷ ۳۷۸ ۳۷۹ ۳۸۰ ۳۸۱ ۳۸۲ ۳۸۳ ۳۸۴ ۳۸۵ ۳۸۶ ۳۸۷ ۳۸۸ ۳۸۹ ۳۹۰ ۳۹۱ ۳۹۲ ۳۹۳ ۳۹۴ ۳۹۵ ۳۹۶ ۳۹۷ ۳۹۸ ۳۹۹ ۴۰۰ ۴۰۱ ۴۰۲ ۴۰۳ ۴۰۴ ۴۰۵ ۴۰۶ ۴۰۷ ۴۰۸ ۴۰۹ ۴۱۰ ۴۱۱ ۴۱۲ ۴۱۳ ۴۱۴ ۴۱۵ ۴۱۶ ۴۱۷ ۴۱۸ ۴۱۹ ۴۲۰ ۴۲۱ ۴۲۲ ۴۲۳ ۴۲۴ ۴۲۵ ۴۲۶ ۴۲۷ ۴۲۸ ۴۲۹ ۴۳۰ ۴۳۱ ۴۳۲ ۴۳۳ ۴۳۴ ۴۳۵ ۴۳۶ ۴۳۷ ۴۳۸ ۴۳۹ ۴۴۰ ۴۴۱ ۴۴۲ ۴۴۳ ۴۴۴ ۴۴۵ ۴۴۶ ۴۴۷ ۴۴۸ ۴۴۹ ۴۵۰ ۴۵۱ ۴۵۲ ۴۵۳ ۴۵۴ ۴۵۵ ۴۵۶ ۴۵۷ ۴۵۸ ۴۵۹ ۴۶۰ ۴۶۱ ۴۶۲ ۴۶۳ ۴۶۴ ۴۶۵ ۴۶۶ ۴۶۷ ۴۶۸ ۴۶۹ ۴۷۰ ۴۷۱ ۴۷۲ ۴۷۳ ۴۷۴ ۴۷۵ ۴۷۶ ۴۷۷ ۴۷۸ ۴۷۹ ۴۸۰ ۴۸۱ ۴۸۲ ۴۸۳ ۴۸۴ ۴۸۵ ۴۸۶ ۴۸۷ ۴۸۸ ۴۸۹ ۴۹۰ ۴۹۱ ۴۹۲ ۴۹۳ ۴۹۴ ۴۹۵ ۴۹۶ ۴۹۷ ۴۹۸ ۴۹۹ ۵۰۰ ۵۰۱ ۵۰۲ ۵۰۳ ۵۰۴ ۵۰۵ ۵۰۶ ۵۰۷ ۵۰۸ ۵۰۹ ۵۱۰ ۵۱۱ ۵۱۲ ۵۱۳ ۵۱۴ ۵۱۵ ۵۱۶ ۵۱۷ ۵۱۸ ۵۱۹ ۵۲۰ ۵۲۱ ۵۲۲ ۵۲۳ ۵۲۴ ۵۲۵ ۵۲۶ ۵۲۷ ۵۲۸ ۵۲۹ ۵۳۰ ۵۳۱ ۵۳۲ ۵۳۳ ۵۳۴ ۵۳۵ ۵۳۶ ۵۳۷ ۵۳۸ ۵۳۹ ۵۴۰ ۵۴۱ ۵۴۲ ۵۴۳ ۵۴۴ ۵۴۵ ۵۴۶ ۵۴۷ ۵۴۸ ۵۴۹ ۵۵۰ ۵۵۱ ۵۵۲ ۵۵۳ ۵۵۴ ۵۵۵ ۵۵۶ ۵۵۷ ۵۵۸ ۵۵۹ ۵۶۰ ۵۶۱ ۵۶۲ ۵۶۳ ۵۶۴ ۵۶۵ ۵۶۶ ۵۶۷ ۵۶۸ ۵۶۹ ۵۷۰ ۵۷۱ ۵۷۲ ۵۷۳ ۵۷۴ ۵۷۵ ۵۷۶ ۵۷۷ ۵۷۸ ۵۷۹ ۵۸۰ ۵۸۱ ۵۸۲ ۵۸۳ ۵۸۴ ۵۸۵ ۵۸۶ ۵۸۷ ۵۸۸ ۵۸۹ ۵۹۰ ۵۹۱ ۵۹۲ ۵۹۳ ۵۹۴ ۵۹۵ ۵۹۶ ۵۹۷ ۵۹۸ ۵۹۹ ۶۰۰ ۶۰۱ ۶۰۲ ۶۰۳ ۶۰۴ ۶۰۵ ۶۰۶ ۶۰۷ ۶

انما هو تعريف القسم ^{له} اذ هو شاملا للفظ ايضا ولهذا قيل في تعريف الاداء ^{دليل على انه تعريف للامر العامين} تسليمه ^{المعنى انما هو ان الاداء لا يصح ان يكون مستقرا} غير الثابت بالامر وقيل في تعريفه لقضاء تسليمه ^{قوله لا يصح ان يكون مستقرا} مثل التوا ^{قوله لا يصح ان يكون مستقرا} به ^{قوله لا يصح ان يكون مستقرا} والمراد بالثابت ما علم ثبوته بالامر لا ما علم وجوبه به ^{قوله لا يصح ان يكون مستقرا} اذ الوجوب ^{قوله لا يصح ان يكون مستقرا} انما هو السبب ^{قوله لا يصح ان يكون مستقرا} وحيث يصح تسليمه ^{قوله لا يصح ان يكون مستقرا} غير الثابت ^{قوله لا يصح ان يكون مستقرا} مع الواجب ^{قوله لا يصح ان يكون مستقرا} صنف في ^{قوله لا يصح ان يكون مستقرا} الذي ^{قوله لا يصح ان يكون مستقرا} لان الممتنع تسليمه ^{قوله لا يصح ان يكون مستقرا} غير واجب ^{قوله لا يصح ان يكون مستقرا} في ذاته لا تسليمه ^{قوله لا يصح ان يكون مستقرا} عين ما علم ثبوته ^{قوله لا يصح ان يكون مستقرا} بالامر كفعل الصلوة ^{قوله لا يصح ان يكون مستقرا} في وقتها والتحقيق ^{قوله لا يصح ان يكون مستقرا} ان هذا قسمه لما مؤبه ^{قوله لا يصح ان يكون مستقرا} فان ^{قوله لا يصح ان يكون مستقرا} جعل لفظ الامر اسما للطلب ^{قوله لا يصح ان يكون مستقرا} الجازم كما هو رأي البعض ^{قوله لا يصح ان يكون مستقرا} اختص الاداء ^{قوله لا يصح ان يكون مستقرا} بالواجب ^{قوله لا يصح ان يكون مستقرا} وان جعل اسما للطلب ^{قوله لا يصح ان يكون مستقرا} جازما كما زورا ^{قوله لا يصح ان يكون مستقرا} حجا ومساويا كما هو ^{قوله لا يصح ان يكون مستقرا} رأي بعض ^{قوله لا يصح ان يكون مستقرا} اورد ^{قوله لا يصح ان يكون مستقرا} في المندوب ^{قوله لا يصح ان يكون مستقرا} واللباس ^{قوله لا يصح ان يكون مستقرا} والواجب ^{قوله لا يصح ان يكون مستقرا} فيكون ^{قوله لا يصح ان يكون مستقرا} الاثبات ^{قوله لا يصح ان يكون مستقرا}

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

[illegible]

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

[illegible]

قلنا نعم اذا كانت الصفة مقصودة والوقت ليس كذلك انما المقصود
تعظيم الله تعالى ومخالفة الهوى وذلك لا يختلف باختلاف الاوقات في
المقصود عينه وقضاء الصوم والصلوة يتعلق بقوله امر بمعقود وما حاصل
هذا الدليل ان عامة المشايخ عتسكوا بالقياس وهو ان الشرع ورد بوجوب
القضاء في الصوم والصلوة قال الله تعالى فمن كان منكم مريضا او على
سفر فعدة من ايام اخرى قال عليه السلام من نام عن الصلوة او نسيها
فليصلها اذا ذكرها فان ذلك وقتها وما ورد فيه معقود المعنى
فوجب لاحاق غير المنصوص به ويرد عليه بان ما وجب لقضاء فيها

وقد انعم الله على عباده بانه جعل في كل وقت من اوقات الصلاة وقتا يعظم فيه الله تعالى ويحذر فيه الهوى فيكون ذلك الوقت هو الوقت الذي لا يختلف باختلاف الاوقات في المقصود عينه وقضاء الصوم والصلوة يتعلق بقوله امر بمعقود وما حاصل هذا الدليل ان عامة المشايخ عتسكوا بالقياس وهو ان الشرع ورد بوجوب القضاء في الصوم والصلوة قال الله تعالى فمن كان منكم مريضا او على سفر فعدة من ايام اخرى قال عليه السلام من نام عن الصلوة او نسيها فليصلها اذا ذكرها فان ذلك وقتها وما ورد فيه معقود المعنى فوجب لاحاق غير المنصوص به ويرد عليه بان ما وجب لقضاء فيها

وقد انعم الله على عباده بانه جعل في كل وقت من اوقات الصلاة وقتا يعظم فيه الله تعالى ويحذر فيه الهوى فيكون ذلك الوقت هو الوقت الذي لا يختلف باختلاف الاوقات في المقصود عينه وقضاء الصوم والصلوة يتعلق بقوله امر بمعقود وما حاصل هذا الدليل ان عامة المشايخ عتسكوا بالقياس وهو ان الشرع ورد بوجوب القضاء في الصوم والصلوة قال الله تعالى فمن كان منكم مريضا او على سفر فعدة من ايام اخرى قال عليه السلام من نام عن الصلوة او نسيها فليصلها اذا ذكرها فان ذلك وقتها وما ورد فيه معقود المعنى فوجب لاحاق غير المنصوص به ويرد عليه بان ما وجب لقضاء فيها

وقد انعم الله على عباده بانه جعل في كل وقت من اوقات الصلاة وقتا يعظم فيه الله تعالى ويحذر فيه الهوى فيكون ذلك الوقت هو الوقت الذي لا يختلف باختلاف الاوقات في المقصود عينه وقضاء الصوم والصلوة يتعلق بقوله امر بمعقود وما حاصل هذا الدليل ان عامة المشايخ عتسكوا بالقياس وهو ان الشرع ورد بوجوب القضاء في الصوم والصلوة قال الله تعالى فمن كان منكم مريضا او على سفر فعدة من ايام اخرى قال عليه السلام من نام عن الصلوة او نسيها فليصلها اذا ذكرها فان ذلك وقتها وما ورد فيه معقود المعنى فوجب لاحاق غير المنصوص به ويرد عليه بان ما وجب لقضاء فيها

وقد انعم الله على عباده بانه جعل في كل وقت من اوقات الصلاة وقتا يعظم فيه الله تعالى ويحذر فيه الهوى فيكون ذلك الوقت هو الوقت الذي لا يختلف باختلاف الاوقات في المقصود عينه وقضاء الصوم والصلوة يتعلق بقوله امر بمعقود وما حاصل هذا الدليل ان عامة المشايخ عتسكوا بالقياس وهو ان الشرع ورد بوجوب القضاء في الصوم والصلوة قال الله تعالى فمن كان منكم مريضا او على سفر فعدة من ايام اخرى قال عليه السلام من نام عن الصلوة او نسيها فليصلها اذا ذكرها فان ذلك وقتها وما ورد فيه معقود المعنى فوجب لاحاق غير المنصوص به ويرد عليه بان ما وجب لقضاء فيها

في وقت نذرناه ما كان يكون
 جواب انما لا يجوز ان يكون
 نذرنا بغيره
 لا يجوز ان يكون
 في وقت نذرناه ما كان يكون
 جواب انما لا يجوز ان يكون
 نذرنا بغيره
 لا يجوز ان يكون

الى دفع ما يقال انه لو كان القضاء واجبا بالسبب الاول لما وجب
 القضاء وهذه الصورة لانه لا اثر للسبب الموجب اعني النذر في
 ايجاب صومه لانه لم يوجب صوما مخصوصا بالنذر ولا يمكن
 القضاء بلا صوم لانه لا اعتكاف لا بصوم فوجب ان يبطل كحاركو
 عن ابي يوسف ولما لم يبطل وجب بصوم مقم علم انه وجب بنصر
 اخر فاشار الى دفعه بقوله انما وجب القضاء اي قضاء الاعتكاف
 بصوم مقم لانه الضمير للشان لما انفصل الاعتكاف عن صوم
 الوقت بان صام ولم يعتكف بقي الاعتكاف في ذمته واجبا بذلك
 السبب الاول وذلك السبب ان موجب للصوم لانه شرط لصحة الاعتكاف
 وشرط الشيء يجب بوجوبه الا انه امتنع ايجاب الصوم به ههنا
 بعارض شرف الوقت ويحصل المقصود بصوم الشهر اذ الشرط يعتبر
 وجوده لا وجوده قصدا فلما انفصل الاعتكاف عن صوم الوقت

في وقت نذرناه ما كان يكون
 جواب انما لا يجوز ان يكون
 نذرنا بغيره
 لا يجوز ان يكون
 في وقت نذرناه ما كان يكون
 جواب انما لا يجوز ان يكون
 نذرنا بغيره
 لا يجوز ان يكون

في وقت نذرناه ما كان يكون
 جواب انما لا يجوز ان يكون
 نذرنا بغيره
 لا يجوز ان يكون
 في وقت نذرناه ما كان يكون
 جواب انما لا يجوز ان يكون
 نذرنا بغيره
 لا يجوز ان يكون

في وقت نذرناه ما كان يكون
 جواب انما لا يجوز ان يكون
 نذرنا بغيره
 لا يجوز ان يكون
 في وقت نذرناه ما كان يكون
 جواب انما لا يجوز ان يكون
 نذرنا بغيره
 لا يجوز ان يكون
 في وقت نذرناه ما كان يكون
 جواب انما لا يجوز ان يكون
 نذرنا بغيره
 لا يجوز ان يكون

عاد شرطى شرط الاعتكاف وهو الصوم الى الكمال الاصله بان يجب
 مقصود بالنداء الموجب للاعتكاف ولهذا وجب القضاء بصوم
 مقم لا لا القضاء وجب بسبب اخر يوجب قضاء الصوم الذي
 لم يجب بالنص الاول في قوله لما انفصل الاعتكاف اشارة الى انه لو لم
 ينفصل بان فات الصوم والاعتكاف جميعا يخرج عن العهدة بالاعتكاف
 في قضاء هذا الصوم لبقاء الاتصا بصوم الوقت حكما كما نص عليه
 شمس الامنة ثم ان اشارة الى وقت والاتصال بصوم الشهر يحتمل ان يكون
 كل واحد منهما علة لا متبعا لاجاب الصوم لمقم فهذا الاعتكاف
 وقد زال الاول وبقي الثاني بقاء خلفه فجوز الاعتكاف بذلك
 الصوم المقضية لبقاء احد العلتين ثم الاداء المحض اى الاداء الخا

الكامل ما يؤدى الانسان

الاداء الاول ما يؤدى الانسان من الصوم والاعتكاف
 الاداء الثاني ما يؤدى الانسان من الصوم والاعتكاف
 الاداء الثالث ما يؤدى الانسان من الصوم والاعتكاف
 الاداء الرابع ما يؤدى الانسان من الصوم والاعتكاف
 الاداء الخامس ما يؤدى الانسان من الصوم والاعتكاف
 الاداء السادس ما يؤدى الانسان من الصوم والاعتكاف
 الاداء السابع ما يؤدى الانسان من الصوم والاعتكاف
 الاداء الثامن ما يؤدى الانسان من الصوم والاعتكاف
 الاداء التاسع ما يؤدى الانسان من الصوم والاعتكاف
 الاداء العاشر ما يؤدى الانسان من الصوم والاعتكاف

الاداء الحادي عشر ما يؤدى الانسان من الصوم والاعتكاف
 الاداء الثاني عشر ما يؤدى الانسان من الصوم والاعتكاف
 الاداء الثالث عشر ما يؤدى الانسان من الصوم والاعتكاف
 الاداء الرابع عشر ما يؤدى الانسان من الصوم والاعتكاف
 الاداء الخامس عشر ما يؤدى الانسان من الصوم والاعتكاف
 الاداء السادس عشر ما يؤدى الانسان من الصوم والاعتكاف
 الاداء السابع عشر ما يؤدى الانسان من الصوم والاعتكاف
 الاداء الثامن عشر ما يؤدى الانسان من الصوم والاعتكاف
 الاداء التاسع عشر ما يؤدى الانسان من الصوم والاعتكاف
 الاداء العشرون ما يؤدى الانسان من الصوم والاعتكاف

قوله ما يؤدى الانسان من الصوم والاعتكاف
 قوله ما يؤدى الانسان من الصوم والاعتكاف
 قوله ما يؤدى الانسان من الصوم والاعتكاف
 قوله ما يؤدى الانسان من الصوم والاعتكاف
 قوله ما يؤدى الانسان من الصوم والاعتكاف
 قوله ما يؤدى الانسان من الصوم والاعتكاف
 قوله ما يؤدى الانسان من الصوم والاعتكاف
 قوله ما يؤدى الانسان من الصوم والاعتكاف
 قوله ما يؤدى الانسان من الصوم والاعتكاف
 قوله ما يؤدى الانسان من الصوم والاعتكاف

قوله ما يؤدى الانسان من الصوم والاعتكاف
 قوله ما يؤدى الانسان من الصوم والاعتكاف
 قوله ما يؤدى الانسان من الصوم والاعتكاف
 قوله ما يؤدى الانسان من الصوم والاعتكاف
 قوله ما يؤدى الانسان من الصوم والاعتكاف
 قوله ما يؤدى الانسان من الصوم والاعتكاف
 قوله ما يؤدى الانسان من الصوم والاعتكاف
 قوله ما يؤدى الانسان من الصوم والاعتكاف
 قوله ما يؤدى الانسان من الصوم والاعتكاف
 قوله ما يؤدى الانسان من الصوم والاعتكاف

لا يوجب في الصلاة بالجماعة ما يوجب في الصلاة بالفرادى من حيث الوجوه التي هي واجبة في الصلاة بالجماعة
 والوجوه التي هي واجبة في الصلاة بالفرادى هي الوجوه التي هي واجبة في الصلاة بالفرادى
 والوجوه التي هي واجبة في الصلاة بالجماعة هي الوجوه التي هي واجبة في الصلاة بالجماعة
 والوجوه التي هي واجبة في الصلاة بالجماعة هي الوجوه التي هي واجبة في الصلاة بالجماعة

متلبسا بوصفه بآي يودى على ما اى على الوجه الذي شرع مثله اداء
 الصلاة كلها بالجماعة اعلم ان الصلوة المشروعة بالجماعة اما ان يودى
 كلها بالجماعة وهو الاداء الكامل لان هذه صلوة تؤجر عليها حقها
 من الواجبات والسنن وكلها بالانفراد وهو الاداء القاصر واليه
 اشارة بقوله فاما فعل المنفرد اى داؤه فاداء فيه قصور لفواة الجماعة
 او يودى بالانفراد بعضها فان كان بعضها الاول فاداء قاصر والا
 فاداء شبيه بالقضاء وفي المتن اشارة اليهما الاترى ان الجمهر اى جوبه

لا يوجب في الصلاة بالجماعة ما يوجب في الصلاة بالفرادى من حيث الوجوه التي هي واجبة في الصلاة بالجماعة
 والوجوه التي هي واجبة في الصلاة بالفرادى هي الوجوه التي هي واجبة في الصلاة بالفرادى
 والوجوه التي هي واجبة في الصلاة بالجماعة هي الوجوه التي هي واجبة في الصلاة بالجماعة
 والوجوه التي هي واجبة في الصلاة بالجماعة هي الوجوه التي هي واجبة في الصلاة بالجماعة

لا يوجب في الصلاة بالجماعة ما يوجب في الصلاة بالفرادى من حيث الوجوه التي هي واجبة في الصلاة بالجماعة
 والوجوه التي هي واجبة في الصلاة بالفرادى هي الوجوه التي هي واجبة في الصلاة بالفرادى
 والوجوه التي هي واجبة في الصلاة بالجماعة هي الوجوه التي هي واجبة في الصلاة بالجماعة
 والوجوه التي هي واجبة في الصلاة بالجماعة هي الوجوه التي هي واجبة في الصلاة بالجماعة

لا يوجب في الصلاة بالجماعة ما يوجب في الصلاة بالفرادى من حيث الوجوه التي هي واجبة في الصلاة بالجماعة
 والوجوه التي هي واجبة في الصلاة بالفرادى هي الوجوه التي هي واجبة في الصلاة بالفرادى
 والوجوه التي هي واجبة في الصلاة بالجماعة هي الوجوه التي هي واجبة في الصلاة بالجماعة
 والوجوه التي هي واجبة في الصلاة بالجماعة هي الوجوه التي هي واجبة في الصلاة بالجماعة

لا يوجب في الصلاة بالجماعة ما يوجب في الصلاة بالفرادى من حيث الوجوه التي هي واجبة في الصلاة بالجماعة
 والوجوه التي هي واجبة في الصلاة بالفرادى هي الوجوه التي هي واجبة في الصلاة بالفرادى
 والوجوه التي هي واجبة في الصلاة بالجماعة هي الوجوه التي هي واجبة في الصلاة بالجماعة
 والوجوه التي هي واجبة في الصلاة بالجماعة هي الوجوه التي هي واجبة في الصلاة بالجماعة

[illegible]

ساقط عن المنفرد والجهر فيما يجهر صفة كالحديث يلزم بترك سجدة
 السهو وفعل اللاحق وهو الذي أدرك الصلوة مع الإمام ثم فاته البا
 بان نام خلف الإمام ثم انتبه بعد فراغ الإمام أداء خبر لقوله فعل اللا
 يشبه بالقضاء فإنه أداء باعتبار بقاء الوقت وقضاء باعتبار فوات
 ما التزم من الأداء مع الإمام كما يشير اليه المتن فلما كان فعله أداء
 باعتبار أصل الفعل وقضاء باعتبار وصفه جعل فعله أداء شبيهاً بالقضاء
 دوز العكس فباعتبار الأداء قلنا إذا حاذت المرأة الرجل للاحقين
 في حال أداء ما فاته ما فسدت صلوة الرجل لا زال اللاحق في حكم خلف
 الإمام حتى لا يلزم القراءة باعتبار أنه رأى اللاحق التزم الأداء مع الإمام
 حين تحرم معه أي مع الإمام وفاته ذلك أي فاته اللاحق الأداء حقيقة
 وإن كان هو خلف الإمام حكماً فهذا بيان لكون فعل اللاحق شبيهاً
 بالقضاء ولم يتعرض لوجه كون أداء لظهوره ولهذا أي لأجل أن فعل
 اللاحق شبيهه بالقضاء لا يتغير فرضه أي فرض اللاحق للمسافر بنيت
 الإقامة في موضع الإقامة مع أن الوقت باق في هذه الحالة أي في حال
 أداء ما فاته بعد فراغ الإمام بخلاف ما إذا وجد المغتبر قبل فراغ الإمام

[illegible]

[illegible]

९

كون المثل معقولا وغير معقول ويدخل فيه القضاء الذي فيه معناه
 الاداء لانه لا يخلو عنهما ويدخل فيه المثل الكامل والناقص ايضا قضاء
 بمثل معقوله كما ذكرنا اي يدرك بالعقل مماثلته بالقضاء كقضاء الصوم
 بالصوم وقضاء بمثل غير معقول اي لا يدرك بالعقل مماثلته ولا تنفيها
 كالقضية الفدية والقداء البذل الذي يتخلص به عن مكرهه في باب الصوم
 فاز الفدية شرعت خلفا عن الصوم في حق الشيخ الفاني مثلا عند العجز
 المستدام واجاجه الغير بماله بالكسر عطف على الفدية والاجاجه
 جائز لكن في الحج الفرض مشروط بالعجز الدائم حتى جاز عن الميت
 عن المريض الذي لا يستطيع الحج اذا لم يزل مريضا حتى مات فان
 فعليه الحج والمؤدى تطوع بماله والتطوع غير مشروط بالعجز

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of a letter or document. The text is dense and fills most of the page.

[illegible]

ان الغلظة في دفع قوم ان ورد
علاهم من ذل و ذل و ذل و ذل
عنه مستانه و ذل و ذل و ذل
بما يلهي و ذل و ذل و ذل و ذل

+ دھواں سہاؤ جیٹیاں انی جیٹیاں

15m

[illegible][illegible]

ثَبَّتَا أَيُّ الْفَدْيَةِ وَالْأَجْحَاجِ بِالنَّصِّ وَهُوَ قَوْلُهُمَا ^ع وَعَلَى الَّذِينَ يَطِيقُونَ
 أَيُّ الْإِطِيقُونَ فَدْيَتَهُ طَعَامَ مَسْكِينٍ ^ع فَقَدَّرُوا عَنْ عَطَايَانِي بِمِثْلِ عِبَاسٍ يَقْرَأُ
 عَلَى الَّذِينَ يَطِيقُونَ وَقَالَ إِنَّمَا لَيْسَتْ بِمَنْسُخَةٍ بِالشَّيْخِ الْكَبِيرِ وَالْمَرْءِ
 الْكَبِيرِ لَا يَسْتَطِيعَانِ أَنْ يَصُومَا فِي طَعَامِ كُلِّ يَوْمٍ مَسْكِينًا هَذَا
 فِي الصَّوْمِ وَأَمَّا فِي الْأَجْحَاجِ فَحَدِيثُ الْخُثْعَةِ وَهِيَ أَسْمُ بَيْتِ عَمَلِيسَ زَوْجَةِ
 جَعْفَرِ بْنِ أَبِي طَالِبٍ ذَاتِ الطَّحْرَيْنِ الْحَبَشَةِ وَالْمَدِينَةِ اتَّتَتْ رَسُولَ اللَّهِ
 عَلَيْهِ السَّلَامُ وَقَالَتْ يَا أَبَا أَدْرَكُ الْحَجَّ وَهُوَ شَيْخٌ كَبِيرٌ لَا يَتَسَكَّ عَلَى الرَّحْلَةِ
 أَيُفْجِرُنِي أَنْ أَجْعَلَ عَنْهُ فَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَرَأَيْتِ لَوْ كَانَ عَلَى أَبِيكَ دِينَ
 فَقَضَيْتَهُ مَا كَانَ يَقْبَلُ مِنْكَ فَقَالَتْ لَعَنَ فَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَذِي اللَّهِ تَأْتِيهِ وَلَفْظُ الْحَجِّ

۱۰
 ۱۱
 ۱۲
 ۱۳
 ۱۴
 ۱۵
 ۱۶
 ۱۷
 ۱۸
 ۱۹
 ۲۰
 ۲۱
 ۲۲
 ۲۳
 ۲۴
 ۲۵
 ۲۶
 ۲۷
 ۲۸
 ۲۹
 ۳۰
 ۳۱
 ۳۲
 ۳۳
 ۳۴
 ۳۵
 ۳۶
 ۳۷
 ۳۸
 ۳۹
 ۴۰
 ۴۱
 ۴۲
 ۴۳
 ۴۴
 ۴۵
 ۴۶
 ۴۷
 ۴۸
 ۴۹
 ۵۰
 ۵۱
 ۵۲
 ۵۳
 ۵۴
 ۵۵
 ۵۶
 ۵۷
 ۵۸
 ۵۹
 ۶۰
 ۶۱
 ۶۲
 ۶۳
 ۶۴
 ۶۵
 ۶۶
 ۶۷
 ۶۸
 ۶۹
 ۷۰
 ۷۱
 ۷۲
 ۷۳
 ۷۴
 ۷۵
 ۷۶
 ۷۷
 ۷۸
 ۷۹
 ۸۰
 ۸۱
 ۸۲
 ۸۳
 ۸۴
 ۸۵
 ۸۶
 ۸۷
 ۸۸
 ۸۹
 ۹۰
 ۹۱
 ۹۲
 ۹۳
 ۹۴
 ۹۵
 ۹۶
 ۹۷
 ۹۸
 ۹۹
 ۱۰۰

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

[illegible][illegible]

[illegible][illegible][illegible]

[illegible][illegible]

١٤١

اے اشتری الزوج ذلك العبد كان تسليمه الضمير اما فاعل المصدر
او مفعول اداء لان سلم اليها عزمها وجب عليه بالتسمية فانها
صحيحة بالاجماع حتى يوجب عليه قيمة العبد عند العجز لامر المثل
حتى تجبر المرأة على القبول شيئا بالقضاء صفة للاداء من حيث
انه اے العبد مملوك اى الزوج قبل التسليم الى المرأة حتى ينفذ عتاقه
فيه اى اعتاق الزوج في العبد فيدل على كونه مملوكا للزوج دون
اعتاقها اى المرأة فلا يكون مملوكا لها ولو لم يكن شيئا بالقضاء
لكان مملوكا لها قبل التسليم لانه كما اذا امر عبده فلا ينفذ عتاقه فيه
وانما كان شيئا بالقضاء لا تبدل الملك بمنزلة تبدل العين شرعا
قال عليه السلام لمولاة عائشة هو عليك صدقة ولنا هدية
فلا اعتبار معنى الاداء قلنا تجبر المرأة على القبول لان الجبر يدل على
الاداء لان في القضاء معنى المعاوضة ولا جبر في المعاوضات
وضمان الغصب قضاء بمثل مفعول لان اسقاط الواجب اعنه رد
العين بمثل مرعته وهو اما كامل وهو المثل صورة ومعنه كما في المثليات

اشترى الزوج ذلك العبد كان تسليمه الضمير اما فاعل المصدر
او مفعول اداء لان سلم اليها عزمها وجب عليه بالتسمية فانها
صحيحة بالاجماع حتى يوجب عليه قيمة العبد عند العجز لامر المثل
حتى تجبر المرأة على القبول شيئا بالقضاء صفة للاداء من حيث
انه اے العبد مملوك اى الزوج قبل التسليم الى المرأة حتى ينفذ عتاقه
فيه اى اعتاق الزوج في العبد فيدل على كونه مملوكا للزوج دون
اعتاقها اى المرأة فلا يكون مملوكا لها ولو لم يكن شيئا بالقضاء
لكان مملوكا لها قبل التسليم لانه كما اذا امر عبده فلا ينفذ عتاقه فيه
وانما كان شيئا بالقضاء لا تبدل الملك بمنزلة تبدل العين شرعا
قال عليه السلام لمولاة عائشة هو عليك صدقة ولنا هدية
فلا اعتبار معنى الاداء قلنا تجبر المرأة على القبول لان الجبر يدل على
الاداء لان في القضاء معنى المعاوضة ولا جبر في المعاوضات
وضمان الغصب قضاء بمثل مفعول لان اسقاط الواجب اعنه رد
العين بمثل مرعته وهو اما كامل وهو المثل صورة ومعنه كما في المثليات

اشترى الزوج ذلك العبد كان تسليمه الضمير اما فاعل المصدر
او مفعول اداء لان سلم اليها عزمها وجب عليه بالتسمية فانها
صحيحة بالاجماع حتى يوجب عليه قيمة العبد عند العجز لامر المثل
حتى تجبر المرأة على القبول شيئا بالقضاء صفة للاداء من حيث
انه اے العبد مملوك اى الزوج قبل التسليم الى المرأة حتى ينفذ عتاقه
فيه اى اعتاق الزوج في العبد فيدل على كونه مملوكا للزوج دون
اعتاقها اى المرأة فلا يكون مملوكا لها ولو لم يكن شيئا بالقضاء
لكان مملوكا لها قبل التسليم لانه كما اذا امر عبده فلا ينفذ عتاقه فيه
وانما كان شيئا بالقضاء لا تبدل الملك بمنزلة تبدل العين شرعا
قال عليه السلام لمولاة عائشة هو عليك صدقة ولنا هدية
فلا اعتبار معنى الاداء قلنا تجبر المرأة على القبول لان الجبر يدل على
الاداء لان في القضاء معنى المعاوضة ولا جبر في المعاوضات
وضمان الغصب قضاء بمثل مفعول لان اسقاط الواجب اعنه رد
العين بمثل مرعته وهو اما كامل وهو المثل صورة ومعنه كما في المثليات

[illegible]

أو قاصر وهو المثل معناه كالقيمة في ذوات القيم والمائة بين الفات
وبين كل واحد منهما مكرمة بالعقل والاول ^{في} سابقا على الثاني حتى لو
عجز عن المثل الكامل يجبر المالك على قبول القاصر للضرورة وضمان ^{في}
^{في} ^{في}

النفس والإطراف بالمال في حالة الخطأ قضاء بمثل غير معقول إذا
 مماثلة بين الفاتت والمال صورة وهو ظاهر ولا معنى لزيادة مال
 قه ١١٠

ولما لم يملك واذا تزوج امرأة على عبد بغير عينة صحت التسمية
عندنا خلافا للشافعي ووجب الوسيط فان اتاه بالعن اجرت على
عبد المملوك

القبول وازاتها بالقيمة كان تسليم القيمة قضاء وهو من حكم الاداء
حتى تجبر المروءة على القبول ولو لم يكن في حكم الاداء علم تجبر وانما كان قضا
في حكم الاداء

لأن تسليم قيمة التثني فضاء له ولكن العبد لما كان مجموعاً باعته الو
لا يمكن تسليمه قبل التعيين ولا تعين إلا بالتقويم فصار التقيمة

اعتباراً والعبد ^{المتاح} صل نسمة فكانه وجب بالعقد ^{الذي} حدثين فيجن

بالعبد المسمى وهو العبد الوسط ههنا بخلاف العبد المعين

[illegible]

وہابیہ کا بیان ہے کہ

١٤٢

على ما قيل من أن تركه موجب للقضاء
على ما قيل من أن تركه موجب للقضاء
على ما قيل من أن تركه موجب للقضاء
على ما قيل من أن تركه موجب للقضاء
على ما قيل من أن تركه موجب للقضاء
على ما قيل من أن تركه موجب للقضاء
على ما قيل من أن تركه موجب للقضاء
على ما قيل من أن تركه موجب للقضاء

معلوم جنسا ووصفا فكانت قيمته قضا خالصا فلا يعتبر عند القدر
على الاصل ثم الشرع فرق بين وجوب الاداء وبين وجوب القضاء و
تفصيل الفرق ما ذكره بقوله فجعل الشرع القدرة الممكنة قيد بالممكنة
احترزا عن الجبر وتكليف ما ليس في وسعه وهي أدنى ما يمكن به
العبد من اداء ما لزمه من غير حرج غالبا

على ما قيل من أن تركه موجب للقضاء
على ما قيل من أن تركه موجب للقضاء
على ما قيل من أن تركه موجب للقضاء
على ما قيل من أن تركه موجب للقضاء
على ما قيل من أن تركه موجب للقضاء
على ما قيل من أن تركه موجب للقضاء
على ما قيل من أن تركه موجب للقضاء
على ما قيل من أن تركه موجب للقضاء

١٤٣

على ما قيل من أن تركه موجب للقضاء
على ما قيل من أن تركه موجب للقضاء
على ما قيل من أن تركه موجب للقضاء
على ما قيل من أن تركه موجب للقضاء
على ما قيل من أن تركه موجب للقضاء
على ما قيل من أن تركه موجب للقضاء
على ما قيل من أن تركه موجب للقضاء
على ما قيل من أن تركه موجب للقضاء

على ما قيل من أن تركه موجب للقضاء
على ما قيل من أن تركه موجب للقضاء
على ما قيل من أن تركه موجب للقضاء
على ما قيل من أن تركه موجب للقضاء
على ما قيل من أن تركه موجب للقضاء
على ما قيل من أن تركه موجب للقضاء
على ما قيل من أن تركه موجب للقضاء
على ما قيل من أن تركه موجب للقضاء

الاداء ما لزمه من غير حرج غالبا

[illegible]

[illegible]

170

[illegible]

الاول ان شرط الوجوب الاول من
 ان يقع الفعل في ظرف الزمان
 الثاني ان شرط الوجوب الاول من
 ان يقع الفعل في ظرف المكان
 الثالث ان شرط الوجوب الاول من
 ان يقع الفعل في ظرف الكيفية
 الرابع ان شرط الوجوب الاول من
 ان يقع الفعل في ظرف الكمية
 الخامس ان شرط الوجوب الاول من
 ان يقع الفعل في ظرف النوع
 السادس ان شرط الوجوب الاول من
 ان يقع الفعل في ظرف الجنس
 السابع ان شرط الوجوب الاول من
 ان يقع الفعل في ظرف العدد
 الثامن ان شرط الوجوب الاول من
 ان يقع الفعل في ظرف المفعول
 التاسع ان شرط الوجوب الاول من
 ان يقع الفعل في ظرف المتعلق
 العاشر ان شرط الوجوب الاول من
 ان يقع الفعل في ظرف المفعول به
 الحادي عشر ان شرط الوجوب الاول من
 ان يقع الفعل في ظرف المفعول له
 الثاني عشر ان شرط الوجوب الاول من
 ان يقع الفعل في ظرف المفعول عن
 الثالث عشر ان شرط الوجوب الاول من
 ان يقع الفعل في ظرف المفعول من
 الرابع عشر ان شرط الوجوب الاول من
 ان يقع الفعل في ظرف المفعول في
 الخامس عشر ان شرط الوجوب الاول من
 ان يقع الفعل في ظرف المفعول على
 السادس عشر ان شرط الوجوب الاول من
 ان يقع الفعل في ظرف المفعول من
 السابع عشر ان شرط الوجوب الاول من
 ان يقع الفعل في ظرف المفعول من
 الثامن عشر ان شرط الوجوب الاول من
 ان يقع الفعل في ظرف المفعول من
 التاسع عشر ان شرط الوجوب الاول من
 ان يقع الفعل في ظرف المفعول من
 العشرون ان شرط الوجوب الاول من
 ان يقع الفعل في ظرف المفعول من

[illegible][illegible][illegible]

الذي هو ان كان لا يكون من
العلم الى الوجود ١٢
فانما هو حقيقة لا يتغير في
الوقت على العكس اذا لم يكن في
الوقت لعدم وجوده في الوقت
فانما هو حقيقة لا يتغير في
الوقت على العكس اذا لم يكن في
الوقت لعدم وجوده في الوقت

المفتقر الحقيقة هذه القدة وبقائها هو حقيقة الأداء واما التمكن
من الاداء فيتغنى عن بقاءها بل يكفي مجرد امكانها وتوهمها واذا كان
الوجوب باقيا بد وبقاء هذه القدة كان القضاء ثابتا بدونها
فلا يكون شرطا للقضاء بل الاداء فقط وهذا اي لاجل ان الشرط هو
التوهم قلنا اذا بلغ الصبي واسلم الكاف في اخر الوقت وهو الجوز الا
منه تلزم الصلوة خلافه فزوال الشافعي لانه ليس بقادر على الفعل
فيه حقيقة لجواز ان يظهر في الوقت متدا بوقف الشمس في وقت
الواجب فيه وهذا دليل لقولنا الامر للتوهم جعل شرطا للوجوب
بعد تحقق بسبب نفس الوجوب وهو وجود جزء من الوقت في
حق الاهد ونفس الوجوب لا يقتصر الى شيء اخر كما كان اي كما وجد
الامتداد في الوقت لسليمان عليه السلام اذ عرض عليه الصافات لحياد
فغاية صلوة العصر فرد الله تعالى الشمس فصار الاصل اي الاداء مشروطا
واجبا بهذا الاحتمال ووجب النقل الى وجوب القضاء للعجز فيه
اي في الاصل ظاهر اي من حيث الظاهر كما في الحلف على مس
السما فان من حلف ليمس السما انعقد بيمينه لتوهم البر

الذي هو ان كان لا يكون من
العلم الى الوجود ١٢
فانما هو حقيقة لا يتغير في
الوقت على العكس اذا لم يكن في
الوقت لعدم وجوده في الوقت
فانما هو حقيقة لا يتغير في
الوقت على العكس اذا لم يكن في
الوقت لعدم وجوده في الوقت
فانما هو حقيقة لا يتغير في
الوقت على العكس اذا لم يكن في
الوقت لعدم وجوده في الوقت

الذي هو ان كان لا يكون من
العلم الى الوجود ١٢
فانما هو حقيقة لا يتغير في
الوقت على العكس اذا لم يكن في
الوقت لعدم وجوده في الوقت
فانما هو حقيقة لا يتغير في
الوقت على العكس اذا لم يكن في
الوقت لعدم وجوده في الوقت
فانما هو حقيقة لا يتغير في
الوقت على العكس اذا لم يكن في
الوقت لعدم وجوده في الوقت

الذي هو ان كان لا يكون من
العلم الى الوجود ١٢
فانما هو حقيقة لا يتغير في
الوقت على العكس اذا لم يكن في
الوقت لعدم وجوده في الوقت
فانما هو حقيقة لا يتغير في
الوقت على العكس اذا لم يكن في
الوقت لعدم وجوده في الوقت
فانما هو حقيقة لا يتغير في
الوقت على العكس اذا لم يكن في
الوقت لعدم وجوده في الوقت

۱۸۷۲

[illegible]

فان السماء ممسوسة قال الله تعالى اجابوا عن الجبر وانما لمسنا السماء
وصعد عيسى عليه السلام ومحمد عليه السلام ويحيى بن مريم عليهما السلام وهو

١٤
 والمملكة بمسجد من الجبال
 اقدم الدنيا على مسود الصعود كالغيبى
 ١٥
 فينتقد كيد بنار على فراغ العوم والكلان
 ١٦
 فيقول العجز ظالم عن مجاز شرا البر
 ١٧
 فان قبل عادة الزمان للمض
 ١٨
 بعيدا اع
 ١٩
 ذلك كات لحيه انشئت فان
 ٢٠
 في هذا العو اليه وقوس السيل الطرس
 ٢١
 ينبغي ان ينفذ الغوس كلفه ما قاي
 ٢٢
 اليه حتى ائت كلفه ما قاي
 ٢٣
 فينتج احاد راود
 ٢٤
 فينتج

اي اعتبار التوهم نظير اعتبار التوهم في حق من هجم اي دخل بغتة عليه
وقت الصلوة وهو في السفر فنجو الوقت عليه مع اشتغاله بتعب السفر
وعدم من يعمل بالوقت من المؤذن ونحوه تحقق العجز عن استعمال
الماء لعدم تهيئه قبل ذلك توجه اليه خطاب الاصل كما قالوا في خطابه
الاصلي في الوضوء يتوجه عليه اي على المسافر لو توهم حدوث الماء بطريق
الكراهة كما كان لبعض الشائخ وهذا يجب الطلب عند ظن قرب الماء
ثم يتجول الخطاب من الاصل الى الخلف وهو التراب فكذلك هنا
كما ظهر لك ما عرفت واعلم انهم اختلفوا في القعدة مع الفعل او قبله فالحق
على انه ازايد بها القوة المستجمعة لجميع شرائط التاثير في مع الفعل

الماء لا يدرى ان كان في الوضوء
انما هو في السفر فنجو الوقت عليه مع اشتغاله بتعب السفر
وعدم من يعمل بالوقت من المؤذن ونحوه تحقق العجز عن استعمال
الماء لعدم تهيئه قبل ذلك توجه اليه خطاب الاصل كما قالوا في خطابه
الاصلي في الوضوء يتوجه عليه اي على المسافر لو توهم حدوث الماء بطريق
الكراهة كما كان لبعض الشائخ وهذا يجب الطلب عند ظن قرب الماء
ثم يتجول الخطاب من الاصل الى الخلف وهو التراب فكذلك هنا
كما ظهر لك ما عرفت واعلم انهم اختلفوا في القعدة مع الفعل او قبله فالحق
على انه ازايد بها القوة المستجمعة لجميع شرائط التاثير في مع الفعل

فان قيل انما هو في السفر فنجو الوقت عليه مع اشتغاله بتعب السفر
وعدم من يعمل بالوقت من المؤذن ونحوه تحقق العجز عن استعمال
الماء لعدم تهيئه قبل ذلك توجه اليه خطاب الاصل كما قالوا في خطابه
الاصلي في الوضوء يتوجه عليه اي على المسافر لو توهم حدوث الماء بطريق
الكراهة كما كان لبعض الشائخ وهذا يجب الطلب عند ظن قرب الماء
ثم يتجول الخطاب من الاصل الى الخلف وهو التراب فكذلك هنا
كما ظهر لك ما عرفت واعلم انهم اختلفوا في القعدة مع الفعل او قبله فالحق
على انه ازايد بها القوة المستجمعة لجميع شرائط التاثير في مع الفعل

فان قيل انما هو في السفر فنجو الوقت عليه مع اشتغاله بتعب السفر
وعدم من يعمل بالوقت من المؤذن ونحوه تحقق العجز عن استعمال
الماء لعدم تهيئه قبل ذلك توجه اليه خطاب الاصل كما قالوا في خطابه
الاصلي في الوضوء يتوجه عليه اي على المسافر لو توهم حدوث الماء بطريق
الكراهة كما كان لبعض الشائخ وهذا يجب الطلب عند ظن قرب الماء
ثم يتجول الخطاب من الاصل الى الخلف وهو التراب فكذلك هنا
كما ظهر لك ما عرفت واعلم انهم اختلفوا في القعدة مع الفعل او قبله فالحق
على انه ازايد بها القوة المستجمعة لجميع شرائط التاثير في مع الفعل

[illegible]

وان اريد بها القدره التي يصير مؤثرا عند انضمام الارادة اليها
فهي توجد قبل الفعل ومعه وبعد فالقدره التي شرط تقديمها على
اداء العبادات هو سلاطة الالات والاسباب لا القدره المستجمعة
لجميع شرائط التأثير ومن الاداء ما لا يجب الا بقدره ميسر للاداء
وهي زائدة على الاولى بدرجته لان الامكان ثبت بالاولى وبالميسر
ثبت الامكان والتيسر جميعا ولهذا شرطت في اكثر العبادات المالمية
دوازدين لان دائما اشق على النفوس وافرقت ما بينهما من بين
القدرتين في الحكم ان بالقدره الثانيه تغير صفة الواجب من مجرد
الامكان الى صفة اليسر فيصير الواجب مستحسنا لا فيشترط دوامها
اي القدره الميسره لبقاء الواجب وليس اشترط بقاءها لكونها شرطا
فان عدم الشرط لا يوجب عدم الحكم كالشهود في باب النكاح شرط

[illegible][illegible]

[illegible]

الضمير للشان فسقط عنه الزكوة بهلاك النصاب ويسقط العشر

بِهَلَاكِ الْخَارِجِ وَالْخُرَاجِ إِذَا صَطَلِمَايَ اسْتَصَالَ الزَّرْعَ أَفْتَرَلَانَ الشَّعْرَ

اوجب الاداء في كل واحد منها بصفتها اليسرى لا يري انه اي الشارع

خص الزكوة بالمال النامي الجوى اى علق وجوبها بوصف النماء

لئلا ينقص به اصل المال حقيقةً وحكماً وأوجب قليلاً من كثير و

خص العشر بالخارج حقيقة يعني فجب العشر متعلق بالخارج
 ٥٦
 لا من مكان الأرض

حقيقه وخص الخراج بالتمكن من الزراعة اي علق وجوبه ايضا بتمام

الأرض لا يرفتها ولم يتعلق بكلمة بل يعضم إلا أن النماء ههنا اعتبر

[illegible]

امکان اجماعی است
استفاده یافته
از اجزای بیشتر از
در مورد آن
من تقدیر می
افلاک و انوار

[illegible][illegible]

طیلمن المملک الوفاق
کرون اذا خلق الوفاق
طیلمن المملک الوفاق
کرون اذا خلق الوفاق

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
قَدْ خَلَقْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً مِنَّا وَكَوْنًا
وَمَا كُنَّا بِعَبِيدٍ إِلَيْهِ فَذَلِكُمُ الَّذِي
يُطْعَمُونَ فِي الْمَسَاجِدِ الْمَكْرُومَةِ
وَالَّذِينَ هُمْ يُعْتَقُونَ أَفَئِنَّتُمْ سَعَى
الْعِبَادَةِ فَلَا تَرْفَعُوا أَعْيُنَكُمْ
عَنِ السَّيْلِ فَسَبِّحُوا لَهُ خَلْقَ الْبُحْرِ
وَالْبَرِّ وَالْأَرْضِ وَمَن فِيهَا لَعَلَّكُمْ
تَتَذَكَّرُونَ

من ان ارادوا ان
غفرنا في الغفر
سبحان الله
لو لم نجعل
نصفنا في
وذلك الحشر

من الإضافات
العبادة أي على
والنادر من الألفاظ
صاحبها هو المؤلف
المختصر في الألفاظ
بجاءه والده
أدخال على
التجارة
تخالفه

والله اعلم بالصواب

[illegible]

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

المجلس الأعلى
للمتعة من سنة
على نور لان
الكرور

۱۱ تملو کچھ من الاصل اللکھنوی کے
مختص فیض و نیک
اصطلاحی بغیر
میں او

تفسير بقول الله تعالى: "وَأَنفِرُواْ فِي الْحَرْبِ قِطَارًا" من مؤخره وفساده من مؤخره

المراد بخصوص
فهر العام على بعض
الخصوص من
تقديم ازفقط العام

وہو بہ بابتہ ششمنی
وہو بہ بابتہ ششمنی
وہو بہ بابتہ ششمنی

عن سليمان بن داود بن مهران
قال: لا تتركوا من عظماء
المنكرين، ولا تفسدوا ولا تدمروا
من انبأوا بالادب والادب والادب

وَأَسْمَاءُ ابْنَتُ أَبِي سَلَمَةَ

۱۷۳

[illegible]

يكون الحكم الشيعي
في جمل الزكاة معقولاً

عِبَادَةُ اللَّهِ فِي سُبُلِ الْإِسْلَامِ

دفعه الشاه بقا
عند المال الى الفق

المضاف والمرفوع

ازه سبها الوجوه

عین احادیث

ان في العبارة قوله

اللام في قوله بوصف

سید محمد علی

الخبز المغيد للبيس فالواجب لو كان
 عينا كان اشق ولا يخبر بقدر الفطر
 منتهى بين نصف صاع من برزخين
 صاع من شعير او ثلثا صاع من الشعير
 غنمهم ولا يقل الحكم للقصير
 الجاهل مع قومه القدره فبالخبز
 يراى من قول لان الخبز آراء
 الخبز يراى كان دليل البيس فخران
 الخبز صدقة الفطر والقدره
 البيس

[illegible]

فقله بالمالماتعلق بالتكفير في هذا الخبر الكامل دليل اليسر بخلاف الخبر
صورة فقط بان يكون الامور متماثلة في المالمات كما في صدقة الفطر
من نصف صاع من براوصاع من شعير او تمر فانه دليل التاكيد
ان لا بد من الاداء والنقل اى نقل الحكم عنه اى عن التكفير بالمالمات
الصوم العجز في الحال مع توهم القعدة على التكفير بالمالمات فيما يستقبل
اى في الاستقبال تيسير الاداء فقله والنقل وجه اخر لكون الكفارة
يجب بقعدة ميسرة وعطف على اسم وخبره قوله تيسر القيام مقام

فان قيل قوله بالتكفير في هذا الخبر الكامل دليل اليسر بخلاف الخبر
صورة فقط بان يكون الامور متماثلة في المالمات كما في صدقة الفطر
من نصف صاع من براوصاع من شعير او تمر فانه دليل التاكيد
ان لا بد من الاداء والنقل اى نقل الحكم عنه اى عن التكفير بالمالمات
الصوم العجز في الحال مع توهم القعدة على التكفير بالمالمات فيما يستقبل
اى في الاستقبال تيسير الاداء فقله والنقل وجه اخر لكون الكفارة
يجب بقعدة ميسرة وعطف على اسم وخبره قوله تيسر القيام مقام

فان قيل قوله بالتكفير في هذا الخبر الكامل دليل اليسر بخلاف الخبر
صورة فقط بان يكون الامور متماثلة في المالمات كما في صدقة الفطر
من نصف صاع من براوصاع من شعير او تمر فانه دليل التاكيد
ان لا بد من الاداء والنقل اى نقل الحكم عنه اى عن التكفير بالمالمات
الصوم العجز في الحال مع توهم القعدة على التكفير بالمالمات فيما يستقبل
اى في الاستقبال تيسير الاداء فقله والنقل وجه اخر لكون الكفارة
يجب بقعدة ميسرة وعطف على اسم وخبره قوله تيسر القيام مقام

فان قيل قوله بالتكفير في هذا الخبر الكامل دليل اليسر بخلاف الخبر
صورة فقط بان يكون الامور متماثلة في المالمات كما في صدقة الفطر
من نصف صاع من براوصاع من شعير او تمر فانه دليل التاكيد
ان لا بد من الاداء والنقل اى نقل الحكم عنه اى عن التكفير بالمالمات
الصوم العجز في الحال مع توهم القعدة على التكفير بالمالمات فيما يستقبل
اى في الاستقبال تيسير الاداء فقله والنقل وجه اخر لكون الكفارة
يجب بقعدة ميسرة وعطف على اسم وخبره قوله تيسر القيام مقام

فان قيل قوله بالتكفير في هذا الخبر الكامل دليل اليسر بخلاف الخبر
صورة فقط بان يكون الامور متماثلة في المالمات كما في صدقة الفطر
من نصف صاع من براوصاع من شعير او تمر فانه دليل التاكيد
ان لا بد من الاداء والنقل اى نقل الحكم عنه اى عن التكفير بالمالمات
الصوم العجز في الحال مع توهم القعدة على التكفير بالمالمات فيما يستقبل
اى في الاستقبال تيسير الاداء فقله والنقل وجه اخر لكون الكفارة
يجب بقعدة ميسرة وعطف على اسم وخبره قوله تيسر القيام مقام

١٠
 ١١
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

لكن الغنى بالنصاب بشرط الوجوبها واصل القلة يحصل بمالك
نصف صاع من براوصاع من شعير مثلامع عدم اشتراط بقائها
لبقاء الواجب حتى يبقى في ذمته بعد فوات الغنى واماد فاعلاها
لم تجب بصفة اليسر بل بشرط القلة الممكنة وهو اي شرط القلة
الغناء فاز اشتراط الغناء ليس لليسر بل للصير الموصوف به اهلا
للاغناء لقوله عليه السلام لا صدقة الا عن ظهر غنى اي لا صادرة عن
غنى ولفظ الظهر مقم كظهر العين وظهر القلب والمراد بالاغناء
الاغناء بصفة الحسن وهو يتوقف على الغنى الشرعي لان الغالب
من حال الفقيه عدم الصبر على شدة الفقر فلا بد في اهليته
الغنى الذي لا يشترط له النصاب بشرط الوجوبها واصل القلة يحصل بمالك
نصف صاع من براوصاع من شعير مثلامع عدم اشتراط بقائها
لبقاء الواجب حتى يبقى في ذمته بعد فوات الغنى واماد فاعلاها
لم تجب بصفة اليسر بل بشرط القلة الممكنة وهو اي شرط القلة
الغناء فاز اشتراط الغناء ليس لليسر بل للصير الموصوف به اهلا
للاغناء لقوله عليه السلام لا صدقة الا عن ظهر غنى اي لا صادرة عن
غنى ولفظ الظهر مقم كظهر العين وظهر القلب والمراد بالاغناء
الاغناء بصفة الحسن وهو يتوقف على الغنى الشرعي لان الغالب
من حال الفقيه عدم الصبر على شدة الفقر فلا بد في اهليته

الارادة التي ذكرها في هذا الحديث على الغنا الشرعي الذي هو
الغنى الذي لا يشترط له النصاب بشرط الوجوبها واصل القلة يحصل بمالك
نصف صاع من براوصاع من شعير مثلامع عدم اشتراط بقائها
لبقاء الواجب حتى يبقى في ذمته بعد فوات الغنى واماد فاعلاها
لم تجب بصفة اليسر بل بشرط القلة الممكنة وهو اي شرط القلة
الغناء فاز اشتراط الغناء ليس لليسر بل للصير الموصوف به اهلا
للاغناء لقوله عليه السلام لا صدقة الا عن ظهر غنى اي لا صادرة عن
غنى ولفظ الظهر مقم كظهر العين وظهر القلب والمراد بالاغناء
الاغناء بصفة الحسن وهو يتوقف على الغنى الشرعي لان الغالب
من حال الفقيه عدم الصبر على شدة الفقر فلا بد في اهليته

بالحال الذي لا يشترط له النصاب بشرط الوجوبها واصل القلة يحصل بمالك
نصف صاع من براوصاع من شعير مثلامع عدم اشتراط بقائها
لبقاء الواجب حتى يبقى في ذمته بعد فوات الغنى واماد فاعلاها
لم تجب بصفة اليسر بل بشرط القلة الممكنة وهو اي شرط القلة
الغناء فاز اشتراط الغناء ليس لليسر بل للصير الموصوف به اهلا
للاغناء لقوله عليه السلام لا صدقة الا عن ظهر غنى اي لا صادرة عن
غنى ولفظ الظهر مقم كظهر العين وظهر القلب والمراد بالاغناء
الاغناء بصفة الحسن وهو يتوقف على الغنى الشرعي لان الغالب
من حال الفقيه عدم الصبر على شدة الفقر فلا بد في اهليته

وَنُفُوتِ الْمَوْتِ مِنْ يَمِينِهِ
وَنُفُوتِ الْمَوْتِ مِنْ يَمِينِهِ

[illegible]

غاية التحقيق

لا بد كلما مودبه من الحسن لان الشارع حكيم لا يأمر بالفحشاء و
الحسن والقبه يطلقان على ثلثة معان الاول كون الشيء ملائما للطمع
ومنافرا ليقال الجلو حسن والمزقيم والثاني كونه صفة كمال
وكونه صفة نقصان يقال العلم حسن والجهل قبيح والثالث
كون الشيء متعلق المدح والثواب وكونه متعلق الذم والعقاب
يقال الطاعة حسنة والمعصية قبيحة وكون الفعل متعلق
العقاب لا ينافي العفو هذا في افعال العباد واما افعال الله تعالى
فحسنة بمعنى كونها صفة كمال فالحسن والقبه بالمعنيين الاولين
يثبتان بالعقل اتفاقا واما بالمعنى الثالث فقد اختلفوا فيه فعند
الاشعري لا يثبتان بالعقل بل بالشرع وعندنا وعند المعتزلة
بالعقل لكن عند المعتزلة يثبتان بالعقل بمعنى ان العقل حاكم بالحسن
والقبه موجب العلم بهما وعندنا يثبتان بمعنى ان الحاكم هو الله تعالى

१०

[illegible]

والعقل الاله العلم بهما فيخلق الله تعالى العلم عقيب نظر العقل الصحيح
 وليس هذا عين المذهب الاشعري لان عندنا قد يعرفها
 بخلق الله تعالى اما بلا كسب كحسن تصديق النبي عليه السلام واما
 مع كسب وقد يعرفها بالنبي عليه السلام ككثرة الاحكام الشرعية
 المماورد به نوعان حسن بمعنى في نفسه اي انصف بالحسن لحسن
 ثبت في ذاته وحسن بمعنى في غيره اي انصف بالحسن لحسن ثبت
 في غيره واعلم ان الحسب لمعنى ثبت في وضعه من غير نظر الى الواسطة
 اولا فيكون لمعنى في وضعه بل الامر اخرا واولا هو القسم الاول والثاني
 اما ان لا يكون ذلك الامر باختيار العبد ويكون واولا هو القسم
 الثاني اعني قوله وما التحق بالواسطة والثاني اما ان يكون ذلك
 الامر بحيث لا يحصل بعد حصول المماورد به الا بفعل قصد اولا
 يكون كذلك بل يتبادر ذلك الامر بفعل المماورد به واولا هو القسم
 الثالث والثاني هو القسم الرابع وانما فرق بين ان يكون ذلك الامر
 باختيار العبد وبين ان لا يكون باختيار العبد حتى جعل القسم الاخر
 من هذين القسمين اخلا في الحسن لذاته واولا والواسطة

والعقل الاله العلم بهما فيخلق الله تعالى العلم عقيب نظر العقل الصحيح
 وليس هذا عين المذهب الاشعري لان عندنا قد يعرفها
 بخلق الله تعالى اما بلا كسب كحسن تصديق النبي عليه السلام واما
 مع كسب وقد يعرفها بالنبي عليه السلام ككثرة الاحكام الشرعية
 المماورد به نوعان حسن بمعنى في نفسه اي انصف بالحسن لحسن
 ثبت في ذاته وحسن بمعنى في غيره اي انصف بالحسن لحسن ثبت
 في غيره واعلم ان الحسب لمعنى ثبت في وضعه من غير نظر الى الواسطة
 اولا فيكون لمعنى في وضعه بل الامر اخرا واولا هو القسم الاول والثاني
 اما ان لا يكون ذلك الامر باختيار العبد ويكون واولا هو القسم
 الثاني اعني قوله وما التحق بالواسطة والثاني اما ان يكون ذلك
 الامر بحيث لا يحصل بعد حصول المماورد به الا بفعل قصد اولا
 يكون كذلك بل يتبادر ذلك الامر بفعل المماورد به واولا هو القسم
 الثالث والثاني هو القسم الرابع وانما فرق بين ان يكون ذلك الامر
 باختيار العبد وبين ان لا يكون باختيار العبد حتى جعل القسم الاخر
 من هذين القسمين اخلا في الحسن لذاته واولا والواسطة

اما

والعقل الاله العلم بهما فيخلق الله تعالى العلم عقيب نظر العقل الصحيح
 وليس هذا عين المذهب الاشعري لان عندنا قد يعرفها
 بخلق الله تعالى اما بلا كسب كحسن تصديق النبي عليه السلام واما
 مع كسب وقد يعرفها بالنبي عليه السلام ككثرة الاحكام الشرعية
 المماورد به نوعان حسن بمعنى في نفسه اي انصف بالحسن لحسن
 ثبت في ذاته وحسن بمعنى في غيره اي انصف بالحسن لحسن ثبت
 في غيره واعلم ان الحسب لمعنى ثبت في وضعه من غير نظر الى الواسطة
 اولا فيكون لمعنى في وضعه بل الامر اخرا واولا هو القسم الاول والثاني
 اما ان لا يكون ذلك الامر باختيار العبد ويكون واولا هو القسم
 الثاني اعني قوله وما التحق بالواسطة والثاني اما ان يكون ذلك
 الامر بحيث لا يحصل بعد حصول المماورد به الا بفعل قصد اولا
 يكون كذلك بل يتبادر ذلك الامر بفعل المماورد به واولا هو القسم
 الثالث والثاني هو القسم الرابع وانما فرق بين ان يكون ذلك الامر
 باختيار العبد وبين ان لا يكون باختيار العبد حتى جعل القسم الاخر
 من هذين القسمين اخلا في الحسن لذاته واولا والواسطة

[illegible]

في فصل ما ذكرنا من اختيار العبد بل بخلق الله تعالى كانت مضافة الى الله
 في فصل ما ذكرنا من اختيار العبد بل بخلق الله تعالى كانت مضافة الى الله
 في فصل ما ذكرنا من اختيار العبد بل بخلق الله تعالى كانت مضافة الى الله

همها لما ثبت بلا اختيار العبد بل بخلق الله تعالى كانت مضافة الى الله
 في فصل ما ذكرنا من اختيار العبد بل بخلق الله تعالى كانت مضافة الى الله
 في فصل ما ذكرنا من اختيار العبد بل بخلق الله تعالى كانت مضافة الى الله

في فصل ما ذكرنا من اختيار العبد بل بخلق الله تعالى كانت مضافة الى الله
 في فصل ما ذكرنا من اختيار العبد بل بخلق الله تعالى كانت مضافة الى الله
 في فصل ما ذكرنا من اختيار العبد بل بخلق الله تعالى كانت مضافة الى الله

في فصل ما ذكرنا من اختيار العبد بل بخلق الله تعالى كانت مضافة الى الله
 في فصل ما ذكرنا من اختيار العبد بل بخلق الله تعالى كانت مضافة الى الله
 في فصل ما ذكرنا من اختيار العبد بل بخلق الله تعالى كانت مضافة الى الله

في فصل ما ذكرنا من اختيار العبد بل بخلق الله تعالى كانت مضافة الى الله
 في فصل ما ذكرنا من اختيار العبد بل بخلق الله تعالى كانت مضافة الى الله
 في فصل ما ذكرنا من اختيار العبد بل بخلق الله تعالى كانت مضافة الى الله

الى قوله

ثم ان الزكوة في نفسه تنقيص المال هو حرام فلا حسن لذاته و
 الصوم احراز بالنفس منع لها عما اباح لها التمتع الحقيقي ولا خير فيه
 من هذه الوجوه والجمع في نفسه قطع المسافة الى امكنة مخصوصة و
 زيارة لها بمنزلة السفر للتجارة وزيارة الاماكن وهو كذلك انما
 جهته حسن هذه الامور ما ذكر وقال في التلويح الزكوة والصوم والجمع
 حسن لغيره في نفسه لكن يشبه الحسن بالغير وتحقق ذلك انه حسن
 بالغير الا انه لا اعتبار بالحسن في ذلك الغير حتى انه في حكم عدم فضا
 كل منها كما انه حسن لا بواسطة او فجعل بهذا الاعتبار من قبيل الحسن
 نفسه انتهى واعترض عليه السيد الشريف في حواشيه بان هذا التحقيق
 يقتضيان لا يكون وهذا القسم حسن في نفسه هو ظاهر ولا غير لان
 حسن بواسطة اذ لم يغير وجعل في حكم عدم فالاولى ان لا يحسن به
 الغير بسببه او بجوهره ان المراد

فان الزكوة في نفسه تنقيص المال هو حرام فلا حسن لذاته و
 الصوم احراز بالنفس منع لها عما اباح لها التمتع الحقيقي ولا خير فيه
 من هذه الوجوه والجمع في نفسه قطع المسافة الى امكنة مخصوصة و
 زيارة لها بمنزلة السفر للتجارة وزيارة الاماكن وهو كذلك انما
 جهته حسن هذه الامور ما ذكر وقال في التلويح الزكوة والصوم والجمع
 حسن لغيره في نفسه لكن يشبه الحسن بالغير وتحقق ذلك انه حسن
 بالغير الا انه لا اعتبار بالحسن في ذلك الغير حتى انه في حكم عدم فضا
 كل منها كما انه حسن لا بواسطة او فجعل بهذا الاعتبار من قبيل الحسن
 نفسه انتهى واعترض عليه السيد الشريف في حواشيه بان هذا التحقيق
 يقتضيان لا يكون وهذا القسم حسن في نفسه هو ظاهر ولا غير لان
 حسن بواسطة اذ لم يغير وجعل في حكم عدم فالاولى ان لا يحسن به
 الغير بسببه او بجوهره ان المراد

المراد بالغير بسببه او بجوهره ان المراد
 بالغير بسببه او بجوهره ان المراد
 بالغير بسببه او بجوهره ان المراد

المراد بالغير بسببه او بجوهره ان المراد
 بالغير بسببه او بجوهره ان المراد
 بالغير بسببه او بجوهره ان المراد

[illegible]

بیت سرحد
افغانستان ۱۳

في قوله تعالى **وَالْحُدُودُ** هي الحدود التي بين المسلمين وبين الكفار...
 قوله **وَالْحُدُودُ** هي الحدود التي بين المسلمين وبين الكفار...
 قوله **وَالْحُدُودُ** هي الحدود التي بين المسلمين وبين الكفار...

واقامة الحدود من غير توقف على فعل آخر ويمكن ان يقال هي هنا
 موافقا لما ذكره في الجهاد ان بعد ما عبادا من احسن في الحد ودبوا
 نفس المعاصي فانه لما صار عاصيا بار تكلمها شرع زجره وحسن تقدي
 بقي انه ليس كفر الكافر واسلام الميث مثلا حمايتا دي بنفس الما مؤ
 وقد جلا واسطة اللهم الا ان يقال ان الصلوة على الميت صارت
 حسنة بواسطة اسلام الميت باعتبار ان من صلى تلك الصلوة يصير
 قاضيا حق الميت الثابت بسبب الاسلام فحسن الصلوة بواسطة
 حسن قضاء حق الميت الثابت بواسطة اسلامه وكذا حكم نظيره
 فتدبر وتدكر والقسم الاول من هذين القسمين كامل في كون حسنا
 لغيره كالقسم الاول من القسمين الاولين كامل في كون حسنا لغيره
 الثاني من هذين القسمين في مقابلة القسم الثاني من القسمين الاولين

قوله **وَالْحُدُودُ** هي الحدود التي بين المسلمين وبين الكفار...
 قوله **وَالْحُدُودُ** هي الحدود التي بين المسلمين وبين الكفار...
 قوله **وَالْحُدُودُ** هي الحدود التي بين المسلمين وبين الكفار...

قوله **وَالْحُدُودُ** هي الحدود التي بين المسلمين وبين الكفار...
 قوله **وَالْحُدُودُ** هي الحدود التي بين المسلمين وبين الكفار...
 قوله **وَالْحُدُودُ** هي الحدود التي بين المسلمين وبين الكفار...

جوهري

من بني ادريس
اذ انقام به الولي سقط
للقسم ولدا انتم تاتونكم
بالعقال ثانيا ولا تقسم بهم
العقال ثانيا ولا تقسم بهم
من اخبرم سقطوا من العقال
ذلك خلاف الخبر فان ابن
عبدوس قال ان ابن
فانما قال عليه عصابة من
شاهقة والاسعد بن
شاهقة فانه بسقط الاسعد
لرسول الله صلى الله عليه
الطبيب في سقطه بدم
سقط الحية في دمه

ان هذا هو جواب السؤال الاول
 ان هذا هو جواب السؤال الثاني
 ان هذا هو جواب السؤال الثالث
 ان هذا هو جواب السؤال الرابع
 ان هذا هو جواب السؤال الخامس
 ان هذا هو جواب السؤال السادس
 ان هذا هو جواب السؤال السابع
 ان هذا هو جواب السؤال الثامن
 ان هذا هو جواب السؤال التاسع
 ان هذا هو جواب السؤال العاشر

وبياز العاقبة نحو قوله تعالى ولا تحسبن الله غافلا عما يعمل الظالمون
 والدعاء والياس نحو قوله تعالى لا تقنطروا اليوم والا رسادوا
 كقوله عليه السلام لا تتخذوا الدواب كراسي فهي مجاز في غير التحريم
 والكراهة بالاقتفاء وهو اي النهي في صفة القبيح ينقسم انقسام الامر
 في صفة الحسن يعني كما يحصل بالامر للمامور به في صفة الحسن اقسام
 اربعة كذلك يحصل بالنهي عن النهي عنه في صفة القبح اقسام اربعة

ويمكن ان يرجع الضمير الى المنه عن

ان هذا هو جواب السؤال الحادي عشر
 ان هذا هو جواب السؤال الثاني عشر
 ان هذا هو جواب السؤال الثالث عشر
 ان هذا هو جواب السؤال الرابع عشر
 ان هذا هو جواب السؤال الخامس عشر
 ان هذا هو جواب السؤال السادس عشر
 ان هذا هو جواب السؤال السابع عشر
 ان هذا هو جواب السؤال الثامن عشر
 ان هذا هو جواب السؤال التاسع عشر
 ان هذا هو جواب السؤال العشرون

ان هذا هو جواب السؤال الحادي والعشرون
 ان هذا هو جواب السؤال الثاني والعشرون
 ان هذا هو جواب السؤال الثالث والعشرون
 ان هذا هو جواب السؤال الرابع والعشرون
 ان هذا هو جواب السؤال الخامس والعشرون
 ان هذا هو جواب السؤال السادس والعشرون
 ان هذا هو جواب السؤال السابع والعشرون
 ان هذا هو جواب السؤال الثامن والعشرون
 ان هذا هو جواب السؤال التاسع والعشرون
 ان هذا هو جواب السؤال الثلاثين

١٩٢
 ان هذا هو جواب السؤال الحادي والثلاثين
 ان هذا هو جواب السؤال الثاني والثلاثين
 ان هذا هو جواب السؤال الثالث والثلاثين
 ان هذا هو جواب السؤال الرابع والثلاثين
 ان هذا هو جواب السؤال الخامس والثلاثين
 ان هذا هو جواب السؤال السادس والثلاثين
 ان هذا هو جواب السؤال السابع والثلاثين
 ان هذا هو جواب السؤال الثامن والثلاثين
 ان هذا هو جواب السؤال التاسع والثلاثين
 ان هذا هو جواب السؤال الثلاثين

[illegible]

الاول من ان
المجاهدين ان
لنا الشال الاول
صاحبنا
التي ان ولحق العبد القائل
صاحبنا
البيوع بوجوبه دون الفخال
في الطريق حلالا
محمدا

۴۱
 و فی بیان الفج لا غیر ۱۱ فان راہی کو کہو نیست
 ۴۲
 ۴۳
 ۴۴
 ۴۵
 ۴۶
 ۴۷
 ۴۸
 ۴۹
 ۵۰
 ۵۱
 ۵۲
 ۵۳
 ۵۴
 ۵۵
 ۵۶
 ۵۷
 ۵۸
 ۵۹
 ۶۰
 ۶۱
 ۶۲
 ۶۳
 ۶۴
 ۶۵
 ۶۶
 ۶۷
 ۶۸
 ۶۹
 ۷۰
 ۷۱
 ۷۲
 ۷۳
 ۷۴
 ۷۵
 ۷۶
 ۷۷
 ۷۸
 ۷۹
 ۸۰
 ۸۱
 ۸۲
 ۸۳
 ۸۴
 ۸۵
 ۸۶
 ۸۷
 ۸۸
 ۸۹
 ۹۰
 ۹۱
 ۹۲
 ۹۳
 ۹۴
 ۹۵
 ۹۶
 ۹۷
 ۹۸
 ۹۹
 ۱۰۰

موجباً للملك من غير توقف على القبض ويتأدى الصلوة في
 الأرض المغصوبة لأن القبض لما كان مجازاً وغير متصل به وصفاً لم
 يؤثر في إزالته مشروعية أصلاً ووصفاً فوجب الكراهة دون
 الفساد ولهذا أي ولأن حكم هذا النوع ما ذكرنا قلنا إن وطئها
 أي وطئ الزوج الثاني المطلقة بالثلث في حالة الحيض يحكمها له
 يحل وطئها لياها للزوج الأول فإنه يعلم منه أن الوطئ في تلك
 الحالة لا يمنع حدث الحمل ويثبت به إى بالوطئ في حالة الحيض
 احصاء الوطئ كونه في بعد ذلك كاحد الزوجين دون الجمل
 والنوع الثاني ما يتصل به المعنى الموجب للقبض وصفاً أي بحيث
 صار وصفاً ولم يتصور الانفكاك عنه كالباع الفاسد وصوم
 يوم النحر فإن الباع الفاسد كبيع الربوا قد وجد فيه ركن البيع من
 أهله محله فلا يكون قبيحاً باصلاً لكنه اتصل به ما يوجب القبض

وكان في البيع كونه
 فاسداً شرطاً لا كونه
 فاسداً شرطاً لا كونه
 فاسداً شرطاً لا كونه

الزوجة التي لا يملكها
 الزوج الذي لا يملكها
 الزوج الذي لا يملكها

عند الإجماع لا يملك المالك
 المالك لا يملك المالك
 المالك لا يملك المالك

١٩٥
 المالك لا يملك المالك
 المالك لا يملك المالك
 المالك لا يملك المالك

باقی بر صفحہ ۱۹۷

[illegible][illegible]

لما ذكرنا من مرفوعة كلمة الامر
 والناهي الا يري انه قد قتل في
 الشوارع الا يقتضيه العج كقولنا
 كما توكل ثم لا يقتضيه الجرح
 فتم الامر حقيقة الامور واجب على ان
 يقتضيه يقتضيه حس الى المسود يعيد
 الانبياء والابواب يحس السبل يقتضيه
 لعبد الله الخيرة الاول ان اطلق
 بعزت الى الكلام الاول ان اطلق
 من دجا ١٢ قال في القاص ومجرب
 اى مطلق النقي مانع ادم من الخيرة
 قال في بيان خلاصه كلامه الى الجرح
 حاتم النصير الى الجرح

[illegible]

الانفاق في يومه في غير ما لا بد منها

عند حتى لا يترتب عليه الاحكام وعند ايحيقة يصح باصله لكن
لا يقصد بوصفه لعدم الدليل على ان القيمة بوضع كذا في التلويع
واعلم ان الصحة في العبادات عند الفقهاء عبارة عن كون الفعل
مسقط للقضاء وعند المتكلمين عبارة عن موافقة امر الشارع
وجبا للقضاء ولم يجب فصوله ان من ظن انه مطهر ولم يكن كذلك
صحيحة عند المتكلمين لموافقة الامر غير صحيحة عند الفقهاء لكونها
غير مسقط للقضاء وفي عقود المعاملات معنى الصحة كوز العقد
سببا لترتب الثمرات المطلوبة عليه شرعا والبطالان في العبادات
عدم سقوط القضاء بالفعل وفي المعاملات تخلف الاحكام عنها
وخروجهما عن كونها اسبابا مفيدة للاحكام والفساد يوراد
البطالان عند الشافعي وعندنا هو ما كان مشروع باصله غير مشروع
بوصفه وقد يطلق الصحة عندنا على مقابلة الفاسد كما يطلق

على مقابلة الباطل ولا يلزم الظهار على أن النهى عن التصرفات
 الشرعية يقتضيه رفع للشريعة فإن الظهار تصرف منهى عنه وقد
 انعقد سبب الكفارة التي هي عبادة لأن كلامنا في حكم مطلوب
 شرعا كالمالك تعلق ذلك الحكم بسبب مشروع له كالبيع أي كلامنا في
 النهى عن التصرفات الموضوع لحكم مطلوب شرعا أنه أي ذلك السبب
 هل يبقى سببا لذلك الحكم وإن بقي الحكم المنوط به أي بذلك السبب
 مشروع عام وقوع النهى عليه أي على السبب أم لا يبقى والظهار ليس
 بتصرف موضوع لحكم شرعي بل هو حرام فانه منكر من القول وجوز
 الكفارة جزاء لتلك الجرمية وثبوت وصف الخطر في السبب لا يخرج
 عن كونه صالحا لا يوجب الجزاء بل يتحقق كما في قتل العمد واليهذا
 أشار بقوله وأما ما هو جزاء شرع زاجر عن الفعل الحرام فيعتد حرمته

سببه أي يقتضيها كالتقصص
 في قوله لا يقتضيها كالتقصص
 في قوله لا يقتضيها كالتقصص
 في قوله لا يقتضيها كالتقصص

والظاهر أن النهى عن التصرفات الشرعية يقتضيه رفع للشريعة فإن الظهار تصرف منهى عنه وقد انعقد سبب الكفارة التي هي عبادة لأن كلامنا في حكم مطلوب شرعا كالمالك تعلق ذلك الحكم بسبب مشروع له كالبيع أي كلامنا في النهى عن التصرفات الموضوع لحكم مطلوب شرعا أنه أي ذلك السبب هل يبقى سببا لذلك الحكم وإن بقي الحكم المنوط به أي بذلك السبب مشروع عام وقوع النهى عليه أي على السبب أم لا يبقى والظهار ليس بتصرف موضوع لحكم شرعي بل هو حرام فانه منكر من القول وجوز الكفارة جزاء لتلك الجرمية وثبوت وصف الخطر في السبب لا يخرج عن كونه صالحا لا يوجب الجزاء بل يتحقق كما في قتل العمد واليهذا أشار بقوله وأما ما هو جزاء شرع زاجر عن الفعل الحرام فيعتد حرمته سببه أي يقتضيها كالتقصص في قوله لا يقتضيها كالتقصص في قوله لا يقتضيها كالتقصص في قوله لا يقتضيها كالتقصص

والظاهر أن النهى عن التصرفات الشرعية يقتضيه رفع للشريعة فإن الظهار تصرف منهى عنه وقد انعقد سبب الكفارة التي هي عبادة لأن كلامنا في حكم مطلوب شرعا كالمالك تعلق ذلك الحكم بسبب مشروع له كالبيع أي كلامنا في النهى عن التصرفات الموضوع لحكم مطلوب شرعا أنه أي ذلك السبب هل يبقى سببا لذلك الحكم وإن بقي الحكم المنوط به أي بذلك السبب مشروع عام وقوع النهى عليه أي على السبب أم لا يبقى والظهار ليس بتصرف موضوع لحكم شرعي بل هو حرام فانه منكر من القول وجوز الكفارة جزاء لتلك الجرمية وثبوت وصف الخطر في السبب لا يخرج عن كونه صالحا لا يوجب الجزاء بل يتحقق كما في قتل العمد واليهذا أشار بقوله وأما ما هو جزاء شرع زاجر عن الفعل الحرام فيعتد حرمته سببه أي يقتضيها كالتقصص في قوله لا يقتضيها كالتقصص في قوله لا يقتضيها كالتقصص في قوله لا يقتضيها كالتقصص

[illegible]

[illegible]

[illegible]

واعترض عليه في التلويح بان حقيقة الصوم في الشرع الامساك
مع النية في النهار وهذا متصور من العبد وقد نهى الشارع عنه
صار يوم النحر بمنزلة الليل فلا يكون عبادة يترتب عليه الثواب
وجوابه ان الصوم الواقع في غير يوم النحر عبارة عما ذكره واما الصوم
الواقع فيه فاذا كان عبارة عنه في الشرع يلزم ان يكون اتيا بالصوم
حين اتيانها بالامساك من الصبح الى الغروب مع النية فيلزم ان يكون
له وجود شرعي فيكون مشروعا وان لم يكن عبارة عنه يلزم نسخ
فان النسخ لبيان ان الفعل لم يبق متصورا لوجود شرعا والنتيجة
النسخ وعلى هذا الاصل وهو ان النهي عن التصرفات الشرعية يقتضيه
بقاء مشروعية ما قلنا ان البيع اي بيع العبد مثلاً بالنحر مشروعه بانه
وهو وجود ركنه وهو مبادلة المال بالمال في محله وهو المبيع غير مشروعه
بوصفه وهو الثمن لان النحر مال لا المال ما يميل اليه بالطبع ويمكن ادخاله
الوقت الحاجة والنحر كذلك لكنها غير متقومة فان المتقوم ما يجوز
الاتقاء بعينه وبمثله او بقيته وليس النحر كذلك لانه يجب
الاجتناب عنها ولهذا لا يجب الضمان بالاداء فتصلح النحر ثمتنا

[illegible]

من وجه وهو اعتبار كونها مالا دون وجه وهو اعتبار عدم كونها
متقومة وبهذا الاعتبار لا تصلح لكونها مبيعة لان المبيع اصل في البيع
والثمن تبع وبهذا يضاف العقد الى المبيع والمقصود هو العين والثمن
وسيلة اليه فكان الثمن بمنزلة الوصف لتوقعه على الاصل مثل توقفت
الوصف على الموصوف فصار بيع العبد بالخمر مشروعا باصل غير
مشروع بوصفه وهو الثمن فصار البيع فاسدا للخلل الحاصل في الثمن
الذي هو بمنزلة الوصف لا باطلا اذ لا فساد في ركن البيع ولا فيما
هو المقصود من العقد وهو البيع بخلاف بيع الخمر بالدراهم فانه باطل
لان محل البيع ماله متقوم بملوك مقدور التسليم وليست الخمر كذلك

١٢ **حاشية**
 ان لا يسلط البيع اجاب بقوله منقول ١١
 وهو ان الحكم يكون لا يفتني
 ١٣ **حاشية**
 ان لا يسلط البيع اجاب بقوله منقول ١١
 وهو ان الحكم يكون لا يفتني

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

٢٠٩
 المبدأة قد وجدت كما قال فاصل آه
 المذكور في جواب ثان عن السؤال
 السلام عن من هو وصف فقير لا يصفه
 اصل العقد مع ما فيه التمسك من جهة
 فاشد من ان لا يصفه من جهة
 العقد وهو المراد بالوصف لازم
 لان من لا يصفه من جهة
 العاقل من جهة التمسك من جهة
 العاقل من جهة التمسك من جهة
 العاقل من جهة التمسك من جهة

١
 لان في الصوم حصول التقوى
 لجوارحه واداء شريعته واداء
 التقوى منه والاداء شريعته
 فوالله اعلم بشؤون اياته وصدق
 وفيه موقوف قدر النعم
 الفخر من تحمل كرامة الجوع
 على الواساة اليه وفيه الطهارة
 الشهوة الخدانة بالسرور
 ورجحان النفس تولاها الى غير ذلك
 واقصاها طاعة تولاها الى غير ذلك
 من العبادات
 ووافي نعم الله به ووافي به
 وفقدان نعمه واثباته
 في الصوم
 من لم يصم الله به ووافي به
 من لم يصم الله به ووافي به
 من لم يصم الله به ووافي به

عندنا مشروع باصله حتى يصح النذر به وهو اى اصل الصوم
الامساك لله تعالى ويعلم من ان يكون منهيًا عنه لذاته غير مشروع
بوصفه وهو اى الوصف الاعراض عن الضيافة الموضوعية في هذا
الوقت بالصوم والاعراض وصف لازم للصوم غير داخل في مفهومه
الا ترى ان الصوم يقوم بالوقت اى يوجد فيه لكونه معيارا له و
لا خلل فيه اى في الوقت بنفسه لانه وقت كسائر الاوقات فلا
يتعلق نهي صوم يوم النحر باعتبار نفس ذلك الوقت والنهي يتعلق
بوصفه اى بوصف الوقت وهو انه يوم عيد اى يوم ضيافة
والمتمصل بالوقت كالمتمصل بالصوم لانه يقوم به فصار صوم يوم
النحر فاسدا للخلل في الوصف لانه الاصل ولهذا اى لمشروعية
صوم يوم النحر باعتبار اصله يصح النذر به عندنا لانه
هذا النذر نذر بالطاعة من حيث ذاة الصوم لا زكف النفس
عن الشهوة في هذا اليوم قربته بذاته وانما وصف المعصية
متصل بذاته فعلا لا باسمه ذكر الان ذكر الصوم ليس باعراض
عن الضيافة وانما الاعراض بفعل الصوم ولم يوجد من النادر

[illegible]

فمن مع النبي في وقته وهو الزمار وقدموا من هذا المشروء ولا يجوز ان يكون ١٢

تاریخ معجزاتی

نَفَرِيَّةٌ وَلَوْ أَلَدِيَّةٌ وَاللَّهُ اعْلَمْ
 الْحَقُّ لَعَلَّ حَسْبَهُ نَسَاحِي
 الْمَصِيئَةِ بِكَرِيمِ الصَّمِ
 طَالَمَا لَا يَتَقَبَّلُ هُنَّ الْحَالِ
 الْمَصِيئَةِ تَتَقَبَّلُ بِغَفْلَةٍ لِيَذْكُرَ
 يَبْلُغُ عَنْ أَسْمَى فَتَنْتَ الْعِبَارَةُ وَدَامَا
 إِلَى الْعَصِيَّةِ

[illegible][illegible]

المذنب باعتبار ذاة الصوم ثابت ايضا وذلك لان اتصال المعصية مانع
عن المذنب وذلك لاتصال بالفعل لا في القول فلا بد من بيان التفرقة
وما يجب التنبيه عليه انه ليس المراد بقولنا ان الصوم مثلا مشروعه بصله
او حسن لذاته الحسن لذاته بالمعنى الذي مر في الفصل المتقدم بالمعنى
العام الشامل له وغيره من اقسام حسن الامور به فانه من المنافات
ووقت طلوع الشمس وكوكبها صحيح باصله فاسد بوصفه يريد
ان يبين التفرقة بين صوم يوم النحر وبين الصلوة في الوقتين المخصوصين
كما سيظهر لك مما سيأتي والدليل الزوال والغروب وهذان
الوقتان ووقت الطلوع يكره الصلوة فيها ومشرقة باصلها لان
هذه الاوقات صالحة لظرفية الصلوة كسائر الاوقات لكنها فاسدة
بوصفها وهو الفساد من حيث الوصف انه اي كل واحد من

وقد عرفت ان وقت الصلوة في يوم النحر هو وقت طلوع الشمس وكوكبها صحيح باصله فاسد بوصفه يريد ان يبين التفرقة بين صوم يوم النحر وبين الصلوة في الوقتين المخصوصين كما سيظهر لك مما سيأتي والدليل الزوال والغروب وهذان الوقتان ووقت الطلوع يكره الصلوة فيها ومشرقة باصلها لان هذه الاوقات صالحة لظرفية الصلوة كسائر الاوقات لكنها فاسدة بوصفها وهو الفساد من حيث الوصف انه اي كل واحد من

وقد عرفت ان وقت الصلوة في يوم النحر هو وقت طلوع الشمس وكوكبها صحيح باصله فاسد بوصفه يريد ان يبين التفرقة بين صوم يوم النحر وبين الصلوة في الوقتين المخصوصين كما سيظهر لك مما سيأتي والدليل الزوال والغروب وهذان الوقتان ووقت الطلوع يكره الصلوة فيها ومشرقة باصلها لان هذه الاوقات صالحة لظرفية الصلوة كسائر الاوقات لكنها فاسدة بوصفها وهو الفساد من حيث الوصف انه اي كل واحد من

وقد عرفت ان وقت الصلوة في يوم النحر هو وقت طلوع الشمس وكوكبها صحيح باصله فاسد بوصفه يريد ان يبين التفرقة بين صوم يوم النحر وبين الصلوة في الوقتين المخصوصين كما سيظهر لك مما سيأتي والدليل الزوال والغروب وهذان الوقتان ووقت الطلوع يكره الصلوة فيها ومشرقة باصلها لان هذه الاوقات صالحة لظرفية الصلوة كسائر الاوقات لكنها فاسدة بوصفها وهو الفساد من حيث الوصف انه اي كل واحد من

وقد عرفت ان وقت الصلوة في يوم النحر هو وقت طلوع الشمس وكوكبها صحيح باصله فاسد بوصفه يريد ان يبين التفرقة بين صوم يوم النحر وبين الصلوة في الوقتين المخصوصين كما سيظهر لك مما سيأتي والدليل الزوال والغروب وهذان الوقتان ووقت الطلوع يكره الصلوة فيها ومشرقة باصلها لان هذه الاوقات صالحة لظرفية الصلوة كسائر الاوقات لكنها فاسدة بوصفها وهو الفساد من حيث الوصف انه اي كل واحد من

وقد عرفت ان وقت الصلوة في يوم النحر هو وقت طلوع الشمس وكوكبها صحيح باصله فاسد بوصفه يريد ان يبين التفرقة بين صوم يوم النحر وبين الصلوة في الوقتين المخصوصين كما سيظهر لك مما سيأتي والدليل الزوال والغروب وهذان الوقتان ووقت الطلوع يكره الصلوة فيها ومشرقة باصلها لان هذه الاوقات صالحة لظرفية الصلوة كسائر الاوقات لكنها فاسدة بوصفها وهو الفساد من حيث الوصف انه اي كل واحد من

للظرف في ايجاد الظروف فلا يكون فساد مؤثر فيها لانه مجاور
لها بمنزلة الصلوة في الارض الغصوبة لا معيارها اي للصلوة كما
كان يوم النحر معيار للصوم والمعيار خصوصية لما وقع فيه اقوى
من الظرف لما وقع فيه كما سيظهر لك وكما ورد عليه ان فساد الظرف
لما لم يؤثر في فساد الظروف كان ينبغي ان لا يؤثر في نقصانه
حتى يتادى به الكامل قال وهو اي وقت لصلوة سببها اي الصلوة
فصارت لصلوة فيمري في وقتها ناقصة لا فاسدة لان فساد السبب
يؤثر في السبب لانه لما كان مجاورا ولم يكن وصفا يؤثر في النقصان
لا في الفساد بخلاف الصلوة في الارض الغصوبة فان المكان ليس
بسبب ولا وصف فلا يؤثر في الفساد ولا في النقصان بل يوجب
الكرهية وهي لا يمنع اداء الواجب فقل لا يتادى بها اي بالصلوة في
هذه الاوقات الواجب الكامل اي الفائت كجام تفصيله وتضمنه

في اوقات الواجب الكامل اي الفائت كجام تفصيله وتضمنه
في اوقات الواجب الكامل اي الفائت كجام تفصيله وتضمنه
في اوقات الواجب الكامل اي الفائت كجام تفصيله وتضمنه

في اوقات الواجب الكامل اي الفائت كجام تفصيله وتضمنه
في اوقات الواجب الكامل اي الفائت كجام تفصيله وتضمنه
في اوقات الواجب الكامل اي الفائت كجام تفصيله وتضمنه

في اوقات الواجب الكامل اي الفائت كجام تفصيله وتضمنه
في اوقات الواجب الكامل اي الفائت كجام تفصيله وتضمنه
في اوقات الواجب الكامل اي الفائت كجام تفصيله وتضمنه

في اوقات الواجب الكامل اي الفائت كجام تفصيله وتضمنه
في اوقات الواجب الكامل اي الفائت كجام تفصيله وتضمنه
في اوقات الواجب الكامل اي الفائت كجام تفصيله وتضمنه

لا بد من الصلوة بالشرع في يوم الخمران كما هو أحد ثمانية
 الاوقات للصوم في يوم الخمران كما هو أحد ثمانية
 باوقات الصلوة بالشرع في يوم الخمران كما هو أحد ثمانية
 باوقات الصلوة بالشرع في يوم الخمران كما هو أحد ثمانية
 باوقات الصلوة بالشرع في يوم الخمران كما هو أحد ثمانية

النفل الذي شرع في هذه الاوقات بالشرع حتى لو شرع فيها ثم
 قطعها وجب عليه القضاء وينبغي ان يقضيها في وقت كامل فان
 قضاها في وقت مكروه اجزاه مع الاساءة والتقريع الاول باعتبار
 تحققة النقصان والثاني باعتبار الصيانة عن البطالة وهذا بخلاف
 الصوم فان الصوم يقوم بالوقت ويعرف بالتشديد اي الصوم به
 اي بالوقت فكان داخل في ماهيته حتى يقال الصوم هو الامساك عن
 المفطرات الثلث نهارا مع النية ويقرب بالتخفيف اي يعرف مقداره
 بالوقت حتى يزيد بزيادته وينقص بنقصانه فازداد الاثر ايا
 فساد الوقت في الصوم فصار اي الصوم فاسدا فلم يضمن بالشرع
 الا ترى ان الصلوة ممكنة الاداء بعد ذلك الشرع بلا كراهية بان يصبر
 ببيض الشمس ولا كذلك الصوم والحاصل ان الاتصال القبر بالمشروع

لا بد من الصلوة بالشرع في يوم الخمران كما هو أحد ثمانية
 الاوقات للصوم في يوم الخمران كما هو أحد ثمانية
 باوقات الصلوة بالشرع في يوم الخمران كما هو أحد ثمانية
 باوقات الصلوة بالشرع في يوم الخمران كما هو أحد ثمانية
 باوقات الصلوة بالشرع في يوم الخمران كما هو أحد ثمانية

زيادة في الوقت من صلواته في يوم الخمران
 الفتن في الصلاة بالشرع في يوم الخمران
 الاشارة الى ان الصوم في يوم الخمران
 الاشارة الى ان الصوم في يوم الخمران
 الاشارة الى ان الصوم في يوم الخمران

الفتن في الصلاة بالشرع في يوم الخمران
 الاشارة الى ان الصوم في يوم الخمران
 الاشارة الى ان الصوم في يوم الخمران
 الاشارة الى ان الصوم في يوم الخمران
 الاشارة الى ان الصوم في يوم الخمران

الفتن في الصلاة بالشرع في يوم الخمران
 الاشارة الى ان الصوم في يوم الخمران
 الاشارة الى ان الصوم في يوم الخمران
 الاشارة الى ان الصوم في يوم الخمران
 الاشارة الى ان الصوم في يوم الخمران

مؤمنين فمن سب لعلهم يغفروا الله الذي

[illegible]

[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل العلم نوراً
والعلم نوراً يضيء القلب
ويهدي السبيل
والعلم نوراً يضيء القلب
ويهدي السبيل
والعلم نوراً يضيء القلب
ويهدي السبيل

[illegible]

عند القدرة على العمل كذا اذا احتج الى الزاد
 البذل حتى لا يضره في العمل كذا اذا احتج الى الزاد
 البذل حتى لا يضره في العمل كذا اذا احتج الى الزاد
 البذل حتى لا يضره في العمل كذا اذا احتج الى الزاد

[illegible]

١٤ قولنا ثبت الملك قبل اليمين
 لا يثبت على سبب الملك سبب
 ضمان الغصب فيجب ان يثبت
 سبب الغاصب بل اثار الضمان
 على ان كان الذي ادعى ان الغاصب
 يفتقر الى ما يثبت ان الغاصب
 لا يثبت ملك الغاصب من قبل
 الملك فثبت ملك الغاصب
 فان ثباته او عدمه
 فان ثباته او عدمه
 فان ثباته او عدمه

ثبوت الملك في المغصوب بناء على صيرورة الضمان ملكا للمغصوب منه
 لما ثبت الملك قبله فلم ينفذ بيع الغاصب ولم يسلم الكسب لانه
 ليس المراد ان سبب الملك هو ملك الضمان او تقريره على الغاصب المراد
 ان السبب هو الغصب لكن بالحيثية المذكورة فان قيل ضمان المدبر
 يصير ملكا للمغصوب منه مع ان المدبر لا يتقل من ملكه قلنا يخرج عن
 ملكه تحقيقا للضمان لكن لا يبدل في ملك الغاصب رعاية لحق المدبر
 وهو استحقاق الحرية وذا كان الوقف يخرج عن ملك الوقف ولا يخل
 في ملك الموقوف عليه ولا يحكم في جميع الصور بذلك لان الاصل في
 الاموال المملوكة ولان الغرم بازاء الغرم فلا يترك الا عند الضرورة
 كما في المدبر وكذلك اي مثل الغصب وروداود ضا الزنا اما ورودا
 فلا ينفذ فعله منه مع انه سبب الحرمة المصاهرة التي هي نعمة
 والنعمة لا تنال الا بسبب مشروع واما دفا فلان الزنا لا يوجب الحرمة

١٥ انما يثبت ملك الغاصب
 بناء على ثبوت الملك
 والملك لا يثبت على سبب
 ضمان الغصب فيجب ان يثبت
 سبب الغاصب بل اثار الضمان
 على ان كان الذي ادعى ان الغاصب
 يفتقر الى ما يثبت ان الغاصب
 لا يثبت ملك الغاصب من قبل
 الملك فثبت ملك الغاصب
 فان ثباته او عدمه
 فان ثباته او عدمه

١٦ انما يثبت ملك الغاصب
 بناء على ثبوت الملك
 والملك لا يثبت على سبب
 ضمان الغصب فيجب ان يثبت
 سبب الغاصب بل اثار الضمان
 على ان كان الذي ادعى ان الغاصب
 يفتقر الى ما يثبت ان الغاصب
 لا يثبت ملك الغاصب من قبل
 الملك فثبت ملك الغاصب
 فان ثباته او عدمه
 فان ثباته او عدمه

١٧ انما يثبت ملك الغاصب
 بناء على ثبوت الملك
 والملك لا يثبت على سبب
 ضمان الغصب فيجب ان يثبت
 سبب الغاصب بل اثار الضمان
 على ان كان الذي ادعى ان الغاصب
 يفتقر الى ما يثبت ان الغاصب
 لا يثبت ملك الغاصب من قبل
 الملك فثبت ملك الغاصب
 فان ثباته او عدمه
 فان ثباته او عدمه

١٨ انما يثبت ملك الغاصب
 بناء على ثبوت الملك
 والملك لا يثبت على سبب
 ضمان الغصب فيجب ان يثبت
 سبب الغاصب بل اثار الضمان
 على ان كان الذي ادعى ان الغاصب
 يفتقر الى ما يثبت ان الغاصب
 لا يثبت ملك الغاصب من قبل
 الملك فثبت ملك الغاصب
 فان ثباته او عدمه
 فان ثباته او عدمه

[illegible]

[illegible][illegible][illegible][illegible]

حواشی
متعلقہ صفحہ
۲۲۲

عن تلك الشبهة نقدر الاخر ان
كذلك اعني ان كان الزمان حيث انزل
الحكمة في العقل ان الواو حقيقة في
الاولى ١٢ ١٣ ١٤ ١٥ ١٦ ١٧ ١٨ ١٩ ٢٠ ٢١ ٢٢ ٢٣ ٢٤ ٢٥ ٢٦ ٢٧ ٢٨ ٢٩ ٣٠ ٣١ ٣٢ ٣٣ ٣٤ ٣٥ ٣٦ ٣٧ ٣٨ ٣٩ ٤٠ ٤١ ٤٢ ٤٣ ٤٤ ٤٥ ٤٦ ٤٧ ٤٨ ٤٩ ٥٠ ٥١ ٥٢ ٥٣ ٥٤ ٥٥ ٥٦ ٥٧ ٥٨ ٥٩ ٦٠ ٦١ ٦٢ ٦٣ ٦٤ ٦٥ ٦٦ ٦٧ ٦٨ ٦٩ ٧٠ ٧١ ٧٢ ٧٣ ٧٤ ٧٥ ٧٦ ٧٧ ٧٨ ٧٩ ٨٠ ٨١ ٨٢ ٨٣ ٨٤ ٨٥ ٨٦ ٨٧ ٨٨ ٨٩ ٩٠ ٩١ ٩٢ ٩٣ ٩٤ ٩٥ ٩٦ ٩٧ ٩٨ ٩٩ ١٠٠ ١٠١ ١٠٢ ١٠٣ ١٠٤ ١٠٥ ١٠٦ ١٠٧ ١٠٨ ١٠٩ ١١٠ ١١١ ١١٢ ١١٣ ١١٤ ١١٥ ١١٦ ١١٧ ١١٨ ١١٩ ١٢٠ ١٢١ ١٢٢ ١٢٣ ١٢٤ ١٢٥ ١٢٦ ١٢٧ ١٢٨ ١٢٩ ١٣٠ ١٣١ ١٣٢ ١٣٣ ١٣٤ ١٣٥ ١٣٦ ١٣٧ ١٣٨ ١٣٩ ١٤٠ ١٤١ ١٤٢ ١٤٣ ١٤٤ ١٤٥ ١٤٦ ١٤٧ ١٤٨ ١٤٩ ١٥٠ ١٥١ ١٥٢ ١٥٣ ١٥٤ ١٥٥ ١٥٦ ١٥٧ ١٥٨ ١٥٩ ١٦٠ ١٦١ ١٦٢ ١٦٣ ١٦٤ ١٦٥ ١٦٦ ١٦٧ ١٦٨ ١٦٩ ١٧٠ ١٧١ ١٧٢ ١٧٣ ١٧٤ ١٧٥ ١٧٦ ١٧٧ ١٧٨ ١٧٩ ١٨٠ ١٨١ ١٨٢ ١٨٣ ١٨٤ ١٨٥ ١٨٦ ١٨٧ ١٨٨ ١٨٩ ١٩٠ ١٩١ ١٩٢ ١٩٣ ١٩٤ ١٩٥ ١٩٦ ١٩٧ ١٩٨ ١٩٩ ٢٠٠ ٢٠١ ٢٠٢ ٢٠٣ ٢٠٤ ٢٠٥ ٢٠٦ ٢٠٧ ٢٠٨ ٢٠٩ ٢١٠ ٢١١ ٢١٢ ٢١٣ ٢١٤ ٢١٥ ٢١٦ ٢١٧ ٢١٨ ٢١٩ ٢٢٠ ٢٢١ ٢٢٢ ٢٢٣ ٢٢٤ ٢٢٥ ٢٢٦ ٢٢٧ ٢٢٨ ٢٢٩ ٢٣٠ ٢٣١ ٢٣٢ ٢٣٣ ٢٣٤ ٢٣٥ ٢٣٦ ٢٣٧ ٢٣٨ ٢٣٩ ٢٤٠ ٢٤١ ٢٤٢ ٢٤٣ ٢٤٤ ٢٤٥ ٢٤٦ ٢٤٧ ٢٤٨ ٢٤٩ ٢٥٠ ٢٥١ ٢٥٢ ٢٥٣ ٢٥٤ ٢٥٥ ٢٥٦ ٢٥٧ ٢٥٨ ٢٥٩ ٢٦٠ ٢٦١ ٢٦٢ ٢٦٣ ٢٦٤ ٢٦٥ ٢٦٦ ٢٦٧ ٢٦٨ ٢٦٩ ٢٧٠ ٢٧١ ٢٧٢ ٢٧٣ ٢٧٤ ٢٧٥ ٢٧٦ ٢٧٧ ٢٧٨ ٢٧٩ ٢٨٠ ٢٨١ ٢٨٢ ٢٨٣ ٢٨٤ ٢٨٥ ٢٨٦ ٢٨٧ ٢٨٨ ٢٨٩ ٢٩٠ ٢٩١ ٢٩٢ ٢٩٣ ٢٩٤ ٢٩٥ ٢٩٦ ٢٩٧ ٢٩٨ ٢٩٩ ٣٠٠ ٣٠١ ٣٠٢ ٣٠٣ ٣٠٤ ٣٠٥ ٣٠٦ ٣٠٧ ٣٠٨ ٣٠٩ ٣١٠ ٣١١ ٣١٢ ٣١٣ ٣١٤ ٣١٥ ٣١٦ ٣١٧ ٣١٨ ٣١٩ ٣٢٠ ٣٢١ ٣٢٢ ٣٢٣ ٣٢٤ ٣٢٥ ٣٢٦ ٣٢٧ ٣٢٨ ٣٢٩ ٣٣٠ ٣٣١ ٣٣٢ ٣٣٣ ٣٣٤ ٣٣٥ ٣٣٦ ٣٣٧ ٣٣٨ ٣٣٩ ٣٤٠ ٣٤١ ٣٤٢ ٣٤٣ ٣٤٤ ٣٤٥ ٣٤٦ ٣٤٧ ٣٤٨ ٣٤٩ ٣٥٠ ٣٥١ ٣٥٢ ٣٥٣ ٣٥٤ ٣٥٥ ٣٥٦ ٣٥٧ ٣٥٨ ٣٥٩ ٣٦٠ ٣٦١ ٣٦٢ ٣٦٣ ٣٦٤ ٣٦٥ ٣٦٦ ٣٦٧ ٣٦٨ ٣٦٩ ٣٧٠ ٣٧١ ٣٧٢ ٣٧٣ ٣٧٤ ٣٧٥ ٣٧٦ ٣٧٧ ٣٧٨ ٣٧٩ ٣٨٠ ٣٨١ ٣٨٢ ٣٨٣ ٣٨٤ ٣٨٥ ٣٨٦ ٣٨٧ ٣٨٨ ٣٨٩ ٣٩٠ ٣٩١ ٣٩٢ ٣٩٣ ٣٩٤ ٣٩٥ ٣٩٦ ٣٩٧ ٣٩٨ ٣٩٩ ٤٠٠ ٤٠١ ٤٠٢ ٤٠٣ ٤٠٤ ٤٠٥ ٤٠٦ ٤٠٧ ٤٠٨ ٤٠٩ ٤١٠ ٤١١ ٤١٢ ٤١٣ ٤١٤ ٤١٥ ٤١٦ ٤١٧ ٤١٨ ٤١٩ ٤٢٠ ٤٢١ ٤٢٢ ٤٢٣ ٤٢٤ ٤٢٥ ٤٢٦ ٤٢٧ ٤٢٨ ٤٢٩ ٤٣٠ ٤٣١ ٤٣٢ ٤٣٣ ٤٣٤ ٤٣٥ ٤٣٦ ٤٣٧ ٤٣٨ ٤٣٩ ٤٤٠ ٤٤١ ٤٤٢ ٤٤٣ ٤٤٤ ٤٤٥ ٤٤٦ ٤٤٧ ٤٤٨ ٤٤٩ ٤٥٠ ٤٥١ ٤٥٢ ٤٥٣ ٤٥٤ ٤٥٥ ٤٥٦ ٤٥٧ ٤٥٨ ٤٥٩ ٤٦٠ ٤٦١ ٤٦٢ ٤٦٣ ٤٦٤ ٤٦٥ ٤٦٦ ٤٦٧ ٤٦٨ ٤٦٩ ٤٧٠ ٤٧١ ٤٧٢ ٤٧٣ ٤٧٤ ٤٧٥ ٤٧٦ ٤٧٧ ٤٧٨ ٤٧٩ ٤٨٠ ٤٨١ ٤٨٢ ٤٨٣ ٤٨٤ ٤٨٥ ٤٨٦ ٤٨٧ ٤٨٨ ٤٨٩ ٤٩٠ ٤٩١ ٤٩٢ ٤٩٣ ٤٩٤ ٤٩٥ ٤٩٦ ٤٩٧ ٤٩٨ ٤٩٩ ٥٠٠ ٥٠١ ٥٠٢ ٥٠٣ ٥٠٤ ٥٠٥ ٥٠٦ ٥٠٧ ٥٠٨ ٥٠٩ ٥١٠ ٥١١ ٥١٢ ٥١٣ ٥١٤ ٥١٥ ٥١٦ ٥١٧ ٥١٨ ٥١٩ ٥٢٠ ٥٢١ ٥٢٢ ٥٢٣ ٥٢٤ ٥٢٥ ٥٢٦ ٥٢٧ ٥٢٨ ٥٢٩ ٥٣٠ ٥٣١ ٥٣٢ ٥٣٣ ٥٣٤ ٥٣٥ ٥٣٦ ٥٣٧ ٥٣٨ ٥٣٩ ٥٤٠ ٥٤١ ٥٤٢ ٥٤٣ ٥٤٤ ٥٤٥ ٥٤٦ ٥٤٧ ٥٤٨ ٥٤٩ ٥٥٠ ٥٥١ ٥٥٢ ٥٥٣ ٥٥٤ ٥٥٥ ٥٥٦ ٥٥٧ ٥٥٨ ٥٥٩ ٥٦٠ ٥٦١ ٥٦٢ ٥٦٣ ٥٦٤ ٥٦٥ ٥٦٦ ٥٦٧ ٥٦٨ ٥٦٩ ٥٧٠ ٥٧١ ٥٧٢ ٥٧٣ ٥٧٤ ٥٧٥ ٥٧٦ ٥٧٧ ٥٧٨ ٥٧٩ ٥٨٠ ٥٨١ ٥٨٢ ٥٨٣ ٥٨٤ ٥٨٥ ٥٨٦ ٥٨٧ ٥٨٨ ٥٨٩ ٥٩٠ ٥٩١ ٥٩٢ ٥٩٣ ٥٩٤ ٥٩٥ ٥٩٦ ٥٩٧ ٥٩٨ ٥٩٩ ٦٠٠ ٦٠١ ٦٠٢ ٦٠٣ ٦٠٤ ٦٠٥ ٦٠٦ ٦٠٧ ٦٠٨ ٦٠٩ ٦١٠ ٦١١ ٦١٢ ٦١٣ ٦١٤ ٦١٥ ٦

۲۱
من الزنا والناثق وفسق
الایچی سبب الفتوة وخیل بحول الله
الزنا صفتین اعظم الحوزة واثقانه كونه وکسبت
لله الفتوة والموجب لحوزة الصابرة واثقانه كونه وکسبت
الناثق مع قطع النظر عن كونه حرا وعتبة الفتوة من
العتبة من حيث انه عتبة موجبة لطلبه التي تختلف باختلاف
حواشي الدائر **علم** فيصلح ان يكون سببا لكونه
الجنينة او ديبی **علم** ویکون الحوزة متفقا
باعتبار انه امرث ویکون الحوزة متفقا
باعتبار انه امرث ویکون الحوزة متفقا

الحقن البونية بينهما واللام
ببس كذلك والواو والواو
الحكمة في حق الواو والواو
سقطت بعض الحقيقة في
الشخص حيث علمت له
مولوى عزه في الشر

کن می بیند و دلوالدیبه و السلام علیک ایها الساکین

كالوطي او يقال الولد سبب حرمة المصاهرة ثم ينقل سببته منه الى
 اسبابه والاحتمال ان مبنيان على احتمال الصيغة من التذكير والتانيث
 ومما قام مقام غيره ويعمل بالخلفية انما يعمل بعلته الاصل اي بالبعثة الذي
 يعمل به الاصل من غير نظر الى وصف نفسه فالوطي مثلا لما جعل موجبا
 لحرمة المصاهرة لكونه خلفا عن الولد لا يعتبر لحرمة الثابتة لنفسه لان
 المعتبر في الخلف صفات الاصل لا صفات نفسه لا يرى ان التراب
 مع تلويثه بنفسه لما قام مقام الماء نظر الى كونه الماء مطهرا اشارة الى
 علة الاصل وسقط عنه وصف التراب وهو التلويث اي لم يلتفت
 اليه لان التراب لم يعمل على الماء بالخلافة فكذلك ههنا لم يمد وصف
 الزنا بالحرمة متعلق بالوصف اي يمد حرمة الزنا التي هي وصف الزنا
 من حيث ذاته لقيامه اي الزنا مقام ما لا يوصف بذلك اي بوصف
 الحرمة وهو الولد في حق ايجاب حرمة المصاهرة متعلق بقوله يمد

ويعبر عن سبب حرمة المصاهرة بالوطي
 والاحتمال ان مبنيان على احتمال الصيغة من التذكير والتانيث
 ومما قام مقام غيره ويعمل بالخلفية انما يعمل بعلته الاصل اي بالبعثة الذي
 يعمل به الاصل من غير نظر الى وصف نفسه فالوطي مثلا لما جعل موجبا
 لحرمة المصاهرة لكونه خلفا عن الولد لا يعتبر لحرمة الثابتة لنفسه لان
 المعتبر في الخلف صفات الاصل لا صفات نفسه لا يرى ان التراب
 مع تلويثه بنفسه لما قام مقام الماء نظر الى كونه الماء مطهرا اشارة الى
 علة الاصل وسقط عنه وصف التراب وهو التلويث اي لم يلتفت
 اليه لان التراب لم يعمل على الماء بالخلافة فكذلك ههنا لم يمد وصف
 الزنا بالحرمة متعلق بالوصف اي يمد حرمة الزنا التي هي وصف الزنا
 من حيث ذاته لقيامه اي الزنا مقام ما لا يوصف بذلك اي بوصف
 الحرمة وهو الولد في حق ايجاب حرمة المصاهرة متعلق بقوله يمد

والاحتمال ان مبنيان على احتمال الصيغة من التذكير والتانيث
 ومما قام مقام غيره ويعمل بالخلفية انما يعمل بعلته الاصل اي بالبعثة الذي
 يعمل به الاصل من غير نظر الى وصف نفسه فالوطي مثلا لما جعل موجبا
 لحرمة المصاهرة لكونه خلفا عن الولد لا يعتبر لحرمة الثابتة لنفسه لان
 المعتبر في الخلف صفات الاصل لا صفات نفسه لا يرى ان التراب
 مع تلويثه بنفسه لما قام مقام الماء نظر الى كونه الماء مطهرا اشارة الى
 علة الاصل وسقط عنه وصف التراب وهو التلويث اي لم يلتفت
 اليه لان التراب لم يعمل على الماء بالخلافة فكذلك ههنا لم يمد وصف
 الزنا بالحرمة متعلق بالوصف اي يمد حرمة الزنا التي هي وصف الزنا
 من حيث ذاته لقيامه اي الزنا مقام ما لا يوصف بذلك اي بوصف
 الحرمة وهو الولد في حق ايجاب حرمة المصاهرة متعلق بقوله يمد

والاحتمال ان مبنيان على احتمال الصيغة من التذكير والتانيث
 ومما قام مقام غيره ويعمل بالخلفية انما يعمل بعلته الاصل اي بالبعثة الذي
 يعمل به الاصل من غير نظر الى وصف نفسه فالوطي مثلا لما جعل موجبا
 لحرمة المصاهرة لكونه خلفا عن الولد لا يعتبر لحرمة الثابتة لنفسه لان
 المعتبر في الخلف صفات الاصل لا صفات نفسه لا يرى ان التراب
 مع تلويثه بنفسه لما قام مقام الماء نظر الى كونه الماء مطهرا اشارة الى
 علة الاصل وسقط عنه وصف التراب وهو التلويث اي لم يلتفت
 اليه لان التراب لم يعمل على الماء بالخلافة فكذلك ههنا لم يمد وصف
 الزنا بالحرمة متعلق بالوصف اي يمد حرمة الزنا التي هي وصف الزنا
 من حيث ذاته لقيامه اي الزنا مقام ما لا يوصف بذلك اي بوصف
 الحرمة وهو الولد في حق ايجاب حرمة المصاهرة متعلق بقوله يمد

يكون الامر به
مبيل انه لا خلاف
في الاغنياء
الامر نفس الذي
انما يكون آراء
للناس
والجواب
تفصيل
١٢

[illegible]

2

[illegible][illegible]

٢٢٩
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

۱۲
 ۱۳
 ۱۴
 ۱۵
 ۱۶
 ۱۷
 ۱۸
 ۱۹
 ۲۰
 ۲۱
 ۲۲
 ۲۳
 ۲۴
 ۲۵
 ۲۶
 ۲۷
 ۲۸
 ۲۹
 ۳۰
 ۳۱
 ۳۲
 ۳۳
 ۳۴
 ۳۵
 ۳۶
 ۳۷
 ۳۸
 ۳۹
 ۴۰
 ۴۱
 ۴۲
 ۴۳
 ۴۴
 ۴۵
 ۴۶
 ۴۷
 ۴۸
 ۴۹
 ۵۰
 ۵۱
 ۵۲
 ۵۳
 ۵۴
 ۵۵
 ۵۶
 ۵۷
 ۵۸
 ۵۹
 ۶۰
 ۶۱
 ۶۲
 ۶۳
 ۶۴
 ۶۵
 ۶۶
 ۶۷
 ۶۸
 ۶۹
 ۷۰
 ۷۱
 ۷۲
 ۷۳
 ۷۴
 ۷۵
 ۷۶
 ۷۷
 ۷۸
 ۷۹
 ۸۰
 ۸۱
 ۸۲
 ۸۳
 ۸۴
 ۸۵
 ۸۶
 ۸۷
 ۸۸
 ۸۹
 ۹۰
 ۹۱
 ۹۲
 ۹۳
 ۹۴
 ۹۵
 ۹۶
 ۹۷
 ۹۸
 ۹۹
 ۱۰۰

[illegible]

R

[illegible]

من السنة مصطلح الفقهاء وهو ما فعله رسول الله صلى الله عليه وسلم
لا ذلك لا يثبت الا بالنقل وانما اراد بها ما يكون قريبا الى الواجب
وانما قال يحتمل لانه ليس هذا القول بنصوص عليه عن السلف ولكن
القياس يقتضيه ذلك قال القاضي ابو زيد لما قفت على قولنا
في حكم النهي على الاستقصاء كما وقفت على حكم الامر ولكن في
الامر فيحتمل ان يكون للناس فيه قول على حسب قولهم في الامر
لهذا اي لان النهي يقتضيه سنية الصداق لنا ان المحرم لما نهى عن
لبس المخيط بقوله عليه السلام لا يلبس المحرم القباء ولا القميص ولا السراويل
ولا القلنسوة ولا الخفين لان الخبث النعلين فيقطعها اسفل
الكعبين كان من السنة لبس الازار والرداء لانه لما نهى عن لبس المخيط
صار ما موراء لبس غير المخيط اقتضاء فيثبت بهذا الامر سنية
لبس الازار والرداء لانها ادنى ما يقع به الكفاية عن غير المخيط
فصل في بيان اسباب الشرائع اى الطرق

فصل في بيان اسباب الشرائع في الطرق

[illegible]

وتمت بحمد الله تعالى
في شهر ربيع الثاني سنة ١٢٩٠
هـ الموافق لـ ١٩٧١
م

وادارة على الحكم من الغلط فقال
 سباب موجب وعلى موجب عذر ان الاسباب
 كانت موجبة فقال الشيخ ولا حكم
 فيها وقد ورد في رد المحتار الاسباب
 انفيها في الجائز بين العيبان و
 في رد المحتار علة الاحكام في اصل
 الفصل فان كان كذا في رد المحتار
 لا بأس

عليه
رحمة الله تعالى
صاحب زاد
سلامه لا سبب شائع
شائع قلنا استاذ الاعمال
الاستاذ والجناب
انه لا تنبيه على مكان
الاشراج ابتداء من
والشيخ ولم يستد
لدا استاذ المصلح
ابن ان اشجع لما كان
ملا ويصل كجواب سوال

فانما نفوت بذا من الجنات
فكانت الجنات هي الموضحة
اجاب بان كانت سببا لاجابات
الزنا والقطع فان سبب الزنا
والمشرب اوسع
فانما نفوت بذا من الجنات
فكانت الجنات هي الموضحة
اجاب بان كانت سببا لاجابات
الزنا والقطع فان سبب الزنا
والمشرب اوسع

متعلقا بوقاتها فتكون سبب وجوبها لانها تنسب اليها وتكرر وجوبها
بتكررها وجعل وجوب العقوبات متعلقا بأسبابها اي الجنات التي
تضاف اليها مثل حد الزنا وحد السرقة وجعل وجوب الكفارات التي
هـ دائرة بين العباد لانها تنادي بما هو عبادة كالصوم والاعتقاد
ولانها تكفر الذنوب والكفارة انما يكون بالعبادة وبين العقوبة تكونها
جزاء لفعل محذور والعقوبة كذلك متعلقا بما تنضاف للكفارة اليه
جعل وجوب الكفارة متعلقا بالسبب الذي تصلا اضافة ذلك الامر الدائر
بين الامرين المذكورين اليه ويترك ذلك السبب بقوله من سبب متورده
دائر بين الخطر والاباحة فتضاف العبادات التي الاباحة والعقوبة الي
الخطر ليكون الاثر على وفق المؤثر كالقتل الخطاء واما الافطار عمد فهو

ادبنا من اجل
والمشرب اوسع
فانما نفوت بذا من الجنات
فكانت الجنات هي الموضحة
اجاب بان كانت سببا لاجابات
الزنا والقطع فان سبب الزنا
والمشرب اوسع
فانما نفوت بذا من الجنات
فكانت الجنات هي الموضحة
اجاب بان كانت سببا لاجابات
الزنا والقطع فان سبب الزنا
والمشرب اوسع

والمشرب اوسع
فانما نفوت بذا من الجنات
فكانت الجنات هي الموضحة
اجاب بان كانت سببا لاجابات
الزنا والقطع فان سبب الزنا
والمشرب اوسع
فانما نفوت بذا من الجنات
فكانت الجنات هي الموضحة
اجاب بان كانت سببا لاجابات
الزنا والقطع فان سبب الزنا
والمشرب اوسع

فانما نفوت بذا من الجنات
فكانت الجنات هي الموضحة
اجاب بان كانت سببا لاجابات
الزنا والقطع فان سبب الزنا
والمشرب اوسع
فانما نفوت بذا من الجنات
فكانت الجنات هي الموضحة
اجاب بان كانت سببا لاجابات
الزنا والقطع فان سبب الزنا
والمشرب اوسع

[illegible]

من كون الأجسام غير خالية عن الحركة والسكون وكلاهما في معرض الزوال
فلا يكونان قديمين لازماً ثبت قدم امتنع عدمه وإذا لم يكونا قديمين
فغير وضمها الذي لا يخلو عنها لا يكون قديماً ولا يلزم خلوه عنها وهو
خلاف المفروض ووجود الحركات لا بداية لها على ما ذهب إليه الفلاس
يظهر بهما التطبيق على ما بين في الكلام وإذا ثبت حدوث العالم ثبت
وجود الصانع ولما كان العالم عبادة عن جملة الممكنات كان
صانعها خارجاً عنها فلا محالة يكون واجب الوجود ووجوب الوجود
يستتبع جميع الصفات الكمالية على ما نقرر واليه أشار عمر بن البقرة
تدلى على البعير وأثار المشي تدلى على المسير فهذا الهيكل العلوي و
المركز السفلي أما يدل أن على الصانع العليم الخبير وقال الأعرج البقرة
تدلى على البعير وأثار الأقدام على المسير فالسماء ذات أبراج والأرض
ذات فجاج كيف لا يدل على اللطيف الخبير وإنما الأمر لا لزوم
إدعاء ما وجب علينا سببه في لما قيل أن سبب الوجوب هو الخطأ
لأنه لا يستفاد الأمن الأمر ولما قيل أنه لما ثبت الوجوب بالأسباب
فما فائدة الأمر كالبيع بالتمن المؤجل فإنه يجب به التمن في ذمة

في ان نفس الزوج يتفصل عن رجب بالاداء ١٣

١٢
 من الحاشية
 ما ذهب اليه الفلاسفة لا يقتضيت
 ما ذهب اليه الفلاسفة لا يقتضيت
 ما ذهب اليه الفلاسفة لا يقتضيت

والاعلى ذاتا وواحدة الاشياء

يا باسلما ان حدود العالم دار
الصانع كبر

واحد من الممكنات وما حاصلا

ولم يكن كذا

بہارِ نبویؐ

بعض الناس لا يؤمنون بالملكوت الآخر
بعض الناس لا يؤمنون بالملكوت الآخر
بعض الناس لا يؤمنون بالملكوت الآخر

Dr. J. C. Smith

جواب سوال در بیان
 المعروض ان کلان قوا التمس با
 فیترغ خلو من العوض فان جود الحركات با
 واما کلان الایاتیه لبا فانها قوتیه فضا
 جواب سوال مقدر بوان
 تحق
 و بهایه لفظا منته بنا علی ان کلان قوا
 الحركات العارضة ان کلان قوا
 یل کلان من و نه کلان فیکون قوتیه
 الایاتیه با اعجد
 کلان قوا التمس با
 کلان قوا التمس با

١٠
 ١١
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

على الناقبة بعد مناهة
الناطقة ونبأ
بالضرورة فليس من فرض
مناهيته فإلما سألنا
ثبت من فرض المادة
فيكون وجوده
جانب إظهاره من وجود
على التفسير المذكور من
الآخرى فإلما سألنا
شي

فقد بعده من الزمان فلم يجدوا له
أشئ مما كان من ثأريه تاني
والا اوسط السامى بعينه
الحدود فلا اصرصها والاعا
فوقه فبقضه يكون باطلا
النسابة باطلا فثايبا
والا اوسط السامى بعينه
فمن فرض في القول
لأمة

و در خلافت العزیز
از این امر که ک
ن از آن قه
الزمامه از یادها
مناهه لایک
اسبابا فلان الحوائ
العزیزان کل شی
نقضه بکون حص
عاده اعرض عیون
باطلا

بعضاً
يؤثر المردود وان كان
التمسك من ذلك على
وجوب سببه فلا بد ان
خارج منه بالضرورة
ان الصانع وان كان
يؤثر في الكلام في الموضع
والاحاطة به
التي هي من جنس
وقد عرفت بان ليس
كم يكن حاشا ان
كم يكن حاشا ان

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

از کتب خطی و کتب چاپی

لا يجوز لطلیق الان فی الزمان
 فلا یستور قدیم الطلیق مع حدوث الزوجیات
 ما شجر فقال انک **ش** وایرمان الطلیق علی ما
 بین فی علم الکلام بان برهان الطلیق بوجوب قدیمه من الطلیق الاخری
 غیر الزمانیه سلسله من المصول الذی یكون قدیمه من الطلیق الاخری
 لفرقی ویکون السلسله مرکبان من التامور الاخر الا ان سلسله
 تانیها المصولات ووقوع اشیاءها وانه بعد الاوجه واما بعد المصلح
 یواحد ثم طلیق بیتمها کل فی جزوی السلسله الاخری ناقصه
 السلسله الاخری ناقصه الاول بالاول والثانی بالثانی فی جزوی ناقصه
 یبازر کل جزوی من السلسله الاول والثانی بالثانی فی جزوی ناقصه
 کلا الا انه قد لا یكون من السلسله الاخری ناقصه
 والناقصه ناقصه

۲۱
الاخرى ناقصة كذا غير
على تقدير ان نفرض
في الامور المتعددة
اجاب عن في الشك
نفس الامر على تقدير
فان كان ما ذكرنا من تقدير
نفس الامر مختلفا
الغلبة على الامة
زيادة

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

[illegible][illegible][illegible]

فمنهم من غلبه الغضب

این لایحه عمل با تقدیم مکن ایازاد و
الکلام منقذت دیار و
بایستق قازاد

الذين آمنوا من قبل
الذين آمنوا من قبل
الذين آمنوا من قبل

بدرقن باده الصلوات على
التقى

استقام المأمون مع ما كان عليه

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل العلم سبيلاً إلى النجاة
والعلم على رأس المنهج النبوي

[illegible]

فما يليه "أ" ثم الحارثي ثلثان وجوبه الوحد
ثلاث ولا ياد

الذي
سيرة
الان

فإن لم يدر في وقت الصلاة
أن الوجوب نزل من الله تعالى
فإن لم يدر في وقت الصلاة
أن الوجوب نزل من الله تعالى
فإن لم يدر في وقت الصلاة
أن الوجوب نزل من الله تعالى

المشتركة ولا يجب عليه أدائه ثم إذا يطالب بالأداء يلزمه الأداء
فكذا يجب الصلوة بدخول الوقت ثم يلزمه الأداء بالخطاب وقد مر ما
يتعلق بهذا المقام ودلالة أي دليل هذا الأصل وهو أن الوجوب بالسبب
ووجوب الأداء بالأمر إجماعهم أي إجماع فقهاء شافعية وجوب الصلوة
عليه من لا يصلح الخطاب مثل النائم والمجنون والمغشي عليه إذا لم يزد
الأغماء والمجنون على يوم وليلة ولهذا يجب القضاء عليهم فثبت أن
الوجوب بالوقت دون الخطاب ثم لما ثبت أن الأحكام متعلقة
بالأسباب شرع في بيان أماراتها فقال وإنما يعرف السبب أي كونه
سببا للشيء بنسبة الحكم أي إضافة الحكم إليه مثل صلوة الظهر وحده

الذي هو وجوب الصلاة في وقتها
فإن لم يدر في وقت الصلاة
أن الوجوب نزل من الله تعالى
فإن لم يدر في وقت الصلاة
أن الوجوب نزل من الله تعالى
فإن لم يدر في وقت الصلاة
أن الوجوب نزل من الله تعالى

فإن لم يدر في وقت الصلاة
أن الوجوب نزل من الله تعالى
فإن لم يدر في وقت الصلاة
أن الوجوب نزل من الله تعالى
فإن لم يدر في وقت الصلاة
أن الوجوب نزل من الله تعالى

فإن لم يدر في وقت الصلاة
أن الوجوب نزل من الله تعالى
فإن لم يدر في وقت الصلاة
أن الوجوب نزل من الله تعالى
فإن لم يدر في وقت الصلاة
أن الوجوب نزل من الله تعالى

فإن لم يدر في وقت الصلاة
أن الوجوب نزل من الله تعالى
فإن لم يدر في وقت الصلاة
أن الوجوب نزل من الله تعالى
فإن لم يدر في وقت الصلاة
أن الوجوب نزل من الله تعالى

९

الشرط وكفارة القتل وتعلق به أي تعلق الحكم بالسبب بأن لا يوجد
 بدونه ويتكرر بتكرره لا في الأصل في إضافة الشيء إلى الشيء أن يكون
 المضاف إليه سبباً لمراي للمضاف وذلك لا في الأصل في الإضافة أن
 يكون إلى إخص الأشياء به ليحصل التميز وإخص الأشياء إلى الحكم هو
 السبب لأنه ثابت به وإنما يضاف إلى الشرط مجازاً لأن الحكم لما وجد
 عند شبهة العلة فجاز الإضافة إليه مجازاً والاعتبار للحقيقة بلا مانع
 وكذا أي مثل الإضافة إلى الشيء ملازمة للشيء في الدلالة على
 السببية فإنه إذا لازم الحكم للشيء فتكرر الحكم بتكرره أي الشيء دل
 تكرر بتكرره على أنه أي الحكم يضاف إليه أي الشيء ثم حادث به
 وحدوثه به دليل على أنه سببه ولما فرع من بيان الإمارات شرع
 في بيان ما يترجح به أحد الشيئين اللذين اشتراكا في إماراة وحكم

[illegible][illegible][illegible]

سوال: باب: الصدقة: رابع واولی: نعلم ان: ح: ان السلام: علی من یرحمکم: یا صاحب: تقیة: علیکم: علیکم

[illegible]

2

مجلس المجمع

مختار الذي هو

بسم الله الرحمن الرحيم

جواب النماز و تجويد

۵۰

طال بالنصا

بسم الله الرحمن الرحيم

سید سید علی

شكره على فاطمة

وكان المصنف

مفتی محمد امجد علی صاحب

عبدالله بن محمد

دہ لاکھ پانچ سو

السلامة العامة

منہا

پیش

اي لاجل ذلك الوصف كان الراس سببا وهو المؤنة يتجدد بمض

الزمان حكما كما ان الغناء الذي لاجله كان المال اي النصاب سببا الى خوف

الزكاة وذلك الوصف وهو الماء يتجدد تقديراً يتجدد الجول وبصر

السبب الموصوف بذلك الوصف سبب تجدد الوصف بمنزلة

التمرد بنفسه فكما از النصاب الموصوف بالنماء يعتبر متحد

باعتبار التمر والوصف من جهة تكديس الحبوب في نصاب واحد كذلك

بالفهم

صدقه پندرو وجوبهای آن را در حدیث معتبره و روایات معتبره

هذا اي على الاصل الذي ذكره من السبب يجد يجد النوصه

تكرر العشر والخراج مع احاد السبب وهي الاض النامية كما ان

سبب وجوب الزكاة للمال النامي ويدل على سببية الارض النامية

اضافة العشر والخارج اليها ^{على} اعتبار صفة النماء ان العشر كسره

الجزء من المال فلا يمكن ايجاده بدون النماء ولهذا اعتبر النماء في القرض

٥٤ حقيقة بالخارج والخارج يسقط اذا اضطلم الذراع افتر ولم يبق من

السنة ما يمكن استغلال الارض فيه فذلك على اعتبار النماء التقدير

فوالله اعدوا العرش ثم في الخ لسم اعتبر النملة التقديرى بالتمكن من

سید بن ابی طالب

٢٢٥
 في بيان التسمية
 في الارض الثانية من الارضين
 يقال لوجوب الزكوة فيه ١٢
 الارض بها يقال ارضي عشرية وارض خرابية
 من الخراج ١٢
 على سبيل ما يمكن به اجابة الاربعة تنقضي الخراج
 على سبيل ما يمكن به اجابة الاربعة تنقضي الخراج
 على اعتبار الخراج باصطلاح الامة لا على
 بل يتعلق الخراج بقرينة الارض لما سقط
 الخراج عنه بهذه الصورة لوجودها ١٢

آمین ۱۲ ولنا ظریریم ولوالدیایه ولایایه اللهم اغفر لک الطایفه بطریق منہوم الخائف غلام من الرستہ آتہ وندہ الطالعات علی عدم البقاء علی سبیلہ

وہیوں ملا
الربینہ لا تخرج ولیدہ
بلوۃ الیہا بل علی قول الفقہار ان
باللہ فی ظنہا لا یکون الثمن
تسم کو نہ مخصوص الی الجمعہ منہ
کلو عد نہا عزتہ بالوۃ مع ان
الاصل ہا قال اللہ فی مسئلہ
والسے الی جمعہ ذر کو نہا نہیں
ابتداء احاشیہ منکو ہے
قو بیان لا صلتہا بل
سوال ہوا ان الغرض ثمنہ احکام
الشیخ اس کا ای حکم سوال
منہا فی القاعدہ نے کو نہ متعلق
یا عدو فی اوجاب بقولہ غیر آرا ہا

[illegible][illegible][illegible]

ثبوت دليل متعلق بوجوب الاعتقاد
بكون العلم بوجوب الاعتقاد

ثبوت دليل متعلق بوجوب الاعتقاد
بكون العلم بوجوب الاعتقاد

ثبوت دليل متعلق بوجوب الاعتقاد
بكون العلم بوجوب الاعتقاد

ثبوت دليل متعلق بوجوب الاعتقاد
بكون العلم بوجوب الاعتقاد

ثبوت دليل متعلق بوجوب الاعتقاد
بكون العلم بوجوب الاعتقاد

ثبوت دليل متعلق بوجوب الاعتقاد
بكون العلم بوجوب الاعتقاد

اعتقاد حقيقي وعملا بالبدن اي يجب اقامته بالبدن ايضا حتى لو ترك
العمل به يكون فاسقا حتى يكفر جاحدا بسكوز الكافر انه ينسب الكفر
من الكفر اذا دعاه كافرا ومنه لا تكفر اهل قبلتك واما لا تكفروا اهل
قبلتكم فغير ثابت روايته وازكان جائز الفخر كذا في الشرح ويقضو
تاركه اي تارك الفرض بلا عدل متعلق بالتارك والواجب ما خوذ
الوجبة وهي السقوط سمي به لسقوطه في اثبات العلم القطعي او من
الوجوب بمعنى اللزوم لان العمل به لازم وهذا اقرب وفي الشريعة ما
ثبت وجوبه اي لزومه دليل فيه شبهة وحكمه اي الواجب للزوم
عملا بالبدن فيجب اقامته مثل اقامة الفرض لاعماله على اليقين حتى
لا يكفر جاحدا لا تنفاء العلم القطعي فيه ويقضو تاركه اذا استخف
باخبار الاحاد فاما اذا تركه متولا فلا يوجب التفسير اعلم

ثبوت دليل متعلق بوجوب الاعتقاد
بكون العلم بوجوب الاعتقاد

ثبوت دليل متعلق بوجوب الاعتقاد
بكون العلم بوجوب الاعتقاد

ثبوت دليل متعلق بوجوب الاعتقاد
بكون العلم بوجوب الاعتقاد

۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱
 ۴۷۲
 ۴۷۳
 ۴۷۴
 ۴۷۵
 ۴۷۶
 ۴۷۷
 ۴۷۸
 ۴۷۹
 ۴۸۰
 ۴۸۱
 ۴۸۲
 ۴۸۳
 ۴۸۴
 ۴۸۵
 ۴۸۶
 ۴۸۷
 ۴۸۸
 ۴۸۹
 ۴۹۰
 ۴۹۱

عالم
فولاد و قبال ان پسندید
تا کان الحجاب الی الذکور
ملا اور دانه طے کیا
پس نہ عمل القدر طے کیے
الحجاب سے بدن افریزید
ان صغیر الامر کو تو یہ
فغیر الوجوب فی یکون
بما زاد الایجاز اصل الذم
عنه الی حجاب افرضا
او قبال ان آه و ماسو
انا مولنا ان الامر
یوجب فایح الایحالی
یاسته اذ استغضو
عالم و الدار علی علم
و علم

[illegible]

201

[illegible]

عاشی
متعلقہ رصفہ
۲۵۰

[illegible]

والنظر والسمع والوالدية واللبان والعمى والزمن

تاریخ صفحہ ۲۵۳

[illegible][illegible]

FA 3

٢٥٢
 والتمس لا تخشون القليل
 فليقل فالاولى عدم البراءة في مثال
 السنة التفتق عليها ما صلوة العبيدين فافاض
 سنة كونهما واجبة ومنه ان في المثال لا خذ صاحب
 السنة (محمدي) العبد من سنة ١١ سنة قوله حسن الرب
 المناقاة لان الامر في بيت ١١ سنة قوله حسن الرب
 الفرض مني انني عبيد كبرك وفي ايضا ان في
 ولله قال محمد اليه سبيل بالبرك سنة الفرض وكل في
 بعضه يجب القضاء من سنة الفرض وكل في
 من كبرك انما بالبيت بواجبة واذا امر
 ايل مصر على كبرك
 حكم
 بعد السادة غير غير فقل
 وحاصل ان السادة دون الكرامة
 فلا يترتب عليها فاقين الاستدراك
 عدم رضوان الله في الكرامة اذ هي
 على غير فادان كان لفظة دون
 الكلام السادة ان السادة اقل من الكرامة
 المتبادر من لفظة دون ويعلم ما بعد
 الام بالحقس ما يترتب
 جوط

وليد ولوالديه الكابت الم عمن عني عن محمد عيسى

تاریخ ۱۳۰۲

[illegible]

كل من فعل ذلك من
 من قوتهم في الاول حصول الماء
 في حال عدم قوتهم في الاول حصول الماء
 تمام الامر في قوله في الاول حصول الماء
 ثم عبيد وجماعون عليه
 دليل على ان الارض في الاول حصول الماء
 اشارة الى ان الارض في الاول حصول الماء
 باعتبار ان الارض في الاول حصول الماء
 لا تقتضي اعتبار الارض في الاول حصول الماء
 يكون مقتضى اعتبار الارض في الاول حصول الماء

٢٥٢
 صا جمراده
 و تذكير العايد بقدره
 و التائبين
 كونه حقيقة أو شبهة
 يكون الطلاق آه جواب مجازاً
 في الغرض من الاجمال
 للرضعة و التخصيص
 و التافرن
 في كونهما من نفس
 يطعن عليه
 و نوع يطعن عليه
 البعد فكل
 صا جمراده
 نسره فخره
 نظير من

[illegible]

منه اطبا الذي صدقوا على قوله كنهنا كليا
الحقيقة بعد نزع الرخصة الحقيقية
من الآخر بناء على قوله كنهنا كليا
بالنظر الى الحقيقة
والتوابع والمجاز منزهة
الافعال انما يحصل بانفعالها
عنه وانتم من الانعام والادمان
بشيء القوة والحقيقة ثابتة
لفظ الحق لان الحق من الحق
اه انما ذكرنا لفظ الحق في حق
كونه عيانا
البر من الوضع لكان الحق
ارادة غير الوضع له فيها كان
كلية بعد الحقيقة فان الماز

عليهما مجازا وليس ابر خصتين حقيقة احدهما اي احد نوعي المجاز
 التام في كونه مجازا من الآخر اما الحق نوعي الحقيقة في اي فعل
 استبين اي عومل به معاملة المباح لا انه يصير مباحا حقيقة مع
 قيام المحرم وقيام حكم جميعا اي حكم المحرم وهو الحرمة فلا يمكن
 الجمع بين الحرمة والاباحه مثل رخصة اجراء المكره بما فيه الجاء
 الباء يتعلق بقوله المكره وذلك بان يخاف على نفسه عضو وقوله
 كلمة الشرك على لسانه يتعلق بقوله اجراء وثبت بقوله على لسانه
 ان الرخصة هو اجراء تلك الكلمة على اللسان مع اطمينان قلبه

[illegible]

١٢
 اذنه
 فخرج على قولي
 ان آو او قنطريط في القول
 اذ انه لا يخرج تلك الحوتة بالنفس
 ويخرجها الاس كره وقلب
 سكتت بالايام التي وليت من
 فخره فتعطر التواضع آه ١٢
 فاعلم
 اذ يد والقول اشار الى شدة
 المصاف اليه في الكلام المصغر
 من هذه الاشياء في قوله
 فخرج على قولي
 فخرج على قولي
 فخرج على قولي

٢٥٨
 اجمع بين الضدين وبلا اضافة واختر
 ولا يجب ان يراعى ان لا يجمع بين
 الكلام والاضافة
 او يجمع بين الضدين وبلا اضافة واختر
 ولا يجب ان يراعى ان لا يجمع بين
 الكلام والاضافة
 او يجمع بين الضدين وبلا اضافة واختر
 ولا يجب ان يراعى ان لا يجمع بين
 الكلام والاضافة

९

٤
 وقد ينطق بسا والصوم حجاب
 بالنساج من فروعها ان وقع في
 عليه لا يرضى جباة الا ان لم يقل
 صاحب النساج لان جوبه قول صاحب
 انطية الا فظا ويجوز ان يكون
 بالنساج العام وجوبه ليس في خط ولا
 وجوب كما قالوا التذكار يجب ان يلحق
 في ذلك اليوم وليس في يوم ثوب
 منين عام وجوبه ان كان في
 بل فان والمودة في الغاص ملاك
 انما في الاغصية

بمعنی آنکه مساوی الصوم و اعتراض او علیه باینکه لایطمینان بر و اتیه تذکره علی

تساويهما بل الافطار افضل ان تبصر والا فالصوم من غير اختلاف

رواية والى ما ذكرنا اشار بقوله فالغزمية يؤدى اى يحصل معنى الرخصة

وهو ليس من حيث تضمنها ليس موافقة المسلمين فالأخذ بالعزيمة

موصول الى الشواهد المخصوص بالغزمية ويتضمن ليس الرخصة فالأخذ

سهاولى الا ازضعف^ع الموم^ن المسافر^ن يخاف الهلاك على نفسه ويضعف^ع

من الإضعاف الصوم استثناء من قوله إن الصوم أفضل عندنا إذا

اضوفه الصدمه فالافطارحة لعمات به كذا اثنا فليس له

١٠٠٠

تحت تاخلفكم ان يكونوا في القلعة

أقامته على العبد بالناقصه فخذ من
الافاضة بغيري عند القوم
كل من دون الاستفاضة
والافعال والدين فيمنع
من قول الا ان لا يكون

[illegible]

یہاں پر ایک اور عجیب و غریب واقعہ پیش آیا۔ ایک شخص نے ایک اور شخص کو مار مار کر ہلاک کر دیا۔

الادوية من مستحضرات
والادوية من مستحضرات
والادوية من مستحضرات
والادوية من مستحضرات

[illegible][illegible]

اسمى سليمان بن عبد الله بن محمد بن عبد الله بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف بن قصي بن كلاب بن مرة بن كعب بن لؤي بن غالب بن فهر بن مالك بن النضر بن كنانة بن خزيمة بن مدركة بن إلياس بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان

[illegible]

عنه من قبل ذلك المرسوم ١٩٥١م

[illegible]

لهم من الجنابة والحديث غير الماء ولم تكن صلواتهم جائزة في غير المسجد
 ويحرم عليهم الاكل بعد النوم في الصوم وحرم عليهم الجماع بعد العتمة
 والنوم كالاكل وكانت علامة قبوله قربانهم احراقه بنار يترافض الساء
 وحسناتهم كانت بواحدة ومن ذنب منهم ذنبا في الليل كان يصير
 وهو مكتوب على باب داره فرفعت هذه الامور رحمة علينا وتكريما
 للنبي عليه السلام هكذا ذكره الشارح المحقق فاز ذلك له وضع
 الاصل والاعلال يسمى خصصة مجازا لا حقيقة لا الاصل غير واجب
 علينا بل غيرنا وهو ساقط لم يبق مشروعا فلم يكن خصصة الاجازا
 من حيث هو نسخ محض صفة للنسخ تخفيفا فهذا القسم اتم في
 كونه مجازا وابعده من الحقيقة من القسم الثاني كما استطاع عليه و
 اما النوع الثاني منه وهو النوع الرابع بالنسبة المسائر الاقسام
 فما سقط عن العباد باخراج السبب من ان يكون موجبا للحكم

جواب سوال بوان
 السقوط عليه من فعل لا يكون
 النسخ الاول والثالث والرابع فاجاب
 بوجوب السقوط على النوع الثاني من وجوب الحقيقة
 بوجوب السقوط على النوع الثاني من وجوب الحقيقة
 بوجوب السقوط على النوع الثاني من وجوب الحقيقة

فان في الخبرين ما يوجب السقوط
 على ان السقوط على النوع الثاني من وجوب الحقيقة
 على ان السقوط على النوع الثاني من وجوب الحقيقة
 على ان السقوط على النوع الثاني من وجوب الحقيقة
 على ان السقوط على النوع الثاني من وجوب الحقيقة

جواب سوال بوجوب السقوط
 على ان السقوط على النوع الثاني من وجوب الحقيقة
 على ان السقوط على النوع الثاني من وجوب الحقيقة
 على ان السقوط على النوع الثاني من وجوب الحقيقة
 على ان السقوط على النوع الثاني من وجوب الحقيقة

من انواع الرخص
 في بيان حقيقة الرخص
 في بيان حقيقة الرخص
 في بيان حقيقة الرخص

السؤال ١٢٠٠ هل الرخصة في البيع من غير ان يكون له مال في البيع
 الجواب نعم ان الرخصة في البيع من غير ان يكون له مال في البيع
 السؤال ١٢٠١ هل الرخصة في البيع من غير ان يكون له مال في البيع
 الجواب نعم ان الرخصة في البيع من غير ان يكون له مال في البيع

في محل الرخصة مع كونه اي الساقط مشروعا في الجملة فمن حيث سقوط
 في محل الرخصة كانت الرخصة مجازا اذ ليس في مقابلة العزيمة ومن
 حيث بقاء السبب والحكم مشروعا في الجملة صار شيئا بالحقيقة
 فضعف وجه المجاز لكنه غالب على شبه الحقيقة لان جهة المجاز بالنظر
 الى محل الرخصة وشبه الحقيقة بالنظر الى غيره ويسمى هذا النوع
 رخصة اسقاط على معناه حكم العزيمة ساقط اصلا كالعينية
 تعين المبيع في البيع المشروط في البيع فانه يسقط اشتراطها الى العينة
 نوع منه اي من البيع اصلا وهو مشروط فساتر البيعا وهو اي ذلك
 النوع السلم لما روى ابي النبي عليه السلام نهى عن بيع ما ليس عند
 الانسان ورخص في السلم فمن حيث ان العينية سقطت في السلم

حتى كانت العينية في السلم في مفسدة
 ان الرخصة في السلم في مفسدة
 ان الرخصة في السلم في مفسدة

السؤال ١٢٠٢ هل الرخصة في البيع من غير ان يكون له مال في البيع
 الجواب نعم ان الرخصة في البيع من غير ان يكون له مال في البيع
 السؤال ١٢٠٣ هل الرخصة في البيع من غير ان يكون له مال في البيع
 الجواب نعم ان الرخصة في البيع من غير ان يكون له مال في البيع

السؤال ١٢٠٤ هل الرخصة في البيع من غير ان يكون له مال في البيع
 الجواب نعم ان الرخصة في البيع من غير ان يكون له مال في البيع
 السؤال ١٢٠٥ هل الرخصة في البيع من غير ان يكون له مال في البيع
 الجواب نعم ان الرخصة في البيع من غير ان يكون له مال في البيع

السؤال ١٢٠٦ هل الرخصة في البيع من غير ان يكون له مال في البيع
 الجواب نعم ان الرخصة في البيع من غير ان يكون له مال في البيع
 السؤال ١٢٠٧ هل الرخصة في البيع من غير ان يكون له مال في البيع
 الجواب نعم ان الرخصة في البيع من غير ان يكون له مال في البيع

من التحدونا على حاله ان كان
 مستحق الان الاستغفار
 بان من الاستغفار
 فوالله اني قد فعلت
 لعمري اني قد فعلت
 الذي يجوز عندنا لا غير
 وهو العذر في الغفول
 الاستغفار في الغفول
 لان الان

ان الاستغفار من عدم تفصيل الامامة في قوله
 يا حور ويا فلكون استغفار من عدم تفصيل الامامة
 استغفار من عدم تفصيل الامامة في قوله
 يا حور ويا فلكون استغفار من عدم تفصيل الامامة

بلك
المضطرم

[illegible]

لا بد من ان يشترط في كل ركعة من ركعات الصلوة ان يكون فيها ركعة واحدة
 لا بد من ان يشترط في كل ركعة من ركعات الصلوة ان يكون فيها ركعة واحدة
 لا بد من ان يشترط في كل ركعة من ركعات الصلوة ان يكون فيها ركعة واحدة
 لا بد من ان يشترط في كل ركعة من ركعات الصلوة ان يكون فيها ركعة واحدة

فلا يجب غسل الرجل الا ان يكون غسل الرجل مشروعا اصليا في الاصل
 اصل السبب موجب في الجملة كما في حال عدم التخفيف فكانت رخصة
 المسح كرخصة السلم رخصة اسقاط وكذلك اي مثل ما تقدم قصر
 الصلوة في حق المسافر فانه رخصة اسقاط عندنا وعند الشافعي رخصة
 ترفية وعزيمة هي الاربع حتى لو فات يقضها بعد سواء قضاها في
 السفر والحضر في قوله وفي قوله يقض في السفر ركعتين وفي الحضر
 اربعاً حتى قلنا ان ظهر للمسافر وفجره سواء لا يحتمل الزيادة عليه لا السبب
 في حقه لم يبق موجبا للركعتين فكانت الركعتان الاخيران نافلت وخطا
 النقل بالفرض قصد لا يحل واداء النقل قبل اكمال الفرض مفسد للفرض
 وانما جعلناها اي هذه الرخصة اسقاطا للعزيمة محضاً استدلالاً
 بوجوب الرخصة واستدلالاً بمعناها اي الرخصة اما الدليل فاروى عن

عمرو انه قال انقص الصلوة وتحن امنون
 قد عارضوني من آه
 قد عارضوني من آه
 قد عارضوني من آه
 قد عارضوني من آه

لا بد من ان يشترط في كل ركعة من ركعات الصلوة ان يكون فيها ركعة واحدة
 لا بد من ان يشترط في كل ركعة من ركعات الصلوة ان يكون فيها ركعة واحدة
 لا بد من ان يشترط في كل ركعة من ركعات الصلوة ان يكون فيها ركعة واحدة
 لا بد من ان يشترط في كل ركعة من ركعات الصلوة ان يكون فيها ركعة واحدة

لا بد من ان يشترط في كل ركعة من ركعات الصلوة ان يكون فيها ركعة واحدة
 لا بد من ان يشترط في كل ركعة من ركعات الصلوة ان يكون فيها ركعة واحدة
 لا بد من ان يشترط في كل ركعة من ركعات الصلوة ان يكون فيها ركعة واحدة
 لا بد من ان يشترط في كل ركعة من ركعات الصلوة ان يكون فيها ركعة واحدة

لا بد من ان يشترط في كل ركعة من ركعات الصلوة ان يكون فيها ركعة واحدة
 لا بد من ان يشترط في كل ركعة من ركعات الصلوة ان يكون فيها ركعة واحدة
 لا بد من ان يشترط في كل ركعة من ركعات الصلوة ان يكون فيها ركعة واحدة
 لا بد من ان يشترط في كل ركعة من ركعات الصلوة ان يكون فيها ركعة واحدة

[illegible]

[illegible][illegible]

[illegible]

[illegible]

على الرخصة فيه لا يدل على الاسقاط بل جاء بالتأخير لقوله تعالى فعدة
من أيام أخر فبقيت العزيمة مشروعة لأن المؤجل يقبل التجديد كاداء
الزكاة والدين المؤجل وذا الصدقة كما في الصلوة ليدل على الاسقاط
وكذا البسر الذي في إيدى في افطار الصوم متعارضا ببسر العزيمة فلا
يدل معنى الرخصة على سقوط العزيمة أيضا فصار التأخير في بين الصوم
والافطار لطلب الفرق ثم انما فرغ من اثبات دعواه شرع في جواب
ما أورده الخصم وهو انه لا يلزم اختيار العبد لما ذون في اداء الجمعة
حيث تمهيد ان يصلي اربعا وهو الظاهر وبين ان يصلي ركعة الجمعة
وهذا التمهيد بين القليل والكثير من غير فرق وانما لا يلزم لان الجمعة
غير الظاهر ولهذا اي لكونها متغايران لا يجوز بناء احدهما على الآخر
حتى لا يجوز اقتداء مصل واحد بما يصلي الآخر وعند المغيرة لا يتعين
الرفق في الاقل عدد الان على الذوات المختلفة تترتب آثار مختلفة فيجوز
ان يدعوا الواحد دون واحد ما ظهر للمسافر والمقيم فواحد ولهذا

والله اعلم بالصواب

[illegible]

صحيح بناءا احدهما على الآخر فبالخير بين القليل والكثير لا يتحقق
 سنة من معنى الرفق وعلى هذا اي على الجواب المذكور في العبد
 يخرج حكم قوله من نذر بصوم سنة ان فعل كذا بان قال اذ دخلت
 الدار فعلت صوم سنة ففعل بان دخلها وهو معسر فانه يتخير
 بين كفارة اليمين وهو صوم ثلثة ايام وبين الوفاء بالنذر وهو صوم
 سنة هذا في قول محمد وهو رواية عن ابي حنيفة انه رجع اليه في الخبر
 او قول محمد قبل موته ثلثة ايام وهو الخير بين القليل والكثير

الذي هو في قوله من نذر بصوم سنة ان فعل كذا بان قال اذ دخلت
 الدار فعلت صوم سنة ففعل بان دخلها وهو معسر فانه يتخير
 بين كفارة اليمين وهو صوم ثلثة ايام وبين الوفاء بالنذر وهو صوم
 سنة هذا في قول محمد وهو رواية عن ابي حنيفة انه رجع اليه في الخبر
 او قول محمد قبل موته ثلثة ايام وهو الخير بين القليل والكثير

الذي هو في قوله من نذر بصوم سنة ان فعل كذا بان قال اذ دخلت
 الدار فعلت صوم سنة ففعل بان دخلها وهو معسر فانه يتخير
 بين كفارة اليمين وهو صوم ثلثة ايام وبين الوفاء بالنذر وهو صوم
 سنة هذا في قول محمد وهو رواية عن ابي حنيفة انه رجع اليه في الخبر
 او قول محمد قبل موته ثلثة ايام وهو الخير بين القليل والكثير

الذي هو في قوله من نذر بصوم سنة ان فعل كذا بان قال اذ دخلت
 الدار فعلت صوم سنة ففعل بان دخلها وهو معسر فانه يتخير
 بين كفارة اليمين وهو صوم ثلثة ايام وبين الوفاء بالنذر وهو صوم
 سنة هذا في قول محمد وهو رواية عن ابي حنيفة انه رجع اليه في الخبر
 او قول محمد قبل موته ثلثة ايام وهو الخير بين القليل والكثير

قال ان دخلت الدار على صوم
 في يوم من الايام فوجدت
 في الدار رجلين من بني
 النضير في الدار فوجدت
 في الدار رجلين من بني
 النضير في الدار فوجدت
 في الدار رجلين من بني
 النضير في الدار فوجدت

قال ان دخلت الدار على صوم
 في يوم من الايام فوجدت
 في الدار رجلين من بني
 النضير في الدار فوجدت
 في الدار رجلين من بني
 النضير في الدار فوجدت
 في الدار رجلين من بني
 النضير في الدار فوجدت

لا نهما اي صوم الستة وصوم ثلثة ايام وان اتفقا صورة لهما مختلفا
 حكما اذا احدهما وهو صوم السنه قربة مقصودة خالية عن معنى
 الزجر والعقوبة والثاني وهو صوم ثلثة ايام كفارة لما حقر من خلف
 الوعد المؤكد باليمين وفيها معنى الزجر والعقوبة فيصير التحريم طلبا
 للارفق عنده وهذا اذا كان التعليق بشرط لا يريد وقوعه كما في
 ما نحن فيه فان المقص منه المنع عن الدخول وان كان التعليق بشرط يريد
 وقوعه مثل ان يقول ان شفى الله مريضه فعله كذا فلا يتخير بل الوجوب
 هو الوفاء بالنذر لا غير فمستلنا اي في مسئلة ظهر للمسافرهما الى القصر
 والاكمال سواء كما علمت فلا فائدة في التخيير فصار ما ذكرنا من تعيين
 القصر في حق المسافر كما لم يدرى كتعين لزوم الاقل من الارش ومن
 قيمة العبد على المولى في جنات المديبر اذا جنة فانه اذا جنة لزوم مواده
 الاقل من الارش ومن القيمة اي قيمة المديبر من غير خيار له اذا المالمية
 هي المقصودة وتعين الرق في الاقل بخلاف العبد اذا جنى حيث خير
 المولى بين الدفع والفداء وان كان قيمة العبد اقل واكثر من الفداء
 لما علم مما قلنا لان الدفع والفداء مختلفان صورة ومعنى فاحد هما

قال ان دخلت الدار على صوم
 في يوم من الايام فوجدت
 في الدار رجلين من بني
 النضير في الدار فوجدت
 في الدار رجلين من بني
 النضير في الدار فوجدت
 في الدار رجلين من بني
 النضير في الدار فوجدت

قال ان دخلت الدار على صوم
 في يوم من الايام فوجدت
 في الدار رجلين من بني
 النضير في الدار فوجدت
 في الدار رجلين من بني
 النضير في الدار فوجدت
 في الدار رجلين من بني
 النضير في الدار فوجدت

قال ان دخلت الدار على صوم
 في يوم من الايام فوجدت
 في الدار رجلين من بني
 النضير في الدار فوجدت
 في الدار رجلين من بني
 النضير في الدار فوجدت
 في الدار رجلين من بني
 النضير في الدار فوجدت

[illegible][illegible][illegible][illegible]

هذا هو الكتاب الذي كتبه
 في سنة ١٠٠٠ هـ
 في شهر ربيع الثاني
 في يوم الاثنين
 في سنة ١٠٠٠ هـ

[illegible]

ان لا تغار باقم الا ان لا تظلمها
من اقم الفطح بظلمتها وكونها
ارواح طيبين تفرحون ان من نياتكم
مخوفة ليست ثابتة بل هي في
فكر لا في القلب بل في
تفكر في عقله
مخوفة في عقله
فكر لا في القلب بل في
تفكر في عقله
مخوفة في عقله
فكر لا في القلب بل في
تفكر في عقله

حواشی
تعلقہ صفحہ
۲۷۷

2

[illegible]

९

علما وانما لو اسند الى غيره قبل اسناده ولا يظن به الكذب على المرئ
 عنه فلان لا يظن به الكذب على الرسول عليه السلام مع قوله من كذب علي
 متعمدا فليتبوا مقعده من النار واولي مع ان الكلام في التفات العدل
 ولما ورد عليه انه لما كان المرسل اقوى من المسند كان مثل الخبر المشهور
 اذ لا واسطة بين الاحاد والمشهور فيلزم ان تجوز الزيادة على الكتاب
 قال فخر الاسلام انه مثل المشهور وفوق المسند الواحد لا انه لا تجوز به
 الزيادة على كتاب الله تعالى اما ما ادفعه فقال لكن هذا الذي ذكر من
 الترجيح ضرب اى نوع من رتبة ثبت بالا جهاد والرأى فلم تجز الزيادة
 التي في معنى النسخ بمثله لاني يودى الى الزيادة على الكتاب بالرأى و
 هو لا يجوز بخلاف المشهور فان قوته ثابتة بالنص واما ما رسل من حول
 هو لا من القرين التلثة وهو جمع المرسل والياء للاشباع كما في اللهم
 وفي المغرب انما اسم جمع كالمناكير للترك فقد اختلف مشايخنا في
 فيما ذكر من المرسل قال الكرخي يقبل مرسل كل عدل في كل عصر قال عيسى ابان

[illegible][illegible]

لا يقبل الا مراسيل من كان من ائمة النقل مشهورا باخذ الناس العلم منه
 فان لم يكن كذلك وكان عدلا يقبل مسنده ويتوقف مرسله الى ان يعرض
 علماء العلم وقال ابو بكر الرازي لا يقبل ارساله من بعد القرن والثلاثة
 الا اذا اشتهر بانه لا يروي الا عن موحد ثقة الا ان يروى التقات
 مرسله الضعيف راجعة الى من دون كمار ووا مسنده استثناء من قوله
 فقد خلت فيه يعني في الاختلاف بين اصحابنا مثل ارساله من
 الحسن وامثاله وقال الشافعي لا قبل مراسيل غير القرن الاول الا اذا
 تائيد بآية او سنة مشهورة او موافقة قياس او قول صاحب اوتلقه
 الامة بالقبول او ثبت اتصاله بوجه اخر كمراسيل سعيد بن المسيب فانه

لا يقبل الا مراسيل من كان من ائمة النقل مشهورا باخذ الناس العلم منه
 فان لم يكن كذلك وكان عدلا يقبل مسنده ويتوقف مرسله الى ان يعرض
 علماء العلم وقال ابو بكر الرازي لا يقبل ارساله من بعد القرن والثلاثة
 الا اذا اشتهر بانه لا يروي الا عن موحد ثقة الا ان يروى التقات
 مرسله الضعيف راجعة الى من دون كمار ووا مسنده استثناء من قوله
 فقد خلت فيه يعني في الاختلاف بين اصحابنا مثل ارساله من
 الحسن وامثاله وقال الشافعي لا قبل مراسيل غير القرن الاول الا اذا
 تائيد بآية او سنة مشهورة او موافقة قياس او قول صاحب اوتلقه
 الامة بالقبول او ثبت اتصاله بوجه اخر كمراسيل سعيد بن المسيب فانه

كان في زمن تميم بن مراد من كان موثقا
 كان يكتب الايراد من كان موثقا
 العادة وعادة لا يروي الا عن موثقا
 من كان يكتب الايراد من كان موثقا
 العادة وعادة لا يروي الا عن موثقا
 من كان يكتب الايراد من كان موثقا
 العادة وعادة لا يروي الا عن موثقا

لا يقبل الا مراسيل من كان من ائمة النقل مشهورا باخذ الناس العلم منه
 فان لم يكن كذلك وكان عدلا يقبل مسنده ويتوقف مرسله الى ان يعرض
 علماء العلم وقال ابو بكر الرازي لا يقبل ارساله من بعد القرن والثلاثة
 الا اذا اشتهر بانه لا يروي الا عن موحد ثقة الا ان يروى التقات
 مرسله الضعيف راجعة الى من دون كمار ووا مسنده استثناء من قوله
 فقد خلت فيه يعني في الاختلاف بين اصحابنا مثل ارساله من
 الحسن وامثاله وقال الشافعي لا قبل مراسيل غير القرن الاول الا اذا
 تائيد بآية او سنة مشهورة او موافقة قياس او قول صاحب اوتلقه
 الامة بالقبول او ثبت اتصاله بوجه اخر كمراسيل سعيد بن المسيب فانه

[illegible][illegible]

۱۵۴۷

واما في التفسير فانه لا بد من ان يكون
 في التفسير ما يدل على ان التفسير
 هو الذي هو التفسير في التفسير
 واما في التفسير فانه لا بد من ان يكون
 في التفسير ما يدل على ان التفسير
 هو الذي هو التفسير في التفسير

إلى ان يَصِلَ بك المروى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى لو انقطع عن هذا الحد فما لم يكن متواترا وذلك أي التواتر الذي علم من تعريف

المتواتر بما ذكر مثل نقل القرآن والصلوات الخمس وأعداد الركعات و
مقادير الزكاة وما أشبه ذلك كالبحر وصيام رمضان وأنه أي المتواتر

يوجب علم اليقين بمنزلة العيان تأكيداً قبله وهو ذهب الجمهور ووافق
النظام وأبو عبد الله البلخي من الفقهاء أنه يوجب علم الظانين ^{العلم} أي الذين

قطمئن اليه القلوب هو فوق الظن دون اليقين علما ضروريا فان العلم به حاصل لمن لا يقدر على الكسب الاستدلال وقال قوم انه يوجب علم

اليقين علما استدلاليا وفيه شارة الى دفع ما يقال من شكك انه كيف
يوجب علم اليقين مع جواز كذب كل واحد من احاده الموجب لكذب

لجميع لا هذا تشكيك في الضرور فلا يستحق الجواب ايضاً حكم الكل
لأن المجموع هو كل واحد من اعضائه
المجموع قد يغاثر حكم الكل الافرادى فلا استلزام والخبر المشهور وهو

ما كان من الاحاد في الاصل ثم انتشر في القرن الثاني فصهار بنقله

[illegible]

۵۰
 این کتاب در کتابخانه
 وزارت معارف و اوقاف
 و صنایع مستظرفه
 تهران محفوظ است
 شماره ثبت ۱۰۰۰
 تاریخ ثبت ۱۳۰۰

[illegible]

[illegible]

عليه السلام
الاستاذ الكبير
مفتي مصر
القوات المسلحة
الدين

وفوق الاحاد حتى يجوز به الزيادة على الكتاب التي هي بمنزلة النسخ وان
لم يجز به النسخ مطلقا ويضلل جاحده ولا يكفر هذا قول عيسى اتباعه
ويفهم منه ان جاحده يكفر عند الجصاص اتباعه فيكون ثمة الخلافة
هذا وهو موافق لما قاله اليسران حاصل الاختلاف راجع الى الكفار ورض
شمس الامتعة على جاحده لا يكفر اتفاقا واليه شار في الميزان وعلى هذا
يظهر الاختلاف في الاحكام وهو اى مذهب عيسى ان الصحيح عندنا
لان المشهور بشهادة السلف لا بنفسه كالمتواتر صراحة لا افادة
اليقين بل للعمل به فيكون بهذا الوجه بمنزلة المتواتر فالمشهور بملاحظة
خبر الواحد في الاصل كان فيه شبهة لكن بما اندفعت بشهادة السلف فيكون
دون المتواتر وفوق الاحاد فصحت الزيادة به اى بالمشهور على كتاب الله
وهو اى الزيادة وتذكير الضمير باعتبار الخبر اعني قوله نسخ معنى عندنا
خلافه للشافعي وذلك لان متواتر معنى فيجوز به الزيادة التي هي النسخ
معنى ولا يجوز به نسخ النظر لا مخطاط درجة عن صورة وذلك لان
الزيادة بيان من حيث انها تبين محتمل اللفظ ونسخ من حيث انها ترفع
الاطلاق وتبطله بالتقييد ثم ان الزيادة لو كانت بياناً محضاً كبيان

لا يجوز في الاحاد حتى يجوز به الزيادة على الكتاب التي هي بمنزلة النسخ وان لم يجز به النسخ مطلقا ويضلل جاحده ولا يكفر هذا قول عيسى اتباعه ويفهم منه ان جاحده يكفر عند الجصاص اتباعه فيكون ثمة الخلافة هذا وهو موافق لما قاله اليسران حاصل الاختلاف راجع الى الكفار ورض شمس الامتعة على جاحده لا يكفر اتفاقا واليه شار في الميزان وعلى هذا يظهر الاختلاف في الاحكام وهو اى مذهب عيسى ان الصحيح عندنا لان المشهور بشهادة السلف لا بنفسه كالمتواتر صراحة لا افادة اليقين بل للعمل به فيكون بهذا الوجه بمنزلة المتواتر فالمشهور بملاحظة خبر الواحد في الاصل كان فيه شبهة لكن بما اندفعت بشهادة السلف فيكون دون المتواتر وفوق الاحاد فصحت الزيادة به اى بالمشهور على كتاب الله وهو اى الزيادة وتذكير الضمير باعتبار الخبر اعني قوله نسخ معنى عندنا خلافه للشافعي وذلك لان متواتر معنى فيجوز به الزيادة التي هي النسخ معنى ولا يجوز به نسخ النظر لا مخطاط درجة عن صورة وذلك لان الزيادة بيان من حيث انها تبين محتمل اللفظ ونسخ من حيث انها ترفع الاطلاق وتبطله بالتقييد ثم ان الزيادة لو كانت بياناً محضاً كبيان

الزيادة على الكتاب التي هي بمنزلة النسخ وان لم يجز به النسخ مطلقا ويضلل جاحده ولا يكفر هذا قول عيسى اتباعه ويفهم منه ان جاحده يكفر عند الجصاص اتباعه فيكون ثمة الخلافة هذا وهو موافق لما قاله اليسران حاصل الاختلاف راجع الى الكفار ورض شمس الامتعة على جاحده لا يكفر اتفاقا واليه شار في الميزان وعلى هذا يظهر الاختلاف في الاحكام وهو اى مذهب عيسى ان الصحيح عندنا لان المشهور بشهادة السلف لا بنفسه كالمتواتر صراحة لا افادة اليقين بل للعمل به فيكون بهذا الوجه بمنزلة المتواتر فالمشهور بملاحظة خبر الواحد في الاصل كان فيه شبهة لكن بما اندفعت بشهادة السلف فيكون دون المتواتر وفوق الاحاد فصحت الزيادة به اى بالمشهور على كتاب الله وهو اى الزيادة وتذكير الضمير باعتبار الخبر اعني قوله نسخ معنى عندنا خلافه للشافعي وذلك لان متواتر معنى فيجوز به الزيادة التي هي النسخ معنى ولا يجوز به نسخ النظر لا مخطاط درجة عن صورة وذلك لان الزيادة بيان من حيث انها تبين محتمل اللفظ ونسخ من حيث انها ترفع الاطلاق وتبطله بالتقييد ثم ان الزيادة لو كانت بياناً محضاً كبيان

[illegible]

[illegible]

وحكمه اى حكم خبر الواحد مخالف للكتاب لا يقبل ان لم يمكن تاويله الصحيح
 الا يا ويله بتاويل صحيح لان نص الكتاب قطع وخبر الواحد ظني ولهذا لا
 يجوز تخصيص عموم الكتاب به وكذا لا يجوز حياظهم على خلافه به
 عندنا وعند الشافعي وعامة الاصوليين يجوز تخصيص العام من الكتاب
 به ويثبت التعارض بينه وبين ظاهر الكتاب لكونهما غير موجبين
 لليقين عندهم واما من ذهب من اصحابنا الى كونهما ظنيين فالأصح
 انهم لا يجوزون التعارض بينهما وبين خبر الواحد ايضا لان الاحتمال

[illegible][illegible][illegible][illegible]

في العام مثلاً فاذا اعتبرت مخالفة الخبر المشهور فخالفته
بالخبر المتواتر او بالاعتبار في حادثة ظرف لقوله ورد لا تعم بها
بتلك الحادثة البلوى حتى لو كان زور وده فيما عدا بل لا يقبل لان النبي
فيما عدا به البلوى لم يقتصر على مخاطبة الاحاد بل يلقية عدد قد يحصل
به التواتر مباعدة في الشيعة فاذا لم يشتهر علم ان سهواً ومنسوخاً وعند
عامة الاصوليين يقبل اذا صح سنداً وهو مذهب الشافعي واهل الحديث
ولم يظهر من الصحابة الاختلاف فيها اي في الحادثة وترك الحاجة به
اي بخبر الواحد يعني لا يكون خبر الواحد ترك الحاجة به عند ظهور
الاختلاف حتى لو تركوها على هذا التقدير يكون مردوداً عند بعض
المتقدمين وعامة المتأخرين خلافاً لغيرهم من الاصوليين واهل الحديث
مثاله ما روي عن زيد بن ثابت عن النبي عليه السلام انه قال اطلاق بالرجاء
وقد اختلف الصحابة في هذه المسئلة وتكلموا بالرأي وتركوا الاحتجاج
به فلهذا ذلك على انه غير ثابت ومنسوخ او مؤل بان ايقاع الطلاق الى
الرجال واما مثاله ما ورد في حادثة تعم بها البلوى فما روي عن امير المؤمنين
لان النبي عليه السلام كان يحجر بالتسمية فانه لما شذم مع اسمها الحادثة لم يجر

في العام مثلاً فاذا اعتبرت مخالفة بالخبر المشهور فخالفت
 بالخبر للتواتر والبال اعتباراً في حادثة ظروف لقوله ورد لا يتم بها
 بتلك الحادثة البلوى حتى لو كان زورده فيما يعبر به لا يقبل لأن النبي
 فيما عر به البلوى لم يقتصر على مخاطبة الاحاد بل يلقى عدد قد يحصل
 به التواتر مخالفة في الشيعة فاذا لم يشتمر علم انهم او منسوخ وعند
 عامة الاصوليين يقبل اذا صح سند وهو ذهب الشافعي واهل الحديث
 ولم يظهر من الصحابة الاختلاف فيها اي في الحادثة وترك الحاجة به
 اي بخبر الواحد يعني لا يكون خبر الواحد ترك الحاجة به عند ظهور
 الاختلاف حتى لو تركوها على هذا التقدير يكون مردودا عند بعض
 المتقدمين وعامة المتأخرين خلافا لغيرهم من الاصوليين واهل الحديث
 مثاله ما روى عن زيد بن ثابت عن النبي عليه السلام انه قال لا يطلق بالرجاء
 وقد اختلف الصحابة في هذه المسئلة وتكلموا بالرأي وتركوا الاحتجاج
 به فلهذا لم يعد ان غير ثابت ومنسوخ او مؤل بان ايقاع الطلاق في
 الرجال واما مثاله ما ورد في حادثة تعمر بها البلوى فما روى عن ابي هريرة
 عن النبي عليه السلام كان يحجر بالشبهة فانه لما شذم اشتمها الحادثة لم يحجر

و اما مثال مخالفت الخبر المشهور فاروى ان النبي عليه السلام قضى بـ شاهد
يمين الطالب انه مخالف للخبر المشهور وهو ما رواه انه عليه السلام قال البينة
على المدعى يمين على من انكر و اما مثال مخالفت للكتاب فاروى انه
عليه السلام قال لا صلوة الا بفاتحة الكتاب فانه مخالف لعموم قوله تعالى فاقروا
ما تيسر من القرآن انه اى خبر الواحد يوجب العمل ولا يوجب علم اليقين و
لا الطمانينة بل الظن هذا عندنا و ذهب احمد التراصحاب الى
ان اخبار الاحاد الصحيحة توجب علم اليقين و قيل لا يوجب العلم ولا العمل
في غير الاعمال لا بشرط اى يوجب العمل ا لكونه ملصقا بشرط قرأ في الخبر

[illegible][illegible][illegible]

[illegible]

قال عليه السلام من شرب من لبن
أو دبر خنزير لم يغفر له ما كان
يخبر به

في الخبر وما كان شرطاً لا يكفي وجوده ظاهر المكن قال لعبدان لم
تدخل الدار اليوم فانت حر ثم مضى اليوم فقال العبد ادخل وقال المولى
دخلت فالقوله قول المولى لان عدم الدخول شرط فلا يكفي بشيوة ظاهر
النزول العتق وقال محمد في الفاسق والحكم انه يخبر بنجاسة الماء ان رأى الشا
يحكم السامع رأيي يجعل السامع رأيي حاكما فان وقع في قلبه رأى السامع
ان كان في كبر رأيي ان رأى المخبر صادق في الخبر تيم السامع ولا يتوضأ
لان كبر الرأي فيما يعني على الاحتياط بمنزلة اليقين من غير اراقة الماء
فان اراق في ماحوط للتيم لاحتمال كونه كاذبا فيحقق الضرورة للبيعة
حين الازاقة قطعه وعند عدمها ظنه فلا اراقة ثم التيم حوط وان كان
اكبر رأيي انه كاذب يتوضأ بولا يتيم لان طهارة الماء ثبت بيقينا
فلا حاجة الى ضم التيم اليه وفي خبر الكافر والصبي والمعتوه اذا وقع في
قلب السامع صدقهم بنجاسة الماء يتوضأ ولا يعمل بخبرهم ولا يتيم

اجابوا كما ينبغي ان يتوضأوا في كل وقت
من غير ان يكونوا في موضع الطهارة
فان كانوا في موضع الطهارة
فلا حاجة الى التوضأ

الاجاب هو الجواب في كل وقت
من غير ان يكونوا في موضع الطهارة
فان كانوا في موضع الطهارة
فلا حاجة الى التوضأ

اجابوا كما ينبغي ان يتوضأوا في كل وقت
من غير ان يكونوا في موضع الطهارة
فان كانوا في موضع الطهارة
فلا حاجة الى التوضأ

[illegible]

لأن هؤلاء ليس لهم ولاية على أنفسهم فليس لهم ولاية إلزام على الغير
أيض فان اراق السامع الماء تم تيمم فهو افضل لان حتم الصلوة ثم باق و
ان تيمم من غير اراقة وصل لا يجوز صلوة وفي المعاملات التي تنفك عن
معنى الإلزام أي ليس فيه الإلزام صلاحاً حترز به عما هو الإلزام محض من حقوق
العباد كالحقوق التي تجر فيهما الخصومات فانه يشترط فيه العد ولفظ
الشهادة والاهلية بالولاية أما العد فلاز اطمينان القلب بقول اثنين
اكثر منه يقول الواحد ولاز الواحد يعارضه البراءة الاصلية فيترجح الصلوة
بانضمام شاهد آخر اليه اما لفظ الشهادة فلازها تنبئ عن كمال العلم لان
المشاهدة هي المعاينة والعلم شرط في الشهادة واما الولاية فلازها تتضمن
كون المخبر حراً عاقلاً بالغاً يتمكن من تنفيذ القول على الغير والشاهد له
ولاية على المشهود عليه كالقاض له ولاية على المقض عليه الكا فليس من اهل
الإلزام وكذا الصبي والمعتوه عند عامة المشايخ لانما لولاية لها على نفسها
فكيف على غيرهما واحترز به ايض عما فيه الإلزام من وجه كعزل الوكيل فانه الإلزام

[illegible]

۲۰ ص ۲۰
 قرآن میں مذکور ہے کہ اگر کوئی شخص اپنے مال کا ایک حصہ دوسرے کو بخش دے تو اس کا مال تمام ہو جائے گا۔
 ۲۱ ص ۲۱
 قرآن میں مذکور ہے کہ اگر کوئی شخص اپنے مال کا ایک حصہ دوسرے کو بخش دے تو اس کا مال تمام ہو جائے گا۔
 ۲۲ ص ۲۲
 قرآن میں مذکور ہے کہ اگر کوئی شخص اپنے مال کا ایک حصہ دوسرے کو بخش دے تو اس کا مال تمام ہو جائے گا۔
 ۲۳ ص ۲۳
 قرآن میں مذکور ہے کہ اگر کوئی شخص اپنے مال کا ایک حصہ دوسرے کو بخش دے تو اس کا مال تمام ہو جائے گا۔
 ۲۴ ص ۲۴
 قرآن میں مذکور ہے کہ اگر کوئی شخص اپنے مال کا ایک حصہ دوسرے کو بخش دے تو اس کا مال تمام ہو جائے گا۔
 ۲۵ ص ۲۵
 قرآن میں مذکور ہے کہ اگر کوئی شخص اپنے مال کا ایک حصہ دوسرے کو بخش دے تو اس کا مال تمام ہو جائے گا۔
 ۲۶ ص ۲۶
 قرآن میں مذکور ہے کہ اگر کوئی شخص اپنے مال کا ایک حصہ دوسرے کو بخش دے تو اس کا مال تمام ہو جائے گا۔
 ۲۷ ص ۲۷
 قرآن میں مذکور ہے کہ اگر کوئی شخص اپنے مال کا ایک حصہ دوسرے کو بخش دے تو اس کا مال تمام ہو جائے گا۔
 ۲۸ ص ۲۸
 قرآن میں مذکور ہے کہ اگر کوئی شخص اپنے مال کا ایک حصہ دوسرے کو بخش دے تو اس کا مال تمام ہو جائے گا۔
 ۲۹ ص ۲۹
 قرآن میں مذکور ہے کہ اگر کوئی شخص اپنے مال کا ایک حصہ دوسرے کو بخش دے تو اس کا مال تمام ہو جائے گا۔
 ۳۰ ص ۳۰
 قرآن میں مذکور ہے کہ اگر کوئی شخص اپنے مال کا ایک حصہ دوسرے کو بخش دے تو اس کا مال تمام ہو جائے گا۔

[illegible]

من حيث انه يتطل عليه في المستقبل وليس بالزام من حيث ان المؤكل يقصر
في حق نفسه فيشترط فيه احد شطري الشهادة اما العدل والعدد
عند المجتهد رعاية لشبه الالزام وعدم كالكالات والمضاريات والاذن
في التجارات يعتبر خبر كل مبرز عدا او بالغا كان ولا مسلما كان ولا لعموم
الضرورة الداعية الى سقوط سائر الشرائط حتى اذا اخبره صبي وكافر
فاسق اذ فلانا وكله اذن لم يجوز لما زنيته بالشرط بناء على خبر
فان الانسان قلما يجد الشخص المستجمع بتلك الشرائط ليعثر اليه
وكيل بخبر الوكالة او الى خلافه بخبر الاذن بالاعتد بعث الصبيان
العبيد لذلك والعدل لا يمتنعون دائما للعامة لا الخسيسة فلو
اعتبرت تلك الشرائط لعطلت لمصالحهم وفيهم من الجرح ولا يخفى ولا
دليل مع السامع يعمل برأى بذلك الدليل سوى هذا الخبر فبين خبر كون
الضرورة لازمة ههنا بخلاف خبر الفاسق بخاسته الماء لان العمل بالاصل
ممكن ثم فلم تكن الضرورة لازمة هناك فوجب ضم تحكيم الراي اليه واعلم
ان ذكر فخر الاسلام في موضع كتابه ان اخبار المميز يقبل في مثل الوكالات
والهدايا من غير انضمام التمه في موضع اخر انه اشترط التمه وهو

المذكور في كلام الإمام السرخسي وذكر محمد هذا القيد في كتاب الاستحسان
ولم يذكر في الجامع الصغير فقيل يجوز ان يكون المذكور في كتاب
الاستحسان تفسير لهذا في شرط ويجوز ان يشترط استحسانا
ولا يشترط رخصة ويجوز ان يكون في المسئلة روايتان كذا في التلويح
فتأمل وتعرف ولا اعتبار هذه الشرائط المذكورة لغير جهة الصدق
في الخبر فيصالح الخبر بسبب ان يكون ملزما وذلك فيما يتعلق به للزوم
بخلاف الخبر فيما نحن فيه لا يترتب عليه ملزم لان العبد والوكيل لا يلزمهما الا في
على التصرف فشرطناها اي تلك الشروط فيما يتعلق به للزوم من امور الدين
والدانية دون ما يتعلق به للزوم من المعاملات وانما اعتبر خبر الفاسق
في حل الطعام وحرمة وطهارة الماء ونجاسته اذا تأيد باكثر الراي ولم
يعتبر في رواية الحديث لان ذلك اي الوقوف على هذه الاشياء امر خارج
اي امر معين مخصوص صفة انه لا يستقيم قلق من جهة العبد ولا
البتة لانه لا يجب ان يقف عليه جميع الناس بل يجوز ان يقف عليه الفاسق
بل هو الشائع بخلاف رواية الحديث فوجب التحريم في خبر
الفاسق للمضرة وهذا دفع لما يقال انه لما اشترطت هذه الشرائط في

المذكور في كلام الإمام السرخسي وذكر محمد هذا القيد في كتاب الاستحسان
ولم يذكر في الجامع الصغير فقيل يجوز ان يكون المذكور في كتاب
الاستحسان تفسير لهذا في شرط ويجوز ان يشترط استحسانا
ولا يشترط رخصة ويجوز ان يكون في المسئلة روايتان كذا في التلويح
فتأمل وتعرف ولا اعتبار هذه الشرائط المذكورة لغير جهة الصدق
في الخبر فيصالح الخبر بسبب ان يكون ملزما وذلك فيما يتعلق به للزوم
بخلاف الخبر فيما نحن فيه لا يترتب عليه ملزم لان العبد والوكيل لا يلزمهما الا في
على التصرف فشرطناها اي تلك الشروط فيما يتعلق به للزوم من امور الدين
والدانية دون ما يتعلق به للزوم من المعاملات وانما اعتبر خبر الفاسق
في حل الطعام وحرمة وطهارة الماء ونجاسته اذا تأيد باكثر الراي ولم
يعتبر في رواية الحديث لان ذلك اي الوقوف على هذه الاشياء امر خارج
اي امر معين مخصوص صفة انه لا يستقيم قلق من جهة العبد ولا
البتة لانه لا يجب ان يقف عليه جميع الناس بل يجوز ان يقف عليه الفاسق
بل هو الشائع بخلاف رواية الحديث فوجب التحريم في خبر
الفاسق للمضرة وهذا دفع لما يقال انه لما اشترطت هذه الشرائط في

المذكور في كلام الإمام السرخسي وذكر محمد هذا القيد في كتاب الاستحسان
ولم يذكر في الجامع الصغير فقيل يجوز ان يكون المذكور في كتاب
الاستحسان تفسير لهذا في شرط ويجوز ان يشترط استحسانا
ولا يشترط رخصة ويجوز ان يكون في المسئلة روايتان كذا في التلويح
فتأمل وتعرف ولا اعتبار هذه الشرائط المذكورة لغير جهة الصدق
في الخبر فيصالح الخبر بسبب ان يكون ملزما وذلك فيما يتعلق به للزوم
بخلاف الخبر فيما نحن فيه لا يترتب عليه ملزم لان العبد والوكيل لا يلزمهما الا في
على التصرف فشرطناها اي تلك الشروط فيما يتعلق به للزوم من امور الدين
والدانية دون ما يتعلق به للزوم من المعاملات وانما اعتبر خبر الفاسق
في حل الطعام وحرمة وطهارة الماء ونجاسته اذا تأيد باكثر الراي ولم
يعتبر في رواية الحديث لان ذلك اي الوقوف على هذه الاشياء امر خارج
اي امر معين مخصوص صفة انه لا يستقيم قلق من جهة العبد ولا
البتة لانه لا يجب ان يقف عليه جميع الناس بل يجوز ان يقف عليه الفاسق
بل هو الشائع بخلاف رواية الحديث فوجب التحريم في خبر
الفاسق للمضرة وهذا دفع لما يقال انه لما اشترطت هذه الشرائط في

المذكور في كلام الإمام السرخسي وذكر محمد هذا القيد في كتاب الاستحسان
ولم يذكر في الجامع الصغير فقيل يجوز ان يكون المذكور في كتاب
الاستحسان تفسير لهذا في شرط ويجوز ان يشترط استحسانا
ولا يشترط رخصة ويجوز ان يكون في المسئلة روايتان كذا في التلويح
فتأمل وتعرف ولا اعتبار هذه الشرائط المذكورة لغير جهة الصدق
في الخبر فيصالح الخبر بسبب ان يكون ملزما وذلك فيما يتعلق به للزوم
بخلاف الخبر فيما نحن فيه لا يترتب عليه ملزم لان العبد والوكيل لا يلزمهما الا في
على التصرف فشرطناها اي تلك الشروط فيما يتعلق به للزوم من امور الدين
والدانية دون ما يتعلق به للزوم من المعاملات وانما اعتبر خبر الفاسق
في حل الطعام وحرمة وطهارة الماء ونجاسته اذا تأيد باكثر الراي ولم
يعتبر في رواية الحديث لان ذلك اي الوقوف على هذه الاشياء امر خارج
اي امر معين مخصوص صفة انه لا يستقيم قلق من جهة العبد ولا
البتة لانه لا يجب ان يقف عليه جميع الناس بل يجوز ان يقف عليه الفاسق
بل هو الشائع بخلاف رواية الحديث فوجب التحريم في خبر
الفاسق للمضرة وهذا دفع لما يقال انه لما اشترطت هذه الشرائط في

باني بن خزيمة

۱۰۱۱
 ۱۰۱۲
 ۱۰۱۳
 ۱۰۱۴
 ۱۰۱۵
 ۱۰۱۶
 ۱۰۱۷
 ۱۰۱۸
 ۱۰۱۹
 ۱۰۲۰
 ۱۰۲۱
 ۱۰۲۲
 ۱۰۲۳
 ۱۰۲۴
 ۱۰۲۵
 ۱۰۲۶
 ۱۰۲۷
 ۱۰۲۸
 ۱۰۲۹
 ۱۰۳۰
 ۱۰۳۱
 ۱۰۳۲
 ۱۰۳۳
 ۱۰۳۴
 ۱۰۳۵
 ۱۰۳۶
 ۱۰۳۷
 ۱۰۳۸
 ۱۰۳۹
 ۱۰۴۰
 ۱۰۴۱
 ۱۰۴۲
 ۱۰۴۳
 ۱۰۴۴
 ۱۰۴۵
 ۱۰۴۶
 ۱۰۴۷
 ۱۰۴۸
 ۱۰۴۹
 ۱۰۵۰
 ۱۰۵۱
 ۱۰۵۲
 ۱۰۵۳
 ۱۰۵۴
 ۱۰۵۵
 ۱۰۵۶
 ۱۰۵۷
 ۱۰۵۸
 ۱۰۵۹
 ۱۰۶۰
 ۱۰۶۱
 ۱۰۶۲
 ۱۰۶۳
 ۱۰۶۴
 ۱۰۶۵
 ۱۰۶۶
 ۱۰۶۷
 ۱۰۶۸
 ۱۰۶۹
 ۱۰۷۰
 ۱۰۷۱
 ۱۰۷۲
 ۱۰۷۳
 ۱۰۷۴
 ۱۰۷۵
 ۱۰۷۶
 ۱۰۷۷
 ۱۰۷۸
 ۱۰۷۹
 ۱۰۸۰
 ۱۰۸۱
 ۱۰۸۲
 ۱۰۸۳
 ۱۰۸۴
 ۱۰۸۵
 ۱۰۸۶
 ۱۰۸۷
 ۱۰۸۸
 ۱۰۸۹
 ۱۰۹۰
 ۱۰۹۱
 ۱۰۹۲
 ۱۰۹۳
 ۱۰۹۴
 ۱۰۹۵
 ۱۰۹۶
 ۱۰۹۷
 ۱۰۹۸
 ۱۰۹۹
 ۱۱۰۰
 ۱۱۰۱
 ۱۱۰۲
 ۱۱۰۳
 ۱۱۰۴
 ۱۱۰۵
 ۱۱۰۶
 ۱۱۰۷
 ۱۱۰۸
 ۱۱۰۹
 ۱۱۱۰
 ۱۱۱۱
 ۱۱۱۲
 ۱۱۱۳
 ۱۱۱۴
 ۱۱۱۵
 ۱۱۱۶
 ۱۱۱۷
 ۱۱۱۸
 ۱۱۱۹
 ۱۱۲۰
 ۱۱۲۱
 ۱۱۲۲
 ۱۱۲۳
 ۱۱۲۴
 ۱۱۲۵
 ۱۱۲۶
 ۱۱۲۷
 ۱۱۲۸
 ۱۱۲۹
 ۱۱۳۰
 ۱۱۳۱
 ۱۱۳۲
 ۱۱۳۳
 ۱۱۳۴
 ۱۱۳۵
 ۱۱۳۶
 ۱۱۳۷
 ۱۱۳۸
 ۱۱۳۹
 ۱۱۴۰
 ۱۱۴۱
 ۱۱۴۲
 ۱۱۴۳
 ۱۱۴۴
 ۱۱۴۵
 ۱۱۴۶
 ۱۱۴۷
 ۱۱۴۸
 ۱۱۴۹
 ۱۱۵۰
 ۱۱۵۱
 ۱۱۵۲
 ۱۱۵۳
 ۱۱۵۴
 ۱۱۵۵
 ۱۱۵۶
 ۱۱۵۷
 ۱۱۵۸
 ۱۱۵۹
 ۱۱۶۰
 ۱۱۶۱
 ۱۱۶۲
 ۱۱۶۳
 ۱۱۶۴
 ۱۱۶۵
 ۱۱۶۶
 ۱۱۶۷
 ۱۱۶۸
 ۱۱۶۹
 ۱۱۷۰
 ۱۱۷۱
 ۱۱۷۲
 ۱۱۷۳
 ۱۱۷۴
 ۱۱۷۵
 ۱۱۷۶
 ۱۱۷۷
 ۱۱۷۸
 ۱۱۷۹
 ۱۱۸۰
 ۱۱۸۱
 ۱۱۸۲
 ۱۱۸۳
 ۱۱۸۴
 ۱۱۸۵
 ۱۱۸۶
 ۱۱۸۷
 ۱۱۸۸
 ۱۱۸۹
 ۱۱۹۰
 ۱۱۹۱
 ۱۱۹۲
 ۱۱۹۳
 ۱۱۹۴
 ۱۱۹۵
 ۱۱۹۶
 ۱۱۹۷
 ۱۱۹۸
 ۱۱۹۹
 ۱۲۰۰
 ۱۲۰۱
 ۱۲۰۲
 ۱۲۰۳
 ۱۲۰۴
 ۱۲۰۵
 ۱۲۰۶
 ۱۲۰۷
 ۱۲۰۸
 ۱۲۰۹
 ۱۲۱۰
 ۱۲۱۱
 ۱۲۱۲
 ۱۲۱۳
 ۱۲۱۴
 ۱۲۱۵
 ۱۲۱۶
 ۱۲۱۷
 ۱۲۱۸
 ۱۲۱۹
 ۱۲۲۰
 ۱۲۲۱
 ۱۲۲۲
 ۱۲۲۳
 ۱۲۲۴
 ۱۲۲۵
 ۱۲۲۶
 ۱۲۲۷
 ۱۲۲۸
 ۱۲۲۹
 ۱۲۳۰
 ۱۲۳۱
 ۱۲۳۲
 ۱۲۳۳
 ۱۲۳۴
 ۱۲۳۵
 ۱۲۳۶
 ۱۲۳۷
 ۱۲۳۸
 ۱۲۳۹
 ۱۲۴۰
 ۱۲۴۱
 ۱۲۴۲
 ۱۲۴۳
 ۱۲۴۴
 ۱۲۴۵
 ۱۲۴۶
 ۱۲۴۷
 ۱۲۴۸
 ۱۲۴۹
 ۱۲۵۰
 ۱۲۵۱
 ۱۲۵۲
 ۱۲۵۳
 ۱۲۵۴
 ۱۲۵۵
 ۱۲۵۶
 ۱۲۵۷
 ۱۲۵۸
 ۱۲۵۹
 ۱۲۶۰
 ۱۲۶۱
 ۱۲۶۲
 ۱۲۶۳
 ۱۲۶۴
 ۱۲۶۵
 ۱۲۶۶
 ۱۲۶۷
 ۱۲۶۸
 ۱۲۶۹
 ۱۲۷۰
 ۱۲۷۱
 ۱۲۷۲
 ۱۲۷۳
 ۱۲۷۴
 ۱۲۷۵
 ۱۲۷۶
 ۱۲۷۷
 ۱۲۷۸
 ۱۲۷۹
 ۱۲۸۰
 ۱۲۸۱
 ۱۲۸۲
 ۱۲۸۳
 ۱۲۸۴
 ۱۲۸۵
 ۱۲۸۶
 ۱۲۸۷
 ۱۲۸۸
 ۱۲۸۹
 ۱۲۹۰
 ۱۲۹۱
 ۱۲۹۲
 ۱۲۹۳
 ۱۲۹۴
 ۱۲۹۵
 ۱۲۹۶
 ۱۲۹۷
 ۱۲۹۸
 ۱۲۹۹
 ۱۳۰۰
 ۱۳۰۱
 ۱۳۰۲
 ۱۳۰۳
 ۱۳۰۴
 ۱۳۰۵
 ۱۳۰۶
 ۱۳۰۷
 ۱۳۰۸
 ۱۳۰۹
 ۱۳۱۰
 ۱۳۱۱
 ۱۳۱۲
 ۱۳۱۳
 ۱۳۱۴
 ۱۳۱۵
 ۱۳۱۶
 ۱۳۱۷
 ۱۳۱۸
 ۱۳۱۹
 ۱۳۲۰
 ۱۳۲۱
 ۱۳۲۲
 ۱۳۲۳
 ۱۳۲۴
 ۱۳۲۵

[illegible][illegible]

او عبد له فان العرب يقولون في عبد عبد وفي زيد زيد وهم عند الفقهاء
عبد الله بن مسعود وعبد الله بن عباس وعبد الله بن عمر وعبد الله بن
عبد الله بن زيد ومقام عبد الله بن مسعود كذا في الشرح وذكر في القاموس
والعباد لعبد الله بن عباس وابن عمر وابن العاص ليس منهم ابن مسعود
وعن طبري الجوهري وزيد بن ثابت ومعاذ بن جبل وابي موسى الاشعري و
عائشة وغيرهم من اشتهر بالفقر والنظر مثل ابني بركب والبالداء
كان حديثهم حجة يتروك به القياس وروى عن مالك تقدم القياس على خبر
الواحد وانكا الراوي معروفا بالعدل والضبط وروى الفقهاء عن ابني بركب
وانس بن مالك فان وافق حديثه القياس علم بان مخالفته خالف حديثه
القياس لم يترك الحديث لا للضرورة وانسد ادب الراي من كل وجه حتى
ان كان مخالفا لقياس موافقا للاخر لا يترك الحديث وهو عطف تفسير

في قوله عبد الله بن مسعود وعبد الله بن عباس وعبد الله بن عمر وعبد الله بن زيد ومقام عبد الله بن مسعود كذا في الشرح وذكر في القاموس والعباد لعبد الله بن عباس وابن عمر وابن العاص ليس منهم ابن مسعود وعن طبري الجوهري وزيد بن ثابت ومعاذ بن جبل وابي موسى الاشعري وعائشة وغيرهم من اشتهر بالفقر والنظر مثل ابني بركب والبالداء كان حديثهم حجة يتروك به القياس وروى عن مالك تقدم القياس على خبر الواحد وانكا الراوي معروفا بالعدل والضبط وروى الفقهاء عن ابني بركب وانس بن مالك فان وافق حديثه القياس علم بان مخالفته خالف حديثه القياس لم يترك الحديث لا للضرورة وانسد ادب الراي من كل وجه حتى ان كان مخالفا لقياس موافقا للاخر لا يترك الحديث وهو عطف تفسير

في قوله عبد الله بن مسعود وعبد الله بن عباس وعبد الله بن عمر وعبد الله بن زيد ومقام عبد الله بن مسعود كذا في الشرح وذكر في القاموس والعباد لعبد الله بن عباس وابن عمر وابن العاص ليس منهم ابن مسعود وعن طبري الجوهري وزيد بن ثابت ومعاذ بن جبل وابي موسى الاشعري وعائشة وغيرهم من اشتهر بالفقر والنظر مثل ابني بركب والبالداء كان حديثهم حجة يتروك به القياس وروى عن مالك تقدم القياس على خبر الواحد وانكا الراوي معروفا بالعدل والضبط وروى الفقهاء عن ابني بركب وانس بن مالك فان وافق حديثه القياس علم بان مخالفته خالف حديثه القياس لم يترك الحديث لا للضرورة وانسد ادب الراي من كل وجه حتى ان كان مخالفا لقياس موافقا للاخر لا يترك الحديث وهو عطف تفسير

[illegible]

لقوله للضرورة وبیان ذلك ان النقل بالمعنى شائع ومجوز ان ينقل الراوى
 بعبارة لا يحتمل المعنى الذى حمل الفاظ النبي عليه السلام لان راوى اليه جماعه
 الكلمه فتمكن في هذا الحديث شبهة زائدة يخلو القياس عنها فان الشبهة
 فيه ليس الا الوصف الذى هو اصل القياس فهنا تمكنت في المتن والاقتضا
 جميعا فكان في شبهتين في القياس شبهة واحدة في ترجم القياس
 لعل الشبهة هذا مذاهب علي بن ابيان واختاره كثير من المتأخرين و
 ذهب الكرخي وتبعه كثير من العلماء الى عدم اشتراط فقر الراوى لتقدم
 الخبر على القياس قالوا لم ينقل هذا القول عن اصحابنا بل المنقول عنهم ان
 خبر الواحد مقدم على القياس لا ترى منهم علوا بخبر ابي هريرة في الصائم اذا
 اكل وشرب فاسيا وان كان مخالفا للقياس حتى قال ابو حنيفة لو لا الرواية قلنا
 بالقياس قالوا ايضا لم يثبت ان ابا هريرة لم يكن فيهم بل كان فيهم انما

[illegible][illegible]

٩

[illegible]

اصحابنا العمل بحديث المصريات لمخالفة الاجماع المنعقدة على وجوب المثل
او القيمة عند فوات العين وتعذر الرد لالعدم فقهاء الراوى وذلك في
الحديث المذكور خالف القياس طلقا المروى من راوينا بطر عن غير فقير
مثل حديث باهيمرية في المصريات وهو ما روى نه عليه السلام لا تصروا الا بالرد
للعنم فمن ابتاعها بعد ذلك فهو بخير النظرين بعد ان يحلها ان رضى بها
امسكها وان سخطها ردها وصاعا من تمر والتصريفة في اللغة الجمع والمراد
ههنا جمع اللبن في الضرع بالشد وترك الحلب مدة لتخفيف المشتري انها
كثيرة اللبن ويروى من اشترى شاة محلبة فهو بخير النظرين واختلف العلماء
فيه فالشافعية جعل التصريفة عيبا حتى كان المشتري الخيار وعندنا ليست
بعيب وليس للمشتري ولا لآلة الرد بسببها من غير شرط لان البيع يقتضيه سلا
المبيع وبقرة اللبن لا يفوت صفته لسلاته لان اللبن ثمرة وبعد ما لا يعد
صفته لسلاته فبقية الاولى فاما الحديث فخالف القياس لان ضمان العدول
اما بالمثل او بالقيمة فايما بالتميز كما نرى مخالف القياس فلا يكون معتبرا

[illegible]

لا بد من ان يكون القياس في كل واحد من هذه النسخ
 على ما هو عليه في النسخ الاخرى من غير ان يكون
 في كل واحد من هذه النسخ على ما هو عليه في
 النسخ الاخرى من غير ان يكون في كل واحد من
 هذه النسخ على ما هو عليه في النسخ الاخرى

[illegible]

۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱
 ۴۷۲
 ۴۷۳
 ۴۷۴
 ۴۷۵
 ۴۷۶
 ۴۷۷
 ۴۷۸
 ۴۷۹
 ۴۸۰
 ۴۸۱
 ۴۸۲
 ۴۸۳
 ۴۸۴
 ۴۸۵
 ۴۸۶
 ۴۸۷
 ۴۸۸
 ۴۸۹
 ۴۹۰
 ۴۹۱
 ۴۹۲
 ۴۹۳
 ۴۹۴
 ۴۹۵
 ۴۹۶
 ۴۹۷
 ۴۹۸
 ۴۹۹
 ۵۰۰
 ۵۰۱
 ۵۰۲
 ۵۰۳
 ۵۰۴
 ۵۰۵
 ۵۰۶
 ۵۰۷
 ۵۰۸
 ۵۰۹
 ۵۱۰
 ۵۱۱
 ۵۱۲
 ۵۱۳
 ۵۱۴
 ۵۱۵
 ۵۱۶
 ۵۱۷
 ۵۱۸
 ۵۱۹

١٤
 نا في الشهادة بعون الله الملك الوهاب
 بالتحقيق في حق تعالى المسمى
 فيقولون الحمد لله الذي جعلنا من
 وروى عن النبي صلى الله عليه وآله
 منهم ما خالف القياس وقد ظهر
 فلا يكون في العلم علة له
 الرادى وحسن ضبط ما في المتن
 فلان ان كونه في موضع خارج لا يوجب
 الا على ما افاد بالبسملة في المتن
 كونه عن ارد دليل المتعدي في المتن
 لا يوجب وروده عند الاولين
 لا يوجب ذلك في المتن
 لا يوجب ذلك في المتن
 لا يوجب ذلك في المتن

[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل القرآن الكريم
مدرسة للعلماء والطلاب
والله اعلم بالصواب

[illegible]

في السلف الالرد لم يقبل حد بشير وضار مستنكر فلا يجوز العلم به اذ قاله
القياس وان لم يظهر حد بشير والسلف فلم يقابل برده ولا قبوله يجب العلم به
لكن العمل به جائز اذا وافق القياس فائدة جواز العلم به مع ان الحكم ثابت بالقياس
ايضه جواز الاسناد اليه فلا يمكن ما في القياس من منع هذا الحكم لكونه ثابتا
بالحد يث لان العدلة اصل في ذلك الزمان قال النبي عليه السلام خير المقرون
قرني الذين انا فيهم ثم الذين يلونهم الحق ان رواية مثل هذا المجهول في زماننا
لا يحل العلم به لظهور الفسق في هذا ذلك الزمان فصار الخبر المتواتر واجب علم
اليقين ويقابل الموضوع لا نقطاء احتمالا كون حجة والكيفية والخبر المشهور
يوجب علم الطائفة ويقابل المستنكر لان المشهور حجة يحتل عدم الحجية والمستنكر
على عكسه وخبر الواحد يوجب علم غالب الراي ويقابل خبر المجهول الذي يقابل
في السلف الالرد لم يقبل حد بشير وضار مستنكر فلا يجوز العلم به اذ قاله
القياس وان لم يظهر حد بشير والسلف فلم يقابل برده ولا قبوله يجب العلم به
لكن العمل به جائز اذا وافق القياس فائدة جواز العلم به مع ان الحكم ثابت بالقياس
ايضه جواز الاسناد اليه فلا يمكن ما في القياس من منع هذا الحكم لكونه ثابتا
بالحد يث لان العدلة اصل في ذلك الزمان قال النبي عليه السلام خير المقرون
قرني الذين انا فيهم ثم الذين يلونهم الحق ان رواية مثل هذا المجهول في زماننا
لا يحل العلم به لظهور الفسق في هذا ذلك الزمان فصار الخبر المتواتر واجب علم
اليقين ويقابل الموضوع لا نقطاء احتمالا كون حجة والكيفية والخبر المشهور
يوجب علم الطائفة ويقابل المستنكر لان المشهور حجة يحتل عدم الحجية والمستنكر
على عكسه وخبر الواحد يوجب علم غالب الراي ويقابل خبر المجهول الذي يقابل

برد ولا قبول لان خبر الواحد يوجب العمل به وهذا لا يوجب الاستسكان منه
من الخبر الواحد يفيد الظن اي التوهم وان الظن بهذا المعنى لا يغني عن الحق
شيئا والمستتر اي الجمي الذي لم يقابل برد ولا قبول من خبره من خبره
الجواز للعمل به دون الوجوب ويسقط العمل بالحدوث اذا ظهر مخالفة له
الحديث قولاً بان اتي بخلاف روايته وعلما من الراوي بعد روايته بانه
عمل بخلافها واضبط الاقسام ان يقال ان الطعن اما من الراوي او من غيره و
الثاني اما ان يكون من الصحابة او من ائمة الحديث والاول اما ان يكون فيما
يحتل الحفاء وفيما لا يحتل الاول لا يكون جرحا والثاني يكون جرحا والثاني
هو ان يكون من ائمة الحديث اما ان يكون الطعن محملا او مفسرا فان كان محملا
لا يقبل وان كان مفسرا فان فسر بما هو جرحا متفق عليه فلا يخلو اما ان يكون

الاولى ان يكون من ائمة الحديث والاول لا يكون جرحا والثاني يكون جرحا والثاني هو ان يكون من ائمة الحديث اما ان يكون الطعن محملا او مفسرا فان كان محملا لا يقبل وان كان مفسرا فان فسر بما هو جرحا متفق عليه فلا يخلو اما ان يكون

الاولى ان يكون من ائمة الحديث والاول لا يكون جرحا والثاني يكون جرحا والثاني هو ان يكون من ائمة الحديث اما ان يكون الطعن محملا او مفسرا فان كان محملا لا يقبل وان كان مفسرا فان فسر بما هو جرحا متفق عليه فلا يخلو اما ان يكون

هذا الخبر الواحد يوجب العمل به وهذا لا يوجب الاستسكان منه
من الخبر الواحد يفيد الظن اي التوهم وان الظن بهذا المعنى لا يغني عن الحق
شيئا والمستتر اي الجمي الذي لم يقابل برد ولا قبول من خبره من خبره
الجواز للعمل به دون الوجوب ويسقط العمل بالحدوث اذا ظهر مخالفة له
الحديث قولاً بان اتي بخلاف روايته وعلما من الراوي بعد روايته بانه
عمل بخلافها واضبط الاقسام ان يقال ان الطعن اما من الراوي او من غيره و
الثاني اما ان يكون من الصحابة او من ائمة الحديث والاول اما ان يكون فيما
يحتل الحفاء وفيما لا يحتل الاول لا يكون جرحا والثاني يكون جرحا والثاني هو ان يكون من ائمة الحديث اما ان يكون الطعن محملا او مفسرا فان كان محملا لا يقبل وان كان مفسرا فان فسر بما هو جرحا متفق عليه فلا يخلو اما ان يكون

فلان ينعقد بعبارة أولى ومن غيره إى للراوى من أئمة الصحابة والحال
 از الحديث ظاهر لا يحتمل الخفاء عليهم نحو روى عبادة بن الصامت عن النبي
 عليه السلام البكر بالبكر جلد مائة وتغريب عام فانه لم يعمل به غيره وعلى ولا يمكن
 خفاء هذا الحكم عليهم فاحمل على الاستسنة متعلق بالقسمين واختلفوا
 فيما اذا انكره المروي عنه كحديث ثيامرة نكت نفسها الم رواه سليمان
 عن هو الاشعري عن الزهري عن عمرو عن عائشة وقد انكر الزهري قال
 بعضهم يسقط العمل به وهو الاشبه وقد قيل ان هذا لا يسقط العمل به
 قوله ابيوسف خلا فالجهد فان عنده لا يكون توقف المروي عنه في الرقعة

هذا الحديث لا ينعقد بعبارة أولى ومن غيره إى للراوى من أئمة الصحابة والحال
 از الحديث ظاهر لا يحتمل الخفاء عليهم نحو روى عبادة بن الصامت عن النبي
 عليه السلام البكر بالبكر جلد مائة وتغريب عام فانه لم يعمل به غيره وعلى ولا يمكن
 خفاء هذا الحكم عليهم فاحمل على الاستسنة متعلق بالقسمين واختلفوا
 فيما اذا انكره المروي عنه كحديث ثيامرة نكت نفسها الم رواه سليمان
 عن هو الاشعري عن الزهري عن عمرو عن عائشة وقد انكر الزهري قال
 بعضهم يسقط العمل به وهو الاشبه وقد قيل ان هذا لا يسقط العمل به
 قوله ابيوسف خلا فالجهد فان عنده لا يكون توقف المروي عنه في الرقعة

هذا الحديث لا ينعقد بعبارة أولى ومن غيره إى للراوى من أئمة الصحابة والحال
 از الحديث ظاهر لا يحتمل الخفاء عليهم نحو روى عبادة بن الصامت عن النبي
 عليه السلام البكر بالبكر جلد مائة وتغريب عام فانه لم يعمل به غيره وعلى ولا يمكن
 خفاء هذا الحكم عليهم فاحمل على الاستسنة متعلق بالقسمين واختلفوا
 فيما اذا انكره المروي عنه كحديث ثيامرة نكت نفسها الم رواه سليمان
 عن هو الاشعري عن الزهري عن عمرو عن عائشة وقد انكر الزهري قال
 بعضهم يسقط العمل به وهو الاشبه وقد قيل ان هذا لا يسقط العمل به
 قوله ابيوسف خلا فالجهد فان عنده لا يكون توقف المروي عنه في الرقعة

لان الراوى لا ينعقد بعبارة أولى ومن غيره إى للراوى من أئمة الصحابة والحال
 از الحديث ظاهر لا يحتمل الخفاء عليهم نحو روى عبادة بن الصامت عن النبي
 عليه السلام البكر بالبكر جلد مائة وتغريب عام فانه لم يعمل به غيره وعلى ولا يمكن
 خفاء هذا الحكم عليهم فاحمل على الاستسنة متعلق بالقسمين واختلفوا
 فيما اذا انكره المروي عنه كحديث ثيامرة نكت نفسها الم رواه سليمان
 عن هو الاشعري عن الزهري عن عمرو عن عائشة وقد انكر الزهري قال
 بعضهم يسقط العمل به وهو الاشبه وقد قيل ان هذا لا يسقط العمل به
 قوله ابيوسف خلا فالجهد فان عنده لا يكون توقف المروي عنه في الرقعة

في رواية جرحا وهو اى هذا الاختلاف بينهما فروع اختلافهما في شاهدين
 اثم شهدا على القاضى بقضية ادعى جرحا باز القاضى قضى له على خصمه بكذا
 والقاضى لم يذكر قضاءه وانكر فاقام المدعى البينة على ذلك يقبل عند محمد
 ولا يقبل عند ابو يوسف حكما قال وهو اى والحاكم والقاضى لا يذكرها له
 القضية فقال ابو يوسف لا يقبل القاضى قوطها وقال محمد يقبل القاضى قولها
 والطعن لبلهم بان يقال هذا الحديث غير ثابت ومنكر او محرم لا يوجب
 اى الطعن جرحا في الراوى كما لا يوجب اى كمالا يوجب الطعن لبلهم جرحا
 فالشاهد لا يمنع العلم اى بالحديث وهو عطف على قوله لا يوجب
 الا اذا وقع الطعن مفسرا هذا الاستثناء منقطع بما هو جرح متفق عليه
 ويكون للطاعن من اشتهر بالنصيحة والا تقان دوز القصب العلوة من
 ائمة الحديث **فصل في المعارضة** هي في اللغة معانعة على سبيل المقاتلة
 يقال عرض لي كذا اى استقبلني فنعني ما قصدته وفي الاصطلاح

في رواية جرحا وهو اى هذا الاختلاف بينهما فروع اختلافهما في شاهدين
 اثم شهدا على القاضى بقضية ادعى جرحا باز القاضى قضى له على خصمه بكذا
 والقاضى لم يذكر قضاءه وانكر فاقام المدعى البينة على ذلك يقبل عند محمد
 ولا يقبل عند ابو يوسف حكما قال وهو اى والحاكم والقاضى لا يذكرها له
 القضية فقال ابو يوسف لا يقبل القاضى قوطها وقال محمد يقبل القاضى قولها
 والطعن لبلهم بان يقال هذا الحديث غير ثابت ومنكر او محرم لا يوجب
 اى الطعن جرحا في الراوى كما لا يوجب اى كمالا يوجب الطعن لبلهم جرحا
 فالشاهد لا يمنع العلم اى بالحديث وهو عطف على قوله لا يوجب
 الا اذا وقع الطعن مفسرا هذا الاستثناء منقطع بما هو جرح متفق عليه
 ويكون للطاعن من اشتهر بالنصيحة والا تقان دوز القصب العلوة من
 ائمة الحديث **فصل في المعارضة** هي في اللغة معانعة على سبيل المقاتلة
 يقال عرض لي كذا اى استقبلني فنعني ما قصدته وفي الاصطلاح

في رواية جرحا وهو اى هذا الاختلاف بينهما فروع اختلافهما في شاهدين
 اثم شهدا على القاضى بقضية ادعى جرحا باز القاضى قضى له على خصمه بكذا
 والقاضى لم يذكر قضاءه وانكر فاقام المدعى البينة على ذلك يقبل عند محمد
 ولا يقبل عند ابو يوسف حكما قال وهو اى والحاكم والقاضى لا يذكرها له
 القضية فقال ابو يوسف لا يقبل القاضى قوطها وقال محمد يقبل القاضى قولها
 والطعن لبلهم بان يقال هذا الحديث غير ثابت ومنكر او محرم لا يوجب
 اى الطعن جرحا في الراوى كما لا يوجب اى كمالا يوجب الطعن لبلهم جرحا
 فالشاهد لا يمنع العلم اى بالحديث وهو عطف على قوله لا يوجب
 الا اذا وقع الطعن مفسرا هذا الاستثناء منقطع بما هو جرح متفق عليه
 ويكون للطاعن من اشتهر بالنصيحة والا تقان دوز القصب العلوة من
 ائمة الحديث **فصل في المعارضة** هي في اللغة معانعة على سبيل المقاتلة
 يقال عرض لي كذا اى استقبلني فنعني ما قصدته وفي الاصطلاح

في رواية جرحا وهو اى هذا الاختلاف بينهما فروع اختلافهما في شاهدين
 اثم شهدا على القاضى بقضية ادعى جرحا باز القاضى قضى له على خصمه بكذا
 والقاضى لم يذكر قضاءه وانكر فاقام المدعى البينة على ذلك يقبل عند محمد
 ولا يقبل عند ابو يوسف حكما قال وهو اى والحاكم والقاضى لا يذكرها له
 القضية فقال ابو يوسف لا يقبل القاضى قوطها وقال محمد يقبل القاضى قولها
 والطعن لبلهم بان يقال هذا الحديث غير ثابت ومنكر او محرم لا يوجب
 اى الطعن جرحا في الراوى كما لا يوجب اى كمالا يوجب الطعن لبلهم جرحا
 فالشاهد لا يمنع العلم اى بالحديث وهو عطف على قوله لا يوجب
 الا اذا وقع الطعن مفسرا هذا الاستثناء منقطع بما هو جرح متفق عليه
 ويكون للطاعن من اشتهر بالنصيحة والا تقان دوز القصب العلوة من
 ائمة الحديث **فصل في المعارضة** هي في اللغة معانعة على سبيل المقاتلة
 يقال عرض لي كذا اى استقبلني فنعني ما قصدته وفي الاصطلاح

۱
 ۲
 ۳
 ۴
 ۵
 ۶
 ۷
 ۸
 ۹
 ۱۰
 ۱۱
 ۱۲
 ۱۳
 ۱۴
 ۱۵
 ۱۶
 ۱۷
 ۱۸
 ۱۹
 ۲۰
 ۲۱
 ۲۲
 ۲۳
 ۲۴
 ۲۵
 ۲۶
 ۲۷
 ۲۸
 ۲۹
 ۳۰
 ۳۱
 ۳۲
 ۳۳
 ۳۴
 ۳۵
 ۳۶
 ۳۷
 ۳۸
 ۳۹
 ۴۰
 ۴۱
 ۴۲
 ۴۳
 ۴۴
 ۴۵
 ۴۶
 ۴۷
 ۴۸
 ۴۹
 ۵۰
 ۵۱
 ۵۲
 ۵۳
 ۵۴
 ۵۵
 ۵۶
 ۵۷
 ۵۸
 ۵۹
 ۶۰
 ۶۱
 ۶۲
 ۶۳
 ۶۴
 ۶۵
 ۶۶
 ۶۷
 ۶۸
 ۶۹
 ۷۰
 ۷۱
 ۷۲
 ۷۳
 ۷۴
 ۷۵
 ۷۶
 ۷۷
 ۷۸
 ۷۹
 ۸۰
 ۸۱
 ۸۲
 ۸۳
 ۸۴
 ۸۵
 ۸۶
 ۸۷
 ۸۸
 ۸۹
 ۹۰
 ۹۱
 ۹۲
 ۹۳
 ۹۴
 ۹۵
 ۹۶
 ۹۷
 ۹۸
 ۹۹
 ۱۰۰

[illegible]

والجواب عن ذلك ان هذا العلم
الذي هو العلم بالحق لا يتغير
بالتغير في العلم بالباطل
فان العلم بالحق هو العلم
بالله واليوم الآخر والحق
الذي لا يتغير ولا يتبدل
والعلم بالباطل هو العلم
بالناس والخلق والخلق الذي
يتغير ويتبدل

على الشيء انما هو للعجز عن اقامة حجة غير متعارضة هذا هو علم التعارض فيها
وعجز عن اتيان غير المعارض وان اقامة الحجة للمعارضه للعجز عن العلم
بكونها معارضة للحجة الاخرى التي اقامها ولا هذا لولم يعلم التعارض
بينهما تعالى الله عن ذلك العجز ولما يقع التعارض والتناقض بينهما
بين الحجج لجهلنا بالناسخ مما تازع المنسوخ فيكون التعارض بينهما ظاهرا
لا حقيقة وحكم المعارضتين الايتين المصير السنه اصبحت ان النصير
المتعارضين متساقطان فكانه لم يوجد الحادثه حكمه فالبد من دليل
اخر ليعرف به مثاله قوله تعالى فاقروا ما تيسر من القرآن وقوله تعالى اذا
قروا القرآن فاستمعوا له وانصتوا فانها متعارضتان فيصار الى الحديث
وهو قوله عليه السلام من كان له امام فقرة الامام قرة له وفي حديث اخر
اذا قرء القرآن فامضوا ولا يعارضها قول عليه السلام لاصلوة الا بقا الكتاب

والجواب عن ذلك ان هذا العلم
الذي هو العلم بالحق لا يتغير
بالتغير في العلم بالباطل
فان العلم بالحق هو العلم
بالله واليوم الآخر والحق
الذي لا يتغير ولا يتبدل
والعلم بالباطل هو العلم
بالناس والخلق والخلق الذي
يتغير ويتبدل

والجواب عن ذلك ان هذا العلم
الذي هو العلم بالحق لا يتغير
بالتغير في العلم بالباطل
فان العلم بالحق هو العلم
بالله واليوم الآخر والحق
الذي لا يتغير ولا يتبدل
والعلم بالباطل هو العلم
بالناس والخلق والخلق الذي
يتغير ويتبدل

والجواب عن ذلك ان هذا العلم
الذي هو العلم بالحق لا يتغير
بالتغير في العلم بالباطل
فان العلم بالحق هو العلم
بالله واليوم الآخر والحق
الذي لا يتغير ولا يتبدل
والعلم بالباطل هو العلم
بالناس والخلق والخلق الذي
يتغير ويتبدل

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

واقل الصحابة فان امكن اى امكن المصير على الوجه المذكور لا التعارض
 متى ثبت بين المجتنبين تساقط اى المجتنبان جميعا لا نذ فاع كل واحد
 منهما بالاخرى فيجب المصير الى ما بعدهما اى بعد المجتنبين المتعارضين
 من الحجته في اشارة الى ان المرجح بحبان لا يكون من جنس المتعارضين
 ولذا قالوا انه لو كان في جانب آية وفي جانب آيتين او في جانب حديث
 وفي جانب آيتين لا تترك الآية الواحدة ولا الحديث الواحد الايه
 ولا بالحديثين بل يصار من الكتاب السنه ومن السنه القياس اذ لا
 يترجح بكثرة الادلة بل بقوة ما ورد عليه نه لم يكن موافقة لآية لاية جوة
 لقوتها فكيف يكون موافقة الحديث لها موجبة لترجيحها لان يلزم
 ترجيح الآية والسنه على الايتين ترجيح السنه والقياس على السنتين ولا
 وجب لما قيل ان السنه متأخرة عن الكتاب القياس متأخر عن السنه و
 المتعارضان متساقطان فبقى العمل بالمتأخر لان تأخر السنه عن الكتاب و
 القياس عنها ليس الا في الرتبة لا في الزمان فيجوز ان يتقدم السنه زما نا
 ويصير منسوخا بالكتاب يمكن الجواب بان الادنى يصير بمنزلة الوصف التابع
 للاقوى فيزداد بانضمام قوة للاقوى فيترجح بخلاف انضمام المساوئ الى مثلهم

و قد راجع لما قبل آه
واب عن الاعتراض
للمذكور في سطر ١٧
صواب
في غف
عنه

ولم يصح القياس شاهد الواحد منها لأن السؤران اعتبر بالعرق كظاهرهما
 لأن العرق طاهر وإن اعتبر باللبن كان نجسا لأن اللبن نجس في أصل الروايتين
 أو يقال لا يجوز التحاق سؤر الكلب في النجاسة بعلته حوت اللحم لأن الكلب يربط في
 الدور ويشرب من الأواني بخلاف الكلب فإنه يطوف حول الأبواب لا الحاقه
 بسؤر الهرقة في الطهارة بعلته الطواف لأن الضرورة في الكمار دونها في الهرقة لا
 لا يدخل المضايقة التي يدخلها الهرقة فلو أثبتنا الطهارة أو النجاسة كان أثباتا
 لهما من غير علم جامع بين الأصل والفرع وهو باطل لأننا في القياس لا يصح
 لنصيب الحكم ابتداء ولو حكم بطهارة أو نجاسة يلزم ذلك لأنه لم يثبت ذلك
 الحكم بنص لا يوجد فيه ولا جامع فبما أن يكون الحكم باحداهما ابتداء بالركن
 قيل جواب لقوله ما تعارضت أن الماء الذي كان سؤر الكمار عرف طاهرا في
 الأصل فلا يتنجس بذلك الماء ما كان طاهرا يقينا بالتعارض ولم يزل
 أي بذلك الماء الحدث إذا قوضا به لأن الحدث كان متحققا يقينا فلا يزول
 بالشك كما أن الشيء الطاهر إذا أصاب ذلك الماء لا يصير نجسا لأن طهارته كانت
 ثابتا يقينا فلا يزول بالشك فوجب ضم التيميم إلى استعما الماء للتوضوء

فإن سألنا لما تعارضت الروايتان في سؤر الكلب في الطهارة والنجاسة فقلنا لا يثبت في سؤر الكلب الطهارة ولا النجاسة لأن سؤر الكلب لا يربط في الدور ويشرب من الأواني بخلاف الكلب فإنه يطوف حول الأبواب لا الحاقه بسؤر الهرقة في الطهارة بعلته الطواف لأن الضرورة في الكمار دونها في الهرقة لا لا يدخل المضايقة التي يدخلها الهرقة فلو أثبتنا الطهارة أو النجاسة كان أثباتا لهما من غير علم جامع بين الأصل والفرع وهو باطل لأننا في القياس لا يصح لنصيب الحكم ابتداء ولو حكم بطهارة أو نجاسة يلزم ذلك لأنه لم يثبت ذلك الحكم بنص لا يوجد فيه ولا جامع فبما أن يكون الحكم باحداهما ابتداء بالركن قيل جواب لقوله ما تعارضت أن الماء الذي كان سؤر الكمار عرف طاهرا في الأصل فلا يتنجس بذلك الماء ما كان طاهرا يقينا بالتعارض ولم يزل أي بذلك الماء الحدث إذا قوضا به لأن الحدث كان متحققا يقينا فلا يزول بالشك كما أن الشيء الطاهر إذا أصاب ذلك الماء لا يصير نجسا لأن طهارته كانت ثابتا يقينا فلا يزول بالشك فوجب ضم التيميم إلى استعما الماء للتوضوء

فإن سألنا لما تعارضت الروايتان في سؤر الكلب في الطهارة والنجاسة فقلنا لا يثبت في سؤر الكلب الطهارة ولا النجاسة لأن سؤر الكلب لا يربط في الدور ويشرب من الأواني بخلاف الكلب فإنه يطوف حول الأبواب لا الحاقه بسؤر الهرقة في الطهارة بعلته الطواف لأن الضرورة في الكمار دونها في الهرقة لا لا يدخل المضايقة التي يدخلها الهرقة فلو أثبتنا الطهارة أو النجاسة كان أثباتا لهما من غير علم جامع بين الأصل والفرع وهو باطل لأننا في القياس لا يصح لنصيب الحكم ابتداء ولو حكم بطهارة أو نجاسة يلزم ذلك لأنه لم يثبت ذلك الحكم بنص لا يوجد فيه ولا جامع فبما أن يكون الحكم باحداهما ابتداء بالركن قيل جواب لقوله ما تعارضت أن الماء الذي كان سؤر الكمار عرف طاهرا في الأصل فلا يتنجس بذلك الماء ما كان طاهرا يقينا بالتعارض ولم يزل أي بذلك الماء الحدث إذا قوضا به لأن الحدث كان متحققا يقينا فلا يزول بالشك كما أن الشيء الطاهر إذا أصاب ذلك الماء لا يصير نجسا لأن طهارته كانت ثابتا يقينا فلا يزول بالشك فوجب ضم التيميم إلى استعما الماء للتوضوء

فإن سألنا لما تعارضت الروايتان في سؤر الكلب في الطهارة والنجاسة فقلنا لا يثبت في سؤر الكلب الطهارة ولا النجاسة لأن سؤر الكلب لا يربط في الدور ويشرب من الأواني بخلاف الكلب فإنه يطوف حول الأبواب لا الحاقه بسؤر الهرقة في الطهارة بعلته الطواف لأن الضرورة في الكمار دونها في الهرقة لا لا يدخل المضايقة التي يدخلها الهرقة فلو أثبتنا الطهارة أو النجاسة كان أثباتا لهما من غير علم جامع بين الأصل والفرع وهو باطل لأننا في القياس لا يصح لنصيب الحكم ابتداء ولو حكم بطهارة أو نجاسة يلزم ذلك لأنه لم يثبت ذلك الحكم بنص لا يوجد فيه ولا جامع فبما أن يكون الحكم باحداهما ابتداء بالركن قيل جواب لقوله ما تعارضت أن الماء الذي كان سؤر الكمار عرف طاهرا في الأصل فلا يتنجس بذلك الماء ما كان طاهرا يقينا بالتعارض ولم يزل أي بذلك الماء الحدث إذا قوضا به لأن الحدث كان متحققا يقينا فلا يزول بالشك كما أن الشيء الطاهر إذا أصاب ذلك الماء لا يصير نجسا لأن طهارته كانت ثابتا يقينا فلا يزول بالشك فوجب ضم التيميم إلى استعما الماء للتوضوء

في هذا الموضع لا بد من توضيح ما مر من ان الحكم لا يقتضي العلم بالاشياء بل يقتضي العلم بالاصول...
 والاشياء لا بد من العلم بالاصول...
 والاشياء لا بد من العلم بالاصول...

ليحصل الطهارة بيقين ويسمى مشكلا لوجود الاشتباه في الحكم لا نقا
 لما وجب تقرير الاصول وقد عرفت ان الماء طاهر وظهر بيقينا لزم ان يثبت
 كذلك لاننا نقول من ضرورة تقرير الاصول في الصفة الطهورية عن الماء
 لانه لو بقيت نزاهة الحديث والنجاسة به اذ لا معنى للطهورية في عرف الفقهاء
 الا هذا ولو قلنا بزوالها به لا يكون تقرير الاصول بلا علة باحد الاصلين
 اهذ الاخر فوجب القول بزوال الطهورية بان يقع الشك فيها هكذا في
 الشرح وغيره واما اذ وقع التعارض بين القياسين لم يسقط اي لم يسقط
 العمل بهما بالتعارض ليجب العمل بالاحكام لا بالتساقط لا أدى الى العمل
 باستصحاب الاحكام الذي هو ليس بدليل وانما أدى الى اليقين فيضطر الى معرفة
 حكم الحادثة وطريقها الدليل وليس بعد القياس دليل شرعي فيضطر الى العمل
 باستصحاب الاحكام هو ليس بدليل فلا بد من القول بعدم التساقط وبقائه
 كواحد منهما حجة في حق العمل به كما ستعرف بل يعمل المجتهدين بما يشاء بشما قلبه

في هذا الموضع لا بد من توضيح ما مر من ان الحكم لا يقتضي العلم بالاشياء بل يقتضي العلم بالاصول...
 والاشياء لا بد من العلم بالاصول...
 والاشياء لا بد من العلم بالاصول...
 في هذا الموضع لا بد من توضيح ما مر من ان الحكم لا يقتضي العلم بالاشياء بل يقتضي العلم بالاصول...
 والاشياء لا بد من العلم بالاصول...
 والاشياء لا بد من العلم بالاصول...

في هذا الموضع لا بد من توضيح ما مر من ان الحكم لا يقتضي العلم بالاشياء بل يقتضي العلم بالاصول...
 والاشياء لا بد من العلم بالاصول...
 والاشياء لا بد من العلم بالاصول...
 في هذا الموضع لا بد من توضيح ما مر من ان الحكم لا يقتضي العلم بالاشياء بل يقتضي العلم بالاصول...
 والاشياء لا بد من العلم بالاصول...
 والاشياء لا بد من العلم بالاصول...

٢١

اي عمل باحدهما بشرط التحريم لا القياس حجة صفة ان يعمل برأي بقيا
او بالجملة باعتبار كونها عبارة عن القياس صاب المجتهد الحق برأيه
بالقياس وخطأ أي ان القياس غيرية واصله المجتهد الحق والخطأ سوء
في حق العمل وان لم يستويا في الحقيقة عند الله تعالى فان الحق عند تعالى
احد القياسين على الاصح فكان العمل باحدهما اي باحد القياسين وهي
القياس حجة في حق العمل وتانيث المبتدأ باعتبار الخبر والجملة حاليتها
اطمان قلبه اليها الجملة صفة للجملة بنور الفراسة متعلق بقوله اطمان
اولى من العمل بالخبر لكان وهذا بخلاف النصين المتعارضين لان
احدهما وهو المنسوخ منه ما سبق حجة اصلا وبعدا دلائل شرعية غير جارية
اعني القياس فان قيل لما كان كلا واحد من القياسين حجة في حق العمل يجب ان
يختار احدهما بلا تحري كما هو مذهب الشافعي قلنا حجة القياس في حق العمل
يقضه ذلك لكن كون الحق عند الله تعالى واحدا يقضه سقوطهما لعدم
تعين الحق والخطأ فلا بد من ان يحكم فيه برأيه ويعمل بشهادة نور الفراسة

الان قوله باحدهما بشرط التحريم لا القياس حجة صفة ان يعمل برأي بقيا
او بالجملة باعتبار كونها عبارة عن القياس صاب المجتهد الحق برأيه
بالقياس وخطأ أي ان القياس غيرية واصله المجتهد الحق والخطأ سوء
في حق العمل وان لم يستويا في الحقيقة عند الله تعالى فان الحق عند تعالى
احد القياسين على الاصح فكان العمل باحدهما اي باحد القياسين وهي
القياس حجة في حق العمل وتانيث المبتدأ باعتبار الخبر والجملة حاليتها
اطمان قلبه اليها الجملة صفة للجملة بنور الفراسة متعلق بقوله اطمان
اولى من العمل بالخبر لكان وهذا بخلاف النصين المتعارضين لان
احدهما وهو المنسوخ منه ما سبق حجة اصلا وبعدا دلائل شرعية غير جارية
اعني القياس فان قيل لما كان كلا واحد من القياسين حجة في حق العمل يجب ان
يختار احدهما بلا تحري كما هو مذهب الشافعي قلنا حجة القياس في حق العمل
يقضه ذلك لكن كون الحق عند الله تعالى واحدا يقضه سقوطهما لعدم
تعين الحق والخطأ فلا بد من ان يحكم فيه برأيه ويعمل بشهادة نور الفراسة

القياس حجة في حق العمل وتانيث المبتدأ باعتبار الخبر والجملة حاليتها
اطمان قلبه اليها الجملة صفة للجملة بنور الفراسة متعلق بقوله اطمان
اولى من العمل بالخبر لكان وهذا بخلاف النصين المتعارضين لان
احدهما وهو المنسوخ منه ما سبق حجة اصلا وبعدا دلائل شرعية غير جارية
اعني القياس فان قيل لما كان كلا واحد من القياسين حجة في حق العمل يجب ان
يختار احدهما بلا تحري كما هو مذهب الشافعي قلنا حجة القياس في حق العمل
يقضه ذلك لكن كون الحق عند الله تعالى واحدا يقضه سقوطهما لعدم
تعين الحق والخطأ فلا بد من ان يحكم فيه برأيه ويعمل بشهادة نور الفراسة

يكون مقصداً من الحاشية

الحكم وهو النسبة الحكمية وعلم هذا فاشترط وحدة الزمان لأجل التجنيد
حين علم ما يسمى أحدهما باسم الناسخ والآخر بالمسوخ فلو خولها في نوع
أخرى زاد هذا الشرط مع ازواج النسبة شاملة ليرتفع واختلاف مشاغلنا في
أن خالف في الشيء الذي ينبغي الأمر العارض ويبقى الأمر الأولي هو عارض خبر الإثبات
وهو الذي يتثبت من عارضيه وفيه إيماء إلى أن خبر الإثبات أولى من خبر النفي لثباته
والنفي يفيد التأكيد واختلف عمل أصحابنا المتقدمين يعني الأئمة الثلاثة
في ذلك أي في تعارض النفي والإثبات ففي بعض الصور علموا بالمشتبك وفي
بعضها بالنافي فقد أخذوا بالمشتبك في خيار العقاقير وهي ما إذا اعتقدت الأئمة
المسكوتة وزوجها حريشيت لها خيار العقاقير وهي في نكاح كما إذا كان
زوجها عبدا خلافا للشافعي وأخذوا بالنافي في مسألة جواز نكاح المحرم
فقدروا أن يبريرة اعتقدت وزوجها عبدا فخيرها رسول عليه السلام للعقود الطارئة

الحكم وهو النسبة الحكمية وعلم هذا فاشترط وحدة الزمان لأجل التجنيد
حين علم ما يسمى أحدهما باسم الناسخ والآخر بالمسوخ فلو خولها في نوع
أخرى زاد هذا الشرط مع ازواج النسبة شاملة ليرتفع واختلاف مشاغلنا في
أن خالف في الشيء الذي ينبغي الأمر العارض ويبقى الأمر الأولي هو عارض خبر الإثبات
وهو الذي يتثبت من عارضيه وفيه إيماء إلى أن خبر الإثبات أولى من خبر النفي لثباته
والنفي يفيد التأكيد واختلف عمل أصحابنا المتقدمين يعني الأئمة الثلاثة
في ذلك أي في تعارض النفي والإثبات ففي بعض الصور علموا بالمشتبك وفي
بعضها بالنافي فقد أخذوا بالمشتبك في خيار العقاقير وهي ما إذا اعتقدت الأئمة
المسكوتة وزوجها حريشيت لها خيار العقاقير وهي في نكاح كما إذا كان
زوجها عبدا خلافا للشافعي وأخذوا بالنافي في مسألة جواز نكاح المحرم
فقدروا أن يبريرة اعتقدت وزوجها عبدا فخيرها رسول عليه السلام للعقود الطارئة

الحكم وهو النسبة الحكمية وعلم هذا فاشترط وحدة الزمان لأجل التجنيد
حين علم ما يسمى أحدهما باسم الناسخ والآخر بالمسوخ فلو خولها في نوع
أخرى زاد هذا الشرط مع ازواج النسبة شاملة ليرتفع واختلاف مشاغلنا في
أن خالف في الشيء الذي ينبغي الأمر العارض ويبقى الأمر الأولي هو عارض خبر الإثبات
وهو الذي يتثبت من عارضيه وفيه إيماء إلى أن خبر الإثبات أولى من خبر النفي لثباته
والنفي يفيد التأكيد واختلف عمل أصحابنا المتقدمين يعني الأئمة الثلاثة
في ذلك أي في تعارض النفي والإثبات ففي بعض الصور علموا بالمشتبك وفي
بعضها بالنافي فقد أخذوا بالمشتبك في خيار العقاقير وهي ما إذا اعتقدت الأئمة
المسكوتة وزوجها حريشيت لها خيار العقاقير وهي في نكاح كما إذا كان
زوجها عبدا خلافا للشافعي وأخذوا بالنافي في مسألة جواز نكاح المحرم
فقدروا أن يبريرة اعتقدت وزوجها عبدا فخيرها رسول عليه السلام للعقود الطارئة

وروى أنها ابريرة اعقت وزوجها حرجين اعقت مع اتفاقهم على
انه اى زوجها كان عبدا فكانت لعبودية امر الصليا والقول على هذا امر عاز
فالدليل الدال على الاول يكون نافيا لغير الامر العارض الذي هو العتق
وابقائه الاصل والدال على الامر الثاني اعنى العتق يكون شتبا لاثبات
الامر العارض اعنى العتق فاصحابنا همنا هذا وبالدليل المتيقن وهو الحديث
الثاني وروى عن الرسول عليه السلام تزوج ميمونة وهو حلال اى خارج
اجرام وروى انه عليه السلام تزوجها اى ميمونة وهو محرم واتفقت عامة
الروايات على انه لم يكن في الحل الاصل فكانت الاحرام امر الصليا والحل الطاهر
امر عارض فيكون الدال على الاول اعنى به الحديث الثاني نافيا والدال على
الثاني اعنى الحديث الاول مشتا واما قيد الروايات بالعمامة لانه قد
روى عنه عليه السلام تزوجها قبل ان يحرم وهو بالمدنية فجعل اصحابنا همنا
العمل بالثاني وهو الحديث الثاني اولى فعلم ان الامر بالعكس فعلم ان علمهم
مختلف وقالوا اى اصحابنا فى تعارض الجرح بان خبر المزني با شاهد محرم
والتعديل بان خبر اخر انه عدل ان الجرح اولى وهو اى والحال انه المتيقن
لان شيت امر عارض اذا عدل لثبته الاصل

وروى انها ابريرة اعقت وزوجها حرجين اعقت مع اتفاقهم على
انه اى زوجها كان عبدا فكانت لعبودية امر الصليا والقول على هذا امر عاز
فالدليل الدال على الاول يكون نافيا لغير الامر العارض الذي هو العتق
وابقائه الاصل والدال على الامر الثاني اعنى العتق يكون شتبا لاثبات
الامر العارض اعنى العتق فاصحابنا همنا هذا وبالدليل المتيقن وهو الحديث
الثاني وروى عن الرسول عليه السلام تزوج ميمونة وهو حلال اى خارج
اجرام وروى انه عليه السلام تزوجها اى ميمونة وهو محرم واتفقت عامة
الروايات على انه لم يكن في الحل الاصل فكانت الاحرام امر الصليا والحل الطاهر
امر عارض فيكون الدال على الاول اعنى به الحديث الثاني نافيا والدال على
الثاني اعنى الحديث الاول مشتا واما قيد الروايات بالعمامة لانه قد
روى عنه عليه السلام تزوجها قبل ان يحرم وهو بالمدنية فجعل اصحابنا همنا
العمل بالثاني وهو الحديث الثاني اولى فعلم ان الامر بالعكس فعلم ان علمهم
مختلف وقالوا اى اصحابنا فى تعارض الجرح بان خبر المزني با شاهد محرم
والتعديل بان خبر اخر انه عدل ان الجرح اولى وهو اى والحال انه المتيقن
لان شيت امر عارض اذا عدل لثبته الاصل

[illegible][illegible]

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

من الاشياء التي توجب
 الدليل والافادة العينية
 لان ربه عز وجل قال سورة
 القصص يا ايها الذين آمنوا
 ادعوا الى الله بالبر والقاسم
 من اجل ان الله هو العزيز
 الحكيم

[illegible]

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

سابقا والى الحرفين
على ان يكونا من الحرفين
والا لما قال في حقه ان كان
فذلك لا يتفق مع الحرفين
فذلك لا يتفق مع الحرفين
فذلك لا يتفق مع الحرفين

وكان من بين هؤلاء الذين كانوا يترددون على
الشيخ في ذلك الوقت هو الشيخ محمد بن عبد الله
بن أحمد بن محمد بن علي بن أبي طالب
الذي كان له دور كبير في نشر الفقه الحنفي
في بلاد العراق.

لیکن ان حضرت اقدس کے پاس حال میں غرض الیٰ اللہ کی وجہ سے
 دلیا کا دورہ نہ ہو سکا۔ ان کے پاس سے اس کی اطلاع ہوئی کہ وہ
 حضرت اقدس کے پاس سے اس کی اطلاع ہوئی کہ وہ
 حضرت اقدس کے پاس سے اس کی اطلاع ہوئی کہ وہ
 حضرت اقدس کے پاس سے اس کی اطلاع ہوئی کہ وہ

جو الحسن الطرخانی نے لکھا ہے

والعاية والاول اما ان يكون معنى الكلام معلوما لكن البيان اكد بما يقطع
 الاحتمال ويجعل ولا كالمشترك والمجل الثاني بياز التفسير والاول بيان التقرير
 وبيان تقرير والتفسير يجوز للكتاب بخبر الواحد دون التغير لانه
 دون فلا يغيره وجه اخر للضبط وهو ان البيان لا يخلو اما ان يكون بما
 وضع للبيان والثاني بيان للضرورة والاول لا يخلو اما ان يكون مغيرا
 للحكم المتقدم الا فان كان الاول فلا يخلو اما ان يكون دافعا ولا الاول
 بيان التبديل والثاني بيان التغير وان لم يكن مغيرا فلا يخلو اما ان يكون
 بعد نص يمكن العمل به او بعد نص لا يمكن العمل به والاول بيان التقرير والثاني
 بياز التفسير والمتم جعل النسخ بيان للتبديل موافقا لما ذكره فخر الاسلام
 نظرا الى ان النسخ بيان لاثمها المدة فيجوز ان يجعل من اقسام البيان و
 قال الشمس الامتداد النسخ غير هذا البيان لان البيان اظهر حكم الحادثة عند
 وجودها ابتداء والنسخ دفع لبعدها بالشبهة بالنسبة اليها فلم يكن بياناً بالنسبة
 ولا يخفى انه ان اريد بالبيان محظاظهار المقصود فالنسخ بيان وكذا غيره من

9

اما بيان التقرير فهو تأكيد الكلام بما يقطع احتمال الجواز والخصوص كما في
قوله فسجد للملئكة كلهم اجمعون فان اسم الجمع وهو الملئكة شامل للجميع
على احتمال ان يكون المراد بعضهم فبقوله كلهم قرر معنى العموم فيه بحيث لا
يحمل الخصوص فيصير بيان التقرير موصولا ومفصولا بالاتفاق لانه مقر
الحكم فيجوز مفصولا كما يجوز موصولا وكذلك اى مثل بيان التقرير بيان
التفسير في ان يجوز موصولا ومفصولا وهو اى بيان التفسير بيان ما فيه
خفاء مثل الجمل والمشارك كل حق لبيان من النبي عليه السلام بقوله تعالى اقيموا
الصلوة فان الصلوة كانت جملة ففسرها بالاركان الخصوصية ولا يجوز تاخير
هذا البيان عن وقت الحاجة الى الفعل الا عند من جوز التكليف بالجملة
واما تاخيرها الى وقت الحاجة فجائز عند العامة فاما بيان التقرير
نحو التعليق والاستثناء فانما يصح بشرط الوصل باجماع الفقهاء

[illegible][illegible]

✓

سوی ابن عباس و اختلافوا فی جواز تراخی خصوص العموم فعندنا لا یقع

٥٤

التخصيص متراخيا وعند الشافعي يجوز فيه التراخي وهذا الاختلاف بناء
على اختلاف المتأخرين

ای مبنی علی ان العیوم مثل الخصوص عندنا فی ایجاب الحكم قطعا وبعد

الخصوص لا يبقى القطع بإصدار ضيافا كان التخصيص تغيرا من القطع الى

الاحتمال في تقيد التخصيص بشرط الوصل لان بيان التغير انما يصح موصولا

لامفصولا واما عند الشافعي فوجبه في قبل التخصيص فكان تخصيصه

بیانا محض تقریر اعلیٰ اصل من کو نہ ظنیاً فیصد موصولاً و مفصولاً و

۲۱
۲۲
۲۳
۲۴
۲۵
۲۶
۲۷
۲۸
۲۹
۳۰
۳۱
۳۲
۳۳
۳۴
۳۵
۳۶
۳۷
۳۸
۳۹
۴۰
۴۱
۴۲
۴۳
۴۴
۴۵
۴۶
۴۷
۴۸
۴۹
۵۰
۵۱
۵۲
۵۳
۵۴
۵۵
۵۶
۵۷
۵۸
۵۹
۶۰
۶۱
۶۲
۶۳
۶۴
۶۵
۶۶
۶۷
۶۸
۶۹
۷۰
۷۱
۷۲
۷۳
۷۴
۷۵
۷۶
۷۷
۷۸
۷۹
۸۰
۸۱
۸۲
۸۳
۸۴
۸۵
۸۶
۸۷
۸۸
۸۹
۹۰
۹۱
۹۲
۹۳
۹۴
۹۵
۹۶
۹۷
۹۸
۹۹
۱۰۰

Handwritten text in Persian script, likely a continuation of the manuscript's content, written in a cursive style.

وہی ہے جس نے ان کو اپنا گھر بنا لیا تھا۔

[illegible]

وہی ہے جس نے ان کو اپنا گھر بنا لیا ہے۔

وہی ہے جس نے ان کو اپنا گھر بنا لیا تھا۔

وہی ہے جس نے ان کو بتایا کہ ان کو کون سا کام کرنا چاہیے اور کون سا کام نہ کرنا چاہیے۔

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا هذا كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

[illegible][illegible][illegible][illegible]

۴۴۱
افاضه و با نقل الصحيح
فلا وجه للاختلاف

خاصۃً الخ فانه لم یکن الا انوار علی صاحب من الخیرات فانه لم یکن الا انوار علی صاحب من الخیرات

الحمد لله الذي لا اله الا هو
الحمد لله الذي لا اله الا هو

[illegible]

عباس بنی علی النضر
رضایران صدوق علی
کذاک احسان فی

عَلَى عَدْوِهِمْ فَصَلُّوا عَلَيْهِمْ
يَوْمَئِذٍ أَنْ يَخْرُجَ إِلَيْكُمْ
إِنَّ الْأُمَّةَ لَانفَاقِيَةٌ

في حق من كان من باب
منه في حق من كان من باب
منه في حق من كان من باب

نہیں بیان لائے۔

صاحبزادہ
رضوان جیٹانان قزو
الکلیفہ فی فنون العربیہ
کلیفہ علی الاستنباط
فما حاصل ان افول
ایمان

خاتون
حضرت پیران کبیر
الرب و ذریع
نشیستہ اولی

[illegible]

فان كان بين ان النصوص
لا يخرج الكلام من ان يكون ايقاعا بل يمنع وقوعه كما منع
الاشتغال عند بغير الاستثناء على الاطلاق لان الامانة
لا تستلزم اشتغال العقل بالاعتناء بالامانة بل يمنع وقوعه
فان كان بين ان النصوص
لا يخرج الكلام من ان يكون ايقاعا بل يمنع وقوعه كما منع
الاشتغال عند بغير الاستثناء على الاطلاق لان الامانة
لا تستلزم اشتغال العقل بالاعتناء بالامانة بل يمنع وقوعه

الخصوص فان العام لما اشتمل الذي خص منه ثم حقيقة دليل الخصوص كان ذلك
معارضا له فكذا الاستثناء فعنده في الاستثناء حكمان معارضان وعندنا
حكم واحد كما اختلفوا في التعليق بالشروط على ما سبق فان التعليق عند
لا يخرج الكلام من ان يكون ايقاعا بل يمنع وقوعه كما منع
الاشتغال عند بغير الاستثناء على الاطلاق لان الامانة
لا تستلزم اشتغال العقل بالاعتناء بالامانة بل يمنع وقوعه
فان كان بين ان النصوص
لا يخرج الكلام من ان يكون ايقاعا بل يمنع وقوعه كما منع
الاشتغال عند بغير الاستثناء على الاطلاق لان الامانة
لا تستلزم اشتغال العقل بالاعتناء بالامانة بل يمنع وقوعه

فان كان بين ان النصوص
لا يخرج الكلام من ان يكون ايقاعا بل يمنع وقوعه كما منع
الاشتغال عند بغير الاستثناء على الاطلاق لان الامانة
لا تستلزم اشتغال العقل بالاعتناء بالامانة بل يمنع وقوعه
فان كان بين ان النصوص
لا يخرج الكلام من ان يكون ايقاعا بل يمنع وقوعه كما منع
الاشتغال عند بغير الاستثناء على الاطلاق لان الامانة
لا تستلزم اشتغال العقل بالاعتناء بالامانة بل يمنع وقوعه

في قوله عليه السلام لا تتبعوا الطعام بالطعام الا سواء بسواء اي لا تطعموا مساكنا
عاما في القليل وهو ما لا يدخل تحت الكيل كالحفنة والحفتين والكثير وهو ما
يدخل تحته فلا يجوز بيع الحفنة بالحفتين لدخوله تحت عموم النهي عن بيع الطعام

فان كان بين ان النصوص
لا يخرج الكلام من ان يكون ايقاعا بل يمنع وقوعه كما منع
الاشتغال عند بغير الاستثناء على الاطلاق لان الامانة
لا تستلزم اشتغال العقل بالاعتناء بالامانة بل يمنع وقوعه
فان كان بين ان النصوص
لا يخرج الكلام من ان يكون ايقاعا بل يمنع وقوعه كما منع
الاشتغال عند بغير الاستثناء على الاطلاق لان الامانة
لا تستلزم اشتغال العقل بالاعتناء بالامانة بل يمنع وقوعه

فان كان بين ان النصوص
لا يخرج الكلام من ان يكون ايقاعا بل يمنع وقوعه كما منع
الاشتغال عند بغير الاستثناء على الاطلاق لان الامانة
لا تستلزم اشتغال العقل بالاعتناء بالامانة بل يمنع وقوعه
فان كان بين ان النصوص
لا يخرج الكلام من ان يكون ايقاعا بل يمنع وقوعه كما منع
الاشتغال عند بغير الاستثناء على الاطلاق لان الامانة
لا تستلزم اشتغال العقل بالاعتناء بالامانة بل يمنع وقوعه

المستغرق لجميع افراده لا الاستثناء عارضه اي بيع الطعام المستغرق
 لافراده في الكيل خاصة لان المراد من التساوي التساوي في الكيل خاصة ففيه
 الذي المذكور عام فاما لامعارضه فير فيشتعل الذي بيع الحفنة بالحفنة وبها
 قلنا هذا استثناء حال فيجاء صد الكلام على ما يجانس المستثنى لتحقيق الاستثناء
 ويمكن ان يجعل تكلما بالباء بعد الاستثناء فيكون الصد اي صد الكلام
 عاما في الاحوال كلها التي تجانس المساواة في الكيل لا مطلقا فكل ما قيل لا
 يتبعوا الطعام بالطعام في جميع الاحوال من المفاضلة والمجازفة والمساواة
 حالة المساواة وذلك اي صد الكلام لا يصلح كونه عاما في جميع الاحوال
 الا اذا كان في المقابلة وهو ما يدخل تحت الكيل لان يكون شاملا للمقبل وغيره
 كما قاله الشافعي فيثبت ان صد الكلام لم يتنا ولا بيع الحفنة بالحفنتين فلا يصح
 الاستدلال بهذا الحديث على حرمة وتوضيح التفرع الاستثناء لما كان
 معارضا لما قبله ولم يكن ما قبله موقوفا عليه كان ما قبله كلاما تاما في فادة
 معناه وايضا مقتضاه فكان قوله عليه السلام لا يتبعوا الطعام بالطعام عاما
 في فادة حرمة بيع كل طعام بطعام ثم الاستثناء عارضه ان الطعام المكيل
 خارج عنه فلا بد من اخرج على وجه لا يتعدى عن القدر الضروري فان اصل

الاستثناء عارضه اي بيع الطعام المستغرق
 لافراده في الكيل خاصة لان المراد من التساوي التساوي في الكيل خاصة ففيه
 الذي المذكور عام فاما لامعارضه فير فيشتعل الذي بيع الحفنة بالحفنة وبها
 قلنا هذا استثناء حال فيجاء صد الكلام على ما يجانس المستثنى لتحقيق الاستثناء
 ويمكن ان يجعل تكلما بالباء بعد الاستثناء فيكون الصد اي صد الكلام
 عاما في الاحوال كلها التي تجانس المساواة في الكيل لا مطلقا فكل ما قيل لا
 يتبعوا الطعام بالطعام في جميع الاحوال من المفاضلة والمجازفة والمساواة
 حالة المساواة وذلك اي صد الكلام لا يصلح كونه عاما في جميع الاحوال
 الا اذا كان في المقابلة وهو ما يدخل تحت الكيل لان يكون شاملا للمقبل وغيره
 كما قاله الشافعي فيثبت ان صد الكلام لم يتنا ولا بيع الحفنة بالحفنتين فلا يصح
 الاستدلال بهذا الحديث على حرمة وتوضيح التفرع الاستثناء لما كان
 معارضا لما قبله ولم يكن ما قبله موقوفا عليه كان ما قبله كلاما تاما في فادة
 معناه وايضا مقتضاه فكان قوله عليه السلام لا يتبعوا الطعام بالطعام عاما
 في فادة حرمة بيع كل طعام بطعام ثم الاستثناء عارضه ان الطعام المكيل
 خارج عنه فلا بد من اخرج على وجه لا يتعدى عن القدر الضروري فان اصل

الاستثناء عارضه اي بيع الطعام المستغرق
 لافراده في الكيل خاصة لان المراد من التساوي التساوي في الكيل خاصة ففيه
 الذي المذكور عام فاما لامعارضه فير فيشتعل الذي بيع الحفنة بالحفنة وبها
 قلنا هذا استثناء حال فيجاء صد الكلام على ما يجانس المستثنى لتحقيق الاستثناء
 ويمكن ان يجعل تكلما بالباء بعد الاستثناء فيكون الصد اي صد الكلام
 عاما في الاحوال كلها التي تجانس المساواة في الكيل لا مطلقا فكل ما قيل لا
 يتبعوا الطعام بالطعام في جميع الاحوال من المفاضلة والمجازفة والمساواة
 حالة المساواة وذلك اي صد الكلام لا يصلح كونه عاما في جميع الاحوال
 الا اذا كان في المقابلة وهو ما يدخل تحت الكيل لان يكون شاملا للمقبل وغيره
 كما قاله الشافعي فيثبت ان صد الكلام لم يتنا ولا بيع الحفنة بالحفنتين فلا يصح
 الاستدلال بهذا الحديث على حرمة وتوضيح التفرع الاستثناء لما كان
 معارضا لما قبله ولم يكن ما قبله موقوفا عليه كان ما قبله كلاما تاما في فادة
 معناه وايضا مقتضاه فكان قوله عليه السلام لا يتبعوا الطعام بالطعام عاما
 في فادة حرمة بيع كل طعام بطعام ثم الاستثناء عارضه ان الطعام المكيل
 خارج عنه فلا بد من اخرج على وجه لا يتعدى عن القدر الضروري فان اصل

[illegible]

وإنما هو في الكلام عدم التعارض واثباته إنما هو ضرورة فيقدرها وهو
 لا ضرورة في الكلام بل ضرورة في الاستثناء فلو كان الأمر كذلك لكان
 الاستثناء فرعاً من الكلام لا ضرورة في الكلام بل ضرورة في الاستثناء
 فلو كان الأمر كذلك لكان الاستثناء فرعاً من الكلام لا ضرورة في الكلام
 بل ضرورة في الاستثناء فلو كان الأمر كذلك لكان الاستثناء فرعاً من الكلام

في الكلام عدم التعارض واثباته إنما هو ضرورة فيقدرها وهو
 هنا بان يكون الاستثناء مخصصاً بالطعام المكمل ويكون غيره داخل في صدر
 الكلام حتى يكون حكم الصد مسلماً فيما لا معارضة فيه فلا يصح تقدير الأحوال
 إذ لو قدرت الأحوال لزم على ضرورة لعدم اشتغالها ببيع الحفنة بالحقين
 وهو تركاب امر لا ضرورة اليه بخلاف ما إذا جعل الاستثناء طعاماً مساوياً
 بطعام مساوٍ والمستثنى منه الطعام العام لم يلزم ذلك إذ يدخل بيع الحفنة
 بالحقين في صدر الكلام ولا يخرج به الاستثناء فلا يلزم التجاوز عن ضرورة
 وأما عندنا فالاستثناء لما كان عليه بطريق التكلم بالباقي بعد كاصد
 الكلام موقوفاً عليه حتى كأنه لم يقع التكلم إلا بالباقي فلا بد أن يعتبر الاستثناء
 مع صدر حق التكلم بالباقي أولاً ثم يتخذ منه الباقي ولما كان المستثنى
 ههنا من قبيل الأحوال لا بد أن يكون المستثنى منه كذلك إذ لا بد أن يجعل
 منه ما يناسب المستثنى بوصف خاص لا بوصف عام

فقد استثنى من الكلام ما لا ضرورة اليه بخلاف ما إذا جعل الاستثناء طعاماً مساوياً
 بطعام مساوٍ والمستثنى منه الطعام العام لم يلزم ذلك إذ يدخل بيع الحفنة
 بالحقين في صدر الكلام ولا يخرج به الاستثناء فلا يلزم التجاوز عن ضرورة
 وأما عندنا فالاستثناء لما كان عليه بطريق التكلم بالباقي بعد كاصد
 الكلام موقوفاً عليه حتى كأنه لم يقع التكلم إلا بالباقي فلا بد أن يعتبر الاستثناء
 مع صدر حق التكلم بالباقي أولاً ثم يتخذ منه الباقي ولما كان المستثنى
 ههنا من قبيل الأحوال لا بد أن يكون المستثنى منه كذلك إذ لا بد أن يجعل
 منه ما يناسب المستثنى بوصف خاص لا بوصف عام

منه ما يناسب المستثنى بوصف خاص لا بوصف عام
 الاستثناء فرع من الكلام لا ضرورة في الكلام بل ضرورة في الاستثناء
 فلو كان الأمر كذلك لكان الاستثناء فرعاً من الكلام لا ضرورة في الكلام
 بل ضرورة في الاستثناء فلو كان الأمر كذلك لكان الاستثناء فرعاً من الكلام

الاستثناء فرع من الكلام لا ضرورة في الكلام بل ضرورة في الاستثناء
 فلو كان الأمر كذلك لكان الاستثناء فرعاً من الكلام لا ضرورة في الكلام
 بل ضرورة في الاستثناء فلو كان الأمر كذلك لكان الاستثناء فرعاً من الكلام

[illegible][illegible][illegible]

لان وجود الخبر عنه شرط لصدق الخبر والاستثناء دل على عدم ثبوته
 فلزم الكذب المحال بخلاف الاستثناء فانه ثبوت احر في المحال فاذا عارضه
 يحتمل ان لا يثبت واذا كان كذلك فلا بد من القول بان الخمسين المذكور في
 الآية تعرض للعد المتيقن بالالف باضع عن الشبهة والدخول تحت الاسم
 فلا يثبت به الا الباقي بعد الاستثناء لانه تعرض لحكم اى العد وهو لاف
 بطريق المعارضه مع بقائه العد وهو الالف لا الالف مقيت لاف لم يصح
 اسماء مادونها فلا بد من القول بان الاستثناء مانع من ان يكون الالف دالا
 على مدلوله ويكون المستثنى مع المستثنى منه كلاما واحدا لانه الباقى
 بمنزلة تسع مائة وخمسين لان مدلوله ثابت واقنع الحكم في البعض بغير
 المعارضه بخلاف العام كاسم المشتركين جواب عما قاله من ان الاستثناء بمنزلة
 دليل الخصوص وتوضيح العام اذا خص منه نوع كان الاسم واقعا على الباقي
 بلا خلاف دليل الخصوص عارض في بعض افرادهم مع الحكم لكن بقي اسم الاعلى الباقي
 بلا خلاف فلم يكن التخصيص تعارضا للتكلم بلفظ العام بل تعرضا للحكم بقاء الصفة
 على حالها وهما لا يطلق الالف على الباقي بعد الاستثناء

الاستثناء دل على عدم ثبوته لان وجود الخبر عنه شرط لصدق الخبر والاستثناء دل على عدم ثبوته
 فلزم الكذب المحال بخلاف الاستثناء فانه ثبوت احر في المحال فاذا عارضه
 يحتمل ان لا يثبت واذا كان كذلك فلا بد من القول بان الخمسين المذكور في
 الآية تعرض للعد المتيقن بالالف باضع عن الشبهة والدخول تحت الاسم
 فلا يثبت به الا الباقي بعد الاستثناء لانه تعرض لحكم اى العد وهو لاف
 بطريق المعارضه مع بقائه العد وهو الالف لا الالف مقيت لاف لم يصح
 اسماء مادونها فلا بد من القول بان الاستثناء مانع من ان يكون الالف دالا
 على مدلوله ويكون المستثنى مع المستثنى منه كلاما واحدا لانه الباقى
 بمنزلة تسع مائة وخمسين لان مدلوله ثابت واقنع الحكم في البعض بغير
 المعارضه بخلاف العام كاسم المشتركين جواب عما قاله من ان الاستثناء بمنزلة
 دليل الخصوص وتوضيح العام اذا خص منه نوع كان الاسم واقعا على الباقي
 بلا خلاف دليل الخصوص عارض في بعض افرادهم مع الحكم لكن بقي اسم الاعلى الباقي
 بلا خلاف فلم يكن التخصيص تعارضا للتكلم بلفظ العام بل تعرضا للحكم بقاء الصفة
 على حالها وهما لا يطلق الالف على الباقي بعد الاستثناء

فانه يشترط ان الاستثناء الحقيقي ما يمكن ان يجعل تكلماً بالباقي بعد الاستثناء
بان يكون مرجحاً ويكون دخلاً في قبله ومنفصلاً ويسمى منقطعاً وهو لا
يصلح استخراج من الأولى المستتبه منه كذا الصدق لم يتناول لعدم كونه من
فلا يمكن استخراج غير اذ هو فرع الدخول فعمل المستتبه المنفصل كلاماً
مبتدأً بحكم مخالف لما قبله ولا تعلق له بما قبله الا صورة مجازاً منصوب على
التميز عن النسبة المفهومة ضمناً ما ذكره في اطلاق الاستثناء عليه مجازاً لا حقيقة
والمراد ان استعمال صيغ الاستثناء في المنقطع بطريق المجاز قال الله تعالى فانهم

فان الاستثناء الحقيقي ما يمكن ان يجعل تكلماً بالباقي بعد الاستثناء بان يكون مرجحاً ويكون دخلاً في قبله ومنفصلاً ويسمى منقطعاً وهو لا يصلح استخراج من الأولى المستتبه منه كذا الصدق لم يتناول لعدم كونه من فلا يمكن استخراج غير اذ هو فرع الدخول فعمل المستتبه المنفصل كلاماً مبتدأً بحكم مخالف لما قبله ولا تعلق له بما قبله الا صورة مجازاً منصوب على التميز عن النسبة المفهومة ضمناً ما ذكره في اطلاق الاستثناء عليه مجازاً لا حقيقة والمراد ان استعمال صيغ الاستثناء في المنقطع بطريق المجاز قال الله تعالى فانهم

فان الاستثناء الحقيقي ما يمكن ان يجعل تكلماً بالباقي بعد الاستثناء بان يكون مرجحاً ويكون دخلاً في قبله ومنفصلاً ويسمى منقطعاً وهو لا يصلح استخراج من الأولى المستتبه منه كذا الصدق لم يتناول لعدم كونه من فلا يمكن استخراج غير اذ هو فرع الدخول فعمل المستتبه المنفصل كلاماً مبتدأً بحكم مخالف لما قبله ولا تعلق له بما قبله الا صورة مجازاً منصوب على التميز عن النسبة المفهومة ضمناً ما ذكره في اطلاق الاستثناء عليه مجازاً لا حقيقة والمراد ان استعمال صيغ الاستثناء في المنقطع بطريق المجاز قال الله تعالى فانهم

فان الاستثناء الحقيقي ما يمكن ان يجعل تكلماً بالباقي بعد الاستثناء بان يكون مرجحاً ويكون دخلاً في قبله ومنفصلاً ويسمى منقطعاً وهو لا يصلح استخراج من الأولى المستتبه منه كذا الصدق لم يتناول لعدم كونه من فلا يمكن استخراج غير اذ هو فرع الدخول فعمل المستتبه المنفصل كلاماً مبتدأً بحكم مخالف لما قبله ولا تعلق له بما قبله الا صورة مجازاً منصوب على التميز عن النسبة المفهومة ضمناً ما ذكره في اطلاق الاستثناء عليه مجازاً لا حقيقة والمراد ان استعمال صيغ الاستثناء في المنقطع بطريق المجاز قال الله تعالى فانهم

[illegible]

الثاني هو الاول والاو امان ان يكون البيان بدلالة حال المتكلم او لضرورة كثرة
 الكلام والثاني هو الرابع والاو هو الذي جعله نوعا ثانيا وثالثا بملاحظة
 اعتبار الضرورة وعدمه منه اي من بيان الضرورة ما هو في معنى المنطوق
 اي في حكمه نحو قوله تعالى وورثه ابواه فلامه التثنية فان صد الكلام وهو
 قوله تعالى وورثه ابواه اوجب لشركة مطلقة حيث اضيف الميراث اليها من غير
 بيان نصيب كل واحد ثم تخصيص الام بالتثنية بقوله فلامه التثنية دل على
 الاب يستحق الباقي ضرورة فصار اي تخصيص الام ببيان النصيب
 بصدد الكلام لا بمحض السكوة اذ لو بين نصيب كل من غير بيان الشركة لا
 يعرف نصيب الاب بالسكوة فصار البيان بالسكوة مع دلالة التثنية على
 كانه قيل فلامه التثنية ولا به الباقي ومنه اي من بيان الضرورة ما ثبت
 بدلالة حال المتكلم اي بدلالة من شأنه التكلم في الحادثة كالشارع والمحدث
 وصاحب الحادثة نحو سكوته صاحب الشرع عند ابراهيم من قوله او فعل
 الثاني ان يكون الثاني في بيان الضرورة ما هو في معنى المنطوق
 اي في حكمه نحو قوله تعالى وورثه ابواه فلامه التثنية فان صد الكلام وهو
 قوله تعالى وورثه ابواه اوجب لشركة مطلقة حيث اضيف الميراث اليها من غير
 بيان نصيب كل واحد ثم تخصيص الام بالتثنية بقوله فلامه التثنية دل على
 الاب يستحق الباقي ضرورة فصار اي تخصيص الام ببيان النصيب
 بصدد الكلام لا بمحض السكوة اذ لو بين نصيب كل من غير بيان الشركة لا
 يعرف نصيب الاب بالسكوة فصار البيان بالسكوة مع دلالة التثنية على
 كانه قيل فلامه التثنية ولا به الباقي ومنه اي من بيان الضرورة ما ثبت
 بدلالة حال المتكلم اي بدلالة من شأنه التكلم في الحادثة كالشارع والمحدث
 وصاحب الحادثة نحو سكوته صاحب الشرع عند ابراهيم من قوله او فعل

۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱
 ۴۷۲
 ۴۷۳
 ۴۷۴
 ۴۷۵
 ۴۷۶
 ۴۷۷
 ۴۷۸
 ۴۷۹
 ۴۸۰
 ۴۸۱
 ۴۸۲
 ۴۸۳
 ۴۸۴
 ۴۸۵
 ۴۸۶
 ۴۸۷
 ۴۸۸
 ۴۸۹
 ۴۹۰
 ۴۹۱
 ۴۹۲

والتوضيح في كل واحد من هذه النسخ
والمراد بالولاية في كل واحد من هذه النسخ

[illegible]

[illegible]

لا يجوز في كل واحد من هذه العبادات ان يكون له ثواب في كل وقت من اوقات السنة
 بل هو في كل وقت من اوقات السنة في كل واحد من هذه العبادات
 لان كل واحد من هذه العبادات له ثواب في كل وقت من اوقات السنة
 لان كل واحد من هذه العبادات له ثواب في كل وقت من اوقات السنة

تكو اوستحسانا في العربية في كثير من المواضع وذلك الضرورة فيما ثبتت
 وجوبه في الدين في عامة المعاملات كالمكيل والموزون اي ان الموجب للحدف
 كثرة الاستعمال التي هي من اسباب التخفيف وهي انما تحقق في المقدرات التي
 ثبتت ديننا في الدين من حال او مؤجلا لانها ثبتت ديننا في الدين من كثرة العقود
 به دون الثياب ونحوه فانها لا تثبت في الدين من لا بطريق خاص هو السلم
 او ما في مضاه كالبيع بالثياب واذا لم يثبت في الدين من في عامة المعاملات لم يثبت
 الضرورة الداعية الى الحدف وقال صاحب التوضيح بعد بيان الفرق فالحاصل
 انه اذا ذكر بعد المائة عدم مضاف نحو مائة وثلاثة ثواب كان الاخير بيان المائة
 بلا اتفاق فان كان بعد المائة شيء مما هو من المقدرات كالداهم والدنانير
 والقفيز فجعل بيان المائة قياسا على العدد والجامع بينهما يكونا مقدراين فاذا
 قاله على مائة ودرهم قلنا المائة من الداهم قياسا على قوله على مائة وثلاثة
 اثنان اما اذا كان بعد المائة شيء مما هو غير مقد كالعبد والثوب كقولهم
 على مائة وثوب ومائة وعبد لا يجعل بيان المائة وعمره من ذلك ابتداء
 ماهو الثابت بالعرف في صورة القياس بناء على ان الخصم جاز القياس في

في كل واحد من هذه العبادات ان يكون له ثواب في كل وقت من اوقات السنة
 بل هو في كل وقت من اوقات السنة في كل واحد من هذه العبادات
 لان كل واحد من هذه العبادات له ثواب في كل وقت من اوقات السنة
 لان كل واحد من هذه العبادات له ثواب في كل وقت من اوقات السنة

لا يجوز في كل واحد من هذه العبادات ان يكون له ثواب في كل وقت من اوقات السنة
 بل هو في كل وقت من اوقات السنة في كل واحد من هذه العبادات
 لان كل واحد من هذه العبادات له ثواب في كل وقت من اوقات السنة
 لان كل واحد من هذه العبادات له ثواب في كل وقت من اوقات السنة

اللفظ فانه لم اعتراض صاحب التلويح بانه القياس في اللفظ وان ردد
القياس الشرعي لم يكن من قبيل البيان **فصل** في بيان التبدل وقم في
بعض النسخ ههنا لفظ الباب ووجهه انه لما كان هذا النوع اكثر اجماعا
عقده له بابا على حد التنبيه عظم شأنه وهو النسخ النسخ واللفظ الا اذا
او النقل والتبدل وهو في حق صاحب الشرع بيان لم الحكم المطلق
في الظاهر الذي كان معلوما عند الله تعالى انه ليس بطلق بل هو مقيد بهما
والمراد بالحكم الحكم الشرعي ولا يكون ذلك الا ثابتا بدليل شرعي لان رفع
الا با حرة الاصلية الثابتة قبل ورود الشرع بدليل شرعي لا يسمى نسخا ويعلم منه
ان بيان تبدل ذلك الحكم الشرعي لا يكون الا شرعا ايم لانه مطلق في حق
غير الشريعة فليس في وسع بيان مقيد في حقه فالذي له البيان وبيان مدة
ذلك الحكم الشرعي بيان في مائة وما كان هذا البيان بيان التبدل كان المبين
مبدل هذا البيان وهذا البيان مبدل له ولما كان البيان بعد المبين كان
هذا البيان متأخرا عن ذلك الحكم فيكون في قوله وهو النسخ في حق آه اشارة
الى ما عرفت اية النسخ من انه عبارة عن رفع الحكم الشرعي بدليل شرعي

واللفظ فانه لم اعتراض صاحب التلويح بانه القياس في اللفظ وان ردد
القياس الشرعي لم يكن من قبيل البيان **فصل** في بيان التبدل وقم في
بعض النسخ ههنا لفظ الباب ووجهه انه لما كان هذا النوع اكثر اجماعا
عقده له بابا على حد التنبيه عظم شأنه وهو النسخ النسخ واللفظ الا اذا
او النقل والتبدل وهو في حق صاحب الشرع بيان لم الحكم المطلق
في الظاهر الذي كان معلوما عند الله تعالى انه ليس بطلق بل هو مقيد بهما
والمراد بالحكم الحكم الشرعي ولا يكون ذلك الا ثابتا بدليل شرعي لان رفع
الا با حرة الاصلية الثابتة قبل ورود الشرع بدليل شرعي لا يسمى نسخا ويعلم منه
ان بيان تبدل ذلك الحكم الشرعي لا يكون الا شرعا ايم لانه مطلق في حق
غير الشريعة فليس في وسع بيان مقيد في حقه فالذي له البيان وبيان مدة
ذلك الحكم الشرعي بيان في مائة وما كان هذا البيان بيان التبدل كان المبين
مبدل هذا البيان وهذا البيان مبدل له ولما كان البيان بعد المبين كان
هذا البيان متأخرا عن ذلك الحكم فيكون في قوله وهو النسخ في حق آه اشارة
الى ما عرفت اية النسخ من انه عبارة عن رفع الحكم الشرعي بدليل شرعي

اللفظ فانه لم اعتراض صاحب التلويح بانه القياس في اللفظ وان ردد
القياس الشرعي لم يكن من قبيل البيان **فصل** في بيان التبدل وقم في
بعض النسخ ههنا لفظ الباب ووجهه انه لما كان هذا النوع اكثر اجماعا
عقده له بابا على حد التنبيه عظم شأنه وهو النسخ النسخ واللفظ الا اذا
او النقل والتبدل وهو في حق صاحب الشرع بيان لم الحكم المطلق
في الظاهر الذي كان معلوما عند الله تعالى انه ليس بطلق بل هو مقيد بهما
والمراد بالحكم الحكم الشرعي ولا يكون ذلك الا ثابتا بدليل شرعي لان رفع
الا با حرة الاصلية الثابتة قبل ورود الشرع بدليل شرعي لا يسمى نسخا ويعلم منه
ان بيان تبدل ذلك الحكم الشرعي لا يكون الا شرعا ايم لانه مطلق في حق
غير الشريعة فليس في وسع بيان مقيد في حقه فالذي له البيان وبيان مدة
ذلك الحكم الشرعي بيان في مائة وما كان هذا البيان بيان التبدل كان المبين
مبدل هذا البيان وهذا البيان مبدل له ولما كان البيان بعد المبين كان
هذا البيان متأخرا عن ذلك الحكم فيكون في قوله وهو النسخ في حق آه اشارة
الى ما عرفت اية النسخ من انه عبارة عن رفع الحكم الشرعي بدليل شرعي

في اية النسخ

[illegible]

عقودنا على المسلمين في ما استقبلنا من اعدائهم قال ذلك السليمان الحكيم
القليل من البنية واما اقل القول
التي هي بين البيوت والبيوت
وذلك بين البيوت والبيوت
مستأجرة من البيوت والبيوت
تدبر لما كان من الايقاع
خطب الاقوال المتفرقة وبقاها في
عن الاطراف المركب فيبقى ان يكون
بالطال لان بطان ذلك انما
هو فيما كان الزمان

لا تاتى على سيرة المراء بالافعال بل انزل على ما يلزم من القوت في استحقاق لم يزل له انما هو طكان في
 واما في الموضع فلهذا
 حاشية تنوهم مع حاشية
 على ان التبديل بين البيل
 والبيل وذلك لما بين بعد البيل
 فيكون التبديل افعالكم البيل
 حاشية
 ما يقع عليه الحكم كلام السدي وقوله
 وانما في قوله منع عنه
 ومنه ما يقع عليه

[illegible][illegible][illegible][illegible][illegible]

متأخر أو أنه بيان انتهاء الحكم الشرعي المطلق الذي وهما استمراره أو
انه ورود دليل متأخر عن دليل شرعي مقتضيه بخلاف حكم الدليل الشرعي
وقيد بالدليل الشرعي احترازا عن الرفع بالموت وقيد بقوله متأخر احترازا
عن التقييد بالغاية والاستثناء ونحوهما فإنه لا يسهى نسخا ولا يخفى على هذا
متأخر المقتضى فاصل كلامه ان النسخ بيان محض لانتهاء حكم الاول وليس
فيه معنى الرفع لأنه تعالى يعلم انه ينتهي الى وقت كذا فكان النسخ بالنسبة الى
علمه مبنيلا اذ اضاها ان نفاذ اطلقه اى الحكم ولم يبين المدة التي وقته بها
فكان ظاهرا اى الحكم البقاء في حق البشر لاننا نؤمنهم من الاطلاق بقاءه
ابدا فكان تبدلا للاطلاق والتقييد فحقنا بياننا محضا في حوصلة
الشرع لان البيان المحض ما يظهر به حكم الحادثة عند وجودها ابتداء
والنسخ كذلك في حوصلة الشرع وهو اى النسخ كالقتل فانه اى القتل

الشرع فاما بالنسبة الى القتل فتعددت وجوبه على كل من يقتل
الشرع فاما بالنسبة الى القتل فتعددت وجوبه على كل من يقتل
الشرع فاما بالنسبة الى القتل فتعددت وجوبه على كل من يقتل

فلا بد ان يكون النسخ بيان انتهاء الحكم الشرعي المطلق الذي وهما استمراره أو
انه ورود دليل متأخر عن دليل شرعي مقتضيه بخلاف حكم الدليل الشرعي
وقيد بالدليل الشرعي احترازا عن الرفع بالموت وقيد بقوله متأخر احترازا
عن التقييد بالغاية والاستثناء ونحوهما فإنه لا يسهى نسخا ولا يخفى على هذا
متأخر المقتضى فاصل كلامه ان النسخ بيان محض لانتهاء حكم الاول وليس
فيه معنى الرفع لأنه تعالى يعلم انه ينتهي الى وقت كذا فكان النسخ بالنسبة الى
علمه مبنيلا اذ اضاها ان نفاذ اطلقه اى الحكم ولم يبين المدة التي وقته بها
فكان ظاهرا اى الحكم البقاء في حق البشر لاننا نؤمنهم من الاطلاق بقاءه
ابدا فكان تبدلا للاطلاق والتقييد فحقنا بياننا محضا في حوصلة
الشرع لان البيان المحض ما يظهر به حكم الحادثة عند وجودها ابتداء
والنسخ كذلك في حوصلة الشرع وهو اى النسخ كالقتل فانه اى القتل

الشرع فاما بالنسبة الى القتل فتعددت وجوبه على كل من يقتل
الشرع فاما بالنسبة الى القتل فتعددت وجوبه على كل من يقتل
الشرع فاما بالنسبة الى القتل فتعددت وجوبه على كل من يقتل

سید گلشن محمدی ایامی شریفه فی رجب ۱۲۵۴

منه لا بد ان يكون قد مضى على ما مضى من هذه الاشياء...
والله اعلم بالصواب

منه لا بد ان يكون قد مضى على ما مضى من هذه الاشياء...
والله اعلم بالصواب

منه لا بد ان يكون قد مضى على ما مضى من هذه الاشياء...
والله اعلم بالصواب

منه لا بد ان يكون قد مضى على ما مضى من هذه الاشياء...
والله اعلم بالصواب

منه لا بد ان يكون قد مضى على ما مضى من هذه الاشياء...
والله اعلم بالصواب

من توقيت منصوص مثال ان يقول الشارع اذنت لكم ان تفعلوا كذا
سنة فان المنع من قبل مضي ذلك المدة لا يجوز قال القاضى الامام ابو زيد
ليس لهذا القسم مثال من النصوص كذا نقل عن شمس الامم السرخسى واما
قوله تعالى ولا تقربوهن حتى يطهرن ونحوه فالمقص منه شرعية حرمة القربان
في حالة الحيض ونحوها وهي ثابتة على الاطلاق وليست بموقفة ولهذا لم
يتعرض المصنف لثاله او تابيد ثبت ذلك التابيد نصا كما في قوله تعالى خالدين
فيها ابد حقيقة الدوام واستعملت مجازا في الملكة الطويلة وهذا
مثال للتابيد صريحا وان لم يكن من الاحكام فانما يوجد فيها تابيد صريحا كذا
في الشرح او دلالة عطف على قوله رضا كسائر الشرائع التي قبض عليها رسول
عليه السلام فانه لا نسخ لشرعية ولا نبي بعده فانه عليه السلام خاتم النبيين و
المراد بالتابيد وام الحكم مادامت دار التكليف ولهذا كان التقي في قوله عليه

من توقيت منصوص مثال ان يقول الشارع اذنت لكم ان تفعلوا كذا
سنة فان المنع من قبل مضي ذلك المدة لا يجوز قال القاضى الامام ابو زيد
ليس لهذا القسم مثال من النصوص كذا نقل عن شمس الامم السرخسى واما
قوله تعالى ولا تقربوهن حتى يطهرن ونحوه فالمقص منه شرعية حرمة القربان
في حالة الحيض ونحوها وهي ثابتة على الاطلاق وليست بموقفة ولهذا لم
يتعرض المصنف لثاله او تابيد ثبت ذلك التابيد نصا كما في قوله تعالى خالدين
فيها ابد حقيقة الدوام واستعملت مجازا في الملكة الطويلة وهذا
مثال للتابيد صريحا وان لم يكن من الاحكام فانما يوجد فيها تابيد صريحا كذا
في الشرح او دلالة عطف على قوله رضا كسائر الشرائع التي قبض عليها رسول
عليه السلام فانه لا نسخ لشرعية ولا نبي بعده فانه عليه السلام خاتم النبيين و
المراد بالتابيد وام الحكم مادامت دار التكليف ولهذا كان التقي في قوله عليه

سنة فان المنع من قبل مضي ذلك المدة لا يجوز قال القاضى الامام ابو زيد
ليس لهذا القسم مثال من النصوص كذا نقل عن شمس الامم السرخسى واما
قوله تعالى ولا تقربوهن حتى يطهرن ونحوه فالمقص منه شرعية حرمة القربان
في حالة الحيض ونحوها وهي ثابتة على الاطلاق وليست بموقفة ولهذا لم
يتعرض المصنف لثاله او تابيد ثبت ذلك التابيد نصا كما في قوله تعالى خالدين
فيها ابد حقيقة الدوام واستعملت مجازا في الملكة الطويلة وهذا
مثال للتابيد صريحا وان لم يكن من الاحكام فانما يوجد فيها تابيد صريحا كذا
في الشرح او دلالة عطف على قوله رضا كسائر الشرائع التي قبض عليها رسول
عليه السلام فانه لا نسخ لشرعية ولا نبي بعده فانه عليه السلام خاتم النبيين و
المراد بالتابيد وام الحكم مادامت دار التكليف ولهذا كان التقي في قوله عليه

سنة فان المنع من قبل مضي ذلك المدة لا يجوز قال القاضى الامام ابو زيد
ليس لهذا القسم مثال من النصوص كذا نقل عن شمس الامم السرخسى واما
قوله تعالى ولا تقربوهن حتى يطهرن ونحوه فالمقص منه شرعية حرمة القربان
في حالة الحيض ونحوها وهي ثابتة على الاطلاق وليست بموقفة ولهذا لم
يتعرض المصنف لثاله او تابيد ثبت ذلك التابيد نصا كما في قوله تعالى خالدين
فيها ابد حقيقة الدوام واستعملت مجازا في الملكة الطويلة وهذا
مثال للتابيد صريحا وان لم يكن من الاحكام فانما يوجد فيها تابيد صريحا كذا
في الشرح او دلالة عطف على قوله رضا كسائر الشرائع التي قبض عليها رسول
عليه السلام فانه لا نسخ لشرعية ولا نبي بعده فانه عليه السلام خاتم النبيين و
المراد بالتابيد وام الحكم مادامت دار التكليف ولهذا كان التقي في قوله عليه

[illegible]

[illegible][illegible][illegible]

[illegible][illegible]

[illegible]

[illegible][illegible]

اشارة الى الدليل النسخي لجواز نسخ
 اعم من الكتاب الاول من الكتاب الثاني
 لان التوجه الثاني ثابت بالكتاب
 الثالث اذ ثبت بالكتاب الاول
 الدليل النسخي لكون التوجه الاول ثابتا
 على راسه كما ذكره في المتن دليل على
 القطع بثبت كل واحد من القطع على
 نفسه كما عرفت وهو ثابت

وقد ثبت انه عليه السلام كان يتوجه الى الكعبة في الصلوة في مكة ثم يتوجه
 في المدينة الى بيت المقدس ستة عشر شهرا ثم الى الكعبة فان كان التوجه
 الاول ثابتا بالكتاب فقد نسخ بالسنة الموجبة للتوجه الى بيت المقدس
 لانه لا يتلى في القرآن وان لم يكن ثابتا به فقد ثبت بعض المطلوب
 اذ لا شك ان التوجه الثاني الثابت بالسنة ينسخ بالكتاب واعلم ان
 القاضي ابو زيد قال انه لم يوجد كتابا لله تعالى ما ينسخ سنة الا من طريق
 الزيادة على النص فعلم هذا يجوز ان يقال معنى قول الشافعي لا يجوز نسخ
 الكتاب بالسنة انه لم يوجد النسخ بها فيه والزيادة على النص ليس
 عنده واما عندنا فلما كان نسخا جازنا نسخا بها كرهنا انما نسخا له

تعددت الدلائل التي تثبت ان التوجه الى بيت المقدس ثابت بالكتاب
 الاول فان ثبت ان التوجه الى بيت المقدس ثابت بالكتاب
 الاول لا يتلى في القرآن وان لم يكن ثابتا به فقد ثبت بعض
 المطلوب اذ لا شك ان التوجه الثاني الثابت بالسنة ينسخ بالكتاب
 واعلم ان القاضي ابو زيد قال انه لم يوجد كتابا لله تعالى ما
 ينسخ سنة الا من طريق الزيادة على النص فعلم هذا يجوز ان
 يقال معنى قول الشافعي لا يجوز نسخ الكتاب بالسنة انه لم
 يوجد النسخ بها فيه والزيادة على النص ليس عنده واما عندنا
 فلما كان نسخا جازنا نسخا بها كرهنا انما نسخا له

٣٤٥

اشارة الى الدليل النسخي لجواز نسخ
 اعم من الكتاب الاول من الكتاب الثاني
 لان التوجه الثاني ثابت بالكتاب
 الثالث اذ ثبت بالكتاب الاول
 الدليل النسخي لكون التوجه الاول ثابتا
 على راسه كما ذكره في المتن دليل على
 القطع بثبت كل واحد من القطع على
 نفسه كما عرفت وهو ثابت

اشارة الى الدليل النسخي لجواز نسخ
 اعم من الكتاب الاول من الكتاب الثاني
 لان التوجه الثاني ثابت بالكتاب
 الثالث اذ ثبت بالكتاب الاول
 الدليل النسخي لكون التوجه الاول ثابتا
 على راسه كما ذكره في المتن دليل على
 القطع بثبت كل واحد من القطع على
 نفسه كما عرفت وهو ثابت

اشارة الى الدليل النسخي لجواز نسخ
 اعم من الكتاب الاول من الكتاب الثاني
 لان التوجه الثاني ثابت بالكتاب
 الثالث اذ ثبت بالكتاب الاول
 الدليل النسخي لكون التوجه الاول ثابتا
 على راسه كما ذكره في المتن دليل على
 القطع بثبت كل واحد من القطع على
 نفسه كما عرفت وهو ثابت

[illegible]

۴۰

من اعتره
بعض الحق
للبعض حكم
للله تعالى ومن ثم
يقبل الوصف
شاهدان
مقدار الال
حتى اذا ادرك
الوصف با
افضام اليك
مسكين الم
نسخا من حيد
اي ولان الم
في الاصل
لا اذنا تضر على صفة
تقع فضا والم

[illegible][illegible][illegible]

عجیب بنید ایمان تیار
مگر الرقہ الواردہ فی عقل زیادہ
مگر النفس الزاریہ علی نفس شمع
مگر دلا بجز از نفس بالقیاس مع
عجیب و فی ذلک القول دفع و عدم
و جلالہ و فی الاصل فی النسخ
بقولہ کہ فی حدیث کہ فقالت انی اسألت
من انما فقلت انت رسول اللہ
عجیب و قل فقال علیہ السلام عرفت انما
مردنہ ملاقاتی فی قولہ فقلت انما
لو جبر علیہ انما فیما قبل
عجیب و فی الاصل
عجیب و فی الاصل

[illegible]

واما خلق فهو كرمي على اطلاق اللفظ المذكور في المتن مطابقة
 عن ابن تيمية في صفة العاطفة في بيان الافعال الصالحة
 تكون صالحة لا تتأثر به حاله انتم والنفار والعبادة
 فقدم هذا اللفظ في صفة العاطفة على الافعال الصالحة
 بالسنن العرفية في وجوب الاقبال بما قاله ابن تيمية
 ليست تعلقه بل الاقبال بالافعال الصالحة
 من الخصال في صفة العاطفة في وجوب الاقبال
 الا فقال قد ذكرنا في كتابنا في وجوب العمل
 عنكم قال الشيخ هو كرمي على اطلاق اللفظ المذكور في المتن مطابقة
 لما في الافعال من الاطلاق في المتن فادارة الافعال الصالحة
 واما توبه واصله في وجوب الاقبال في صفة العاطفة
 والصلوات في صفة العاطفة في وجوب الاقبال في صفة العاطفة
 والصلوات في صفة العاطفة في وجوب الاقبال في صفة العاطفة

في قول الله تعالى قال لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير
في قول الله تعالى قال لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير
في قول الله تعالى قال لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير

قسم آخر غير الاربعة المذكورة وهو الزلّة وهي اسم لفعل حرام غير مقصود
للفاعل لذاته ولكنه وقع فيه من فعل مباح قصد كذا ذكر شمس لائمة
السر حسي قيل فعل الصغار تروى وقصد وقيل ترك الافضل الى الفاضل
لكنه اي القسم الاخر وهو الزلّة ليس من هذا البيان اي من باب الاقتداء
بالافعال في شئ من الاحكام الاربعة المذكورة لانه لا يصلح للاقتداء
لا يخلو هذا القسم وهو الزلّة عن الاقتران ببيان انه اي الزلّة بتاويل
المذكور زلّة اما من جهة الفاعل كما في قوله تعالى حكاية عن موسى عليه السلام
هذا من عمل الشيطان او من الله تعالى كما قال وعصى ادم ربه فعوى واختلوا
في سائر افعال الفعل الواقعة عنه عليه السلام

في قول الله تعالى قال لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير
في قول الله تعالى قال لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير
في قول الله تعالى قال لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير

في قول الله تعالى قال لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير
في قول الله تعالى قال لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير
في قول الله تعالى قال لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير

في قول الله تعالى قال لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير
في قول الله تعالى قال لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير
في قول الله تعالى قال لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير

في قول الله تعالى قال لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير
في قول الله تعالى قال لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير
في قول الله تعالى قال لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير

۲

وہی کہتا ہے کہ یہ فیصلہ بالکل غلط ہے۔
اس کی وجہ یہ ہے کہ یہ فیصلہ بالکل غلط ہے۔

عبداللہ بن مسعود رضی اللہ عنہما نے فرمایا کہ میں نے رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم کو فرماتے سنا کہ جو شخص اپنے بھائی کے ساتھ بیوی لے کر نکلتا ہے وہ اپنے بھائی کے لئے گناہ کا پتلا بن جاتا ہے۔

عَلَيْهِ السَّلَامُ وَقَدْ كُنْتُ أَفْخَا ابْنِي
رَبُّنَا عَلِيٌّ مَوْلَانَا وَنَفِيسُنَا وَمُسْلِقُنَا
وَالْغَنِيِّ

باب الاختيار في النكاح وما به من الأحكام
على الأربعة في النكاح وما به من الأحكام

فَوَيْفَعَيْنِ قَتُولًا مِمَّنْ لَّمْ يَأْكُلُوا مِنْ ثَمَرِهِمْ وَمَا وَضَعُوا لِحَاقِهِمْ سُلَاسِمًا ۚ إِنَّهُمْ كَانُوا كَافِرِينَ

بعبارة
الظاهر ان
الكلين مختصان

اما عن قصد الى عينه ولا واما الثاني فاما عن قصد الله تعالى بل عن قصد
الغيره ولا عن قصد مطلقا والاخر خارج عن هذا البيان وقد ذكر الاول
اولا ثمان اواقم عن قصد الى عينه قد يكون بيانا لاجل الكتاب باسم الناف
لقوله تعالى فامسحوا برؤوسكم وهو تابع للبين في الوجوب والندب
الا باخرة بخلاف وقد يكون مختصا به عليه السلام كوجوب الاضحية والتسليم
والحكم فيما بقي بعد ذلك ما ذكره بقوله والصحيح ما قاله الجصاص ان
ما علمنا من افعال النبي عليه السلام واقعا على جهة اى على صفة الوجوب
او الاستحباب ولا باخرة تقتدى به اى بوسول عليه السلام وبفعل رسول
عليه السلام في ايقاعه اى الفعل على تلك الجهة اى الصفة لا بدليل يدل على
كونه مختصا به قال الله تعالى خالصه لك من دون المؤمنين وما لم فعله
الفعل على اى جهة اى صفة فعله اى فعل النبي عليه السلام قلنا فعله على اى
منزلة افعاله وهو الا باخرة لا الاتباع اعلم في حقه عليه السلام لقوله تعالى لقد
كان لكم في رسول الله اسوة حسنة فهذا تنقيص على جواز الاقتداء به
فوجب التمسك به بالاصل حتى يقوم دليل خصوصه به والجمهور على ان
الفعل ان علمت صفة خاصة فامته مثله في الاتيان به وقال الكرخي

[illegible][illegible]

باعت بطريق الإيهام
على شبيهة فلهذا سطره كلام لا يحتمل
الخطأ والغلط في فهمه
باب ثمانون في غرر الكلام الذي هو
الأحكام والأحكام في اللغة هي
الأمور التي لا بد منها في الحياة
والتي لا يمكن الاستغناء عنها
فإنها من الأمور التي لا بد منها
في الحياة والتي لا يمكن الاستغناء
عنها

[illegible]

९

[illegible]

فاعتبروا يا اولي الابصار قالوا اكثر اصحابنا انهم كانوا معكم بالانظار الوحي
في حادثة ليس فيها وحي فان لم ينزل الوحي بعد الانظار كان ذلك دلالة
الاذن بالاجتهاد ثم قيل مد الانتظار مقدرة بثلاثة ايام وقيل بخوف

فوت الغرض واليه اشارة بقوله والصحيح عندنا انه عليه السلام كان يعمل
بالاجتهاد اذا انقطع طمعه عن الوحي فيما اى في حادثة ابتلى به وكان النبي
عليه السلام لا يقر على صيغة الجهول على الخطاء وان كان جهاده يحتمل
الخطاء هذا عند اكثر اصحابنا لقوله تعالى عفي الله عنك لئلا تلهيهم
فانريد على الخطاء واكثر العلماء على انه لا يحتمل الخطاء لان امرنا باتتبا

عليه السلام ولا اتباع في الخطاء فاذا اقر النبي عليه السلام على شيء من ذلك
اي من الحكم اي ذا اقر على تغيير او اثباته كان ذلك دلالة قاطعة على اصابته
الحكم فيكون مخالفة حراما وكفر بخلاف ما يكون من غير النبي عليه السلام
من البيان بيان لما بالراي حيث يجوز مخالفة لمجتهد اخر لان اقراره على الخطاء

[illegible][illegible][illegible]

[illegible]

جائز في اجتماعه فهو اى الاجتماع نظير الالهام في كونه قطعيا منه عليه السلام
غير قطعي من غيره وهو القاء الخير في قلب الغير بلا نظر واكتساب فانه
حجة قاطعة في حقه عليه السلام وان لم يكن في حق غير هذه الصفة
اي القطعية ومما اتصل بسنة نبينا متراث من قبله واما قاله هنا بسنة
نبينا عليه السلام وفيما سبق بالسنن لا الاختلاف ههنا في مقامين
احدهما قبل البعثة فابي بعضهم ذلك كابي الحسن البصري وجماعة من
المتكلمين ثابتة بعضهم مختلفين فيه ايضا فقول كان متعبدا بشراعه
نوح عليه السلام وقيل بشراعه ابراهيم عليه السلام وقيل بشراعه موسى عليه السلام
وقيل بشراعه عيسى عليه السلام وقيل بما ثبت انه شرع وتوقف فيه بعضهم
كالغزالي وعبد الجبار والمقام الآخر في تعبد بعد البعثة فثبت بلفظ
لبي عليه السلام المضاف الى ضمير المتكلم على الاختلاف الذي اراد به

[illegible]

في هذا الكتاب
 من كلامه عليه السلام
 في بيان ما ينبغي من
 العمل في الدنيا
 من اجل ما في الآخرة
 من الجزاء والجزاء
 من الله عز وجل
 في بيان ما ينبغي من
 العمل في الدنيا
 من اجل ما في الآخرة
 من الجزاء والجزاء
 من الله عز وجل
 في بيان ما ينبغي من
 العمل في الدنيا
 من اجل ما في الآخرة
 من الجزاء والجزاء
 من الله عز وجل

✓

هو انه عليه السلام بعد البعثة وامته هل كانوا متعبدين بشرع من
تقدم فذهب اكثر من اصحابنا والشافعية وطائفة من المتكلمين الى انه
كان متعبدا وان كل شريعة ثبت لكل نبي فهي باقية في حق من بعد الى قيام
الساعة حتى يقوم دليل الانتساخ وذهب اكثر المتكلمين وبعض اصحابنا
والشافعية الى انه لم يكن متعبدا بشرائع من قبلنا وان شريعة كل نبي ينتهي بوفاته
او بيعت بنبي اخر الا كما لا يحتمل النسخ والتوقيف فلهذا لا يجوز العمل بما الا بدليل البقاء
وذهب اكثر اصحابنا الى ما ذكره المصنف بقوله والقول الصحيح في ما ارى الذي عليه
الشيخ ابو منصور والقاضي الامام ابو زيد وشيخنا الامعة وفخر الاسلام و
عامة المتأخرين ان ما قضى الله تعالى في كتابه اوقضى رسوله منها اى من
الشرائع الماضية من غير انكار يلزمنا العمل به بناء على انه اى ما قضى الله تعالى
من شريعة رسولنا عليه السلام ما لم يظمر ناسخه واحترز بقوله ما قضى الله تعالى
او رسوله عما نقله اهل الكتاب وفهم المسلمون عن كتبهم فانه لا يجب اتباعه
لتحريمهم الكتب وفيه رد على من قال انه يلزمنا العمل بما نقل من الشرائع فيما
لم يثبت انتساخه وان كان الناقل من اهل الكتاب وفهم المسلمون من كتبهم
وفي قوله على انه شريعة رسولنا اشارة الى انه عليه السلام لما كان خير خلق الله

باقی بر صفحہ ۷۸

وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا فِي الْقُلُوبِ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

[illegible]

بما شاهد أحوال التزويل ومعرفة أسبابه وهذا مختار فخر الإسلام والمسلمين
 وغيرهم وهو مذهب مالك وإسجد والشافعية في قوله القديم وقال أبو الحسن
 الكرخي لا يجوز تقليد الصحابي إلا فيما لا بد من القياس إليه مالا لقاض
 أبو زيد وغيره وقال الشافعية في قوله الحديث لا يقلد أحد منهم إلا
 الصحابه وهذا الخلاف في الخلاف في تقليد الصحابة في كل ما ثبت

عنهم من غير اختلاف بينهم ومن غير أن يثبت عنهم أنه بلغ غير قلده
 فسكت عند سماعه مسلما له حتى كوشاء الحكم فسكتوا مسلمين يجب
 التقليد جماعة وأما إذا اختلفوا في شيء فالحق لا يعدوا أقاويلهم حتى

بما شاهد أحوال التزويل ومعرفة أسبابه وهذا مختار فخر الإسلام والمسلمين
 وغيرهم وهو مذهب مالك وإسجد والشافعية في قوله القديم وقال أبو الحسن
 الكرخي لا يجوز تقليد الصحابي إلا فيما لا بد من القياس إليه مالا لقاض
 أبو زيد وغيره وقال الشافعية في قوله الحديث لا يقلد أحد منهم إلا
 الصحابه وهذا الخلاف في الخلاف في تقليد الصحابة في كل ما ثبت

بما شاهد أحوال التزويل ومعرفة أسبابه وهذا مختار فخر الإسلام والمسلمين
 وغيرهم وهو مذهب مالك وإسجد والشافعية في قوله القديم وقال أبو الحسن
 الكرخي لا يجوز تقليد الصحابي إلا فيما لا بد من القياس إليه مالا لقاض
 أبو زيد وغيره وقال الشافعية في قوله الحديث لا يقلد أحد منهم إلا
 الصحابه وهذا الخلاف في الخلاف في تقليد الصحابة في كل ما ثبت

بما شاهد أحوال التزويل ومعرفة أسبابه وهذا مختار فخر الإسلام والمسلمين
 وغيرهم وهو مذهب مالك وإسجد والشافعية في قوله القديم وقال أبو الحسن
 الكرخي لا يجوز تقليد الصحابي إلا فيما لا بد من القياس إليه مالا لقاض
 أبو زيد وغيره وقال الشافعية في قوله الحديث لا يقلد أحد منهم إلا
 الصحابه وهذا الخلاف في الخلاف في تقليد الصحابة في كل ما ثبت

أحرار من تركت
 في حله الأكره فان
 ذلك السكوت في
 حاله الأكره لا
 يكون إجماعا
 جازما

فان خلافه لا يجوز
 لا بد من إجماع فلا بد من إجماع
 فيما لا بد من إجماع فلا بد من إجماع
 فيما لا بد من إجماع فلا بد من إجماع

بما شاهد أحوال التزويل ومعرفة أسبابه وهذا مختار فخر الإسلام والمسلمين
 وغيرهم وهو مذهب مالك وإسجد والشافعية في قوله القديم وقال أبو الحسن
 الكرخي لا يجوز تقليد الصحابي إلا فيما لا بد من القياس إليه مالا لقاض
 أبو زيد وغيره وقال الشافعية في قوله الحديث لا يقلد أحد منهم إلا
 الصحابه وهذا الخلاف في الخلاف في تقليد الصحابة في كل ما ثبت

لا يمكن لاحد ان يقول بالرأى قولاً خارجاً عن اقاويلهم فيجب
 ان لا يتجاوز عنها وان لم يجب تقليد واحد منهم على الا نفراد
 ولا يسقط البعض اى بعض الاقوال من الصحابة به بالبعض
 بالتعارض ولا يطلب فيها التاريخ لجعل الاخرنا سيجالا لانه تعين
 وجه الرأي والاجتهاد في اقاويلهم اى تعين ان اقوالهم انما
 هو بالرأى لا بالحدث مثلاً لما ظرف للتعين لم يجز الحاجة
 بينهم بالحدث المرفوع متعلق بالحاجة اى لما لم يحتجوا بالحدث
 بعد ما وقع الاحتياج اليه علم انه غير موجود في ذلك الحكم
 فتعين السبيل اليه في الرأي والاجتهاد ولما كان الحق
 لا يعد وعن اقاويلهم كان القول الخارج عن اقوالهم
 باطلا مردوداً فحل قول الصحابي محل القياس فصار
 تعارض اقوالهم كتعارض وجوه القياس
 وكما لا ينسخ في القياس لا ينسخ في اقوالهم بل
 يجب الترجيح ان امكن والاعمال المجتهد بايهما شاء
 واما التابع فان زاحمهم اى الصحابة في الفتوى كالحسن و

لا يمكن لاحد ان يقول بالرأى قولاً خارجاً عن اقاويلهم فيجب
 ان لا يتجاوز عنها وان لم يجب تقليد واحد منهم على الا نفراد
 ولا يسقط البعض اى بعض الاقوال من الصحابة به بالبعض
 بالتعارض ولا يطلب فيها التاريخ لجعل الاخرنا سيجالا لانه تعين
 وجه الرأي والاجتهاد في اقاويلهم اى تعين ان اقوالهم انما
 هو بالرأى لا بالحدث مثلاً لما ظرف للتعين لم يجز الحاجة
 بينهم بالحدث المرفوع متعلق بالحاجة اى لما لم يحتجوا بالحدث
 بعد ما وقع الاحتياج اليه علم انه غير موجود في ذلك الحكم
 فتعين السبيل اليه في الرأي والاجتهاد ولما كان الحق
 لا يعد وعن اقاويلهم كان القول الخارج عن اقوالهم
 باطلا مردوداً فحل قول الصحابي محل القياس فصار
 تعارض اقوالهم كتعارض وجوه القياس
 وكما لا ينسخ في القياس لا ينسخ في اقوالهم بل
 يجب الترجيح ان امكن والاعمال المجتهد بايهما شاء
 واما التابع فان زاحمهم اى الصحابة في الفتوى كالحسن و

انما هو من اقاويلهم اى تعين ان اقوالهم انما هو بالرأى لا بالحدث
 بعد ما وقع الاحتياج اليه علم انه غير موجود في ذلك الحكم
 فتعين السبيل اليه في الرأي والاجتهاد ولما كان الحق لا يعد
 عن اقاويلهم كان القول الخارج عن اقوالهم باطلا مردوداً
 فحل قول الصحابي محل القياس فصار تعارض اقوالهم كتعارض
 وجوه القياس وكما لا ينسخ في القياس لا ينسخ في اقوالهم بل
 يجب الترجيح ان امكن والاعمال المجتهد بايهما شاء واما التابع
 فان زاحمهم اى الصحابة في الفتوى كالحسن و

لا يمكن لاحد ان يقول بالرأى قولاً خارجاً عن اقاويلهم فيجب
 ان لا يتجاوز عنها وان لم يجب تقليد واحد منهم على الا نفراد
 ولا يسقط البعض اى بعض الاقوال من الصحابة به بالبعض
 بالتعارض ولا يطلب فيها التاريخ لجعل الاخرنا سيجالا لانه تعين
 وجه الرأي والاجتهاد في اقاويلهم اى تعين ان اقوالهم انما
 هو بالرأى لا بالحدث مثلاً لما ظرف للتعين لم يجز الحاجة
 بينهم بالحدث المرفوع متعلق بالحاجة اى لما لم يحتجوا بالحدث
 بعد ما وقع الاحتياج اليه علم انه غير موجود في ذلك الحكم
 فتعين السبيل اليه في الرأي والاجتهاد ولما كان الحق
 لا يعد وعن اقاويلهم كان القول الخارج عن اقوالهم
 باطلا مردوداً فحل قول الصحابي محل القياس فصار
 تعارض اقوالهم كتعارض وجوه القياس
 وكما لا ينسخ في القياس لا ينسخ في اقوالهم بل
 يجب الترجيح ان امكن والاعمال المجتهد بايهما شاء
 واما التابع فان زاحمهم اى الصحابة في الفتوى كالحسن و

انہ یقیناً انہی باجمہدین پرید پرید من ہلکہ وھو وجہ تصغیر

سعيدي المسيب والنفعي والشعبي وشرعي ومسروق و
 علقمة رضي الله عنهم يجوز تقليد عند بعض مشايخنا خلافا
 لبعض واما اذا ابلغ درجة الفتوى في زمنهم ولم يزاوهم
 كان كسائر السلف لا يصح تقليد والله اعلم **باب الاجماع**
 في اللغة العزم والاتفاق وفي الاصطلاح اتفاق المجتهدين من ائمة صلوات الله عليهم
 في كل عصر على امر من الامور والمراد بالاتفاق الاشتراك قولاً او فعلاً
 او اعتقاداً وقيدها بالمجتهدين اذ لا اعتبار لاتفاق غيرهم من العوام و
 وعرف بلام الاستغراق احترازاً عن اتفاق البعض دون البعض وقيده
 بقوله المجتهدين بقوله من ائمة محمد صلى الله عليه وآله احترازاً عن اتفاق المجتهدين من
 الشرائع الماضية وبقوله في كل عصر احترازاً عن لزوم عدم انعقاد الاجماع
 الا في آخر الزمان اذ لا يتحقق اتفاق جميعهم الا في وقوله على امر من الامور
 بيان لتناول القول والفعل والاحكام العقلية والشرعية وقيده بعض
 العلماء بالاجماع بالحكم الشرعي بدله امر من الامور وكلام المفسرين
 ان لا يقيد الاتفاق بالمجتهدين بل يتركب من اهلوه وهو حجة قطعية عند

[illegible]

قسم تختص بجملة جماعة من العلماء فهم اهل الاستنباط بالرأى وقسم يشترك فيه
 الخواص والعوام فان كان الحكم الاول من القسم الاول يعتبر اجماع اهل الراى ولا حجة
 بخالفة من لا رأى له كالعوام والعلماء الذين ليسوا من اهل الاجتهاد وان كان القسم
 الثانى يعتبر اتفاق الكل حتى لو فرض اختلاف بعض العوام لا ينعقد اجماع واعلم ان
 ذكر بعض صلات العبرة باللام وبعضها بالباء مبني على مسامحة القدماء ثم اجماع على
 مراتب فالأقوى اجماع الصحابة نصا كالاجماع على خلافة ابى بكر الصديق ثم لانه
 اجماع لا خلاف فيه لاحد في كونه حجة لوجود اجتماع العترة واهل المدينة ووجود
 النص من الكل فيكون كالحكم والمتواتر ولهذا قال فيهم اهل المدينة وعترة الرسول
 ثم اجماع الذى ثبت بنص بعضهم اى الصحابة وسكوة الباقيين منهم لان السكوة في
 الدلالة على التقرير اى تقرير الحكم دون النص لاقول وضوحا منه ولذا كان الجمهور
 صحتهم اجماع من بعد الصحابة على حكم لم يظهر فيه قول من سبقهم مخالفا ضميم
 راجع الى الوصول الاول والمراد بالموصول الثانى الصحابة اى لم يظهر فيه قول الصحابة خلا
 كاجماعهم على صحة الاستصناع وهذا اجماع مختلف فيه ومخالفا منصوعا على
 من فاعله سبقهم ومن القول في بعض النسخ مخالفا لجمهور علماء اهل المدينة من الموصولين
 او بالرفع على انه خبر مستند محذور والتقدير وهو مخالف والكل ضعيف لان المراد في
 ظهور قوله الاول اصلا لا تنفى قول المخالف منهم خاصة هذا ما قالوا وجوابه ان المراد
 بالقول المخالف القول المختلف فيه كما فسره في مسائلنا ويصير ما لم يات اتفاق القول اذ لو

في نفاذ من بعض كما يشاهد وجبى ابن ابيان وغيرهما الخلاف في هذا الاجماع وان

والمراد بالجملة جماعة من العلماء فهم اهل الاستنباط بالرأى وقسم يشترك فيه الخواص والعوام فان كان الحكم الاول من القسم الاول يعتبر اجماع اهل الراى ولا حجة بخالفة من لا رأى له كالعوام والعلماء الذين ليسوا من اهل الاجتهاد وان كان القسم الثانى يعتبر اتفاق الكل حتى لو فرض اختلاف بعض العوام لا ينعقد اجماع واعلم ان ذكر بعض صلات العبرة باللام وبعضها بالباء مبني على مسامحة القدماء ثم اجماع على مراتب فالأقوى اجماع الصحابة نصا كالاجماع على خلافة ابى بكر الصديق ثم لانه اجماع لا خلاف فيه لاحد في كونه حجة لوجود اجتماع العترة واهل المدينة ووجود النص من الكل فيكون كالحكم والمتواتر ولهذا قال فيهم اهل المدينة وعترة الرسول ثم اجماع الذى ثبت بنص بعضهم اى الصحابة وسكوة الباقيين منهم لان السكوة في الدلالة على التقرير اى تقرير الحكم دون النص لاقول وضوحا منه ولذا كان الجمهور صحتهم اجماع من بعد الصحابة على حكم لم يظهر فيه قول من سبقهم مخالفا ضميم راجع الى الوصول الاول والمراد بالموصول الثانى الصحابة اى لم يظهر فيه قول الصحابة خلا كاجماعهم على صحة الاستصناع وهذا اجماع مختلف فيه ومخالفا منصوعا على من فاعله سبقهم ومن القول في بعض النسخ مخالفا لجمهور علماء اهل المدينة من الموصولين او بالرفع على انه خبر مستند محذور والتقدير وهو مخالف والكل ضعيف لان المراد في ظهور قوله الاول اصلا لا تنفى قول المخالف منهم خاصة هذا ما قالوا وجوابه ان المراد بالقول المخالف القول المختلف فيه كما فسره في مسائلنا ويصير ما لم يات اتفاق القول اذ لو

والمراد بالجملة جماعة من العلماء فهم اهل الاستنباط بالرأى وقسم يشترك فيه الخواص والعوام فان كان الحكم الاول من القسم الاول يعتبر اجماع اهل الراى ولا حجة بخالفة من لا رأى له كالعوام والعلماء الذين ليسوا من اهل الاجتهاد وان كان القسم الثانى يعتبر اتفاق الكل حتى لو فرض اختلاف بعض العوام لا ينعقد اجماع واعلم ان ذكر بعض صلات العبرة باللام وبعضها بالباء مبني على مسامحة القدماء ثم اجماع على مراتب فالأقوى اجماع الصحابة نصا كالاجماع على خلافة ابى بكر الصديق ثم لانه اجماع لا خلاف فيه لاحد في كونه حجة لوجود اجتماع العترة واهل المدينة ووجود النص من الكل فيكون كالحكم والمتواتر ولهذا قال فيهم اهل المدينة وعترة الرسول ثم اجماع الذى ثبت بنص بعضهم اى الصحابة وسكوة الباقيين منهم لان السكوة في الدلالة على التقرير اى تقرير الحكم دون النص لاقول وضوحا منه ولذا كان الجمهور صحتهم اجماع من بعد الصحابة على حكم لم يظهر فيه قول من سبقهم مخالفا ضميم راجع الى الوصول الاول والمراد بالموصول الثانى الصحابة اى لم يظهر فيه قول الصحابة خلا كاجماعهم على صحة الاستصناع وهذا اجماع مختلف فيه ومخالفا منصوعا على من فاعله سبقهم ومن القول في بعض النسخ مخالفا لجمهور علماء اهل المدينة من الموصولين او بالرفع على انه خبر مستند محذور والتقدير وهو مخالف والكل ضعيف لان المراد في ظهور قوله الاول اصلا لا تنفى قول المخالف منهم خاصة هذا ما قالوا وجوابه ان المراد بالقول المخالف القول المختلف فيه كما فسره في مسائلنا ويصير ما لم يات اتفاق القول اذ لو

في لغة ذلك القول
 او ما فيه لا يكون
 بل في لغة ذلك القول
 او ما فيه لا يكون
 بل في لغة ذلك القول
 او ما فيه لا يكون

ظهور منهم قولاً ما وافق للاجماع ومخالفاً له وقوله مختلف فيه وقد علم انتفاء
 الاولين مما سبق لانه لو ظهر منهم قول موافق للاجماع ومخالفاً فقط لكان اجماعاً
 سكوتياً منهم عليه فيكون هذا القسم باخلاقاً فيما سبق واما القول المختلف فيه فقصدت
 ههنا كما قصدت ثباته في قولهم اجماعهم اي من بعد الصحابة على قوله سبقهم فيه مخالفاً
 فقد اختلف العلماء اي علماء ائمة والذين قالوا بان اجماع من بعد الصحابة حجة في
 هذا الفصل فقال بعضهم هذا اي هذا القسم من الاجماع لا يكون اجماعاً لان موت
 لا يبطل قوله ولا تعطلت لهذا المأخوذة لان فيمنع انعقاد الاجماع ببقاء المخالفين
 وعندنا اجماع كل عصر حجة فيما سبق فيه لاجل ما ليسبق لكثر الاجماع فيما لم يسبق
 فيه خلاف بمنزلة المشهور من الحديث حتى يصلح واحده وفيما سبق فيه خلاف
 بمنزلة الخبر الصحيح من الاحاد واذا انتقل اليها اجماع السلف باجماع علماء كل عصر على
 نقله كان ومعنى نقل الحديث المتواتر فكما انه في نفسه حجة قطعية كذلك يكون نقل
 قطعية ايضاً واذا انتقل اليها اجماع السلف بالافراد اي باخبار الافراد كان الاجماع كنقل
 السنة بالاحاد وبين وجه التشبيه بقوله وهو اي الاجماع من يقيين باصله لكن لما
 انتقل اليها بالاحاد اوجب العمل دون العلم وكان اي الاجماع مقدماً على القياس كما
 وقيل انه لا يوجب العمل وهو ضعيف ولا يخفى متانة المتن فانه ذكر لفظ القياس ثم
 ذكر قوله هذا باب القياس ط

الاجماع من بعد الصحابة
 او ما فيه لا يكون
 بل في لغة ذلك القول
 او ما فيه لا يكون
 بل في لغة ذلك القول
 او ما فيه لا يكون

كتبه حق العباد فقير محمد عبد الله عفي عنه والديه ساكن قرية كوثر واد من مضائقها واد من مضائقها
 في سنة ١٢٠٠ هـ